

# التنمية الاقتصادية

دكتور

عادل مختار الهواري

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببها  
ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب ببها

دار المعرفة الجامعية

بها - طريق سويف - الأقصر - ٢١٣٠١٦٣

٣٨٧ شارع نازك السوير - الكائن - ٥٩٧٣١٤٦





التنمية الاقتصادية



# التنمية الإقتصادية

دكتور

عادل مختار الهواي

مدير المعهد العالي للتقنية الاقتصادية بجمهورية  
موريتانيا - رئيس قسم الاقتصاد بكلية الآداب بجمهورية

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية

١٠ شارع التحرير - الزاوية - ت ١٦٣ - ٤٨٣

٢٨٧ شارع التحرير - الدار البيضاء - ت ١٦٣ - ٩٧٣



## مقدمة

تختلف النظرة إلى التنمية باختلاف تخصصات الناظرين إليها، فعلماء الاجتماع والسياسة يميلون إلى اعتبارها عملية تحديث، ويركز إهتمامهم على تحويل المؤسسات الإجتماعية والسياسية، وتطويرها. ويميل علماء الاقتصاد إلى موازاة التحديث بالنمو الاقتصادى، ولذا ينصرف همهم بالدرجة الأولى إلى أمور : مثل المدخرات، والإستثمار، والدخل القومى، والإنتاجية، وميزان المدفوعات. وهكذا، يعتبر مفهوم التحديث مرادفا للإتماء الاقتصادى ولكنه أعمق فى المدى البعيد، إستناداً إلى الحقيقة القائلة بأن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية تتحد فى جسم المجتمع، وينتظر المجتمع التامى الكثير من الإصلاحات العميقة فى كل من المجالات السياسية والثقافية والدينية والعالمية. زد على ذلك أن التغيرات المختلفة تبدأ فى أوقات مختلفة وتكتمل بنسب متفاوتة فى العالم المتطور، كما أن المدنية الحديثة تشهد تغيراً فى مؤسساتها القائمة.

ويرى الفكر التنموى المعاصر بأزمة عميقة، فقد أُنعمت الثقة فى كثير من الأفكار والمبادئ التى سادت فى نظريات التخلف والتنمية التى ظهرت وسادت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك تم إخضاع هذه النظريات لعملية شاملة من النقد والتقييم والمراجعة، وبذلك، ومازالت تبدل، ومحاولات عديدة للإهتمام إلى بديل لها، يكون مقبولا من الناحية التحليلية، وقادراً على تفسير الواقع وتوجيهه. وقد كان من أهم أسباب هذه الأزمة فشل الجهود التنموية التى اعتمدت على هذه النظريات والتى قامت بها بلدان العالم الثالث خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، فى تحقيق الأمال والأهداف التى كانت معلقة عليها فى تطوير المجتمعات فى هذه الأقطار، وفى دفعها على طريق التقدم، فقد ظلت الأغلبية العظمى من سكان هذه المجتمعات تعاني الفقر

## ب

وآثاره القاسية المقترنة بالبؤس فى جميع نواحي حياتهم. كما طلت الاقتصاديات الوطنية فيها تعانى من نفس المشكلات الضخمة للتخلف بما فى ذلك ضعف وتشويه الهيكل الإنتاجى، والتبعية للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعلاقات غير المتكافئة بينها وبين هذه الاقتصاديات، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، والعجز المتفاقم فى موازين مدفوعاتها، وتزايد أعباء مديونيتها للخارج.

وكان التناقض الصارخ الذى ظهر واضحا بين حقائق الواقع الذى لم يتغير كثيراً بالرغم من كل جهود التنمية التى بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التى أُستند إليها علماء الاجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة فى بلدان العالم الثالث لإحداث هذا التغيير، نقول كان هذا التناقض الصارخ هو الذى أدى إلى إهتزاز الثقة ثم إنعدامها فى هذه النظريات وإلى مراجعتها فى ضوء هذا الوضع الذى كشف عيوبها الخطيرة سواء فى منهجها، أو فى مضمونها، أو فى العناصر الأساسية التى ركزت عليها واعتبرتها عناصر حاكمية فى علمية التنمية، أو الإستراتيجيات والسياسات الإنمائية التى كانت تنصح بها والتى كانت تنبنى على منطقها ومبادئها. ومن ناحية أخرى، فقد بدأت تظهر تيارات جديدة من الفكر الاقتصادى والاجتماعى تحاول الكشف عن بديل يحل محل الفكر التنموى التقليدى الذى كانت تعبر عنه هذه النظريات.

من هنا جاءت هذه المحاولة لتناول التنمية الاقتصادية تناولا شاملا، وجاء الفصل الأول: تخلف أم تبعية، خصائص التخلف، المعطيات الاقتصادية، والمعطيات الاجتماعية، ونظرية التبعية. وإشتمل الفصل الثانى : تنمية أم تحرر، على رؤية نقدية لنظريات التنمية الاقتصادية. وأخصص الفصل الثالث : السكان والتنمية، بعرض مفهومات تحليلية للسكان والقوى البشرية، وخصائص القوى البشرية فى مصر. وتناول الفصل الرابع التنمية والتعليم فى العالم الثالث، تجربة

مصر : الطابع الكلى للتنمية، والتنمية المستقلة، ومعوقات التنمية المستقلة، ودور التعلم فى التنمية. وعالج الفصل الخامس موضوع الأميريالية وأشكالية التصنيع فى العالم التابع : من خلال مفاهيم التنمية، والمركز والمحيط، والشركات المتعددة الجنسية، والتصنيع فى العالم التابع. بينما أخصص الفصل السادس والأخير بتناول العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية.

والله ولى التوفيق،

عادل حنظل (المؤلف)

١٩٩٤/٦/٢٥



## الفصل الأول

### تخلف أم تبعية

- جذور التخلف
- الخصائص العامة للتخلف
- المعطيات الاقتصادية
- المعطيات الاجتماعية
- نظرية التبعية
- \* فرائك وتطور عملية التخلف.
- \* والرشتاين والتنسق العالمى
- \* سمير أمين والإقتصاد السياسى العالمى
- \* لاكلاو ونظرية التبعية
- \* نقد نظرية التبعية



## الفصل الأول

### تخلف أم تبعية

#### ١ - جذور التخلف:

إن العالم يشكل وحدة متكاملة مترابطة جدليا، وما يحدث فى جزء منه لابد وأن يمارس تأثيرا على الأجزاء الأخرى. كما أن العملية التى تحدث فى جزء معين وفى مرحلة تاريخية معينة، والتى هى بالتأكيد نتيجة لفعل القوانين الموضوعية للتطور الإجتماعى، تمارس تأثيرا إنمكاسيا على الأجزاء الأخرى وفى مرحلة معينة من التطور تصبح هذه القوانين الموضوعية الناشئة فى جزء معين، أحد العوامل المحددة لتطور الأجزاء الأخرى وذلك عبر عملية التفاعل المتبادل رغم التفاوت من حيث النتائج والفعالية، بمعنى أن فزوة جزء معين تمتص وتتهب لتصب فى جزء آخر فينمو ويتطور.

على هذا المبدأ الجدلى العام يمكن أن نفهم جوهر التخلف وجذوره فى البلدان التابعة، معنى أن نرجع إلى أسباب التخلف التى تجسد جذوره بما حدث فى العالم الغربى فى القرن السادس عشر والسابع عشر، أى بداية تطور الرأسمالية التى أدى لاحقا الى ولادة التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل، حيث تعتبر هذه المرحلة التاريخية بداية التطور الصناعى المرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التراكم الأولى لرأس المال، الذى يشكل الانتقال النهائى من الإقطاعية إلى الرأسمالية.

وإذا عدنا إلى مراجعة تاريخ تطور الرأسمالية فى أوروبا نجد أن هذه المرحلة التاريخية تشكل، فى الواقع، بداية التفاوت فى مستويات تطور القوى المنتجة بين أجزاء العالم المتطور والعالم المتخلف فعندما إنتقلت أوروبا الغربية الى طريق النمو الرأسمالى اصبح قانون فائض القيمة القانون المحدد والرئيسى للتطور<sup>(١)</sup>.

ويفعل القانون العام للتراكم الرأسمالى، الذى تشكل القيمة الزائدة مصدره الرئيسى، تطور الإنتاج إلى درجة أصبح فيها بحاجة لأسواق خارجية من أجل زيادة التراكمات عبر النهب المباشر ومن أجل تصريف البضائع المنتجة فى البلد الأم. عندها ابتدأت المرحلة الإستعمارية فى العلاقات الخارجية للدول الرأسمالية الأوروبية، حيث اخذت هذه الدول ويفعل مقدراتها الإنتاجية والوسائل العسكرية المتوافرة لديها تستعمر البلدان التابعة وتنهب ثروتها الوطنية وتحول كل ذلك إلى البلد الأم فى أقتية التراكم الرأسمالى المتنامى.

ومن المعروف أن لعملية التراكم الرأسمالى مصدرين أساسيين داخلى وخارجى ويعود المصدر الداخلى إلى امتصاص القيمة الزائدة والاستيلاء عليها فى سياق عملية الإنتاج وتجديد الإنتاج وذلك يتم من خلال إمتلاك وسائل الإنتاج من قبل مجموعة معينة من الناس وبشكل المصدر الداخلى العامل الرئيسى فى العملية التراكمية والذى بدوره لايمكن الحصول على المصدر الخارجى. أما المصدر الخارجى فيعود الى نهب المنتج الفائض - أى جزء من الثروة الوطنية فى البلدان المستعمرة ونقلها إلى الخارج من أجل استثمارها فى العملية الإنتاجية - وفى هذا الشق الخارجى لهذه العملية التراكمية وممارقتها من تقسيم دولى رأسمالى للعمل وبشتى اشكال تطوره اللاحق تكمن جذور التخلف فى البلدان التابعة<sup>(٢)</sup>.

ويرسم موريس دوب السياسة الاستعمارية فى بداية التطور الرأسمالى فى أوروبا فيقول: «إن السياسة الاستعمارية فى القرن السابع عشر لم تختلف من حيث الجشع القاسى للاستغلال، إلا قليلا عن الأساليب التى اتبعها الصليبيون والتجار المسلحون، فى المدن الإيطالية فى قرون مبكرة، فى نهب اقاليم يزنطة والشرق الأدنى»<sup>(٣)</sup>.

ولم يقتصر هدف التغلغل الإستعمارى على النهب والاستيلاء على ثروة

البلدان المستعمرة بل حاول بكل الوسائل ضمان استمرارية هذا النهب. ومن أجل ذلك قامت السلطات الإستعمارية بضرب كل عوامل النمو حتى على أساس رأسمالى: إذ لا يمكن أن تستمر السيطرة الاقتصادية للمستعمر وأن يسمح فى الوقت ذاته بتطور رأسمالية مزاحمة لهذه السيطرة «فاقحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة الآن - بينما عجل بسرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية فى تطور نظام رأسمالى - عاق بقوة مساوية تضج المتطلبات الأخرى» .. وهكذا وجدت الشعوب التى سقطت فى فلك التوسع الرأسمالى الغربى نفسها فى مغرب الاقطاع وشرق الرأسمالية تعاني أسوأ ما فى العلمين من قسماة: بالإضافة إلى جميع آثار الخضوع الكامل للإمبريالية: فعلاوة على القهر من جانب سادتهم الإقطاعيين، وهو قهر لا رحمة فيه، وإن خففت منه التقاليد، أضاف الرأسماليون الأجانب والمحليون سيطرة قاتية متصجرة لا يحد منها إلا ما يمكن أن تختملة التجارة. لقد إمتزجت الجهالة والتحكم الغاشم الموروثان عن ماضيها الإقطاعي بالمعقولة والجشع الذى يحسب بمصادمة لحاضرها الرأسمالى. لقد تضاعف إستغلالها، بيد أن ثماره لم تكن لتزيد ثروتها الإنتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم بورجوازية طفيلية فى الداخل<sup>(4)</sup>.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الرأسمالية هى التى تتحمل، تاريخيا مسؤولية التخلف والفقر فى البلدان التابعة. وذلك من خلال النهب الذى مارسته فى بداية تطورها، أى فى بداية عملية التراكم الأولى لرأس المال وإستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل الذى فرضته على البلدان التابعة بما جعلها تشكل سوقا زراعيًا - خاما تلبى حاجات التطور الإقتصادى للبلدان الرأسمالية المتطورة ومن خلال هذه الآلية للعلاقات المتجددة نشدت تبعية البلدان المتخلفة بالدول الرأسمالية مما يصعب عليها عملية بناء اقتصادها الوطن وإنجاز مهام التنمية المطلوبة والضرورية.

وبالرغم من الوقائع التاريخية القيمة التي يعرضها بوبل باران فى كتابة المذكور، فانه لا يمكن الموافقة على رؤية القائل بأن « القفزة الكبيرة إلى الأمام التى حققتها أوروبا الغربية لم تكن تستلزم الحيلة دون النمو الإقتصادى فى بلدان أخرى. وعلى الرغم من أنه لم يكن فى إستطاعة هذه الدول الأخرى أن تضيق الهوة بينها وبين دول أوروبا الغربية الرائدة - ناهيك عن القضاء عليها - فقد كان بإمكانها مع ذلك أن تدخل فى عملية نمو خاصة بها، بالغة مستويات من الإنتاجية والناج، متقدمة بدرجة أو بأخرى. والحقيقة أنه كان متوقعا أن يؤدى الإتصال المتزايد مع دول أوروبا الغربية المتقدمة، علميا وتكنولوجيا إلى تسهيل الحركة إلى الأمام بالنسبة للبلاد التى أصبحت أوروبا الغربية على صلة معها» (٥).

لاشك أن هذا الرأى يحوى على نقض للمقولة التى تقول الرأسمالية والإستعمار ظاهرتان متلازمتان، وهذا ماؤدى إلى الإستنتاج بأن الإستعمار ليس مرحلة حتمية للتطور الرأسمالى وبالتالى فان الرأسمالية كان بإمكانها أن تتطور دون الوقوع فى المرحلة الإستعمارية، وذلك يوصل أيضا، إلى الخلاصة التى تلتقى مع المقولة القائلة بأن التخلف يعود فقط الى عوامل داخلية وأنه مرحلة طبيعية وأصلية فى التطور الاجتماعى والإقتصادى العام.

والواقع، أنه لا رأسمالية بدون أسواق خارجية ولا أسواق خارجية بدون الوصول إلى مرحلة معينة من تطور الإنتاج الرأسمالى، كما أنه لا يمكن تصور أسواق خارجية بدون سيطرة سياسية واقتصادية للدول الرأسمالية على هذه الأسواق وحمايتها، لذلك فان الرأسمالية، انطلاقا من قوانين تطورها الموضوعية، ملازمة لظهور الإستعمار ولا يمكن أن تكون غير ذلك.

أما أن البلدان التابعة المتخلفة كان بإمكانها أن تدخل فى عملية نمو خاصة بها، بالغة المستويات من الإنتاجية والناج متقدمة بدرجة أو بأخرى، فان

هد لإفترض يقط أمام الوقائع التاريخية للتطور العالمى والذى أثبتت صحة الترابط العميق بين كل دول العالم المعاصر التأثير المتبادل فيما بينها، وكأن البلدان التابعة المتخلفة كان باستطاعتها أن تردم الهوة السحيقة بينها وبين دول أوروبا الغربية بمعزل عن أى تأثير خارجى. والحقيقة، أن التوسع الإقتصادى والسياسى لأوروبا منذ القرن الخامس عشر دمج البلدان التابعة المتخلفة فى جدول التاريخ العالمى الذى مهد لتطور بعض البلدان وتخلف بعضها الآخر فى وقت واحد<sup>(٦)</sup>.

لقد نشأ التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل نتيجة النمو الموضوعى للقوى المنتجة فى البلاد الرأسمالية، كما أنه وصل إلى أكثر أشكال تطوره فى المرحلة الراهنة من التطور العالمى، عندما قامت علاقات إقتصادية وطيدة بين بلدان معينة تختلف بشروطها الطبيعية، - ثروتها الطبيعية - وبمستوى التطور الإقتصادى وإنتاجية العمل.

وتفرض البلدان الرأسمالية التقسيم الدولى للعمل بوسائل الأجبار العسكرية مرحلة الإستعمار المباشر - وعميق التفاوت فى التطور الإقتصادى عن طريق تكبيلها لبلدان العالم التابع من خلال ذلك يتحدد الطابع المشوه للتقسيم الدولى الرأسمالى للعمل الذى يؤدى فى ظروف المواجهة الشرسة للاحتكارات من بلدان معينة وفى وضع ميسر للدول الرأسمالية المتطورة الى تشديد استثمار بلدان العالم التابع ونهب خيراتها.

فالدول الرأسمالية المتطورة لاتسمح للبلدان التابعة المتخلفة ببناء صناعاتها الوطنية، وبخاصة الصناعة الثقيلة التى تشكل أساس تحريرها الإقتصادى والسياسى وحتى فى تلك الحالات التى بنى فيها الاحتكارات مصانع معينة فى البلدان التابعة المتخلفة، لإستخراج او تصنيع بعض المنتجات الخام، فإنها تكيف هذه المصانع لإرضاء حاجات الرأسمالية الإحتكارية، متجاوزة بذلك

مصالح تطور الإقتصاد الوطنى وأوسع فئات الناس.

إن التقسيم الدولى الرأسمالى المعاصر للعمل مركّز على علاقات السيطرة والخضوع ومن خلاله يجرى استثمار الشعوب المتخلفة ويقف حائلا أمام تحقيقها مشاريعها الإقتصادية وتطویر إقتصادها الوطنى على أساس بناء قاعدة إنتاجية ثابتة يمكن من خلالها وفى ظروف وشروط معينة تحقيق النمو الإقتصادى وفك التبعية بالسوق العالمى.

لقد إقترن الوعى بظاهرة التخلف، تاريخيا، بالإنهيار العام للاستعمار غداة الحرب العالمية الثانية، وتميز هذا الوعى بحرص حكومات البلدان المستقلة على نهج سياسة ذات فعالية من جهة، كما تتميز من جهة أخرى بتطلع القوى الإستعمارية إلى الحفاظ على مستعمراتها، وذلك بالتظاهر بتقديم المساعدة على النمو والتقدم، وحتى يمكننا أن نضع أيدنا بالملموس على خصوصيات هذه الظاهرة نتساءل عن ماهى الخصائص العامة والمشاركة للتخلف؟؟

أنا إذ نقدم على إتخاذ موقف إزاء المفاهيم والتفسيرات التى تعطى لوضعية الدول التابعة المتخلفة، نرى أنه من الممكن قبول استعمال عبارة «التخلف» على أساس المعطيات الآتية<sup>(٧)</sup> :

اولا: لا يمكن اعتبار أسباب تأخر الشعوب أسباب ذاتية أو مرتبطة بصفات معينة للجماعات البشرية، فليس هناك شعوبا اذكى من شعوب وليست هناك عوامل طبيعية وبشرية فى نفس الوقت تتحكم فى مستوى التقدم لكل الشعوب مهما كان جنسها ومهما كان لونها ومهما كان طابعها الفيزيوقومى، لها ملكات وقدرات وممكنات تستطيع أن تستعملها لتتقدم اقتصاديا وفى كل بقاع الأرض إمكانيات طبيعية تساعد بشكل أو بآخر وعلى مستويات مختلفة

نُفسو العلمى على مواجهة تحديات الطبيعة وتشيد أسس التطور الإجماعى والإقتصادى.

ثانيا: لقد ظهرت الثورة الصناعية فى بلدان معينة (الدول الأوروبية) تمكنت من السيطرة على بلدان أخرى، ولكن الفروق بين مستوى الطرفين لم تكن كبيرة جدا فى كل الأحيان فى المراحل الأولى للاستعمار، ثم زادت هذه الفروق واتسعت الفجوة الموجودة بين الجانبين. وهذا يعنى أن تأخر البلاد الأفريقية والآسيوية كان من اسباب استعمارها من طرف الدول الأوروبية. ولكن عامل الاستعمار هذا لم ينقص من حدة تأخرها بل العكس. هو الذى حصل فالقدرة الإنتاجية فى الهند لم تكن اقل بكثير من القدرة الإنتاجية لانجلترا فى القرن الثامن عشر، ولكن الفوارق بين وظعية كل من البلدين ازدادت بسبب العلاقات الإستعمارية التى ربطت بينهم.

ثالثا: ولقد أدى التطور التاريخى لكل من الطرفين، طرف الدول المستعمرة والمتقدمة اقتصاديا وطرف المستعمرات أو المستعمرات السابقة إلى فرض وضعية تخلف الثانية عن الأولى، وهو تخلف يتضح من خلال الموقات المادية والفكرية والتكنولوجية، كما أدى إلى فرض وضعية هيمنة الأولى على الثانية وهى هيمنة تتضح على صعيد كل الموقات المادية والفكرية والتكنولوجية. فهناك تداخل واضح بين وضعية التخلف ووضعية الهيمنة حيث تؤثر كل منها فى الأخرى وتدعم محتواها.

رابعا: إن دراسة مشكلة التخلف من طرف أبناء البلاد المتخلفة التابعة تحتم عليهم التسلح بالموضوعية، بمعنى أن عليهم أن يروا وضعية بلادهم كوضعية تاريخية لها مظاهرها الداخلية ومظاهرها الخارجية، وأن تحليلها العلمى يرفض كل انكماش فى إطار ذاتية واهية تنميتها عقد نفسية تستدعى السخرية والاستهزاء فالتسلح بالموضوعية هو السبيل الوحيد لفهم واقع البلاد التابعة وللوصول الى تحديد آفاق سياسة سليمة للخروج من مأزق التخلف.

خاصاً إن مفهوم التخلف يعتمد - ضرورة - على أساسين اثنين

١- ضرورة وجود عنصر للمقارنة، لأن كل متخلف يكون كذلك نسبة لآخر معين وهذا العنصر الآخر هو الدول المتقدمة حالياً بكل معطيات تقدمها ولكن يجب الحذر أن يكون عنصر المقارنة هذا له قيمة مطلقة أى أنه يكون الهدف الأمثل الذى يجب السعى للوصول اليه بكل محتوياته.

٢- ضرورة الشعور بوضعية التخلف، لأن البلاد لا يمكن أن تحسب فى عداد البلاد المتقدمة، إلا إذا شعرت بوضعيتها، أى إلا إذا وعت كل الوعى بالطابع الذى تتسم به المرحلة التاريخية التى تعيشها بالمقارنة بالمراحل التاريخية التى تعيشها البلاد الأخرى. فالشعوب الأفرو اسيوية وشعوب أمريكا اللاتينية لم تكن فى أول هذا القرن تشعر بتخلفها الاقتصادى نظراً لتعلقها بقيم وإخلاق عتيقة ولاحتقار بعضها للمظاهر المادية ولعدم معرفتها لواقع البلدان المتقدمة. فجاءت هذه الظاهرة الاستعمارية لتدعم واقع تأخر هذه البلدان ولكن تناقضات هذه الظاهرة يمكن امدت هذه البلدان فى نفس الوقت بعنصر المقارنة الشئ الذى ساعدها على وعى وضعيتها والشعور بكيانها ومقوماتها ودفعها فى نفس الوقت الى نضالات من أجل الحصول على استقلالها وفرض مشاكلها على العالم.

سادساً، يتمثل التخلف فى ظاهرتين اثنتين يمكن ملاحظة وجودها فى كل المراحل التى مرت بها البلاد المتخلفة سواء قبل بداية المرحلة الاستعمارية الكلاسيكية أو أثناءها أو بعدها، لحد أنه يمكن اعتبار هاتين الظاهرتين أساس التخلف: أولهما: ضعف إنتاجية كل القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الفلاحى وثانيهما: وجود اقلية تستحوذ على أكبر قدر من المقدرات الاقتصادية تتمثل فى الإقطاعيين قبل المرحلة الاستعمارية وفى القوة الإستعمارية وثقات المخطولطين أثناء الرحلة الإستعمارية وبعدها

ويمكن تلخيص هاتين الظاهرتين فى وجود حواجز ثقافية واجتماعية واقتصادية لم تتمكن هذه البلاد من اقتلاعها، فى حين استطاعت كل الدول التى تقدمت اجتيازها على فترات وظروف مختلفة.

## ٢- خصائص التخلف

حاول كثير من الباحثين دراسة خصائص التخلف من أجل إعطاء صورة واضحة عن وضع الدول التابعة المتخلفة ولقد اقترح «لايف لاكوست» فى كتابه «البلاد المتخلفة» بعض مقاييس التخلف وتتلخص فى الآتى:

- ضعف مستوى التغذية
- وجود بينيات اجتماعية عتيقة.
- ضعف الإنتاج الفلاحى
- عدم تداخل القطاعات الاقتصادية.
- ضعف الدخل القومى
- وجود بطالة مقنعة
- ضعف الصناعة الوطنية
- ضعف المستوى التعليمى
- ضعف إستهلاك الطاقة
- ارتفاع معدل المواليد
- التبعية الاقتصادية
- خطوة الوضعية الصحية.
- اتساع سطحى لقطاع الخدمات - الشعور بوضعية التخلف.

إن الطريقة التى استعملها «لايف لاكوست» طريقة يمكن قبولها من الناحية البيداغوجية، ولكنها توهم الملاحظ بعدم وجود ارتباط بين كل هذه المقاييس فى حين أن واقع البلاد التابعة المتخلفة يوضح التداخل المستمر والدائم بين كل هذه المعطيات فى إطار البنية المعقدة التى تتسم بها وضعية هذه البلاد لذلك نرى من الأصح تقسيم هذه الخصائص الى قسمين مع اعتبار تداخل محتوياتها: خصائص متعلقة بمعطيات اقتصادية، وخصائص متعلقة بمعطيات اجتماعية.

## أولاً: المعطيات الاقتصادية:

تتلخص المعطيات الاقتصادية لوضع التخلف في ثلاث نقاط هي: ضعف الدخل القومي، وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، أو تبعية اقتصاد الدول المتخلفة.

### ١- ضعف الدخل القومي

قد لا نجد دراساً لظاهرة التخلف، أو باحثاً لها، الا وقد تعرض - بشكل أو بآخر - لمتوسط الدخل الفردي، كمتغير يستخدم في الاستدلال على وجود هذه الظاهرة. وبالرغم من الملاحظات التي يتضمنها هذا المؤثر، وتكشف استخدامه، إلا أنه يعد - وبصفة عامة - أبسط المعايير أو أكثرها شيوعاً (وأظهرها نقصاً في ذات الوقت) في قياس درجة التخلف أو التقدم النسبي لمجتمع ما. ولكن كثيراً من الباحثين لا يعترف بمتوسط دخل الفرد كتحريف للتخلف، وإنما يضمه كمؤثر فقط للتخلف ضمن مؤثرات عديدة أخرى.

ويتضح من الإحصائيات الدولية، أن متوسط الدخل الفردي السنوي يزيد على (٢٩٤٠ دولار) في الدول الرأسمالية المتقدمة، في حين أن متوسط هذا الدخل في البلاد الآسيوية لا يزيد عن (٣٥٠ دولار) ويمكن اعتبار مرحلة (٧٠٠ : ٩٠٠ دولار) هي الحد الفاصل بين وضعية البلاد المتقدمة وينتج هذا الضعف بطبيعة الحال من ضعف الانتاج الوطني وعن كثافة السكان في بعض الأحيان. والملاحظ أن الدول المتقدمة التي يقطنها ١٦٪ من سكان العالم تحصل على ٧٠٪ من الدخل العالمي، في حين أن ٥٥٪ لا تحصل سوى على ٩٪ من هذا الدخل. وينتج عن ضعف الدخل القومي ضعف الاستهلاك والادخار والاستثمار والشئ الذي يؤدي الى ضيق السوق ضآلة القوة الشرائية فمعدل الاستثمار الذي يعتبر من المقاييس الأساسية الوضعية الاقتصادية لا يكاد يزيد في البلاد المتخلفة عن ١١٪ في حين أنه يصل في

البلاد التي تنفذه إلى ٢٥ ويرجع ذلك أساساً إلى الحواف الإجماعية لدى  
بعض المجتمعات المتخلفة ووجود أقلية من المحظوظين تستولي على القسط  
الأكبر من الإنتاج دون أن تكون لها تقاليد ادخارية وإستثمارية<sup>(٨)</sup>.

والواقع، أن مقياس الدخل القومي الفردي لا يصلح اليوم لتحديد وضعية  
تخلف البلاد. فالبلاد المنتجة للبتروöl في المشرق العربي لها دخول فردية  
مرتفعة جداً (٣١٧٢ دولار للفرد في الكويت) ولقد ارتفعت هذه الدخل  
بشكل مذهش في السنوات الأخيرة أثر ارتفاع سعر البتروöl، ولكن هذه  
الوضعية شاذة، إذ يتعلق الأمر ببلدان غير عامرة من الناحية السكانية، ولها  
إنتاج بترولي ضخم يتزايد بفعل طلب اقتصاد البلاد الرأسمالية المتقدمة،  
ومهما يكن في الأمر، فهذه البلدان المتخلفة «الفنية» تخضع لكل خصائص  
التخلف الأخرى بالرغم من أن مواردها المالية هائلة تهيئها لكي تلعب في  
المستقبل دوراً كبيراً على المستوى العالمي لكي تحارب معوقات التخلف.

## ٢- ضعف انتاجية القطاعات الاقتصادية:

إن كل القطاعات الاقتصادية في الدول المتخلفة تتسم بضعف انتاجها،  
ويظهر ذلك من خلال وضعية القطاعات الاقتصادية الثلاثة - الزراعة الصناعة  
والخدمات ومن المتفق عليه إن الإنتاج الزراعي يتغلب في اقتصاد البلدان التابعة  
للمتخلفة ويعمل فيه من ٧٠ إلى ٨٥٪ من الأيدي العاملة، بينما لا يشكل  
هذه النسبة في البلدان المتقدمة أكثر من ٤ إلى ١٠٪ وما أن الزراعة هي  
أكثر القطاعات الإنتاجية، لذلك يمكن وضع استنتاجين التاليين:

أولاً: إن نسبة العاملين في الزراعة تفوق بكثير نسبة الزراعة في الانتاج  
الإجمالي العام.

ثانياً: إن أكبر عدد من العاملين هم أقل المنتجين ويعود السبب في ذلك  
إلى المستوى المتدني للقوة المنتجة بشكل عام وفي الزراعة بخاصة.

قد تكونت بنية الإنتاج الزراعى، تاريخيا، كمدخلى لإقتصاد الدول المستعمرة ومن اجل مصالحها، وإن تخصص البلاد المتخلفة فى الزراعة لم يتكون بفعل تأثير حاجات تطورها بل فرض عليها من قبل الرأسمالية العالية، وبذلك تكرر التطور الوحيد الجانب لاقتصادها ونتيجة هذه السياسة تحولت البلدان المتخلفة إلى منتج للمنتوجات الضرورية للدول الصناعية المتقدمة.

ويمثل ضعف الزراعة فى العالم التابع من خلال الجدولين (١)، (٢) الأول يتعلق بالمرود الزراعى، والثانى يتعلق باستعمال الأسمدة<sup>(٩)</sup>، وينتج عن ضآلة الإنتاج الزراعى بالدول المتخلفة ضعف فى المستوى الغذائى للسكان الذين يحصلون على أقل من (٢٠٠٠ وحدة) حرارية فى اليوم، فى حين أن المتوسط الضرورى هو (٢٢٥٠ وحدة) حرارية، كما يؤدى هذا الوضع إلى انتشار المجاعة والأمراض وانخفاض الانتاجية البشرية، واستيراد المواد الغذائية الضرورية من الدول الغنية التى تتوفر على فائض فى هذا الميدان، أما اسباب ضعف الإنتاج الزراعى فهى مرتبطة بالبنية العقارية التى تتسم بوجود علاقات إقطاعية، وباستحواذ اقلية من المظلومين على الأرضى.

وبلاحظ أن هناك تناقضا فى ميدان المعادن والمواد المستخرجة من باطن الأرض بين قيمة إنتاج البلاد المتخلفة لهذه المواد وقيمة إستهلاكها لنفس المواد. فهى تنتج ٢٣٪ من الإنتاج العالمى لكنها تستهلك ٨٪ فقط من الإستهلاك العالمى<sup>(١٠)</sup>. وهذا يدل على أن إنتاج الدول المتخلفة يصدر إلى الدول المصنعة التى تقوم بتحويله وتستحوذ على هذا الإنتاج الشركات الرأسمالية الكبرى.

وتتسم صناعة الدول المختلفة بضعفها وسطحية بيئتها، بحيث أن اليد العاملة فى الصناعة لا تكون سوى ١٠٪ من سكان البلدان الأفريقية والآسيوية فى حين أن نسبة اليد العاملة المستغلة بالدول المصنعة تزيد عن ٤٠٪ من

جدول رقم (١)  
الزاد الزراعي (١٩٦٤ - ١٩٦٥) قنطار / هكتار

الولايات المتحدة	البلد الأوربية	أمريكا الشمالية والوسطى	أمريكا الجنوبية	آسيا	أفريقيا
٢٤٣٣	٤٦٥٥	٣٢٧٢	١٥٣٣	١٨٣٣	١٧٣٨
١٠٣٩	١٩٣٨	١٦٣٤	١٦٣٣	٨٣٦	٨٠
١٣٣١	٢٦٣٨	١٨٣٧	١٠٣٣	٩٣٦	٦٧
١٣٣٢	٢٥٣١	٣٠٣٧	١٣٣٦	١١٣٥	١٠٣٨
٩٩	٢٠٣٠	٢٤٣٠	١١٣٦	٥٣٠	٦٠
١١٠	١٢٣٨	١٩٣٢	١٧٠	١٠٣٢	٦٨
٧٣	٤٣١	٦٠	٢٠	١٣٩	٢٣٦
	١٥٣٥	١٥٣١		٢٣١	
	١٦٣٧	١٥٣٧	١٢٣٩	٨٣٩	٨٣٧

جدول رقم (٢)  
استهلاك مواد الأسمدة (١٩٦٤ - ١٩٦٥) بالآلاف طن

أمريكا اللاتينية	أمريكا الأزوت	أمريكا الفوسفات	أمريكا البوتاس
٧١٠	٥٤٠	٣٦٠	
٤١٠	١٤٠	٢٠	
١٢٨٠	٤٧٠	٢٥٥	
٢٠٠٠	٢٢٠	١٨٠	
٢٦٠	١٣٧٠	٨١٥	
١٧٪	١٠٪	٧٪	
١٥٣٥٠	١٣٣٣٠	١١٣٧٠٠	

الإنتاج الصناعي العالمي ولا يمكن للصناعة في البلدان التابعة المتخلفة أن تلبى الحاجات الإستهلاكية للسكان فمعظم السلع الصناعية تستورد من الخارج، وعلى هذا الأساس الموضوعي لواقع الصناعة المتخلفة يصبح حجم الإنتاج الصناعي الوطني على الفرد الواحد ضئيل جداً وأقل بعشرات المرات مما هو عليه في البلدان الصناعية المتقدمة إن حصة أفريقيا من الإنتاج الصناعي العالمي لاتتجاوز ١,٢٥ ٪ بينما يشكل عدد سكانها حوالي ١٣ ٪ من مجموع سكان العالم.

#### ويتمثل ضعف الصناعة في بعض المقاييس الآتية :

أ- ضعف قيمة إستهلاك مواد الطاقة (الفحم، البترول، الغاز، الكهرباء) والصلب بالنسبة لكل فرد، لأن الإستهلاك الفردي لمواد الطاقة والصلب يدل على المستوى التصنيعي للبلدان، نظراً للدور الاستراتيجي الذي يلعبه هذين العنصرين في التصنيع، ونلاحظ أن الإستهلاك الفردي لهذين العنصرين في الدول المتقدمة يفناهف عشر مرات الإستهلاك الفردي في الدول المتخلفة.

(ب) إنتشار الصناعات الخفيفة التي ترد الأرباح القوية المدى وتتطلب إستثمارات ضعيفة نسبياً في الدول التابعة المتخلفة مثل صناعة النسيج، والأسمنت والمواد الغذائية وكذلك بعض الصناعات المرتبطة بالخدمات مثل السياحة، وعلى عكس ذلك تكاد تعتمد الصناعات الثقيلة، الشيء الذي يؤكد تبعية الدول المتخلفة لدول المتقدمة.

(ج) ضعف إنتاجية الصناعة في الدول المتخلفة نظراً لتبعيتها ولعدم تكييفها مع التطور العلمي والتقني العالمي وكذلك لقيامها على تجهيزات قديمة نسبياً، ولكن الأهم أن معدل تقدم هذه الإنتاجية يقل عن معدل تقدم إنتاجية الدول الرأسمالية والإشتراكية

د لاتتاحية لمنحصة في الزراعة وفيص السكان الهائل في الريف

وكذلك الإمكانات المحددة للعمل فى الصناعة جميعها تدفع نحو تضخم العمالة المتزايدة فى قطاع الخدمات. هذا النمو الكبير فى قطاع الخدمات لا يتناسب إطلاقاً، مع مستوى التطور الإقتصادى لبلدان العالم التابع فى البلدان المتقدمة يركز النمو فى الخدمات على قاعدة إنتاجية ضخمة، فى الزراعة والصناعة، تستند بدورها على تكنولوجيا إنتاجية حديثة ومتطورة. والفيض العمالى الذى ينشأ بفعل القانون العام للتراكم الرأسمالى يمكن أن يجد لنفسه مكاناً فى قطاع الخدمات الواسع والمتطور. أما فى البلدان التابعة المتخلفة فيحدث العكس تماماً، بحيث أن الفيض السكامى، الذى هو نتيجة لتخلف القطاعات المنتجة أساساً، يتجه بكثرة نحو قطاع الخدمات المتخلف بفعل القطاعات المنتجة بالذات عندما ينمو التضخم المرض فى هذا القطاع وتنتشر شتى اشكال الخدمات التى تباع برخص وفى عدادها تجارة الدقيق الأبيض<sup>(١١)</sup>.

من هنا يتسم قطاع الخدمات بانتشار غير سليم لأن وجوده لم ينتج عن تقدم فى الإنتاج وعن تطور بنوى للاقتصاد ولكنه امتداد لظاهرة البطالة والبطالة المقنعة، ذلك أن نسبة البطالة فى المدن تتراوح بين ٢٠: ٣٠ ٪ من اليد العاملة القابلة للتشغيل، وتناهر نسبة البطالة المقنعة ٥٠ ٪ فى الريف.

ويظهر من مقارنة اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول المتقدمة، أن القطاع الأولى يكون أساس الاقتصاد فى الدول التابعة المتخلفة فى حين أن القطاع الصناعى وقطاع الخدمات يكونان أساس الإنتاج فى الدول المتقدمة. كما أنه من الصعب دراسة واقع البنية الإقتصادية للبلدان المتخلفة دون التعرض إلى ازدواجية هذه البيئة. فلقد برهنت الدراسات التى انجزت قبل حصول هذه البلاد على الإستقلال السياسى على وجود قطاعين اثنين لا ارتباط بينهما ولا تناسق؛ قطاع عبرى يشمل الصناعات والخدمات العصرية والتجارة الخارجية والداخلية الكبرى والمزارع العصرية، وتهيمن عليه مصالح اجنبية

بأموالها وأطرها وهو متصل مباشرة بالخارج وبمراكز المد الإستعماري بصفة خاصة فمن الخارج يستورد أمواله وأطره وتجهيزاته وفلسفة تسييره وإلى الخارج يوجه المواد الأولية ويحول الأرباح المحصلة من الإنتاج، وقطاع تقليدى يشتمل على الفلاحة العتيقة والنشاط الحرفى والتجارة الصغيرة فى المدن وهو قطاع مغلق لا يفتح إلى التيارات التجارية والمالية ولا يستهدف التطور التقنى والعلمى ونتيجة لارتباط القطاع الأولى بمصالح اجنبية والقطاع الثانى بمقومات وقيم عتيقة وجامدة، فإن وجودهما بجانب بعضهما يتناقض كل التناقض مع شروط التنمية والتقدم.

ولقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة أن إقتصاد البلاد المتخلفة أصبح يشتمل اليوم على ثلاثة قطاعات نتيجة للتطورات التى نتجت عن استقلال هذه البلاد إلا أن البنية الاقتصادية لهذه البلاد أصبحت ثلاثية: القطاع الأول، هو القطاع التقليدى الذى مازال يعيش فى إنغلاق برغم من انفتاح نسبي على التيارات التقديية نتيجة لتداخله مع القطاع العصري ونتيجة خضوعه للنظام المالى والأدوات الضريبية ولقد أدت هذه التطورات الى إزالة الإنسجام الذى كان يتسم به هذا النظام قبل الإستقلال، لأن كثيراً من أراضى كبار الإقطاعيين تحولت الى ضيعات عصرية نتيجة اتساع الدور الإقتصادى الذى أخذت تلعبه البورجوازية الوطنية الكبرى.

أما القطاع الثانى وهو القطاع الأجنبى، يشكل الامتداد الطبيعى للقطاع الناجم عن إستثمارات أجنبية جديدة، ويمثل هذا القطاع فى البنوك وشركات التنقيب واستغلال البترول والغاز والمعادن، كما يتمثل فى الإستثمارات الصناعية الخاضعة مباشرة لسيطرة الشركات الرأسمالية الكبرى. ولقد تقلص دور هذا القطاع فى البلاد المتخلفة التى احتطت طريق غير رأسمالى للتنمية والتى أتمت المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، وفى حين أن الدول التى ماتزال متشبثة بالنمط الليبرالى تشجع تثبيت وتدعيم مركز هذا القطاع عن طريق

من قوانين للاستثمار تضمن تحويل ارباح هذه الشركات وحرية تسييرها

ويمثل القطاع الثالث للإنتاج الوطنى الذى يضم بصفة خاصة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة وبصفة استثنائية المصالح الاقتصادية الخاصة فى حالة وجودها. ولقد ظهر القطاع بعد تأميم الدولة لعدة مشروعات من اصل أجنبى وتأسيسها لمشروعات عمومية جليلة، وقد تولد عن انتشار هذا القطاع ظهور بيروقراطية وطنية صناعية وتدعيم تيار رأسمالية الدولة. ويرتبط هذا القطاع الحديث العهد بالقطاع التقليدى من حيث أن الذهنية الحقة والعلاقات الإقطاعية دخلته بشكل جديد بعد تأسيسه من طرف وطنية، وهو يرتبط بالقطاع العصرى الذى يعتبر نموذجا له.

والواقع أن ثنائية البنية أو ثلاثيتها ناتج عن تدخل الاقتصاد الرأسمالى الحديث داخل بلاد العالم التابع، فالاقتصاد البلاد التابعة كان منسجما الى غاية تغفل الرأسمالية داخله. هذا التغفل الذى خلق علاقات رأسمالية داخل قسم من الاقتصاد وهو القطاع الحديث ورتبه بتيارات مالية وتكنولوجيا مع المراكز الرأسمالية الأخرى فى إطار تنمية مشتركة، الشيء الذى جعله يعتمد عن القطاع الذى تعيش منه الأغلبية من السكان أى مايسمى عادة بالقطاع التقليدى فحدائة القطاع الأول، وتقليدية القطاع الثانى ليست سوى النتيجة الحتمية الرأسمالية الأجنبية على مجموع اقتصاد العالم التابع.

### ٣- تبعية الاقتصاد المتخلف:

هل معنى الإستقلال السياسى أن البلد المستقل قد تحرر فعلا من السيطرة والتبعية الاقتصادية، للاحتكارات الأجنبية التى تتمركز فى أيديها الميادين الأساسية فى اقتصاد البلدان المتخلفة؟ يبدو هذا السؤال، شرعيا، بعد مرور أكثر من عشرين سنة على الإستقلال السياسى لأغلبية بلدان العالم التابع. فإذا القينا نظرة على اقتصاد البلد المتخلف وبخاصة على علاقته

الاقتصادية الخارجية التي تشكل الصمامات الأساسية لمجمل عمليات الإقتصاد الوطنى، نرى أن الميادين الاقتصادية الأساسية لا تزال تقع تحت مراقبة أو حتى سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

وتعتبر تبعية اقتصاد البلاد المتخلفة من أهم خصائص هذا الإقتصاد ومن الأسباب الرئيسية التى تحول دون خروجه من وطأة التخلف وتظهر معالم التبعية الاقتصادية من خلال عدة أوجه هى:

١- إستيلاء القوى الاقتصادية الأجنبية على قسط وافر من الانتاج الوطنى ويمثل ذلك فى وجود شركات رأسمالية كبرى تسيطر على إنتاج الخيرات الوطنية وبصفة خاصة إستخراج المعادن ومواد الطاقة (البترول والغاز) واستغلال المزارع وتسيير القطاع البنكى والمالى. والأمثلة على ذلك متعددة، بترول الشرق الأوسط، والمناجم فى الدول الأفريقية (الحديد، الألمنيوم، النحاس، المزارع فى دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، الشركات البنكية والمالية، شركات النقل البحرية وما إلى ذلك من القطاعات الحيوية التى تسيطر عليها المصالح الأجنبية، وتتحكم بواسطتها فى مصير البلاد المتخلفة لأن لها استراتيجية شمولية تتبع من مصالحها الخاصة ولأنها تتحكم فى السياسة التصنيعية للبلاد وفى توزيع الدخل، وفى تحديد أسعار الصادرات والواردات وفى صيغ العلاقات الدولية للبلاد التى تستضيفها. وهى تعوق تنفيذ المشاريع الانمائية الوطنية وتطبق المخططات التى ترى أنها تعارض مصالحها.

٢- التجارة الخارجية وتكون فى حد ذاتها عنصر تبعية اساس سواء من ناحية قيمتها أو ما يتعلق بمضمونها واتجاهها. ويظهر ذلك من خلال الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة للانتاج الوطنى، وهى مرتفعة جدا فى البلاد المتخلفة ومنخفضة فى البلاد المتقدمة لأن الأولى لا تملك سواق

داخلية متسعا في حين أن نمقد العلاقات بين مختلف القطاعات في الدول المتقدمة يعطى للتجارة الخارجية دورا ثانويا.

ويتضح من الإحصائيات الدولية أن الإنتاج الوطنى فى الدول المتخلفة مرتبط كل الارتباط بالأسواق الخارجية، لأن مجموع الواردات والصادرات تكون مايقرب من 75% من الإنتاج الوطنى، وما يزيد من أهمية هذه التبعية التجارية ان صادرات الدول المتخلفة تعتمد بالأساس على مواد فلاحية أو مواد معدنية أو مواد فولية ليس لها اعتبار انتاجى كبير ولا يظهر تأثيرها الإنتاجى الا فى المرحلة التحويل وهى مرحلة مرتبطة بالدول المتقدمة التى تسلم الصادرات، وتكون هذه التبعية أكثر خطورة، اذا كانت الصادرات تتكون من مادة واحدة أو من عدد قليل من المواد كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلاد ذات المحصول الواحد (البترول فى المشرق العربى، الحديد فى موريتانيا الفوسفات فى المغرب، القهوة فى البرازيل، القطن فى مصر...الخ) كما تتخذ التبعية التجارية طابعا خطيرا عندما يكون البلد المتخلف مرتبط ببلد متقدم وواحد نتيجة للعلاقات التى كانت قد نسجها الإرتباطات الإستعمارية ولتنوعية الإستثمارات الموجودة فى ذلك البلد. وهكذا نرى أن نسبة الصادرات والواردات، للدول الأفريقية المرتبطة بفرنسا مع هذه الأخيرة تتراوح بين 40 : 78% بالنسبة لمجموع الواردات والصادرات بمعنى أن هذه البلاد تجدد نفسها عمليا تحت رحمة الاقتصاد الفرنسى سواء من ناحية المناقل أو من ناحية المشتريات.

٣- تعتبر الإرتباطات النقدية المالية من القواعد التأسيسية للتبعية وتمثل فى العضوية القانونية والفعلية لبلدان العالم التابع، والمناطق النقدية (منطقة الفرنك الفرنسى، منطقة الدولار الأمريكى، منطقة الجنيه الاسترلىنى) الشيء الذى يجعل قيمة العملة الوطنية سطحية وثابتة، ويحول دون قيام

البلاد التابعة بسيادة نقدية وقرضية سليمة فضلا عن انه يقضى على احد قواعد السيادة الوطنية. وتمثل التبعة النقدية كذلك فى خضوع الدول التابعة الى تعاليم بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى الذى تسيطر على تسييره الدول الرأسمالية والكبرى مقابل بعض المساعدات تتلقاها من هذه المنظمات.

٤- المساعدات الأجنبية التى تقدمها البلاد الغنية للبلاد التابعة فى شكل منح أو قروض مالية وفى شكل خدمات وإعانات ثقافية وتكنولوجية وإرسال مساعدين فنيين وثقافيين ليشغلوا فى البلاد التابعة ويمرر وجود هذه المساعدات باتعدام رؤوس الأموال الوطنية والضرورية للتنمية الاقتصادية وأنعدام الأطر الوطنية الضرورية لتدبير وتسيير دوايب الاقتصاد الوطنى. وتؤدى هذه المساعدات فى شكلها الحالى الى تثبيت الوجود الأجنبى من حيث أنها تركز للعلاقات التجارية والمالية وتدعم الهيمنة الأجنبية على الصعيد التكنولوجى والثقافى وما إلى ذلك من مظاهر السيطرة التى تؤثر على البنىات الاقتصادية والإجماعية وتجعلها تابعة لبنىات اقتصادية أجنبية. وتصدر هذه المساعدات عن الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وعن المنظمات الدولية (البنك الدولى للتنمية والتمهيم، المنظمة العالمية للتغذية، منظمة اليونسكو ...) التى يهيمن على أسلوب عملها وتنظيمها وفلسفتها أختيارات الدول الرأسمالية الكبرى وتبلغ قيمة المساعدات الأجنبية اليوم أقل من ١٪ من الدخل الوطنى للدول المتقدمة<sup>(١٢)</sup>.

إن هذه الميادين التى تقع تحت مراقبة وسيطرة الإحتكارات الرأسمالية تشكل الميادين - المفاتيح فى الاقتصاد الوطنى لذلك يمكن القول، أن الإقتصاد ككل يتعلق بأوضاع السوق الرأسمالى العالمى وعلى علاقة تبعية شديدة به. هذا الواقع يؤدى الى عاملين أساسيين:

الأول: أنه عبر هذه التبعة وعلى أساسها يتم تصدر الأزمات الرأسمالية الى البلدان التابعة، منها التضخم وارتفاع الاسعار الذى يزيد البطالة تفاقمًا فى العالم التابع.

الثانى: يخلق هذا الوضع أفضل الشروط للتوظيف. فالرأسمالى الأجنبى الاحتكارى يستثمر البلدان التابعة فى إتجاه آخر. فالى جانب الأيدى العاملة الرخيصة تتمتع معظم البلدان التابعة بمواد طبيعية ضخمة. لاشك أن هذه الشروط الاستثمارية تجذب رأس المال الأجنبى ليقوم، أحيانًا مع رأس المال المحلى، بإنشاء مصانع للصناعة الإستخراجية ونادرا التحويلية. لكن فى ظل علاقات التبعة فان قيام مثل هذه المصانع يعطل تطور الصناعة التحويلية، وعلى اعتبار أن الحصنة الكبيرة من الأرباح ينقلها رأس المال الأجنبى الى البلد الأم.

### ثانياً: المعطيات الاجتماعية:

تسم وضعية البلاد التابعة المختلفة بخصائص إجتماعية تنتج عن الخصائص الإقتصادية التى ذكرناها وتؤثر فى نفس الوقت وتزيد من فعاليتها. بعض هذه الخصائص مرتبط بالوضع الديموجرافى وتناجح هذا الوضع على القطاعات والاستثمارات الجماعية والبعض الآخر مرتبط بالوضع البنىوى والطبقى للمجتمع فى البلاد التابعة. ونعرضها فيما يلى:

#### ١- الوضع الديموجرافى:

تعرف الدول التابعة وضعا ديموجرافيا لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية، ويتسم هذا الوضع بارتفاع كبير فى معدل النمو الديموجرافى بالدول المتقدمة لايزيد فى المتوسط على ١.٥٪، كما أن معدل النمو الديموجرافى بالعالم هو ١.٨٪ وتنتج هذه الظاهرة عن ارتفاع فى معدل المواليد الذى يصل الى ٤.٥ بالدول التابعة، وانخفاض فى معدل الوفيات بسبب انتشار الطب الوقائى

والطب العلاجي بصفة عامة. والملاحظة أن العالم الأوربي لم يعرف قط وحتى في فترة الثورة الديموجرافية بالعالم هو ١٨٪ وتنتج هذه الظاهرة عن ارتفاع في معدل المواليد الذي يصل الى ٤٥ بالدول التابعة، وانخفاض في معدل الوفيات بسبب انتشار الطب الوقائي والطب العلاجي بصفة عامة. والملاحظة ان العالم الأوربي لم يعرف قط وحتى في فترة الثورة الديموجرافية خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر نفس هذا النمو الديموجرافي الذي عرفه العالم التابع بعد الحرب العالمية الثانية. ومن نتاج هذه الظاهرة الديموجرافية أن البلاد التابعة تشهد بنية ديموجرافية شابه بحيث أن أكثر ٥٠٪ من السكان لم يصلوا الى سن العشرين ولكن هذا ليس معناه ان الدول التابعة كثافة سكانية مرتفعة بحيث أن كثافة السكان تتراوح في البلاد التابعة بين (١٠ : ٦٣) في الكلم الواحد، بينما تتراوح في الدول الرأسمالية المتقدمة بين (١١ : ٢٦٥) بين (١٠ : ١٢٠) في الدول الاشتراكية.

ينتج عن هذا الوضع الديموجرافي أن البلاد التابعة تعاني من إحتياج كبير في ميدان القطاعات الإجتماعية، أي أن الرغبات الجماعية بعيدة كل البعد عن مستوى الإشباع النسبي حيث تنتشر الأمية ويصل معدلها الذي يرتفع في الريف وبين الأناث الى ٨٠٪ من مجموع السكان، كما أن هذه البلدان تفتقر الى التجهيز الصحي والثقافي ويؤدي ذلك الى الأهمية الكبرى التي تستأثر بها الاستثمارات الجماعية وإلى تفاقم العائق الأساسي في سبيل التقدم الإقتصادي المتمثل في افتقار هذه البلدان لأطر مكونة من الناحية العلمية والتكنولوجية ولأشخاص قادرين من الناحية الصحية على القيام بدورهم الكامل في ميدان التجهيز. وهكذا نلاحظ تناقضا ديموجرافيا حادا في البلاد التابعة، فمن جهة، تزايد ديموجرافي كبير، ومن جهة أخرى طاقات بشرية معطلة.

وتعرف كثير من البلاد التابعة انتشار البطالة المقنعة أو نقص التشغيل

ولأننى بذلك وجود عمال لاشغل لهم وبالتالي لا يحصلون على أى دخل، بل نقصد من إيراد هذين المفهومين وضعية الفلاحين العاملين بالزراعة بصفة خاصة، والذين يرتفع عددهم بالنسبة للموارد المتاحة لهم، فإذا ما قدر سحب قسط منهم وتنميته من عملية الإنتاج. فهذا الفائض البشرى يعتبر ومن الوجهة الاقتصادية محض بطالة نخض حقيقتها، لأن هؤلاء الفلاحين لا يشتغلون إلا ظاهرياً، ويتعلق نقص التشغيل بالقطاعات التى يعمل فيها الأفراد لحسابهم، حيث لا يعقل أن يكون الأجير عاطلاً مقنناً لأنه من المفروض أن يؤدي عمله إلى ارتفاع فى الإنتاج والا كان مصدر خسارة بالنسبة لصاحب العمل.

ولقد برزت فى السنوات الأخيرة ظاهرة نقص التشغيل أو البطالة المقننة فى القطاع الإدارى بالبلاد التابعة، وهو قطاع تضمن فيه دخول ثابتة دون أن يخضع لمقومات التسيير العقلانى حتى كادت بعض الإدارات تصبح ملجأً غيرهما. ويقدر معدل البطالة المقننة فى جل البلاد التابعة بـ ٥٠٪ من مجموع طاقة التشغيل المتوفرة. ومعنى ذلك وأنه بالإمكان سحب ٥٠٪ من العاملين مع الحفاظ على مستوى رأس المال المستعمل دون أن يؤدي ذلك إلى نقص فى الإنتاج، ومعنى ذلك أيضاً، أن الوضع أشبه مايكون بوجود نصف اليد العاملة فى بطالة كاملة. ويوجد بجانب هذه البطالة المقننة بطالة حقيقية فى المدن ناتجة عن هجرة اليد العاملة وعدم قدرة القطاعات الحضرية على استيعاب هذا الفائض البشرى. ويقدر معدل البطالة عادة بـ ٢، ٣٪ من سكان المدن. على أن وجود البطالة لا يعنى أن عرض العمل يزيد عن طلبه فى كل المستويات، ذلك أن من خصائص البلاد التابعة ندرة الأطر المثقفة القادرة على تسيير القطاعات الاقتصادية المعاصرة<sup>(١٣)</sup>.

ومن نتائج الوضع الديموجرافى يجب ذكر خطورة الوضع الصحى ونفس الأروقة التقليدية وانتشار الأمراض الحديثة بسبب تأثير الحضارة المعاصرة وضائكة التجهيز الآلى والبشرى من الناحية الصحية ويتج. عن هذا الوضع الصحى انخفاض مزيج فى الممكنات الإنتاجية لليد العاملة.

## ٢- الوضع البنوى والطبقى:

ليس فى نيتنا أن نقدم هنا صورة واضحة وشاملة للأوضاع الطبقة والإجتماعية فى الدول التابعة، لأن ذلك يتطلب بحثا طويلا مايزال القيام به مستعصيا لإنعدام كل الإمكانيات الإحصائية ولكن نظرة خاطفة عن الواقع الإجتماعى للدول التابعة تؤدي بنا الى ثلاث ملاحظات أساسية هى:

الملاحظة الأولى، تتعلق بالاختلاف الواضح الموجود بين مجتمعات الدول الرأسمالية ومجتمعات الدول التابعة وخاصة بين شكل تكوين وتطور المجتمعات داخل كل صنف من هذين الصنفين.

الملاحظة الثانية: تتعلق بنوعية الصراع الإقتصادى الموجود بين الفئات والطبقات الاجتماعية، وهى صراعات كانت موجودة فى إطار اقتصادى مغلق لانقضى فأصبحت اليوم تمتد بصفة خاصة إلى القطاع المصرى.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بأنعدام وجود طبقات اجتماعية تقوم بدور ديناميكى وقيادى فى التنمية الاقتصادية وذلك خلافا لما يوجد بالدول الرأسمالية حيث تلعب البورجوازية دور القيادة، وخلافا لما هو عليه الحال بالبلاد الاشتراكية حيث تضطلع الطبقة العاملة بهذه المهمة.

ويمكننا القول، أن الوضع الإجتماعى القائم بالدول المتخلفة يقوم على أساس نوعين من الصراع: صراع يعتبر امتدادا للصراع الذى كان يسود المجتمع القديم، وصراع يمثل تصاعد دور فئات إجتماعية جديدة، ويتميز بوجود بنية عتيقة وبنية حديثة المهد بالظهور.

فالبنية العتيقة تتمثل فى جماهير الفلاحين وفى وجود بنىات قبلية عتيقة، وفى تنظيمات قروية وسيطرة النظام العائلى وما إلى ذلك من الظواهر الإجتماعية التى تكون عائقا أمام التقدم حيث أن العناصر التى تعيش داخل البنية تخضع للعلاقات الاقتصادية التى تحول دون رفع إنتاجية العمل. وسيطر

على هذه البنية التقليدية طبقات إقطاعية من كبار الملاك ورؤساء القبائل والمشرفين على الطوائف الاجتماعية، وهي طبقات عقيمة تتحكم فى وسائل الإنتاج دون أن تستعمل هذه الوسائل استعمالا اقتصاديا تضمن التقدم الاجتماعى والاقتصادى.

ولقد ظهر بجانب هذه البنية وبجانب مخزوها الطبقي والصراع الذى ينتج عنه بنية اجتماعية جديدة تولدت عنها صراعات من نوع جديد. ولقد ظهرت هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة من خلال دخول الاقتصاد العبرى عن طريق التغلغل الاقتصادى الأجنبى. وكان من نتائج هذا التحول ظهور طبقات دينامكية حاولت أن تلعب دورا اقتصاديا ديناميكيا وطبقات عقيمة أدى تصاعدها إلى تدعيم كل الظواهر التى تحول دون تقدم البلاد التابعة. كالطبقات الليبرالية والطبقة العاملة.

ولقد عقد كثير من الباحثين الغربيين آمالا كبرى على الطبقة البورجوازية داخل الدول التابعة لتكون عنصر تغيير وتقدم، ولكن التجارب التاريخية بينت مدى ضيق أفق دورها. فلقد ظهرت هذه البورجوازية فى المدن حيث كانت تشتغل فى التجارة ثم تحولت وأختتمت فرصة الإمكانات التى ظهرت بدخول الاقتصاد الرأسمالى فانجذبت الى التجارة الكبرى والمتوسطة وإلى قطاع العقارات والصناعات الخفيفة واصطدمت مصالحها الجديدة مع مصالح الأجانب، الشيء الذى جعلها توجه كل إمكانياتها لمجابهة الاستعمار التقليدى وتعبئ وراءها طاقات الجماهير الشعبية فى معارك الاستقلال. ولكنها لم تتمكن بعد الاستقلال من متابعة تحدياتها ومن تأطيرها للتنمية، فهى طبقة مترددة فى واقعة تقبل على النشاط فى القطاعات التى ترد أرباحا فى المدى القريب وتتشبث بتقاليد استهلاكية لم تكن موجودة عند المنجم الأوروبى التقليدى فى القرن التاسع عشر. وقد يقع داخلها تمرد فى الأوضاع من طرف بعض الفئات التى تطالب بالقضاء على العلاقات الاستعمارية الجديدة، وتمند

فلسفة هذه الفئات إلى العمل على إيجاد نكief للمعطيات الوطنية الذاتية والموضوعية على الشعارات الاشتراكية وضم مضمون هذه الاشتراكية إلى مضمون التحرر الوطني والتجارب الاقتصادية والسياسية لتصرفات الطبقة البرجوازية الليبرالية كثيرة فى العالم التابع: «حزب الوفد» فى مصر «كومين تان» فى الصين «كولار» فى البرازيل... الخ كما أن التمردات داخل هذه التنظيمات والتحولات التى تؤدى إليها هذه التمردات تظهر بصفة خاصة فى نظام الرئيس جمال عبد الناصر، الذى جسم فى العالم التابع مواجهة الاستعمار الجديد ومحاولة التعبير عن المطامع الشعبية من الناحية الاجتماعية.

ولم تتمكن الطبقة العاملة كذلك من القيام بالدور القيادى فى مجال التنمية الاقتصادية فى الدول التابعة لعدة أسباب منها. ضعفها العدى الناتج عن ضعف القطاع الصناعى، وضعف التنظيم النقابى والسياسى وخضوعه فى كثير من الأحيان لسيطرة الدولة ومواجهته لعدة صعوبات موضوعية تتمثل فى انتشار البطالة وانعدام الضمانات الاجتماعية والأساسية.

ولقد ظهرت فى البلاد التابعة المتخلفة، فى السنوات الأخيرة، فئات إجتماعية تلعب دورا خطيرا باعتبارها تستحوذ على قسط وافر من الدخل القومى دون أن تستعمل إمكاناتها لتوطيد النمو الاقتصادى، وتتمثل هذه الفئات فيما يسمى بـ «الطبقة الحاكمة الجديدة» التى تسير دواليب الأدوات الوطنية فى البلدان الأفريقية. ولقد ظهرت هذه الطبقة أثر استقلال البلدان الأفريقية وصعود عناصر وطنية إلى الأدوات حيث أصبحت الإدارة ما يقول «رونى ديمون»<sup>(١٤)</sup> فى كتابه «أفريقيا أخطأت الانطلاقة»: «وأصبحت الإدارة هى الصناعة الأولى للدول التابعة» ذلك أن الإدارة العامة أصبحت تستقطب إليها حاملى الشهادات الدراسية وتضمن لهم المرتبات المرتفعة التى تزيد بكثير عن متوسط الدخل الفردى فى هذه البلاد.

من هنا استحوذت جماعات من المحظوظين على مراكز إدارية دون أن تبذل أى مجهود يذكر للوصول إليها، ثم أخذت تستعمل الإمكانيات التي خولتها إياها السلطة السياسية والإدارية فأخذت ترفع من مرتبتها وتسلم دخول عينية على حساب ميزانية الدولة. وانتشرت الرشوة حتى كادت أن تصبح مؤسسة مفروضة على الواقع الاجتماعى وأصبح الهم الأساسى لفئات المحظوظين الاحتفاظ بمراكز التسيير والتحكم فى الاختيارات الاقتصادية، ثم قام هؤلاء فى مرحلة أخرى باستعمال مراكز التسيير هذه للاستيلاء على الأرضى وعلى الشركات الصناعية والتجارية التابعة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص. وتسلموا بأيدىولوجية دفاعية رجعية، فركزوا السلطة بين أيديهم ووجهوا النفقات إلى القطاعات التى تضمن لهم البقاء فى مراكزهم وتحميمهم من كل الطوارئ الشىء الذى أدى إلى تدعيم قوة الشرطة والجيش وقيام تنظيمات سياسية ديكتاتورية فى شكل الحزب الواحد وفى شكل سيطرة الجهاز الإدارى.

ونتج عن كل ذلك، اتساع الفجوة التى تفصل بين فئة المحظوظين هذه وبين جماهير السكان من فلاحين وعمال وتجار وحرفيين صغار، وموظفين صغار، وهى وضعية تعارض تماما كل إمكانية للنمو الاقتصادى السليم. فالقسم الأول يعيش من الإدارة وما يتصل بها، ويستحوذ على القسط الأكبر من الدخل القومى، ويتفق فى بناء القصور والمنازل الفخمة وفى التأثيث ونفقات الرفاهية، أو يحول الأموال إلى البنوك الأجنبية وما إلى ذلك من تفقير ما ديا وثقافى خطيرا، الشىء الذى يكون خطرا على مستقبل هذه البلدان ويكون فى نفس الوقت طاقة للتغيير والتحول.

أن هذه الصورة للوضع الاجتماعى التى حاولنا تقديمها، لا يمكن أن تعتبر صحيحة، إذا لم تعتبر مدى تداخل الفئات والطبقات الاجتماعية الموجودة داخل البلدان التابعة، بمعنى أن البنية الاجتماعية لهذه البلدان لم

يكتمل تشكيلها ويستقر بنيانها لأن كل التحولات التى ظهرت بها تحولات جديدة مازال لم تتم دوراتها. وهكذا، نجد على صعيد كل الطبقات وكل الفئات وكل الطوائف واسب وملامح وطبقات وفئات وطوائف مجاورة فى الزمان والمكان. وهكذا نلتقى بتعاضد الدهنيات القديمة والعتيقة بالأيديولوجيات الديناميكية والعصرية فى باطن عقول كل الأفراد الذين يكونون الفئات الاجتماعية. فالأوضاع معقدة وبعيدة كل البعد عن الإنسجام الذى يستهوى كل فكر يتشبث بالنماذج والرسوم الاجتماعية القابلة للدخول فى قوالب هندسة جاهزة ونفس الإنسجام هذا، وملتقى فى شموليته على صعيد العالم التابع.

### نظرية التبعية:

لقد ظهرت نظرية التبعية فى الستينيات لتدحض نظرية التنمية الغربية. وتقدم أساسا جديدا، لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم التابع بقوم على قضية أساسية مفادها، أن علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم التابع من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدى الى أى شكل من أشكال التنمية وإنما أدت الى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية، والرفاهية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج فى البلدان التابعة أيا كان شكل إنتاجه - ينقل باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى المتقدم.

أن نظرية التبعية هى بمثابة قراءة كلية وشاملة لعملية تطور المجتمعات آخذة بعين الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية لتلك العملية، أى تشمل «التحليل الكلى للتطور». أنها تنطلق من قضية أساسية هى، أن السيطرة الخارجية تظهر داخل البيئة الاجتماعية الداخلية من خلال آليات السيطرة والتحكم، تلك الآليات وحركتها التى تنتج فى نفس الوقت عن التغيرات التى

نحضر في المراكز الرأسمالية وعن ديناميكية المحيط كذلك، هي الميدان الحقيقي الذي نحوض فيه نظرية التبعية.

أن أكثر ماكتبه «اندري جوند فراتك» تأثيراً وأهمية، هو كتاب «الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية»<sup>(١٥)</sup>، يبدأ بعبارة تلخص موقفه بشكل مثير، فهو يقول «أننى أؤمن، مع بول باران، بأن الرأسمالية عالمية ووطنية، هي التي حققت التخلف في الماضي وهي التي مازالت تخلق التخلف في الحاضر»<sup>(١٦)</sup>.

وهنا من الضروري أن نلاحظ كيف أن هذا يمثل انفصالا شديدا عن الماركسية الكلاسيكية. وحتى تكون الرؤية واضحة، سنضع فقرتين. لماركس ولينين، مقابل كلام فراتك - يقول ماركس: «إن الخلافات والعداوات الوطنية بين الشعوب، أصبحت تختفى يوما بعد يوم أكثر وأكثر، وذلك يرجع الى تطور البرجوازية، وحرية التجارة، وإلى السوق العالمي، وإلى التماثل في نمط الانتاج وفي ظروف الحياة التي تتفق والمكان»<sup>(١٧)</sup>.

أما لينين فيقول: «إن تصدير رأس المال يؤثر ويسرع الى حد كبير بنمو الرأسمالية في تلك البلاد التي يصدر إليها. في حين أن رأس المال، وبالتالي قد ينحرف إلى حد بعيد الى وقف وتعطيل التنمية في الدول المصدرة لرأس المال. وهو يستطيع أن يقوم بهذا فقط بتوسيع وتعميق المزيد من التنمية الرأسمالية في أنحاء العالم»<sup>(١٨)</sup>.

لقد توقع الماركسون الكلاسيكيون، أن تؤدي تنمية الرأسمالية الى حالة من التماثل ووحدة الشكل المتناقص في أساليب الانتاج وفي المستويات المعيشية للجزء الأساسي والأكبر من جميع سكان العالم. لقد أكد كل من ماركس ولينين على عدم حدوث هذه العملية بشكل متساو، ولكنهما لم يتوقعا اتساع الفجوة بين المناطق المتقدمة والمتخلفة. وهذا كله، بالطبع، هو جزء من

رأى ماركس بالنسبة «للدور التاريخي» الذى تلعبه الرأسمالية فى تنشيط عملية التطور لقوى الانتاج ومن ثم فى خلق الظروف المادية والضرورية للاشتراكية.

ووفقا للنقائى، من الواضح «أن باران وفرانك» على حق، ففى غضون المائة سنة الأخيرة، انفتحت فجوة ضخمة فى مجال الانتاجية وفى المستويات المعيشية بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبقية أنحاء العالم. وهذا ليس معناه بالضرورة أن التفسيرات التى جاء بها بخصوص هذا التطور هى تفسيرات صحيحة، ولا هو معنى أن هذا التيار مازال يؤدي فعله اليوم، ولا هو خليق بأن يستمر.

أن الكثير من النظريات التى طرحت فى الستينات والسبعينات قد أثبتت حول فكرة أن الرأسمالية تثمر بالضرورة عن خلافات تتراكم بشكل متزايد بين المناطق المتقدمة والمتخلفة، وأن عملية التنمية فى البلدان التابعة «المحيط» تكون ممكنة فقط اذا ما انفصلت بالكامل عن النسق العالمى من هنا، نحاول مناقشة العمل الذى قام به فرانك وإيمانويل والرشتاين *wallerstein* والذى فيه الكثير من الشيء المشترك. أن كلا الأثنين يدلان على أن الرأسمالية لا يمكن تحليلها الا فقط «على النطاق العالمى»، ويقومان بتعريف الرأسمالية على أنها: نسق من التبادل «الاحتكارى، الذى يعمل على تحويل الفائض من المناطق التابعة الى المراكز الرأسمالية. وهذا النسق هو الذى يحكم توزيع القوة السياسية واشكال التنظيم الخاص فالانتاج والبناءات الطبقية فى المناطق المختلفة، وبقي هكذا دون ان يتغير من الناحية الأساسية منذ القرن السادس عشر. ان هذا المدخل يختلف تماما عن المدخل الخاص بالماركسيين الكلاسيكيين، الذى كانت علاقات «الانتاج» بالنسبة لهم تشكل مسألة. غير هذا، سوف أتناول بالمناقشة اصحاب نظريات التبعية الذين طرحوا قضية مماثلة تقريبا، وأن كان بمزيد من التركيز على الميكانيزمات السوسيو اقتصادية التى تعمل اليوم.

## ٩ - فرانك وتطور عملية التخلف:

من حيث الجوهر، يقوم فرانك بتشبيه الرأسمالية بنسق من صلات «التبادل» على نطاق العالم كله، يتسم بالاحتكار والاستغلال، كما يدل على أن «تطور التخلف» كان عملية مستمرة في أمريكا اللاتينية منذ الغزوات الإسبانية والبرتغالية، أى منذ القرن السادس عشر، أن هذه العملية لم تتغير في عناصرها الأساسية منذ ذلك الحين، فما هي السمات الأخرى المميزة للنسق الاقتصادى، تلك التى يمكن أن يضيفها الى تلك التى كانت تؤدي فعلها في أمريكا اللاتينية على مدى هذه المساحة الزمنية الطويلة؟

يحاول فرانك أن يبرهن على أن أى جزء من العالم يكون قد تأثر بالرأسمالية بشكل عميق (عن طريق التبادل مثلاً) لابد أن يعتبر «رأسمالياً» ولكنه يجد صعوبة في اظهار أن التأثيرات الناجمة عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى قد تغلغلت في أمريكا اللاتينية بدرجة عميقة حتى أنه لم يعد هناك مكان في القارة لم تمسه هذه التأثيرات. خفى المناطق التى خصصت بشكل أساسى لزراعتها لتحقيق الاكتفاء الذاتى الذى يكفل حد البقاء (مثل شمال شرق البرازيل) ماهى الا محصلة لاضمحلال صناعات التصدير التى كانت موجودة سابقاً (١٩).

ويرى فرانك أن عملية التراكم الأولى ليست عملية سابقة للرأسمالية فقط بل هى معاصرة لها أيضاً. فبلدان النسق الرأسمالى العالمى لا يمكن أن ترد بمجملها ولو نظرياً الى نمط انتاج رأسمالى خالص، كما لا يمكن من جهة ثانية، اعتماداً على أطروحة الثنائية، أن يتناولها التحليل بوصفها مجموعة من البلدان القطاعات المحكومة بخط الانتاج الرأسمالى العالمى بين تشكيلات العالم الرأسمالى وتشكيلات العالم التابع تسفر عن فروق في تحولات الفائض بشكل منظور أو خفى. ففي كل مرة يدخل نمط الانتاج الرأسمالى في

علاقة مع أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالي التي يخضعها لسيطرته، تظهر تحويلات  
فى قيم الانماط الأخيرة نحو النمط الأول، وهذه التحويلات تشكل جزءا من  
اوليات التراكم الأولى للنسق الرأسمالى.

ولاشك أن زمام السلطة السياسية فى كل البلدان التابعة الرأسمالية هو بيد  
البورجوازية الرثة وليس بيد الاقطاعيين، تلك البورجوازية التى تشكلت ضمن  
اطار السوق العالمية التى خلقها المركز ودفمها، وهو يوجها وسيطر عليها  
لذلك، فهذه الطبقات تابعة بشكل دائم، غير أن اشكالها مختلفة ومتنوعة  
لأنها تنبثق من تحويلات فى التشكيلات المقابل الرأسمالية التى كانت فى  
اساس نشأتها على أثر انخراطها فى السوق العالمية، وهى فى جوهرها أما  
بورجوازية زراعية، منجمية تجارية أو بيروقراطية.

ويرى فرانك، أن وضعية دول امريكا اللاتينية هى نتيجة للانتشار العالمى  
لنظام الرأسمالى الامبريالى الغربى، وقد اخذ هذا الانتشار شكل تطور جدلى  
ومترايط زمنيا، ذو مظاهر متعددة وكل مظهر يمثل فى نفس الوقت سببا  
ونتيجة لآخر، وتلرج اليوم تحت اسم التطور والتخلف الاقتصاديين. هذا التطور  
الرأسمالى العالمى الذى يصاحب باستغلال القطاع «المتخلف» من طرق الجزء  
«المتطور» عن طريق احتكار هذا الأخير للقوة ورأس المال والتجارة على شتى  
المستويات على الصعيد الدولى بين البلدان التروية والمحيطية، وعلى الصعيد  
الداخلى بين المناطق المتقدمة والمتأخرة بين المدينة والقرية، بين التجارة  
والصناعة من جهة أخرى، بين الفلاحة المصرية والفلاحة التقليدية، وإذا لم  
تنظر الى هذه العملية ككل - تطور جدلى لنظام رأسمالى وحيد - فإن الباب  
مفتوح أمام الخطأ الذى يؤول آثار هذه الظاهرة كنتيجة نظام ثنائى مكون من  
نمطين للإنتاج متفصلين: الرأسمالية والقطاع (٢٠).

ان فرانك يحاول ان يضع نظرية شاملة للتطور والتخلف الرأسماليين لأنه

يرى فيهما نتيجة لعملية واحدة هي عملية نشوء وتطور النظام الرأسمالى على الصعيد العالمى، فالطور والتخلف وجهان لعملة واحدة، فتقدم البلدان الرأسمالية تم ويتم على حساب تخلف البلدان التابعة ان البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء تنشئ إلى منظومة عالمية واحدة تحكمها اوليات محددة كالتخصص الأحمر غير المتكافئ للعمل، بتحويلات القيمة من الأطراف التابعة إلى المراكز الرأسمالية والتبادل غير المتكافئ.. هذه الأوليات يبنى رصدها وتحليلها للكشف عن التقدم والتخلف معا.

ولجأ فرائك، للبرهنة على أطروحته النظرية، إلى دراسة حالات عينية ملموسة، فيتبع مثلا تاريخ بعض البلدان فى أمريكا اللاتينية مثل. شيلي، والبرازيل، ليوضح كيف شكلت البنية الاستعمارية بنية الاقتصاد والطبقات فى هذه البلدان حيث تم استقطابهما ضمن المنظومة العالمية كاجزاء مستقلة ومصدرة للمواد الأولية والزراعية، كما تم الاستقطاب ايضا داخل هذه البلدان نفسها، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبين المناطق والطبقات الاجتماعية.

ويركز فرائك فى معظم كتاباته، على أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هي التي ضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز إلى الأطراف، وإذا كان بالإمكان تحديد العلاقة بين الدول الصناعية الغربية (المراكز) ودول العالم التابع غير الصناعية (الأطراف) فإنه يمكن أيضا تحديد المراكز (المدن الرئيسية) والأطراف (المناطق الريفية) وذلك على مستوى الدولة المتخلفة. ومعنى ذلك أن علاقة المراكز بالأطراف - على المستويين العالمى والقومى - تتمثل فى امتصاص الأولى لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادى وتحويلها إلى المراكز العالمية. وطبقا لذلك، فإن افقر فلاح فى أبعد قرية من قرى الدول التابعة يرتبط ارتباطا توتسيا برؤوس الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة.

ويلخص فرانك وجهة نظره فيما يلي: - «... أن كل مركز قد استعمر واستمر في استغلال الأطراف عن طريق احتكارية، تلك الأطراف تستغل بدورها أطراف خاصة بها، أما المركز العالمى، والذي ليس تابعا لأحد، فقد مر بما يسمى بالتطور الرأسمالى الكلاسيكى، وفى مركز وطنى - فى البلدان التابعة لم يكن ممكنا حدوث مثل هذا التطور الكلاسيكى، لأن تطور هذا المركز محدود ومحكوم بوضعية كتابع للمركز الامبريالى العالمى، أنه تطور محدود وتطور متخلف والقسط الأكبر من تطوره، ليس مرده، كما يعتقد البعض، الى مساعدات المركز العالمى، بل إلى استغلاله للطبقة العاملة والتوابع الوطنية الأكثر محدودة وتخلفا» (٢٢).

ومن المعروف أن الاندماج فى الشق الرأسمالى العالمى هو أمر يودى الى تحقيق التنمية فى بعض المناطق وإلى «تطور عملية التخلف» فى مناطق أخرى وعملية «التخلف» طبقاً لفرانك، ليست هى بالحالة الأصلية. وما يقع من «تطور عملية التخلف» فهو يحدث لأن الشق الرأسمالى العالمى يهتم ببناء المركز - الأطراف فالمركز يقوم باستغلال الأطراف، بحيث يودى ذلك إلى تركيز الفائض فى المركز كما يصاب الأطراف حالة جلب مباشرة وتقطع عنه الأموال المحتمل توجيهها للإستثمار مما يودى إلى تباطؤ عملية النمو فيه. والأكثر أهمية من هذا، هو تضال البلدان التابعة، بحيث تصبح فى حالة من التبعية الطبقة الحاكمة المحليه من مصلحتها دوام حالة التخلف، ويسمى فرانك هذه الطبقة بـ «البرجوازية الرثة».

أن فرانك يركز بصفة خاصة على النتائج «السياسية» فالتبقيات الحاكمة فى البلدان التابعة تدن بمركزها ووضعها للمكان الذى تحتله فى «سلسلة» تبدأ حلقاتها من أطراف البلاد حتى تصل إلى العاصمة الاستعمارية، وبهذا يكون لا مصلحة فى الحفاظ على هذا المكان. «ان هذا البناء الاستعمارى والطبقي يعمل جيداً على ترسيخ المصالح الطبقية التى تحدت تماماً من أجل

القطاع السائد من البورجوازية باستخدامها للوزارات الحكومية وغيرها من الأجهزة، تخلق «سياسة من التخلف» فى انتهاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمة والشعب فى امريكا اللاتينية» (٢٢).

ويمكن القول، أن جوهر الحقيقة فى مناقشات فرانك، أن سياسة الدولة هى حصاد الصراع بين الطبقات وشرائح الطبقات ذات المصالح المتناقضة، وأن تلك الطبقات والشرائح التى تستفيد من بناء اقتصادى قائم سوف يكون لكليهما مصلحة فى دوام بقاء هذا البناء فى وضع قوى حتى يتحقق لهما النجاح، هذا الفكر موجود بالطبع عند «بول باران»، وفى نصوص أخرى مختلفة، وفى كتابات ماركسية أخرى، ولقد قام فرانك بتطبيق هذه بنجاح يبلغ فى تحليله لتاريخ امريكا اللاتينية.

لقد قام فرانك بعرض منافاته بطريقة مميزة، ولكنها طريقة تحير مصدر هام ايضا للنقد. أن اسلوبه العادى هو اعطاء تأكيدات موجزة، مليئة بالشعارات القومية، ثم يعد ذلك يقوم باعطاء المبررات والتوسع بناء على هذه التأكيدات باعطائنا مجموعة من الأمثلة التاريخية وكثيرا ما يستشهد فى النهاية بما ينقله عن الكتاب الآخرين وعن المصادر الأصلية. لكن المشكلة فى هذا الأسلوب من المناقشة والدليل بالحجة، هو أنه لا يترك مكانا للمعرض النظرى النقى، اذ يظل المرء يردد بشكل متكرر نعم لقد حدث الأمر بهذا الشكل فى تلك الحالات، ولكن «لماذا» وهذا لابد أن يحدث نفس الأمر فى «كل مكان»؟ بالإضافة إلى هذا فإن التعبيرات الحاسمة فى سياق الموضوع (التنمية، التخلف، المركز، الاطراف الرأسمالية، وغيرها) لم يجرى تعريفها أبدا بشكل واضح، ويترك القارئ للاستدلال على معناها من الاستخدامات الوصفية التى وضعت فيها هذه التعبيرات. والأكثر من ذلك أن فرانك غالبا ما يتجنب لهذه التعبيرات أن يكون لها طائفة من المعانى بدلا من أن يكون لها معنى واحد ذو تعريف محدد، وهو الشيء الذى يضىء نوعا من الغموض على تأكيداته.

ومن أهم الانتقادات التي توجه الى فرانك، خلافه الشديد بين الوحدات  
الكاتبية والطبقات الاجتماعية، فضلا عن تجاهله تحليل البناء الطبقي في العالم  
التابع. يقول فرانك: «... حينما أريدت اهتماما بدراسة البناء الاستعماري  
المتمثل في علاقة المراكز بالأطراف، لم تحليل التطور الرأسمالي، وجدت  
نفسى فى غير حاجة الى تحليل البناء الطبقي تحليلا دقيقا. غير أن ذلك  
لايعنى أننى قد استبدلت البناء الطبقي بالبناء الاستعماري، أن عكس ذلك هو  
الصحيح تماما، إذ أن تحليلي للاستعمار قد قصد به أن يكون مكتملا للتحليل  
الطبقي، بهدف اكتشاف وإبراز جوانب البناء الطبقي في الدول المختلفة، تلك  
الجوانب التي لم تحظ بتصويبها الضروري من الاهتمام» (٢٤).

ولسوء الحظ، فإن النوايا الطيبة لا تتحول دائما إلى انجازات فعلية فواقع  
الأمر، أن فرانك لم يستطيع تحليل علاقات الاستقلال في ضوء البناء الطبقي،  
وحينما حاول فرانك الرد على ذلك لم يفعل أكثر من تأكيد على ضرورة  
فهم التخلف في ضوء التحليل الطبقي. والنقطة التي تعينا هنا، لا تتصل  
بتجاهل فرانك للتحليل الطبقي، بقدر ما تتصل بطريقة معالجه للتطبيقات  
فعلية الرغم من أن تحليل فرانك للاستعمار قد اعتمد على العلاقات الطبقيّة  
التي يمر عنها الاستغلال الرأسمالي، إلا أن فرانك قد عالج هذه العلاقات  
على أنها «مخلفات او بقايا» بعبارة أخرى فإن العلاقات الطبقيّة لم تلعب دورا  
واضحا في تحليل علاقات السيطرة والاستغلال، تلك التي بدت وكأنها  
تتصل بفئات أو مقولات مكانية أن. انتقال القيم الاقتصادية بين مناطق  
جغرافية مختلفة لا يكتسب معناه الحقيقي الا في ضوء توزيع - وإعادة توزيع  
-- الفائض الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية. إذن فالتخلف لا يمكن  
فهمه من وجهة نظر علاقة المراكز - الاطراف وحدها - كما يذهب فرانك  
بل يجب فهمه أيضا من وجهة نظر البلدان التابعة نفسها، وبهذا الفهم  
الجدلي نستطيع أن نفهم ظاهرة التبعية منهما أعمق وأشمل.

## ٢ - والرشتاين والنسق العالمى:

يؤكد «الرشتاين» على أن أى نسق اجتماعى لابد أن ينظر اليه على أنه وحدة كاملة وشمولية، فالدولة الأمة، فى العالم الحديث، ليست هى بالانساق المغلقة ولا يمكن أن تكون موضع التحليل كما لو كانت كذلك، وهو يقول «... نحن يأخذ السمة المحددة للنسق الاجتماعى على أنه الشيء الذى يحوى داخله تقسيم للعمل، بحيث أن القطاعات والمناطق المختلفة فيه تعتمد على التبادل الاقتصادى مع الآخرين لتوفير حاجات المنطقة واستيفائها بشكل سلس ومتواصل»<sup>(٢٥)</sup>.

لقد كانت الأنواع الوحيدة الموجودة من النسق الاجتماعى هى «الانساق المصغرة» (اقتصاديات محلية مغلقة)، والامبراطوريات العالمية (وتعرف بقيام سلطة مركزية باستخراج الجزية) والاقتصاديات العالمية (وترتبط بالتبادل فى السوق)، ولا يعنى النسق العالمى، بالضرورة، أنه يغطى الكون بأكمله، وتعريفه هو أنه بمثابة وحدة ذات تقسيم وحيد للعمل وانساق ثقافية متعددة اذن ، فالاقتصاد العالمى هو نسق عالمى يخلو من سلطة مركزية فردية.

والنسق العالمى الحديث هو نسق رأسمالى، حيث انه عبارة عن اقتصاد عالمى ويساوى «الرشتاين» بين الاثنين الرأسمالية والاقتصاد العالمى (أى تقسيم وحيد للعمل ولكن بنظم حكم متعددة) ماهما الا وجهان لعملة واحدة، فأى منهما لا يتسبب فى الآخر، وكل مانفعله هو فقط مجرد تعريف نفس الظاهرة غير المنقسمة بصفات مختلفة<sup>(٢٦)</sup>.

وينقسم النسق الرأسمالى العالمى الى ثلاث أنواع من الدول، تلك التى تمثل «المركز»، وتلك التى تمثل «الاطراف» ثم «اشباه الاطراف» ويمكن الاختلاف الأساسى بين هذه الدول، فى القوة التى يتمتع بها جهاز الدولة فى المناطق المختلفة وهذا بدوره يؤدى الى تحويل الفائض من الاطراف ونقله

الى المركز، والذي بدوره يزداد أكثر من قوة دول المركز. وتعتبر قوة الدولة الميكانيكية المركزية حيث أن الفاعلين في السوق يحاولون تجنب العمل العادي للسوق حينما كان ذلك لا يضاعف من أرباحهم، وذلك بالتحول الى الدولة الأمة لتغير شروط التجارة.

أن التقسيم الخاص بالمركز/ الأطراف، من ناحية الأصل على الأقل، قد تم تفسيره بنوع من الحماية التكنولوجية فأوروبا الغربية تخصصت في التصنيع وتربية الحيوان، وهذين النشاطين يقتضيان مهارات عالية نسبياً، وافضل من يقومون على تحقيقها هم العمال ذوي الأجور الحرة العالمية نسبياً وكما أن البناء الاجتماعي الناتج يشكل أساساً لدول قوية نسبياً، قادرة على استخدام الأسواق لمصلحتهم، هذه هي دول «المركز» أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية (تعدني) وأوروبا الشرقية الواقعة على بحر البلطيق (الجنوب) قد تخصصتا في أنشطة لا تتطلب سوى مهارات بسيطة نسبياً، ومن ثم فقد اختارت الرأسمالية (عن طريق تدخل الدولة) أشكالاً من العمل الإجباري، كما ظهرت اختلافات في المصالح بين المؤسسات التي تعمل في التصنيع وتلك التي تعمل في تصدير المنتجات الأولية. نتيجة لذلك، صارت الدول المحلية ضعيفة، وسرعان ما قام المركز بانخضاعها وقهرها وبذلك أصبحت في «الأطراف».

وبمجرد أن أصبح تقيم المركز والأطراف في حيز الوجود، استطاعت دول المركز بمالها من قدرة على معالجة الجوانب العملية لتنسيق ككل واستخدامه ليناسب حاجاتها (دون حدود) على الحفاظ على هذا التقسيم. فهذه الدول تعمل عمداً على إضعاف دول الأطراف أو إزالتها عن طريق الغزو كما تعمل على تغيير نظام عمل الأسواق عن طريق فرض قيود احتكارية، وتقوم بفرض الحماية على صناعاتها الخاصة في الوقت الذي تمنع في هذه الحماية عن دول الأطراف.... وهكذا.

أما بالنسبة للدول «أشباه الاطراف» فهي نوع من الدول أو المناطق الجغرافية التي تسود فيها «ارستقراطية العمل». ويدون هذا النوع من الدول لكان سكان النسق العالمى قد أصبح مستقطبا ومعرض للثورة، بينما هذه الحلقة الوسطى تعمل على صهر العدوات. واعتقد أنه من الصعب قبول هذه الحجة وتساءل، هل يعتبر خلق دول «أشباه الاطراف» امرا متعمدا؟ ان الحالات الخاصة التي يستشهد بها والرشتاين «ايطاليا فى القرن السادس عشر، وروسيا فيما بعد، ذلك الاتحاد السوفيتى) لا يبدو أنها قد خلقت بشكل متعمد على يد دول المركز، مع العلم بأن المركز هو (بالضرورة) منقسم الى دول وطنية مميزة، فمن هو الذى يتولى الاشراف على مصالح النسق ككل؟ وعلى أية حال، أن فكرة وجود دول «أشباه الاطراف» هى فكرة مشمرة. فنحن لو دققنا بشكل ما الى جانب حلقات الصلة بين المركز/ الاطراف (وهى ليست بالحلقات الوسطية فى سلسلة كما هو الحال عند فرانك) سنجد أن دول «أشباه الاطراف» تشكل موقع من اجل التنمير. ففى امكان دول المركز الجديدة ان تبرز من دول «أشباه الاطراف» كما أنها تعتبر غاية لدول المركز المنحدرة. وعند فرانك، من الصعب معرفة كيفية امكان حدوث أى تغيير فى التنظيم الهرمى، بحيث أن كل حالة تكون فى حاجة الى التفسير على أساس غرض خاص.

عند هذه المرحلة، قد يتساءل المرء ايضا ماذا حدث بالنسبة لعلاقات الانتاج والطبقات بالمفهوم الماركسى العادى؟ يبدو أن «الرشتاين» يعتبر أى شخص يقوم بالانتاج من اجل الربح فى السوق هو شخص رأسمالى. فهو يدلل على أن قدرة العمل هى فى الحقيقة عبارة عن سلعة ولكن «العمل المأجور هو فقط مجرد واحد من الانماط التى يتم فيها استخدام العمالة ويتم تعويضها فى سوق العمل وتعتبر العبودية أو الانتاج القهرى للحصول النقدية، والزراعة وحياسة الارض، ماهى جميعا الا انماط بديلة» (٢٧). وبهذا يكون

مفهوم ماركس عن الرأسمالية من حيث وجود علاقة بين العمل الحر ورأس المال قد تم اخفاؤه تماما وفي رأى «الرشتاين» فإن «تحليل الطبقة»، يرقى الى مصاف التحليل الخاص بمصالح «الجماعات النقيية» داخل دول معينة، وهو الأمر الذى له تبرره الشرعى على شرط أن تنظر الى الوضع البنائى والمصالح فى الاقتصاد العالمى. فيما يخص هذه الجماعات، وفى نفس الوقت، فإن الطبقات لا تتمتع بواقع دائم وليس لها صفات أساسية أكثر مما «للأم العرقية».

ولقد كانت النقطة المركزية فى مناقشات والرشتاين» هى أن انماط ضبط العمل (الأجر، العمالة، العبودية، الخ) عبارة عن نتائج ثانوية لتوظيف نسق عالمى تم تحديده بوجود الروابط فى السوق، والموقف المركز هو أن الاختيار يقع على العمل ذو الأجر من جانب (الطبقة الحاكمة تدعم من الدولة) بينما فى الاطراف يتم استخدام انساق أكثر قهرا. كما قام «الرشتاين» بالتمييز بين النظام العالمى والامبراطوريات العالمية، فالنظام العالمى يقوم على تقسيم العمل الاقتصادى بينما تقوم الامبراطورية العالمية على أساس من السيطرة لجمع الخراج. وهى ظهور النظام العالمى التحلل التدريجى للامبراطوريات، وتحولها الى اطراف او اشباه اطراف ودخولها كجزء من الاقتصاد العالمى الرأسمالى (٢٨).

### ٣- سمير امين والاقتصاد السياسى العالمى:

قد يبدو أنه من غير الانصاف من بعض النواحي، أن نضع سمير أمين فى تفكير واحد بجانب «الرشتاين وفرانك» فقد أخذت اعماله فى السنوات الأخيرة تبدل كل جهدها فى الأخذ بكل من منظورى الجبرية والارادية: أى مدخل النسق العالمى والتحرر الوطنى، فسمير امين يعكس والروشتاين وفرانك، ويعتقد ليس فقط فى إمكانية بل وفى ضرورة الحل الاشتراكى للدول التى تدور فى فلك خارجى. الأكثر من ذلك أنه يدفع قدما بنظرية عن الاستعمار

على درجة بالغة من التعقيد ومضادة للمركزية الأوروبية، والتي تدل على ان حركات التحول الوطنى فى محيط الفلك الخارجى، كانت ومازالت دائماً بمثابة لحظات عديدة وكثيرة فى مسيرة التحول الاشتراكى للعالم بأكمله.

ويعتمد سمير أمين فى رؤيته هذه على النسق الرأسمالى العالمى باعتباره وحده التحليل الأساسية. ومع ذلك، فإن «المحرك» الرئيسى لهذا النسق الرأسمالى العالمى، لم يعد هو قوتين الحركة الخاصة به حيث تنشأ هذه القوانين من عوامل التناقض الخاصة بدول المركز (تراجع معدلات الربح، التراكم الزائد)، بل أن المحرك أقرب لأن يكون هو حالة التناقض التى خلقتها الرأسمالية العالمية فى محيط الفلك الخارجى منذ بدأ الاستعمار. فالاستعمار كان يشكل نفسها كماً فى تأريخ الرأسمالية العالمية. ومنذ ذلك الحين، فإن كافة المبادرات لاسباغ مزهد من التطور على الرأسمالية العالمية قد بوغت من المترددين فى الفلك الخارجى. ففى كل مرة، كان هؤلاء المترددين يدعمون الرأسمالية العالمية على إعادة تنظيم وإعادة موائمة نفسها، ومن ثم وهى تقوم بذلك فانها (الى هذا الحد) كانت تصل دائماً الى أطوار أعلى من التقدم والتراكم. وقد كان الأمر وحتى الآن عبارة عن عملية «من التراجع الى الخلف استعداد للقيام بوثبة أفضل». ففى البداية كانت حركات التحرر الوطنى التى قضت على الاستعمار، بعد ذلك جاءت الصراعات الثورية العديدة فى جنوب شرق اسيا، وكوبا الخ، وأخيراً جاءت اليوم ثورة «الأوبك» على اصحاب البورجوازية البترولية والمطالبة بالاستقلال الوطنى الاقتصادى.

وطبيعة الحال، فإن هذه الدرجات المتفاوتة من المقارنة الرأسمالية العالمية لم تكن كما أنها ليست بالشىء الذى يشكل «اشتراكية» او حتى «انتقال الى الاشتراكية»، بل هى فقط مد نحو الاشتراكية، ولكن الى الحد الذى يبدى فيه محيط الفلك الخارجى درجات متفاوتة من المقاومة. يكون رأس المال الاستعمارى حيثئذ، مرغم على تحويل التناقضات الى اقطاب المركز، وبذلك

يعمل على تقليل الأساس الموضوعى لقيام الاشتراكية الديمقراطية وتقوية التنازع نحو ثورة متجددة. وهذه هى الطريقة التى بدأت بها بالفعل الثورة الاشتراكية على نطاق العالم.

وبهذا، يكون لدينا هنا منظور حقيقى لنسق عالم خاص بالعالم التابع. واعتقد أن سمير أمين، هو ذلك الكاتب الزاخر بالرؤية المتبصرة بل - واحيانا باهرة ومتألفة - الذى بأسلوبه المثوب وبخصوصيته الشديدة يعطى المرء رغم ذلك الانطباع بان قلمه يتحرك بأسرع من افكاره. وهذا شئ مؤسف، لأن هناك اشياء كثيرة مازال عليه أن يخبرنا بها، ورغم كل ذلك، فإن العمل الذى قام به سمير أمين، هو محاولة حقيقية منه لخلق تركيبة تجمع كل ما هو جيد ودائم فيما كتب من مادة عن التبعية والتخلف منذ «بول ياران» وما بعده. ويبدل سمير أمين كل طاقته فى التوفيق بين مفهومى الدائرية والانتاج للاستغلال، تماما كما يكافح لكى يتجاوز كل من مسألتى الجبرية ذات الجانب الواحد والاختيارية ذات الجانب الواحد فى الماركسية.

ان سمير أمين، مثله مثل أى منظر آخر عن الاستعمار، يبدأ، هو ايضا تحليله للاستعمار والتخلف بتأوله بالفحص قوانين الحركة الخاصة بالرأسمالية ولكنه بعكس لينين، لا يرى هدف الاستعمار فى اتجاه معدل الربح الى الانخفاض. ولكي يكون هذا مؤكدا. فإن هناك عملية تجرى لتمرکز وتكثيف رأسمال المال، وترتب على ذلك ارتفاع فى التكوين العضوى لرأس المال، ولكن النموذج الرأسمالى «البحث للانتاج»، كما نشأ أصلا فى دول المركز كان يمكن بل وكان يجب أن يكون قادرا تماما على التغلب على هذا الاتجاه داخليا. ولأن، وهذه تعتبر نقطة حاسمة فى حجة سمير أمين مايميز عملية التراكم الرأسمالى فى هذه الدول - المركز - هو بالتحديد انها عملية التطور المتزامنة فى وقت واحد لكل من انتاج السلع الاستهلاكية وانتاج السلع الرأسمالية، وكذلك فى التطور المتزامن للزراعة والصناعة. ويتجه التقسيم

الاجتماعى للعمل، وكذلك عوامل الانتاج والربح ومعدلات الأجور، نحو تحقيق التكافؤ والمساواة بين هذين التقسيمين وبين هذين القطاعين من الاقتصاد الداخلى فى دول المركز. وكتيجة منطقية مترتبة على ذلك، يصبح هناك علاقة لازمة وموضوعية بين معدل فائض القيمة (ووجهها الآخر، معدل الأجور) وبين مستوى التطور الخاص بعناصر القوة الانتاجية. وهذه العلاقة اللازمة الموضوعية، التى قام ماركس بتفسيرها، استغرقت وقتا وتحققت تجريبيا من خلال عدة تقلبات متصلة ومقترنة ببعضها. اذن، طبقا لما يوله سمير أمين، أنه فى دول المركز الرأسمالية ذات المركزية ذاتية الحركة حافظت مستويات الأجور على خطواتها مع خطوات التنمية فى الاقتصاد.

والآن. فإن السبب فى توسع الرأسمالية عبر البحار فى كل من عهدى الاستعمار ومابعد الاستعمار، ليس هو حدوث أى تراجع فى معدل الفائدة فى الدولة الوطن، بل لأنه عندما كان يتم الوصول الى مستوى معين من نمو وتطور عناصر القوة الانتاجية، ومن الأجور ايضا، كان الأمر يصبح جليا امام الرأسماليين الوطنيين المتنافسون فى دول المركز أن مزيد من الأرباح يمكن تحقيقها عبر البحار. ولكن كيف؟ كان يخلق وابتدع قطاع تصديرى فى هذه الأماكن، وبذلك يتم الحصول من الدول عبر البحار على المنتجات التى تشكل العناصر الأساسية لرأس المال الثابت والمستمر (المواد الخام) ولرأس المال المتغير (المنتجات الغذائية) بتكاليف انتاجية تقل عن مثيلتها لنفس المنتجات أو بدائلها فى دول المركز. والسؤال هو لماذا تكون تكاليف هذه المنتجات أقل؟

يزى سمير أمين، أن أحد أسباب تمايز مكافآت العمل بين الدول الغنية والفقيرة هو ارتفاع مستويات الأجور فى دول المركز، حيث تسير الأجور بخطى واحدة مع الانتاجية والسبب الآخر، هو السبب الذى طورته اصحاب نظرية «ترابط انماط الانتاج» ففى الدول فيما وراء البحار يتم الابقاء بصفة مستمرة على أن يظل سعر العمل منخفضا، لأن هيمنة رأس المال فى دول

المركز تضمن أن التكوين الاجتماعى بأكمله (بما فى ذلك الأنماط التى كانت موجودة قبل الرأسمالية، والتى تم الإبقاء عليها متخلفة لهذا السبب) سوف يتم جعله بأى وسيلة ممكنة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، خاضع لتوظيف دول الفلك الخارجى فى توفير العمل الرخيص لقطاع التصدير.

ونتيجة لهذا «الاستغلال الفائق»، فإن السلع التى تقوم دول العالم التابع بتبادلها مع الدول المتقدمة تتجسم بشكل كامن داخل شكلها المادى «عناصر نمو فى القيمة» من دول الفلك الخارجى إلى دول المركز، بقدرها سحير أمين بحوالى (٢٢ بليون) دولار سنوياً، وهو ما يمثل ضعف قيمة المعونة ورأس المال «خاص» الذى تلقاه دول الفلك الخارجى.

وبينما لا يمثل هذا المبلغ سوى قدر ضئيل الأهمية من وجهة نظر دول المركز (محدد ٢ أو ٣٪ من اجمالى الناتج الداخلى)، إلا أنه من وجهة نظر الدول فى الفلك الخارجى يمثل مبلغاً ذو أهمية ضخمة (حيث يشكل ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى) وكذلك من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية بدون المركز باعتبارها هى المستفيد الرئيسى.

وبهذا، يدل سحير أمين، على أن «الاستغلال غير المتكافئ» يؤدى إلى حدوث تغيير غير متكافئ وأنه بسبب هذا الاستغلال غير المتكافئ. فإن دول العالم التابع قد وجدت وبشكل نمطى أن «شروطها التجارية» يصبها التلف والفساد ولكن الأمر لا ينتهى إلى هنا، فالتغيير غير المتكافئ يؤدى بدوره إلى حدوث تنمية غير متكافئة، لأنه تقوم بتشكيل بناء للاقتصاد والجممع فى دول ما وراء البحار يعمل بصفة مستمرة على «تكاثر» وتواجد الظروف مرة أخرى لحدوث تغيير متجدد غير متكافئ فى عهد وظروف تاريخية جديدة. كذلك فإن عملية الاستغلال غير المتكافئة على نطاق العالم كله عند مستوى الانتاج فى تحولها إلى عملية استغلال على مستوى التبادل لها أيضاً عواقب بالنسبة

للبناء والمزيد من التطور التاريخي الرأسمالي العالمي نفسه<sup>(٢٩)</sup>.

ومن هذه النقطة، يبدأ التحليل الذى يقوم به سمير أمين لقوانين الحركة الخاصة برأسمالية دول «الاطراف» فى التشابه مع تحليل «فرانك» للتبعية فالخلل التام فى توزيع الدخل يحوق ويشط من تنمية أى سوق داخلية تسير بطريقة فعالة، ويملأ للجوء. الى استيراد بديل الصناعات من صفوة السلع الاستهلاكية الذى يعمق الاعتماد التكنولوجى على السلع الرأسمالية الأجنبية، وهكذا بصفة مستمرة، وقانون الحركة هذا الخاص برأسمالية دول «الاطراف» يخلق مرة أخرى وبشكل مغال الظروف الخاصة بالتبادل فى المرحلة التالية للاستعمار الجديد (١٩٥٠ - ١٩٦٧). ففى هذه المرحلة تصبح الوظيفة الجديدة لهذه الدول هى أن يكونوا أساسا مجرد مستوردين للمعدات الصناعية كذلك يتحول التحالف الطبقي وينتقل من ملاك الأرضى الى البرجوازيون الوطنيين كنتيجة لصراعات التحرر الوطنى ولكن حالة الانفصال فى الاقتصاد وهامشية المجموع الكبيرة تبقى كما هى مهمة.

وعند هذه المرحلة من تنوع وتعزيز التخلف، تبدأ فى الظهور كما يقول سمير أمين، ميكانيزمات جديدة للهيمنة التبعية، ميكانيزمات ثقافية وسياسية بل واقتصادية ايضا: تبعية تكنولوجية وهيمنة من الشركات الوطنية التى تقوم بالتبادل الخارجى. فهذه الشركات تتزايد انتفاعها بالفجوة الواسعة بين المركز والاطراف عن طريق اقامة الصناعات التصنيعية من اجل اعادة التصدير الى الدول المتقدمة، بل وأيضا انشاء قطاع سلع رأسمالية فى الدول ذات إمكانيات السوق الضخمة (مثل البرازيل والمكسيك). هذا هو اذن الطور التاريخى الثانى الذى يحدث داخل مرحلة الاستعمار الجديد. التمايز داخل العالم التابع، وظهور دول «استعمارية ثانوية» أو «مواقع مرحلية أو محطات ترحيل» وهو طور ينذر ويشير بتقسيم دولى جديد للعمل، يكده، مع ذلك، غير متكافىء، بمعنى أن دول الاطراف تروث صناعات مجالها محدود بينما تحتفظ دول

المركز بالصناعات التي تغطي باكبر قدر من إمكانية التقدم، ومع ذلك، فإن الدول في الاطراف تكون دول على درجة عالية من التكافؤ في هذا التقسيم الجديد للعمل. فالبعض منها يكونون في حالة أفضل من حيث إمكانياتهم الاقتصادية (كوفرة مصادر الثروة الطبيعية، ونظام بروليتارى أكثر تقدما) وحد معين من «الصلابة السياسية» التي تستطيع أن تسير قدما بشكل أسرع على طريق التبعية الجديد، إذا ما توافر لها أيضا اسواق في البلدان الأقل تقدما، وإذا ما استطاعت أن تمتلك طريقة مباشرة ورخيصة للوصول الى مواردها من المواد الخام والغذاء. كل هذا يمثل السيناريو الخاص بظهور «استعماريات ثانوية» داخل النسق الرأسمالى العالمى الراهن ويؤمن سمير امين، مثل والرشتاين، بأن هذه الدول الاستعمارية الثانوية يمكن أن توفر نوع من التوازن الاقتصادى والسياسى للنسق الرأسمالى العالمى. ومن وجهة النظر الخاصة بالصراع الثورى العالمى الذى يشهده تحالف العامل والفلاح فإن مثل هذا السيناريو يفضل كثيرا على بديله الذى تم فيه استبعاد تقسيم العمل العالمى، والذى فى اطاره تتركز كل صناعات التكنولوجيا الجديدة والصناعات المياريه فى دول المركز، بينما تم وضع كل دول الاطراف على الهامش. وهذا المنظور، فى رأى سمير امين سوف يحوى بالضرورة بلورة شعوب العالم التابع الراهن الذى قد يصبح عقيما تماما بل وخطورا على تولد النسق الرأسمالى<sup>(٣٠)</sup>.

ولذلك، ففى تاريخ الرأسمالية، حتى الآن، كان لكل مرحلة من التوسع - التراكم الرأسمالى - صناعاتها الخاصة التى تدفع بها الى الأمام، وتنظيمها المعين للخصص العالمى، ونموذجها الخاص فى توزيع الناتج الاجتماعى، وشكلها الخاص فى مجال التبادل غير المتكافىء ثم شكلها الخاص من التحالفات الطبقيه الدولية. من هنا، فإن الأزمة البنائية الراهنة للرأسمالية العالمية تتميز بالسلمات التالية:

١ - الحقيقة بأن الصناعات الخاصة بتطور التوسع السابق، والتى تدفع بهذا

التوسع الى الامام، كصناعة السيارات وصناعة الصلب، والسلع الصناعية بصفة عامة، قد أفرغت ماعندها، وهى الآن صارت تعاني من اضمحلال قدرات الربح عند المركز، حيث مازالت اسواقها الرئيسية تتركز هناك حتى الآن. وبهذا صار يتحتم عليها أن تجد أسواق جديدة لها فى محيط دول الاطراف، وأن كانت تجد فى هذا المجال عتق زجاجة آخر.

٢- الحقيقة بأن التقسيم العالمى للعمل فى الحقيقة السابقة، بما لازمة من تحالفات طبقية ونموذج للتبادل غير المتكافئ (مازالت دول العالم التابع تقوم بصفة أساسية بتصدير السلع الأولية، وحيث تضطر البرجوازية فى هذه الدول الآن الى استيراد المعدات الصناعية لكل تطلق بصناعاتها التى يمكن أن تخل مكان مثيلتها المستوردة) يقوم بأغلاق الطريق. لذلك فان إحدى سبل التغلب على هذه الأزمة هى إعادة تركيب الأوراق ومراجعة العلاقات بين الشمال والجنوب، والسبيل الى القيام بهذا وإدراج تكاليف استغلال المعادن ضمن اسعار المنتجات التى تقوم دول العالم التابع بتصديرها. فهذا سوف يودى الى تحسين القدرة التمويلية لبرجوازياتها ويمكنهم من الدخول فى مرحلة جديدة من التصنيع القائم على تصدير السلع الصناعية الى المركز. وهذه الاستراتيجية وإن كانت تناسب التحالف الخاص بين البرجوازيين شبه الاستعماريين ورأس المال الاحتكارى، الا أنها سوف تكون موجة ضد العمال والفلاحين فى العالم كله، بما فى ذلك الطبقات العاملة فى دول المركز الذين سوف يكون محتما عليهم أن يتحملوا صدمة إعادة التخصيص الصناعى وارتفاع أسعار المواد الخام (فاعادة التخصيص الصناعى سوف يزيد من احتياطى التسليح الصناعى، ومن ثم يودى مرة أخرى الى ارتفاع معدل فائض القيمة فى المركز نفسه). وهذه هى النقطة بالذات التى تصبح عندها محاولة سمير أمين فى التوفيق بين النسق العالمى ومنظورات التحرر الوطنى، محاولة ملتوية وغير مؤكدة. فمع أنه من الصحيح أن الأزمة الراهنة للرأسمالية المعاصرة التى

تنشأ وتتولد فى دول الاطراف، وكذلك حالات التمرد فى الاطراف هى صراعات سياسية حقيقية، الا أن المسألة ايضا هى أن هذه المطالب ذاتها من بورجوازيوا العالم التابع تعطى النسق الرأسمالى العالمى الوسائل البنائية المحددة التى تمكنها من التغلب على الازمة. كذلك من الصحيح ايضا أن البرجوازيين ذوى الرؤية البعيدة، وفى المركز. سوف يحاولون - بل ويفعلون - محاصرة هذه الوسائل وينجحون خلال هذه العملية فى أحتواء برجوازي العالم التابع مرة أخرى (كما فعلوا من قبل، بعد حركات الكفاح لتحرر من الاستعمار) ويضمونهم مرة ثانية داخل النسق<sup>(٣١)</sup>.

وهنا يقول سمير أمين: «لقد بدأ صراع هائل، واضعا البورجوازية فى مواجهة البروليتاريا فى هذه الدول، والمحصلة سوف تكون خادعة بالنسبة للاشتراكية وحيث أن التحرر الوطنى لا يمكن تحقيقه تحت ظل البورجوازية، فلا بد أن يتم من خلال مراحل التطور فى النسق الاستعمارى، حتى تخمين اللحظة التى تنجح فيها البروليتاريا - فى تولى القيادة وعندما يؤدى الحصول على التحرر الوطنى الى خلق المشاكل الجديدة التى يثيرها التحول الاشتراكى. ومن ثم هكذا تستطيع الاشتراكية أن تشق لنفسها طريقا لا يمكن التنبؤ به مقدما.<sup>(٣٢)</sup>»

ويمكن القول، أنا سمير أمين ينظر الى الأمور نظرة تبسيطية، بمعنى أنه يصنف الشعوب والدول بطريقة انتقائية تسقط من الحساب عدة اعتبارات: هل يمكن اعتبار، مثلا جميع دول المركز على درجة واحدة، وبالتالي يطابق فيما بينها؟ وهل هناك ايضا تماثل بين وضعية جميع المجتمعات التابعة المتخلفة؟ بالطبع لا، لأن التفاوت قائم بين الدول الامبريالية ذاتها والا كيف تفسر الهيمنة الامريكية على كل دول المركز؟ ثم ما موقع الدول الاشتراكية فى نظرية التبعية؟ وهل يمكن أن نضع النظام الكوبى والنظام فى السودان فى كفة واحدة؟

إذن، يريد سمير أمين، بطريقة تعسفية، أن يخضع الواقع للنظرية، فهو بدلا من أن يلائم مفاهيمه ونظريته للمعطيات الواقعية يقوم بعملية معاكسة. أن تصور سمير أمين للتناقض بين البورجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية، بتجملنا نفضي الطرف عن التناقضات الداخلية بين كل بورجوازية وبروليتاريا سواء في دول المركز أو دول الأطراف. ويضع خلافا لذلك العامل، أو الفلاح المستغل أمام معسكر غامض من المستغلين العالميين. إذ أن تطور التناقضات الامبريالية على المستوى العالمي لن يحل محل التناقضات الداخلية ولن يلغيها كما يتصور سمير أمين، بل يؤدي الى تقليصها فقط، والا كيف نفسر تخلف بعض المناطق الريفية بالخصوص في دول المركز ذاتها مثل جنوب إيطاليا واسبانيا وفرنسا.

ان من يتفحص كتابات سمير أمين يلاحظ غياب مفهومين أساسيين في التحليل الماركسي وهما الصراع الطبقي وسلطة الدولة. أن مركز اهتمامه ظل بعيدا جدا عن مفهوم الفلاحين والبروليتاريا ومعاناتهما، وأنصب خلافا لذلك كل تحاليله على البورجوازية المحلية أن شغله الشاغل وهو يقيم امكانيات التراكم لديها.

ونلاحظ أيضا، أن المفهومين الاساسيين في تحليل سمير أمين، التراكم الأولي والتبادل اللامتكافئ ليسا من انتاج سمير أمين - فالمفهوم الأول قد استعمله ماركس وروزا لوكسبرج من قبل، ويقصد به المرحلة التي سبقت تكوين رأس المال، بمعنى أنه نشأ على قاعدة انتاجية غير رأسمالية. أما المفهوم الثاني، فيعتبر إيمانويل Emmanuel أول من استعمله في النظرية الاقتصادية الماركسية.

والخلاصة، أن نظرية سمير أمين يشوبها القصور في جوانب كثيرة. فالنظرية من الناحية المنطقية مليئة بالتناقض، ولكنها حاولت أن تحيط نفسها

بوسائل المناعة التي تحميها من النقد. وكان من تأثير هذه المناعة أنها جعلت النظرية مجرد لغو فضلا عن ذلك، فإن النظرية، تعطى نتائج سياسية خالية من المسؤولية.

أن نظرية سمير أمين من المستوى العالمى تحوى فى داخلها رفضا صريحا لمستويات التحليل الأخرى، كالمستوى القومى أو شبه القومى، وذلك على أساس أن نظريته الذائعة الانتشار تعطى بالضرورة تفسير للحالات التاريخية العامة أفضل من ذلك الذى يمكن استخراجه من دراسة تلك الحالات الخاصة. وبهذه الطريقة فرض على التجربة التاريخية كلها شكل جامد من التحليل. ولكن حيث أن الأطار التحليلى جاء فى النهاية عن طريق التأكيد، فهو يحتاج الى قدر هائل من الايمان حتى يمكن قبوله. وطالما أن التحليل يحوى أخطاء منطقية كثيرة وعناصر غير ثابتة، ومتناقضات داخلية، عندئذ يكون هناك المبرر القوى لرفضه. وحتى ولو تم تلويب هذه التعارضات والتناقضات المنطقية بشكل مرضى، فإن المبرر القوى لرفضه مازال ايضا قائم، على أساس أنه عن طريق التأكيد يعوق العمل النظرى والسياسى الهام الذى يجرى على مستوى الاقتصاديات القومية<sup>(٣٣)</sup>.

أما الحجة التى تقول بأن التحليلات للاقتصاديات القومية هى شىء ضرورى ولا يمكن اعتبارها بمثابة رفض شامل لتطويع المستوى العالمى ولكنها بدلا من ذلك يمكن اعتبارها حجة لاعادة الخواص التاريخية للاقتصاديات، والأنظمة والهيئات، الى التحليل الماركسى مرة أخرى فى نفس الوقت الذى يؤخذ فيه من الماركسية تأكيدها على المدخل التاريخى، ووضع القضايا الاقتصادية فى سياقها الاجتماعى والسياسى، وكذلك الأهمية التحليلية لكل من عناصر القوة العامة التى تربط بالرأسمالية العالمية، وللأشكال الخاصة التى اتخذها تطور العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة.

مثل هذا المدخل قد يسمو على نظرية سمير أمين، طالما أنه فقط يوفر السبيل لاثارة مسائل لها أهميتها. أن الاقتراحات العملية التي يعرضها سمير أمين تشير بوضوح الى الطريقة التي يتم بها، في رأيه، الاجابة على المسائل الهامة بطريقة مجردة. فمثلا، اقتراحه بأن نسق راديكالي ينفصل تماما عن العالم الرأسمالي، هو فقط الذي في إمكانه أن يتيح الظروف الضرورية للتنمية الحقيقية، اقتراح لا يمكن وصفه إلا أنه مجرد غطرسة جديدة. ورغم أن النموذج المأساوي لكامبوديا قد يستمد باعتباره مجرد «مظهر»، إلا أن محاولة الانفصال عن النسق الرأسمالي العالمي قد تمت بشكل واضح في هذا البلد، نمت وقد جرت معها عواقب مدمرة.

وليس مما يشير الدهشة، أن التنظير المجرد يولد الاجابات الخاطئة على المسائل الاستراتيجية المحددة، مادامت المسائل المحددة تتطلب ردود محددة. وقد يعتبر سمير أمين السياسات التي اتبعتها موزامبيق وانجولا وزيمبابوي كانت سياسات مدمرة، مادامت تتضمن مفاوضات معقدة مع الهيئات الرأسمالية العديدة، وقد يفكر البعض بأنه من حسن الحظ أن التأثير السياسي لسمير أمين لم يمتد الى تلك البلاد.

#### ٤ - لا كلاو ونظرية التبعية:

لقد قام كل من «فرانك وولر شتاين» بتعريف الرأسمالية على أنها نسق من علاقات التبادل، ويأى تعريفها هذا بالتحديد لأنهما ارادا أن يدخلوا في تحليلهما للرأسمالية، العلاقات الخاصة بعملية الاستقلال كذلك التي تسود بين أصحاب الاراضى والفلاحين، والتي لاتعنى العمل المأجور بالمعنى الدقيق للكلمة هذا المدخل انتقده: «ارنست لا كلاو Ernest Laclau ولقد اثار هذا النقد قدر كبير من الجدل، وهو يطرح النقطة الجوهرية في انتقاده كمايلي:

«..... بطبيعة الحال، لدى فرانك كل الحديث في أن يقوم بتجريد

قدر كبير من السمات التاريخية لم يثنى نموذجا على هذا الأساس، بل في استطاعته أيضا، لو أراد، أن يضيف على مجمل النتيجة أسم الرأسمالية... ومع ذلك، فإن الشيء غير المقبول إطلاقا هو الحقيقة بأن فرائك يزعم بأن تصوره هو التصور الماركسي للرأسمالية، ذلك لأن الماركسية عند ماركس - كما هو واضح بالنسبة لأي شخص على معرفة سطحية بأعماله - كانت نمط في الانتاج فالعلاقة الاقتصادية الأساسية للرأسمالية قد تشكلت على أساس قيام العامل الحريبي قدرته على العمل وشرطها اللازم هو فقدان المنتج المباشر للملكية وسائل الانتاج» (٢٤).

ويستطرد «لاكلأوه» مستشهدا بفقرات من ماركس تدل على أن ماركس كان يعتبر عملية التبادل، وإنماء رأس المال التجاري بمثابة شيء يتفق تماما ويتلزم مع ثبات انتماط الانتاج فيما قبل الرأسمالية ويرى «لاكلأوه» أننا يجب أن نميز بين «انتماط الانتاج» و«النسق الاقتصادي»، وهو يعرف نمط الانتاج بأنه «مركب متكامل من القوى الانتاجية الاجتماعية والعلاقات المتصلة بنمط حتمي من ملكية وسائل الانتاج» ويستطرد في تعريف النمطين الاقطاعي والرأسمالي بقوله: «ان نمط الانتاج الاقطاعي هو نمط تعمل فيه القوى الانتاجية وفقا للنموذج التالي: ١ - الفائض الاقتصادي يتحقق عن قوة عمل خاضعة لقهر اقتصادي بالغ (٢) الفائض الاقتصادي يستحوذ عليه لنفسه شخص ما بخلاف المنتجين المباشرين. (٣) تظل ملكية وسائل الانتاج باقية في حوزة المنتج المباشر. أما في النمط الرأسمالي للانتاج، فان الفائض الاقتصادي، رغم أنه أيضا يخضع لعملية الاستحواذ الخاص، إلا أن ما يختلف فيه عن الاقطاع، هو أن ملكية وسائل الانتاج تنقسم عن ملكية قدرة العمل» (٢٥).

بهذا يصبح «لاكلأوه» في وضع يمكنه من تعريف «النسق الاقتصادي» بأنه هو «العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد، أو بين وحدات

الانتاج المختلفة، سواء على النطاق الاقليمي، أو الوطنى، أو العالمى<sup>(٣٦)</sup>. المهم هنا هو أن أى نسق اجتماعى يمكن أن يشكل، كمناصر تكوين، على انماط مختلفة من الانتاج. والانتاج القطاعى المخصص للتبادل، بصفة خاصة، غير مستبعد من هذا التكوين. وبهذا فان الدليل الذى ساقه فرانك على أن المناطق القطاعية المفترضة فى امريكا اللاتينية كانت متأثرة بشكل عميق بعلاقات التبادل، يصبح دليل غير مناسب، ويستطيع «لاكلاو» ان يؤكد أن الجرم بالصفة القطاعية لعلاقات الانتاج فى القطاع الزراعى لا يتضمن بالضرورة التمسك برأى مزدوج.

ويلتقى «والرشتاين» مع «لاكلاو» فى أن القضية الأساسية تتعلق بوحدة التحليل المناسبة من اجل المقارنة، أن سوزى وفرانك يتبعان روح ماركس. أن لم يكن نصه، بشكل أفضل. وجوهر اجابته هى أن النظرة للنسق لابد أن تكون شمولية، وأن الشمولية الوحيدة الموجودة بالفعل هى الاقتصاد العالمى.

وهذا ما يحقق النقطة الأساسية فى الموضوع، فكل من فرانك والرشتاين يبحثان عن «تعميم وصفى» يعتمد مباشرة على الحقائق التى تمت مشاهدتها. أما ماركس، فهو على التقيض، يصر على ضرورة «التجريد» فبالنسبة لماركس، النمط الرأسمالى للانتاج لم يكن شيئا امبريقيا قابل للمشاهد مباشرة (وهو ينطبق على الاقتصاد العالمى الرأسمالى)، بل هو موضوع تصورى، نتاج للفكر. والهدف هو استخراج العلاقات الأساسية وفحصها بمعزل قبل استكمال عملية التحليل لتعامل مع الجوانب المعقدة فى العالم الحقيقى وبذلك، يكون رد والرشتاين قد فقد هدفه، طالما أن ماركس لم يكن يبحث عن شمولية هى موجودة بالفعل.

على أية حال، فان اللجوء إلى ماركس كمرجع ثقة لا يفعل شيئا سوى انه ينهى القضية بالنسبة للمعتصبين. و«لاكلاو» على حق فى قوله أن

ماركس قام بتعريف نمط الانتاج من منطلق علاقات الانتاج. وان كان الأمر مازال يتطلب التوضيح فى أن هذا المدخل يعطى نتائج افضل فى تفسير الواقع أكثر من أى مدخل آخر. حيث أن جوانب الضعف الرئيسية فى تحليل فرائك تتبع مباشرة من أغفاله لعلاقات الانتاج.

يقول «لاكلو»، «أن فرائك يوضح لنا» كيف قامت الدول المتقدمة (المركز) باستقلال الدول المتخلفة (الاطراف) ولكن ما لم يفسره ابدا هو «لماذا» كانت أم معينة تطلب التخلف لأهم أخرى ممن اجل عملية التنمية الخاصة بها<sup>(٣٧)</sup> ثم يقول ايضا « اذا اردنا أن نبين أن التنمية يتولد عنها التخلف، فان ماسيكون علينا ان نبرهن عليه هو أن الحفاظ على بقاء علاقات الانتاج فى مرحلتها ماقبل الرأسمالية فى دول الاطراف وهو شرط لازم لعملية التراكم فى دول المركز<sup>(٣٨)</sup>».

وهنا ، نستطيع أن نرى مغالطة منطقية واضحة. يقول «لاكلو» ان التنمية اذا ما تتطلب تخلفا، فعندئذ سوف يحدث التخلف، ولكن ليس عكس ذلك. وهذا هو أسوأ أنواع الوظيفية، فَمَا هو ضرورى للرأسمالية أيا كان، سوف يحدث، وذلك قول لايمكن تأييده أو قبوله. فلو كانت عملية التخلف تمثل مسألة ضرورية لحدوث التنمية فانها مع ذلك قد لا تحدث، إما لان الملاك فى المركز، ولانهم لم يفهموا ماركس، يفشلون فى إدراك ضرورة ذلك، وإما لانهم يفتقدون المسائل التى تفرض رغباتهم. وعلى الناحية الأخرى فان عملية التخلف قد لا تكون مسألة ضرورية، ومع ذلك فهى يمكن أن تحدث ايضا. ويمكن التأكيد هنا أن التخلف قد يسهم فى التنمية دون أن يكون ضرورى لها، وذلك لأن هذا المنطق المغفود يتفشى كثيرا فى الكتابات الماركسية.

والمحاولة التى يقوم بها «لاكلو» لكى يبين ضرورة التخلف للتنمية تتم من خلال انخفاض معدل الربح، وهى محاولة خاطئة فهو يدل على أن

التكوين 'عصى لرأس المال يرتفع في الدول المتقدمة لما يؤدي الى انحصار معدل الربح الذي يجب موازنته بالتوسع في المناطق التي يكون فيها التكوين العصى لرأس المال منخفض. وانتقادی هنا يتركز في أن هذا، حتى لو كان صحيح. فإنه لا يفسر ثبات انماط ماقبل الرأسمالية، بل للمرء ان يتوقع أن عملية الاستثمار في المناطق المتخلفة سوف تؤدي الى استبدال انماط ماقبل الرأسمالية بالرأسمالية كما توقع لينين على سبيل المثال.

ولقد قام «برنر» Brner باظهار النقاط النقدية لدى «لاكلاو» و اضاف اليها بحث وافي عن «الرشتاين»، في الوقت الذي قدم فيه حجج قاطعة مختلفة تماماً. والنقطة الأساسية التي طرحها «برنر» هي ان الرأسمالية تعتبر عملية فريدة وذلك للطريقة التي ترتقى بها بالتنمية التكنولوجية مما يؤدي الى زيادة الانتاجية. ومن ثم زيادة الانتاج (من خلال فائض قيمة نسبي) وهذه الزعة نحو تطوير قوى الانتاج هما احدى النتائج الرئيسية التي يستخلصها ماركس من تحليله. ويسين «برنر» أن الأنماط الأخرى للانتاج لا تتوافر بها نفس الديناميكية. وفي نفس الوقت، فان «انماط ضبط العمل» واختارهما الطبقات الحاكمة اختياراً حراً، بل هي تأتي نتيجة للصراع الطبقي<sup>(٣٩)</sup>.

لذلك «فان مختلف اجزاء العالم الاقتصادى، لها نوازعها الخاصة التي تتبع من انماط الانتاج الموطنة هناك. وهذا ليس معناه انها تنشأ وتتطور بشكل مستقل بعضها عن بعض. بل معناه أن عملية التحليل يجب أن تبدأ من عمل أنماط الانتاج، ثم نمضى قدماً في تحليل كيفية تفاعلها مع بعضها. ويجب هنا أيضاً ملاحظة أنه بمجرد أن نضع في اعتبارنا أن الانتاجية المتزايدة هي بمثابة الجوهر للتنمية الرأسمالية، عندئذ فان رفاة دول المركز ليس عليها أن تكون على حساب أى شخص آخر. فالتنمية ليست هي بالضرورة «الوجه الآخر للعملة» الخاصة بالخلف. وان كان هذا ليس معناه انكار أن التدفق العالمى للفائض يمكن، بل أنه يحدث. وهذا التأكيد ليس جديد

بالطبع، بل هو إعادة تأكيد للمنظور الماركسى.

ولو نظرنا الى مناقشات «فرانك ووالرشتاين»، سنجد أن هناك أوجه تشابه شكلية بينهما وبين النظريات الماركسية الكلاسيكية عن الاستعمار. يقول لينين أن رأس المال النقدي «سينشر شبكته» على العالم، كما يتحدث بوخارين عن وجود «قلة من الأجهزة الاقتصادية المنظمة والمتضامنة فى مواجهة محيط زراعى. ومع كل، فبالنسبة لبوخارين ولينين، كان هذا كله بمثابة جزء من «عملية» من التحويل كانت تقوم بتحويل النسق العالمى بتركيز السلطة والندوة فى وقت واحد عند، المركز، كما تقوم ايضا بتطوير الانتاج وخلق هوليواريا حقيقية فى الأطراف. اذن ففى الوقت الذى يرى فيه فرانك والرشتاين ان هناك نسق ثابت أساسا خاصه باعادة التوزيع ودائم وبصفة مستمرة لعدة قرون، فان الماركسيين الكلاسيكيين كانوا يرون وجود عملية من التنمية تقوم بتحويل العالم.

وعنصر الاختلاف الأساسى بين وجهات النظر هذه نستطيع أن نجده فى تأكيد الماركسية الكلاسيكية على علاقات الانتاج. وليس فى امكان فرانك سوى أن يدلل على أن «السلسلة» قد بقيت دون تغيير جوهرى باغفال التغييرات الحقيقية فى علاقات الانتاج التى صاحبت استبدال رأس المال التجارى برأس المال الاحكارى الحديث.

ومع ذلك، فأن فرانك ووالرشتاين قد اسهما اسهاما هاما باصرارهما على مايمثله التخلف من أهمية وضرورة تحليله من منطلق التطور الخاص بأحد الانساق العالية. أما بالنسبة لمنظرى التخلف، فهم أصحاب أهداف أكثر تواضعا. لقد بينوا كيف أن محدودية الأسواق والمشاكل الخاصة بميران المدفوعات يمكن أن تؤدي الى خلق عملية التنمية، ولكن تحليلاتهم تعتمد على افتراض ضمنى بوجود نموذج من التخصص مقرر سلفا بين البلاد المختلفة. ولكن هذا الافتراض يحتاج الى مايرره وثبت صحته.

#### ٤- تفسيرات لظاهرة التخلف:

لقد وجهت عدة انتقادات الى المفهوم التقليدى «التخلف» وكذا لكل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التى اربطت بهذا المفهوم، وتتلخص هذه الانتقادات فى النقاط الآتية:

١- ان المفهوم التقليدى للتخلف له طابع وصفى فقط، وليس له أية قيمة تحليلية. فهو يفسر لنا لماذا وجد التخلف، ويكتفى باظهار ملامح الاقتصاد المتخلف.

٢- أن الأخط بهذا المفهوم يؤدي الى استعمال كل الخصائص التى اربطت به، وخاصة منها قضية ازدياد حاجة الاقتصاد وتقسيمه الى اقتصاد «تقليدى» واقتصاد «حديث». فى حين أن هذا التقسيم ليس له الا قيمة وصفية نسبية، كما أن اخذه بعين الاعتبار قد يكون خطيرا من الناحية السياسية الاقتصادية، لأنه يفرض مسبقا بأن العمل على الخروج من التخلف يقضى بتوسيع القطاع الحديث على حساب القطاع التقليدى، وهذا من شأنه أن يزيد فى التفاوت المادى بينهما أى بين الأغلبية الساحقة من السكان من جهة والأقلية من جهة ثانية.

٣- أن المفهوم التقليدى للتخلف يدفع الى الاعتقاد أن الحل الوحيد للخروج من هذه الوضعية هى اتباع نفس الصراط الذى اتبعته البلدان الصناعية الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر، كما يبين ذلك من خلال نظرية المراحل لـ «روستو»<sup>(٢٠)</sup>. والواقع ان هذا التقليد المطلوب يحجر خطأ كبيرا لأن الأوضاع التاريخية والاقتصادية المحيطة بالعالم التابع التى يتسم بها لا تشبه تمام تلك التى عرفت بها البلاد الأوروبية فى القرن الماضى.

٤- ان المفهوم التقليدى للتخلف لا يعيد أية أهمية للدور الذى قامت به الامبريالية العالمية فى خلق هذه الظاهرة وتدعمها، ولا يعتبر أن السيطرة

الاستعمارية في أواخر القرن الماضي هي التي كانت سببا مباشرا في انتشارها.

ويفسر لنا التاريخ التخلف بعاملين أساسيين هما: الاستبداد بمعنى حكم الفرد وسلطه والاستعمار باعتباره أقصى أنواع الاستبداد والقهر. وبين لنا مشكلة التخلف أن زحزحة الاستعمار عن كاهل الوطن لابد أن يتبعها القدر الكافي من الحرية، ومن ممارسة الديمقراطية حتى يمكن للتنمية أن تستمر وتزدهر فإذا أعقب جلاء المستعمر وصول فرد أو حفنة من الأفراد إلى السلطة لفرض الدكتاتورية فشلت جهود التنمية، وأصبحت محصلة التنمية هياكل شبه غريبة كأنها إعجاز نخل خلوية. ويقدم لنا التاريخ صور التخلف نتيجة للاستبداد أقصى من صور التخلف نتيجة للاستعمار، فما فرضه الاستبداد على اليمن قبل الثورة من تخلف أقصى وأمراض التخلف الذي فرضه الاستعمار في البلدان المجاورة لليمن. وعلمنا تبدأ الدول الجديدة. عقب استرداد حريتها من يراثن الاستعمار أو يراثن الاستبداد - في التنمية، تواجه بمشكلات لأحد لها: أنها تتسلم مخالب اقتصادية، وجيها بشرية، وثقافة وطنية أحرقتها الكبت فأصبحت وماذا يفنى الميول كلما هبت عليه ريح.

إن الشعوب التي ناضلت حتى حصلت على استقلالها، وقفت في صباح الاستقلال أمام عوائق متراكمة خلقها الاستعمار تجعل التنمية عملية صعبة التحقيق. فإلى جانب الإدارة الضعيفة، ونسبة الاطارات والكوادر الفنية، تجد هذه الشعوب المطحونة أن عليها أن تسترد الآلات والخبرات الفنية والسلع الاستهلاكية حتى يرغب الخبر وزجاجة اللبن... أن السيطرة الاستعمارية خرجت من الباب لتدخل من النافذة.

إن قضية التخلف قضية تاريخية، وقضية التقدم قضية تاريخية أيضا، وكلاهما يرتبط بالاستعمار بشكله القديم والجديد. ذلك أن الدول الأوروبية

استطاعت خلال عشرات السنين أن تحدث تنميتها وتقدمها على نار هادئة بسرقة المواد الأولية من البلدان التي استعمرتها، وسيطرتها على التجارة الخارجية للمستعمرات، وجعلها سوقاً لمنتجاتها وبحرمان شعوب المستعمرات من فرص التقدم في نفس الوقت، ولقد كان القصد من إنشاء المستعمرات في جملته هو الاستيلاء على مافي هذه المستعمرات من المواد الخام، وفي سبيل ذلك استخدمت الدول الأوروبية الاستعمارية السياسات التالية:

- ١- حرمان المستعمرات من أن تكون بلادا صناعية.
  - ٢- الحيلولة بين أبناء المستعمرات وبين اكتساب المعرفة الفنية الحديثة التي تعينهم على تنمية صناعتهم المحلية.
  - ٣- جعل ابناء المستعمرات منتجين صغار للمواد الخام في بلادهم بأرخص الأجور.
  - ٤- منع المستعمرات من التجارة مع الدول الأخرى الا عن طريق الدول الاستعمارية.
- ولقد كانت دول الاستعمار لا تميز لمستعمراتها أن تصدر منتجات أو تستورد منتجات من غير الدولة الأم، كما كان محروماً على المستعمرات أن تعقد اتفاقات تجارية أو اقتصادية مع غيرها من الدول دون موافقة الدول الأم، وليس من حقها إنشاء صناعات في وطنها الا بعد موافقة الدولة الأم، وكانت الدولة الأم لا تقبل لمستعمراتها أن تنمو صناعياً. وكانت الأسواق والجرى وراء الأسواق هي هم الاستعمار منذ كانت التجارة الخارجية هي محور النشاط الاقتصادي في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى القرن العشرين،، عندما أصبح الانتاج الكبير القائم على الآلية وعلى البحث المستمر عن منافذ جديدة لتصريف هذا الانتاج.

ولم يكن الاستعمار عملاً عسكرياً وحسب أو عملاً تجارياً فقط، وإنما

كان الاستيلاء الفعلى على الأراضى، والتصرف فيها تصرف المالك فى ملكه هو عمل الاستعمار. ولقد كان الاتجاه الأساسى فى ملكية الأرض هو أبولوتها إلى الأوربيين، فقد استعبدت بريطانيا تشريعات تخول لها بطريق مباشر أو غير مباشر امتلاك المستعمرات والمحميات واقتنائها وإدارتها. أما الطريقة الفرنسية لمصادرة الأراضى فتختلف من حيث أن الفرنسيين لا يدعون اغتصاب الأرض بطريقة قانونية وإنما ينتصبونها اغتصابا صريحا علنيا، وأدى ذلك إلى ظهور طبقة من الملاك الأجانب الذى يعيشون بعيدا عن أوطانهم وهؤلاء هم المستوطنون الأوربيون وأصحاب الامتيازات وأقاموا مزارع على النمط الرأسمالى يعمل فيها اجراء من إنشاء البلد التابع وفق تخصص معين. ذلك التخصص الذى فرض على انتاج الأراضى بحيث يصبح هناك محصول واحد أو محصولان رئيسيان لكل بلد بهدف التصدير. واجبر الفلاح الأفريقى على عدم زيادة المحاصيل التقليدية التقليدية اللازمة للسكان المحليين مما ضيق حجم السوق المحلى وجعل الفلاح الأفريقى فى النهاية مستورد لرغيف الخبز، وخضع الانتاج الصغير للفلاحين والجرفيين خضوعا كليا للإدارة التمسفية للاحتكارات الأجنبية.

والى جانب هذا النظام الاقتصادى الذى سلب فيه الاستعمار الأرض وفرض عليها التخصص لمصلحته، عمد إلى سرقة القوة البشرية وسرقة عملها وعرقها. لقد سخرت الاحتكارات مئات الألوف من أبناء العالم التابع فى تشييد السكك الحديدية والمناجم والموانئ بأبخس الأجر كما نهبت السكان المحليين عن طريق فرض الضرائب، وقد كانت هذه الضرائب والسخرة من المصادر الهامة لرأس المال. ويتجرد البلاد فى العالم التابع من شروط التطور الاقتصادى المستقر تحولت هذه البلاد إلى مجرد مورد للمواد الخام، أما التنمية فقد تركزت فقط فى فروع قليلة من الاقتصاد وهى المناجم والسكك الحديدية وبناء الموانئ والمشروعات التحويلية أساسا<sup>(٤١)</sup>.

ان نماذج الاستعمار فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.. ونماذج التطور من الاستنزاف التجارى الى الاستعمار الاستيطانى والنماذج الأوربية ثم الأمريكية تثبت أن الاستعمار ملة واحدة وأن المستعمرات مقهورة امام حركات التحرر الوطنى كان الاستعمار قد فتح نافذة أو نوافذ يدخل منها بعد خروجه من الباب. وقد استند الاستعمار الجديد الى مبدئه القديم المعروف فرق تسد، وطبقه عمليا بتفتيت المناطق المستعمرة التى كانت موحدة من قبل الى عدد من الدول الصغيرة الفاقدة لمقدمات الحياة، والعاجزة عن التطور بصورة مستقلة مما يرغبها على الاعتماد على الدول الاستعمارية السابقة وبخاصة فى نظامها الاقتصادى. فافريقيا الغربية تضم تسع عشر دولة مستقلة منفصلة عن غيرها وباستثناء نيجيريا فان كل دولة من هذه الدول يتراوح تعداد سكانها بين مليونين وثلاثة ملايين من السكان.

لقد اتضح من التحليل السابق، أن الاستعمار كان بمثابة «العنصر المشترك» والجدير بالملاحظة، لظاهرة التخلف فى أى بلد من بلدان العالم. وعلى سبيل المثال، فقد تعرضت قارة امريكا الشمالية الى ثلاثة عشر نمطا استعماريا خلال قرنين من الزمان الى ان حصلت على استقلالها مع نهاية القرن الثامن عشر. وكذلك فعل الاستعمار البريطانى والفرنسى فى كندا، والبريطانى «وحده» فى استراليا، ونيوزيلندا... ورغم تغير هذه الأنماط مع ما يتبع ذلك من متغيرات عديدة تؤدى الى نتائج متفاوتة. الا أن السمات الأصلية للنمط الاستعمارى هى لاتتغير حيث تبدأ باحتلال، فسيطرة ثم استقلال. اما صور الاحتلال واشكاله واساليبه فقد تتغير، وكذلك فان السيطرة تتنوع ادواتها، وتباين مجالاتها، كما أن الاستقلال له درجات متفاوتة، ويتم بطرق مختلفة.

ومن الطبيعى أن تؤثر حركة الاستعمار العالمى على زيادة تخلف - تلك المجتمعات تخلفا. فلاشك أن كل دولة مستعمرة تسمى اول ما تسمى الى

اشعار المجتمع الآخر بأنه (أى المتخلف) هو الذى فى حاجة اليها، وأن وجودها فى أراضيها - رغم ما سيكلفها من وقت وجهد ومال - هو لمصلحتها وذلك رغبة فى رفع شأنه من وجهة نظر انسانية بحتة. ذلك هو المدخل الأساسى الذى تبدأ به حركة الاستعمار نشاطها فى أى مجتمع كان، ورغم تفاوت تلك المجتمعات حتى فى درجة تخلفها، إلا أن ما يشجع الاستعمار على تماديه فى نشاطه أن يجد عناصر التخلف متوافرة فيه: فمن تخلف فى النظام السياسى الى انهيار فى الهيكل الاقتصادى. ومن تقليدية فى التركيب الاجتماعى الى بدائية فى النمط الثقافى من كل هذه الخصائص ينفذ المستعمر الى الدول التابعة بل أنه وجد فيها ارضية خصبة لنشاطه ومرتعا غنيا لفرض سيطرته واستغلاله.

ان الاستعمار يطور اساليبه واشكاله بصفة دائمة لان الاستعمار فى جوهره عملية استغلال، ومن ثم فهو يغير من أساليبه امام المتغيرات التى تحدثها حركات التحرر والاستقلال، ولعل مبدأ المشاركة التى تعرضه شركات البترول الاحتكارية الآن على العرب صورة من هذا القليل. ولكن هذه المشاركة اسلوب من أساليب الاستعمار الجديد فى الاستغلال طرحها من قبل فى تاريخ الاقتصاد المصرى الاستعمار القديم أمام جهود المصريين فى انشاء بنك وطنى. والاستعمار عندما يجد طرح المشاركة كمعمل وطنى يريد أن يستمر عرق الاستغلال نابضا وحيا بالنسبة له.

ومن هنا ظهرت تفسيرات حديثة لآوضاع البلاد التابعة المختلفة تربط واقعا بظاهرة السيطرة الامبريالية وتحلله انطلاقا من مفهوم الهيمنة وليست هذه التفسيرات سوى امتدادا لنظرية الامبريالية والتحليل الماركسى للتطور الرأسمالى. ويمكن تلخيص محتواها فى النقاط الآتية:

(١) أن وضعية التخلف ناتجة عن التدخل الامبريالى للبلاد الرأسمالية

داخل البلاد الأفريقية والاسيوية والأمريكية اللاتينية. فهذا التدخل ساعد البلاد الرأسمالية على استغلال الموارد الطبيعية التي يملكها العالم التابع، ومكنها من الزيادة في فائضها الاقتصادى ودفع باقتصادها الى التقدم.

(٢) ان التدخل الامبريالى هو الذى أدى الى ظهور الازدواجية الاقتصادية فى العالم التابع وإلى التفاوت الملحوظ بين قطاع حديث مرتبط بمراكز الرأسمالية عبر تيارات مادية وعلاقات وقطاع سائر نحو تفقير مؤكد. فانعدام الانسجام فى القطاعات الاقتصادية ناجم عن هيمنة الاقتصاد الأجنبى على مجموع مكونات الاقتصاد الوطنى وتأسيسه لقطاع حديث مرتبط به مباشرة يستعمله كآداة للهيمنة على هذه الأخيرة.

(٣) أن هذه الهيمنة تمكن المراكز الرأسمالية من التحكم فى الاستراتيجية الاقتصادية لبلاد العالم التابع، فهي من جهة تشير عليها بأن تتبع نفس السبل التى سارت فيها هى قبلها منذ القرن التاسع عشر، ومن جهة ثانية، تعمل على ربط تنمية الاقتصاد المتخلف بتنمية الاقتصاد الرأسمالى.

(٤) فى اطار هذه التحاليل، ظهرت نظريات «المركز والأطراف» التى كانت «روزا لوكسمبورج» قد وضعتها فى اطار دراستها لظاهرة الامبريالية، والتى طبقها الاقتصادى المصرى سمير امين على واقع العالم التابع خاصة فى كتابيه «التراكم على المستوى العالمى»، والتطور اللامتكافئ»<sup>(٤٣)</sup> وملخص هذه النظرية، ان بلاد العالم تكون المحيط الاقتصادى الذى يدور فى فلك الاقتصاد الرأسمالى وحول مراكزه المتمثلة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة. ومن ثم، فان التطور الاقتصادى للعالم التابع اصبح مرتبطا اشد الارتباط بالتطور الاقتصادى للمراكز الرأسمالية.

يرى «سمير امين» ان هناك قطبان، رأسمال الاحتكارات فى قطب المركز، وفى القطب الآخر الطبقات المستغلة فى بلاد الأطراف أى البروليتاريا

الذى لم يعد يستهان بها جماهير الفلاحين المستقلة. ويرى أن تحويل فائض القيمة من بلاد الأطراف الى المركز كان لابد منه، لأنه يمثل القاعدة الاقتصادية للتراكم على الصعيد العالمى، والدليل على ذلك، أن الامبريالية تحاول أن تستخدم اشكال متنوعة من العنف لمحاولة تفسير، انه لاوجود لاي تحويل للفائض والقول أن الجماهير التى يمارس عليها اكبر استغلال فى النظام الرأسمالى العالمى. ليس البروليتاريا فى البلاد المركزية، ويقول فى ذلك سمير أمين :.... كيف يمكن التفسير أنه فى معملين احدهما فى المغرب والاخر فى فرنسا، كلاهما يصنع نفس الاشياء بنفس التكنولوجيا ونفس الآلات ونفس التنظيم للعمل، ولكن أولهما يودى للعامل عشرين ضعفا اقل من الأجرة التى يودىها الثانى. اقول كيف يمكن أن تفسر أن العامل الفرنسى يمارس عليه استغلال أكبر من الاستغلال الذى يمارس على العامل المغربى... هناك سر خفى غريب أمام الاشياء مثل ذلك... هناك رفض جماعى للاعتراف بما هو بديهى...» (٤٤).

ان وجود قطبان احدهما فى المركز والاخر فى الاطراف لايعنى وجود طبقتين فقط. اذ من البديهى ان هناك طبقة عاملة فى الغرب، ومن البديهى أيضا أن هناك - كلمة بورجوازية صغيرة سيئة الاستعمال فى هذه الحالة - طبقة مأجورة جديدة لا تقوم بنفس الوظائف التى تقوم بها الطبقة العاملة الصناعية فى نظام الانتاج ولكنها فى نفس الوقت مستغلة فى المراكز الامبريالية وتوسيع هذه الطبقة التى أصبحت أغلبية وسط العاملين فى الغرب، له علاقة وثيقة بالتوزيع العالمى غير المتكافئ للعمل. وبالضبط لأن هذا التوزيع يمكن من تحويل مكثف للقيمة المتولدة عن استغلال بلاد الاطراف. ولكن من تركز نمو خارق فى البلاد المركزية، كذلك فى بلاد الأطراف يوجد الطبقات المستغلة، فضلا عن الطبقات المستغلة القديمة التى استقطبت بادماجها فى النظام الرأسمالى. والطبقات المستغلة التى توسعت توسيع

الرأسمالية ومنها على الخصوص بورجوازية العالم التابع: سواء منها البورجوازية الخاصة او بورجوازية الدولة، أو امتزاج بين البورجوازيتين، فذلك يعود الى الظروف الملموسة المحلية<sup>(٤٥)</sup>.

(٥) وقد بينت عدة دراسات أن الارتباط بين المركز - الاطراف، مكن بلاد المركز من تدعيم مكانتها كبلدان متقدمة ومتحكمة فى الواقع الدولى، فى حين أن بلدان العالم التابع تعرف تفقيرا اقتصاديا مستمرا، الشيء الذى دفع بـ «أندرى جوندرانك» بالحديث عن «تنمية التخلف» فى العالم التابع من خلال علاقات السيطرة بين الجهتين.

يقول فرانك «....بمجرد تحول دولة أو شعب الى تابع لمركز رأسمالى خارجى، فإن بناء المركز - التابع المستغل سرعان ما يعمل على تنظيم الاقتصاد الوطنى الداخلى والحياة السياسية والاجتماعية لذلك الشعب وبهيمن عليها وعلى الجانب الآخر، فإن العوامل النقيضة للرأسمالية تبدأ فى التخلق على المستوى الوطنى الداخلى وتعمل على توليد اتجاهات نحو التنمية فى المركز الوطنى الداخلى وتعمل على توليد اتجاهات نحو التنمية فى المركز الوطنى ونحو التخلف فى توابعها المحلية تماما كما تفعل على المستوى العالمى». أى أن الشكل الاستغلالي الذى تكون عليه العلاقة بين المركز والتابع، يبدأ هو الآخر فى الظهور ايضا داخل التشكيل المتخلف كنتيجة مباشرة للتغلغل الرأسمالى. ويمكن إيجاز رأى فرانك فى النقاط التالية:

(أ) تقوم التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الخاصة بالمركز بالتغلغل فى الاقتصادات الطبيعية بالعالم التابع وتستحوذ على فائضها الاقتصادى.

(ب) يعتبر ذلك نتيجة مباشرة للتناقضات الموجودة داخل التشكيل الاجتماعى.

(ج) يؤدى هذا التغلغل الى تكاثر الرأسمالية باعتبارها النمط السائد

للانتاج، عن طريق تدمير الاقتصاد الطبيعي القائم بالمالم التابع.

(د) يعمل التغافل الرأسمالى من خلال الاستحواذ على الفائض الوطنى المحقق داخليا، ومازال يعمل، على تنشيط عملية تخلف، ليست فقط اقتصادية، بل ايضا سياسية واجتماعية<sup>(١٧)</sup>.

(هـ) من الضرورى بحث قضايا تطور العلاقات بين البلاد الرأسمالية وبلاد العالم التابع من خلال حركة الهيمنة. أن هيمنة الاقتصاد الرأسمالى على البلاد التابعة مرت بثلاث مراحل اساسية هي:

(١) مرحلة الاستعمار المباشر التى تتسم بالتحكم العسكرى والسياسى المباشر للبلاد الرأسمالية فى المستعمرات. ولقد أدى هذا التحكم المباشر الى بعض الحركات:

أ- تزايد فى اتساع التفاوت بين الجانبين بسبب التراكم المادى عند البلاد الرأسمالية عن طريق استغلالها للموارد الطبيعية للمستعمرات.

ب- ارتفاع عدد السكان فى المستعمرات وتزايد الضغط الديموجرافى الشئ الذى أدى الى ظهور عدة تناقضات وزوغ الوعى الوطنى داخل المستعمرات.

ج- الحركة التاريخية الناتجة عن تواجد المجتمعات الرأسمالية بجانب المجتمعات التقليدية، الشئ الذى ساعد على اذكاء الوعى التاريخى داخل هذه الأخيرة.

ولقد أدت هذه الحركات الى ظهور الحركات الوطنية المطالبة للاستقلال، والى انتزاع الاستقلال فى النهاية.

(٢) مرحلة الاستعمار الجديد: والتى تظهر عادة بعد حصول البلاد على استقلالها والتى تأخذ فيها الهيمنة وجها جديدا يمكن تلخيصه فى النقاط الآتية:

١- توزيع العمل الدولى على أساس تخصص البلاد التابعة فى انتاج بعض المواد الاولية وتخصص البلاد الرأسمالية فى انتاج المواد الصناعية.

ب- تحويل بعض الاموال من المراكز الرأسمالية الى البلاد التابعة فى شكل استثمارات خاصة فى قطاعات المواد الاولية وفى شكل قروض عمومية .

ج- مشاركة البلاد الصناعية الرأسمالية فى تسيير اقتصاد البلاد التابعة، عن طريق برامج المساعدة الفنية والثقافية وعن طريق تصدير بعض التقنيات.

د- اقتراح المراكز الرأسمالية على العالم التابع، باتباع استراتيجية اقتصادية معينة: تشجيع الاتجاه الليبرالى، تدعيم طبقة البوجوازية الكبرى والمنظمين، الاهتمام بالقطاع الفلاحى و انتاج المواد الاولية المطلوبة من طرف السوق العالمية... الخ.

هـ- ولقد أدت هذه الوضعية الى مبعطيات جديدة: اتساع الهوة بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد المتخلف، تزايد حدة التفاوت بين الاغلبية من السكان والاقلية المحظوظة، تزايد الضغط الديموجرافى وما ينتج عنه من تناقضات ومشاكل.. كل هذه العوامل مهدت لظهور ملامح مرحلة ناللة للهيمنة.

(٣) المرحلة الثالثة للهيمنة: والتي ظهرت فى السبعينات، وتتسم بـ:

أ- اتساع التفاوت بين جل البلاد التابعة والبلاد الرأسمالية.

ب- ظهور الاتحادات الجمهورية والتضامات بين البلاد الرأسمالية، الشيء الذى يمكنها من استعمال مقدرات اقتصادية ضخمة.

ج- التقدم التكنولوجى الكبير الذى وصلت اليه المجتمعات المتقدمة

والذى يساعدنا على التسليح بوسائل جديدة للسيطرة على المجتمعات التابعة التى لاتملك هذه التكنولوجيا.

د- ظهور تناقضات جديدة داخل البلاد الرأسمالية: المشاكل الناتجة عن التقدم الاقتصادى، نقص اليد العاملة، التضخم، تحديات التلوث وقضايا البيئة.... الخ.

انطلاقا من هذه المعطيات ظهرت شروط مرحلة جديدة من الهيمنة تعتمد على التفاوت المادى بين الجانبين والتقدم التكنولوجى، وتقبل البلاد الرأسمالية على ادخال بعض الصناعات الى بلاد العالم التابع فى اطار تقسيم العمل من نوع جديد<sup>(٤٨)</sup>.

وهكذا نلاحظ أن التفسيرات الحديثة لواقع العالم التابع تربط بين واقع التخلف وشكل تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى فالتخلف مثله مثل تقدم البلاد الرأسمالية يكون جزءا واحدا من مكونة واحدة هى التطور التاريخى للرأسمالية فى القرن العشرين، وبالتالي لايحق دراسة حركية هذه الأخيرة. أن هذه التفسيرات الحديثة لظاهرة العالم التابع المتخلف، تحثنا على القيام ببعض الملاحظات:

أولا: أن اعتبار إن الامبريالية وانتشار الرأسمالية كانا هما سبب «تخلف» بعض البلدان، يجب إلتسينا أن عدم تمكن هذه الأخيرة من الركوب فى قطار التقدم الذى ركبته أوروبا بعد القرن السادس عشر بسبب الجمود التاريخى الذى مسها، هو الذى سمح للبلاد الأوروبية من التقدم فى اطار الرأسمالية ومن استعمار بلدان أخرى. فاذا كان صحيحا أن التخلف هو أين الاستعمار، فمن المؤكد أن الجمود التاريخى والاجتماعى لعديد من البلدان هو الذى أدى الى الاستعمار، ودخول هذا الأخير هو الذى يخلق التفاوت بين الجهتين وساعد جهة على التقدم على حساب جهة أخرى، وكان بالتالى مصدر ظاهرة التخلف.

ثانيا: ان طائر: «العالم التابع» لها تعبير سياسى على المستوى الدولى، هذا التعبير الذى تبين فى الجهات التى كونتها هذه البلدان فى مواجهتها لتحديات الطرف المهيمن، منذ اجتماع باندونج ١٩٥٤ الذى يجسم التحام الشعوب ضد الاستعمار، الى اجتماع القارات الثلاث سنة ١٩٦٥ بكوبا وتأسيس مجموعة ١٩٧٧ واجتماع القمة بالجزائر سنة ١٩٧٤ بحيث تجسمت معارضة العالم لكل وسائل السيطرة الاقتصادية.

على أن وجود هذه الوحدة السوسولوجية والسياسية لايعنى أن مواقف بلدان العالم التابع وسياستها موحدة فهناك عدة عناصر موضوعية تساعد على بث الشقاق داخل هذه الجبهة، الاختلاف فى المكونات الاقتصادية، وطيفة الأنظمة وتنوع اشكال العلاقات مع البلاد الرأسمالية والاشتراكية، والتفاوت الملاحظ فى الأوضاع الاقتصادية داخل العالم التابع نفسه.... الخ.

ثالثا: ظهرت فى السنوات الأخيرة بعض النظريات التى تقول أن التناقضات ليست موجودة فقط بين البلاد التابعة والبلاد الرأسمالية، بل أنها موجودة على العموم بين العالم التابع من جهة والبلاد الصناعية من جهة أخرى بما فيها الرأسمالية (الولايات المتحدة واروبا) والاشتراكية (الاتحاد السوفيتى) فالعالم منقسم الى قسمين. الشمال المتقدم، والجنوب المتخلف ويدافع عن هذه النظرية «تور ماندى»<sup>(١٩)</sup> Tibor Mende فى كتابه «من المساعدة الى اعادة الاستعمار» كما أنها قد وجدت اصداء مؤكدة فى مؤتمر القمة ببلاد العالم التابع الذى انعقد بالجزائر سنة ١٩٧٤.

وتبرز هذه النظرية موقفا من كون أن البلاد الرأسمالية والاشتراكية والصناعية لها عدة امتيازات تجمعها فى فريق واحد (الشمال) وتجعلها تخلف على بلدان العالم التابع (الجنوب). المستوى المتقدم لدخلها وصناعتها وتكنولوجياها تقارب سياستها الخارجية ازاء العالم التابع فى اطار مايسمى بالتمایش السلمى بين النظامين الاقتصاديين والواقع، أن البت فى هذه المسألة

ليس بالشئء الهين فمن جهة من المؤكد أن امبريالية البلاد الرأسمالية هى التى سببت فى تخلف بلاد العالم التابع ، وأن العلاقات بين مراكز الرأسمالية وبلدان العالم التابع مراكز هيمنية وهى تختلف عمليا على نوعية العلاقات بين العالم التابع والبلاد الاشتراكية.

ومن جهة ثانية، قد تجعل البلاد التابعة للاتحاد السوفيتى فى نفس الفريق الذى يضم البلاد الرأسمالية لأنها تعتبر أن سياسته الخارجية، المبنية على التعايش السلمى، وكذا اهتمامه اساسا بتنمية اقتصاده ومجمعه تضعه موضوعيا فى الجانب الآخر، وبالتالي يظهر أن التناقض العالمى حاليا هو تناقض بين الشمال والجنوب.

وفى الواقع، ليس من المعقول أن نتناسى فى تحليلنا لعلاقات العالم التابع مع النظامين، أن هناك اختلاف بين علاقاته مع البلاد الاشتراكية وعلاقاته مع العالم الرأسمالى. فالعالم التابع يعيش فى كنف الرأسمالية العالمية ومحيطها وعلاقاتها مع البلاد الاشتراكية مازال محدودة. ولكن المؤكد كذلك أن الاستراتيجية الدولية للاتحاد السوفيتى بالأساس، والتى تنطلق من وضعية كقوة دولية على المستوى الاقتصادى والسياسى، والعسكرى. ومن المصالح التى توحى بها هذه الوضعية. لاتتفع العالم التابع كثيرا فى مواجهة لتحديات الرأسمالية العالمية.

وابعا: يتضح من خلال التفسيرات الحديثة لواقع العالم التابع. ان هذا الأخير لايمكن ان يحارب عمليا معوقات التخلف الا اذا عمل على الحد من مميزات هيمنة المراكز الرأسمالية على مختلف المستويات التجارية، المالية التكنولوجية، والثقافية، الخ. وذلك اولا باتباع استراتيجية تخلف عن التى توحى بها الرأسمالية العالمية، وتكون جهات موحدة بين بلدان العالم التابع فى مواجهتها الرأسمالية العالمية. وثانيا، باختيار المنهج الاشتراكى على أسس دراسة المحيط الداخلى والخارجى الذى تعيش فى اطاره مجتمعات العالم التابع فى القرن العشرين.

## ٥- نقد نظرية التبعية.

لقد حصر المدخل الخاص بالتبعية بؤرة التحليل الفكرى للعناصر الديناميكية فى مجتمع امريكا اللاتينية بدرجة مؤثرة، كما أنه اغلق الباب مسبقا أمام طرح أسئلة حاسمة بحجة وجود تناقض غير مقبول بين المدخل الانتشارى - أو البناء الوظيفى - ومدخل التبعية. وهنا يمكن عرض نقد لنظرية التبعية فى ضوء العناصر التالية:

### أ- شروط النظرية العلمية:

أولاً: تعتبر نظرية التبعية جامدة وليس بمعنى انها تموق امكانيات تحقيق التنمية الديناميكية ، بل بمعنى أنها تأخذ التبعية أيا كان تعريفها، باعتبارها امرا «مسلم به» كل مافى الموضوع أن شكلها فقط هو الذى يتغير كما أنها تستبعد امكانية أن تكون التبعية ظاهرة تدهور.

ثانياً: بالتالى فان نموذج المركز - الاطراف الذى يقوم على أساسه البناء لنظري برمنه يبقى بدرجة كبيرة دون أن يتحقق. فالتوزيع الجغرافى المتدلل للقوة الاقتصادية فى العالم ( فى صالح الدول الأقل نمواً) يفترض ببساطة أنه ينسبط تحت ضبط المركز، ولكن حتى على أكثر المستويات سطحية فان وقع الوطنية والتوترات التنافسية الناشئة عن نمو عملية التصنيع فى العالم التابع تقتضى اجراء بحث امرئى لهذا الافتراض.

ثالثاً: أن ألا افتراضات الجامدة حول استمرار صلاحية نموذج المركز - الاطراف تموق أثارة الزهد من التساؤلات عن أشكال التأثير المتبادل الذى قد تظهره (أو التى تكون قد أظهرته بالفعل) اقتصاديات دول الاطراف على دول المركز، فى الوقت الذى تصبح فيه هذه الاقتصاديات أكثر قوة من الناحية الاقتصادية عما كانت عليه من قبل.

رابعا: ان الافتراضات الجامدة حول استمرار صلاحية نموذج الموقع الجغرافى المتبدل للقوة الاقتصادية العالمية لا يمثل سوى نوع التوسع فى قوة المركز ، والافتراض الآخر بأن الملكية القانونية لخدمات الانتاج تترجم مباشرة وفى الحال الى مظهر للقوة السياسية أو حتى الاقتصادية، تلك الحمية الاقتصادية اللفظة التى شرع «كاردوسو» بصفة خاصة فى مهاجمتها. كذلك، فالاستثمارات الراهنة ولا المتطورة الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية فى امريكا اللاتينية يمكن الافتراض ببساطة أنها تخضع وتعود القوة الاقتصادية أو السياسية. كما أن الدولة الوطنية المعنية تحسن استخدام قدرة عالية على المساومة بسبب ماقد تفقده الشركات المتعددة الجنسية من فرصة الاستثمار - وهى تكلفة قد تكون بالغة اذا ماكانت السوق تتمتع بإمكانيات طيبة للتوسع. ومن وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية، قد تكون الاستثمارات القائمة رهينة لعامل التوفيق بأكثر مما هى لعوائق المساومة. وقد تصبح الدولة القومية أكثر قدرة باستمرار على ادخال الاستثمارات المتعددة الجنسية فى أولوياتها الوطنية وجعلها متكامل معها.

خامسا: يفترض مدخل التبعية أن الاستعمار هو بناء من حجر واحد، وهذا القول الخاطيء امبيريقيا وتاريخيا يمكن أصحاب نظرية التبعية مثلا، من التقليل الى أدنى حد من مجال الخيارات المتسعة المتاحة امام مجتمعات امريكا اللاتينية ويقوى من الاتجاه الاقتصادى - الحتمى نحو ترجمة الملكية الاقتصادية (الخدمات الانتاج) الى قدرة اقتصادية سياسية<sup>(٥٠)</sup>.

#### ب - فى ضوء النظرية الماركسية:

أولا: يرى «سانجايالال Sanjaya Lal» أن التبعية قد تم تعريفها بوظيفة دائرية، فدول العالم التابع فقيرة لأنها تابعة، وهى دول تابعة لأنها فقيرة، كم أن خصائص التبعية. كما حددها الباحثون توجد فى الدول غير التابعة وأن

العوامل التي يعتقد الباحثون أنها تؤدي إلى التخلف لا توجد في كل المجتمعات التابعة، وهي توجد أيضا في بعض المجتمعات غير التابعة. ولقد ترتب على هذا ان اصبحت على البلدان التابعة خصائص ليست خصائص عامة توجد في كل منها، وفي نفس الوقت اهتمت خصائص اخرى ربما يكون أهمها جميعا عملية التحرر من التبعية وآثار الاستعمار<sup>(٥١)</sup>.

ثانيا: ان توسع اقتصاديات دول الاطراف نتيجة قوة الدفع الشديد والصادر من دول المركز لا يمكن ان تكون عملية اوتوماتيكية، ولا متطابقة في جميع الدول، ذلك أن قدرة الاستجابة سوف تختلف وهذا الاختلاف سوف يعطي صورة للدور الذي تقوم به «الاختيارات» السياسية في تقرير التنمية الفعلية. وفي الأمر، فان النفوذ والتأثير الأجنبي والقوى الاجتماعية الوطنية قد تكمل بعضها البعض في تقرير القدرة على الاستجابة وقد يكون ايضا، أنه كلما كانت التجربة السابقة للتغفل الاستعماري اكبر، كلما ازدادت القدرة اللاحقة بالاستجابة للمطالب الجديده القادمة من السوق العالمي.

ثالثا: ان توصيف التبعية بأنها «حالة مشروطة» هو توصيف خالي من المعنى، حيث أن جميع مراحل التنمية في أى مجتمع في العهد الحديث مشروطة بمناطق خارجية باشكال عديدة (والشرطية) تعمل في كلا الاتجاهين) يمكن أن تكون هذه الصناعة ذات معنى فقط اذا ما كانت تحدد خاصية الميكانيزم أو التأثيرات الخاصة بحالة الشرط، أو كلاهما، وبغير هذا، فان التعريف يصير أما مجرد لفظ، أو أنه يقول ببساطة أن بعض الاقتصاديات لها تأثير على الاقتصاديات الأخرى أكثر قوة مما لهذه الاقتصاديات عليها.

رابعا: ان توصيف التبعية بأنها «حالة مشروطة» هو توصيف خالي بالسوق العالمي، وهم بهذا يستبعدون إمكانية حدوث تقدم رأسمالي غير تابع في دول الاطراف. وهذا يجعل من المستحيل التمييز بين المراحل التاريخية

للعلاقات بين بلدان العالم التابع والدول الرأسمالية المتقدمة، متدينين بالعملية التاريخية الحقيقية لتعمل الى حد التجرد الميت، لكن تكيف اى اقتصاد مع السوق العالمى ومع التغيرات الملاحقة فى السوق العالمى، هو أمر لا يمكن، بصفة خاصة، مساواته بالتبعية للاستثمار، ذلك مالم يكن هذا التعبير بغير معنى أو يخفى الفوارق الهامة بين البلدان التابعة.

### جـ- فى ضوء وظائفها السياسية والايدولوجية :

أولاً: نفترض نظرية التبعية بأن: (١) هاك بديل تاريخى كامن، ومكبوت للتنمية التى تتحقق بالفعل. (٢) ان فشل هذا البديل فى اتخاذ صورة مادية كان اساسا متجهة لعامل «الفرص الخارجى» - حتى ولو جاء متخللا القوى الاجتماعية الداخلية - وليس نتيجة «اختيار» الجماعات الداخلية التى تقوم بعملية التوجيه. (٣) أن البديل الكامن «المكبوت» كان من الممكن أن يكون أكثر تمتعا بالاستقلال الذاتى، وبالتالي كان يمكنه تحقيق تنمية ذات معدل أكثر سرعة. وبدون مثل هذه الافتراضات، فإن نظرية التبعية لا تتمدو أن تكون مجرد تأكيد بأن عملية التنمية فى اقتصاديات امريكا اللاتينية كانت متأثرة بالقوى المبهمة فى السوق العالمى. ولكن هذه الفروض المنطقية غير الواردة فى نظرية التبعية تتطلب وجود اساس امبيريقى. ومن المؤكد، بصفة خاصة، أنه لا يكفى ببساطة الافتراض بأن الصفوة الوطنية التى تنقيد مصالحها، المادية بالتجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبى فى الاقتصاد المحلى هى بالضرورة التجسيم المحلى لقوى السوق العالمى بفضل هذه العلاقة. فالوضع الحاكم الذى يتمتعون به فى البداية ربما كان هو «السبب» فى سيطرتهم على المكاسب المادية الناجمة عن الصلة الخارجية الأكثر أهمية، أن وضع الهيمنة الذى تتمتع به الصفوة الحاكمة لا يمكن أن يتولد فقط من المصادر الخارجية وحدها، طالما من الواضح أنه لا يلد أن يكون هناك بعد داخلى للتجارة والاستثمار الأجنبى. فاذا ماكانت هذه الهيمنة التى يتمتعون بها فى المجتمع

صاحب الشأن ناهية من سيطرتهم على عمليات التجارة، التي تجعلهم الرباء، عندئذ لا يمكن اعتبار هذه الهيمنة مفروضة من الخارج عالم يتم تحميد بعض العناصر السياسية الإضافية الدخيلة من جانب الشركاء التجاريين.

كل هذا يدل على أن المسار التاريخي للتنمية في اقتصاديات أمريكا اللاتينية ربما كان نتيجة لعامل الاختيار وليس الهيمنة بالإضافة لهذا، من الأمور التي لا يجب أن تؤخذ كقضية مسلم بها، هو أن القوى الاجتماعية القادرة على تجسيم البديل المكبوت هي قوى موجودة بالفعل. بل وحتى الأكثر أهمية من هذا، أنه لا يمكن الافتراض باستبدال العقل - كما أنه ليس هناك ما يبرره في النظرية الاقتصادية ولا في التجربة التاريخية - أن التنمية الذاتية المستقلة تتحقق دائما بسرعة أكبر، أو حتى بـ «توازن» أكبر من التنمية التابعة.

لذلك فإن السياسات الاقتصادية الوطنية قد تعوق وتؤخر التنمية الرأسمالية بخلق معوقات وتقيود زائدة عن الحد على الاستثمار الخاص الخارجي المباشر، أو بتهمئة المشاعر الشعبية على أساس إنتاج السيابات المحققة للرخاء الاقتصادي والمدمرة لعملية التراكم الطويلة الأمد (سيرو لانكا، وشيلي)، أن صنع القرار المستقل ذاتيا ليس معناه صنع قرار من فراغ<sup>(٥٢)</sup>.

ثانيا: أن المدخل المعياري، التاريخي لأصحاب مدرسة التبعية، هو الذي يميز افتراضهم بأن «سبل التنمية» البديلة هي الشيء الموجود فعلا ولكنها قصعت عن طريق الفرض الخارجي. وهذا الافتراض بدوره يحث على الاعتماد النظري بشكل لا معنى منه على مفهوم «التخلف» الذي من الصعب تعريفه دائما. فأصحاب نظرية التبعية ينفون بنف أن التخلف هو شيء مطابق لـ «عدم التنمية» ويؤكدون بنفس القدر على العنف بأنه الوجه المعكوس للتنمية في الدول الاستعمارية.

ولقد كان كل ما حصلنا عليه دائما من عملية التعريف أو التوصيف هو مجرد وصف يرقى بصفة عامة الى مستوى قائمة التوبيخ، كما أن عنصر التاكيد المشترك بأن التخلف ليس هو عدم تنمية وأن التخلف هو التوأم السياسى للتنمية فى المركز، بجانب الفشل فى تعريف «التخلف» كل ذلك يعطينا بناء للتصور يعمل على:

(١) الاستبعاد عن طريق التعريف ان الدول الأقل تقدما اخذت تصبح بصفة مضطردة أكثر تقدما، من حيث التوسع فى مجال القوى الانتاجية والرخاء المادى وبسبب الاستعمار جزئيا.

(٢) تزويدنا بمفهوم تناسبه معايير ذاتية - معيارية بحيث يفصح عن بديل تاريخى واضح ، أو حتى بديل افضل.

ومع ذلك لا يمكن اغفال الرأى بأن التخلف هو «عدم تنمية» وفقا لمقاييس الفقر بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة كما أن استبدال بعض المفاهيم الأخرى لتخلف والتي ترسخت بنائيتها وبالتالى باتت مقاومة للتغير، فقد خدمت فقط فى أنها حولت الانتباه من العناصر الديناميكية للتغير فى مجتمعات العالم التابع.

ويمكن القول، أن الاستقلال السياسى لابد أن يحسب ضمن الانجازات الرئيسية التى حققتها بلدان العالم التابع. ومن الأشياء المتناقضة، أن الفشل فى إدراك ضخامة هذا الانجاز. وهو فشل باتت ترمز له الشعبية والانتشار الذى لاقتة نظريات الاستعمار الجديد والتبعية - قد ولد احساس سيكولوجى بالعبودية للماضى، يتسم بالاستجداء الدولى، والربا الاخلاقى واستخدام العوامل الخارجية كذريعة للفشل الداخلى. أكثر من هذا أن تأثير مثل هذه النظريات على الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية قد جعلها تتبع الايديولوجيات الوضعية والوحدة المناهضة للاستعمار، ولوقف تطورها السياسى الاستقلالى وحشا على

الانحاء والخضوع للانظمة غير الديمقراطية بجانب هذا، كان لمذهبي التبعية والاستعمار الجديد اثار حتمية على السياسة الاقتصادية، ومن أكثر هذه الاثار خطورة أنها جعلت الحكومات التي تتفوق في ابتكار الاتصالات الاقتصادية الأجنبية تؤمن بالفعل بما تقوله وتتصرف وفقا له.

فهل التجربة تعزز الرأى الاستعماري الجديد وتثبت ان الاستقلال السياسى كان معناه فقط حدوث تغيرات هامشية فى الروابط الاقتصادية بين المستعمرات السابقة واسيادها السابقين، وأنه مهما تكن درجة أهمية التغيرات التي وقعت فإنها لم تفعل سوى أنها غيرت من شكل التبعية؟

ولما كان مقياس الحكم، فان الرأى الذى يرى بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول الفقيرة والغنية لم يتغير الا فقط بطريقة هامشية منذ الاستقلال هو رأى لا بد من رفضه. لذلك فان تشخيص الحالة بالنسبة للتبعية لابد أن يركز على القول بأن هناك نمط جديد أو «شكل» جديد من علاقات التبعية قد نمت جذوره. فلقد تمكنت المستعمرات السابقة، على سبيل المثال، أن تتنوع بدرجة بالغة من مصارف أسواقها ومصادر مواردها فى فترة زمنية قصيرة بدرجة غريبة، ومن ثم جعلت عوامل السوق الاحتكارية وشبه الاحتكارية تعمل لصالحها. فلقد استطاعت هذه المستعمرات بدرجة اسامية تنوع صادراتها الى سلع مصنعة، بحيث أنها بحلول عام ١٩٧٠ كانت قد بلغت مايزيد عن ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها<sup>(٥٣)</sup>. كما أنها مارست ضبط متصاعدا على النشاط الاقتصادى المملوك او الذى يسيطر عليه الأجانب داخل حدودها، وقد شمل ذلك عملية تأميم واسعة للمشروعات المملوكة للأجانب والتي تعتمد على مصادر الثروة. ومن بين أكثر الآثار ايجابية لعملية الضبط هذه كان التحسن الذى دخل على تقسيم الربح (اجمالى الأرباح، رسوم الفائدة، الاتارات، ورسوم الرخص) خاصة الربح العائد من الصناعات المعتمدة على مصادر الثروة، وعن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل كذلك

ارتفاع معدل التدريب الأساسى والمتواصل للأفراد الوطنيين، والزيادة الثابتة للمكون المهنى فى المدخلات غير العاملة (وكذلك العاملة)، والتي تقلل بسرعة من السمات «القطاعية» التى تضغط بها مشروعات التصنيع المملوكة أو التى يسيطر عليها الأجانب، وهى عملية ذهبت الى أبعد مدى لها فى أمريكا اللاتينية.

ويمكن القول، ان الاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول الأقل تقدما يعتبر ذو فائدة اقتصادية بغض النظر عن اجراءات الضبط الحكومية على هذا الاستثمار، ولا يجب أن يكون فى هذا مايشير دهشة الماركسيين - فليتين نفسه حاول أن يجذب الاستثمار الأجنبى فى السنوات الأولى من الجمهورية السوفيتية.. وترحب فيتنام حاليا بالاستثمار الأجنبى، واحد المبادئ الأولية فى الماركسية هو أن الاستغلال فى ظل الرأسمالية يستلزم حدوث تقدم فى القوى الإنتاجية وأنه بقدر ما يكون الاستقلال السياسى هو استقلال حقيقى، فإن الاستثمار الأجنبى الخاص لايد عادة من اعتباره، ليس كسبب للتبعية بل بالأحرى وسيلة لتحسين وتنوع اقتصاديات الدول المضيفة، فهو بذلك يقلل من «التبعية» على المدى الطويل.

وليخص لنا «كاردوسو Cardoso» السمات الأساسية للتبعية فى قوله «.. أن مايدعم حالة التبعية، أساسا، بالإضافة الى العوامل المذكورة قبلا والخاصة بالسيطرة المباشرة التى تفرضها الشركات المتعددة الجنسية والاعتماد على السوق الخارجى، هو ان «القطاع الصناعى» ينمو ويتطور بشكل ناقص، فقطاع السلع الإنتاجية (القسم الأول)، الذى يعتبر ركيزة التراكم فى اقتصاد مركزى لاينمو بالتكامل، وعادة مايشير رجال الاقتصاد الى «التبعية التكنولوجية»، وهى تعنى أن الاقتصاد يحجم عليه ان يقوم باستيراد الآلات والمدخلات الصناعية، وبالتالي يكون عليه أن يعمل على تنشيط الصادرات (خاصة من السلع الأولية) للحصول على النقد الأجنبى<sup>(١٥٤)</sup>.

وليس هناك شك أن هناك عنصر من الحقيقة في هذا القول، على الرغم من أن صحته تتصل بشكل وثيق بمسألة الافتقار إلى الميادة. طالما أن أية دولة مستقلة قد تعمل أيضا على تكثيف اعتمادها على سلعة واحدة لكي تتمكن من تحسين عائداتها من العملة الأجنبية كتخضير اولى لعملية التنوع. وعلى أية حال، فقد كانت هناك جهود هامة اتخذت لتنوع البناء الاقتصادي في العالم التابع، كما أن معدلات النمو في الناتج في غضون الخمس وعشرون عاما الأخيرة كانت أعلى بالنسبة للصناعات الثقيلة عما هي بالنسبة للصناعات الخفيفة في البلاد التابعة.

إن نظرية التبعية قد خدمت إحدى الوظائف الاجتماعية القوية في العالم التابع، موفرة دعما أيديولوجيا قويا للقومية البورجوازية في العالم التابع واضفت عليها تبريرا عقليا مقبول عالميا، مما ساعد بدوره العالم التابع على تحسين قدرته الدولية على المساومة في الأمور الحاسمة المتعلقة بأسعار السلع والسيطرة على الأسواق. إن القومية البورجوازية، هي من الناحية العامة، تعتبر شرط أيديولوجي أساسي لخلق الدولة - الأمة الحديثة من الدولة التي كانت تتميز سابقا بالخصوصية القطاعية، وبالتقسيم الديني والمجتمعي، وبكافة أنواع التخلف الأبوي.

ومع ذلك، فإن الحقيقة بأن نظرية التبعية قد ساعدت القومية البورجوازية على التخلص من الكثير من الآثار المعوقة التي عرقلت التنمية الرأسمالية وعلى تشكيل الدولة - الأمة الحديثة، لايزيل عنه ضعفها الخطير. فجوهر المعظلة في النظرية هو أنها تنكر أهمية الاستقلال السياسي في تنشيط وحفز الرأسمالية الوطنية في العالم التابع. لكن أي بحث جدي للدول المتخلفة منذ استقلالها يظهر أن هذه الدول حققت مكاسب هامة في إطار مضمون أدت فيه المشاعر الوطنية إلى الاضطرار للمسير في خطى التنمية الاقتصادية.

## تخلف العالم العربى وتبعيته:

أن الواقع السائد بالمجتمعات العربية هو بالأساس واقع التخلف، والتخلف ليس وضعية تقهقر بالنسبة لدول أخرى أو مرحلة تأخر فى التطور الاقتصادى والاجتماعى تعيشه اليوم بلداننا وكأنها شبيهة بالمراحل السابقة التى عرفتها البلاد الأوروبية قبل الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر. لأن هذا المنظور العدمى والمزيف للحقيقة يهزل كل قيمة للماضى التاريخى للحضارة العربية، ويستتبع أن على الاقطار العربية اذا معازمت على التطور أن تسير فى النهج الذى سارت عليه الاقطار الأوروبية منذ بداية نهضتها فى اطار نمط الانتاج الرأسمالى اثر التفسخ الذاتى لملاقات الانتاج القطاعية ابتداء من القرن السادس عشر. وليس التخلف مطبقا بطبيعة الحال، لاوضاع يمكن قياسها اعتمادا على مؤشرات كمية مجردة ذات طابع اقتصادى مستوى الدخل والمكانة النسبية للقطاعات الانتاجية فى تكوين الانتاج الوطنى، فيكفى أن نذكر أن بنين الاقطار العربية من يصل متوسط الدخل الى أعلى مستوى دون أن يصادف ذلك تجاوزه لاشكالية التخلف. ذلك، لأن اشكالية التخلف لها طابع شمولى تتصل بتداخل كل العناصر المكونة للتركيبية الاجتماعية وهى العناصر الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية والذهنية والايديولوجية.

والتخلف هو أولا وقبل كل شئ، وضع تاريخى جاء نتيجة الهجمة الامبريالية، كما تولد عن مقدرات وتناقضات مركز الاشعاع الرأسمالى والتى أدت إلى اندماج مجتمعاتنا بكل مكوناتها البشرية والمادية فى اطار الاقتصاد العالمى، وإلى اخضاع حركية انتاج اقتصادياتنا الى مقتضيات توزيع العمل الدولى اعتبارا للبوابع الصادرة عن التركيبات المركزية، أن التخلف هو الظاهرة التاريخية والموضوعية التى جعلت البنية الاقتصادية العربية بنية ذيلية تحدد أولويات المبادرات الاستثمارية داخلها اعتبار لطلب الأسواق الخارجية.

أن التطفل الامبريالى ادى بدأ من القرن التاسع عشر بالعالم العربى، وامتد منذ ذلك الحين الى اليوم، وانتقل من الشكل المباشر لاي اشكال غير مباشرة بعد تمكن الاقطار العربية من الحصول على الاستقلال وتمكن بعضها من القيام ببعض التحويلات الاجتماعية. أن هذا التطفل ادى الى نتائج أساسية لابد أن نشير اليها ولو بسرعة، لأنها تحدد معالم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً فى العالم العربى.

أولاً: أن أول معطية نتجت عن التطفل الامبريالى تجلت فى تمزيق الوطن العربى الى كيانات إدارية مختلفة است على قواعد غير منطقية وبدون اعتبار لتداخل العناصر التاريخية والجغرافية، وقد ساهم هذا التمزيق فى تكسير الوحدة الاجتماعية التى كانت تربط بين مختلف المناطق العربية فى اطار توازن بشرى، وبيئى وسياسى واقتصادى معين. وإذا كان حصول الاقطار العربية على الاستقلال خاصة بعد الحرب العالمية الثانية قد ادى الى تجاوز مرحلة الحضور الاستعمارى المباشر، فان تركيز البنيات السياسية داخل هذه الاطوار، وفى اطار التقسيم الإدارى الذى ابتكره المستعمر، قد دعم تمزيق العالم العربى وادى فى بعض الاحيان الى اختلاف كيانات مصطنعة، خاصة اذا ما اعتبرنا أن التمرکز السلطوى فى اطار قطرى اعتمد على حركة تنمية انطلقت من القطاعات المرتبطة بالتصدير. كما يجب الإشارة الى أن الواقع الاستعمارى التقليدى المباشر مازال يطبع بعض مناطق العالم العربى كما يتجلى ذلك فى سبتة وميليلة بالمغرب والغزو الاسرائيلى الأخير لبلبنان، أو كما يتجلى بصفة أعنف فى الكيان الاسرائيلى الاستيطانى الذى يكون تحدياً خطيراً للأمة العربية وعنصر أساسى لتمزيق وحدتها.

ثانياً: نكون اقتصاديات قطرية تابعة لمراكز السيطرة الامبريالية ومرتبطة ارتباطاً اقنيا بدول المركز ومراكز التحكم الاقتصادى على أساس تهمش القطاعات التى تنتج للاسواق الداخلية والتخصص فى انتاج مواد وخدمات

تستجيب للطلب الخارجى. وهكذا العنصر الخارجى هو العنصر الدافع للمبادرات الاستثمارية والمتحكم فى التوازنات الاقتصادية الداخلية، فى هذا الاتجاه اقدمت الاقطار العربية ذات الممكّنات الزراعية والكثافة السكانية النسيبة، والتي استوطنتها المستعمرون الأوروبيون فى الفترات السابقة للاستقلال على توجيه كل طاقاتها للتخصّص فى انتاج المزروعات المطابقة لطلب المركبات الانتاجية أو الاستهلاكية لدول المركز مثل القطن فى مصر والحوامض والخمور والزيتون بالمغرب العربى. واتجهت الاقطار المتوفرة على مقدرات منتجمة الى تصدير منتج باطن الأرض ليحول فى صناعات البلدان المركّبة مثل الفوسفات بالمغرب وتونس ومصر والاردن ومختلف المعادن بالمغرب والجزائر.. وتخصّصت الاقطار النفطية (السعودية، اقطار الخليج، ليبيا الجزائر)، فى انتاج مواد المحروقات التى أصبحت تكون العمود الفقرى لأساليب الانتاج والاستهلاك فى المجتمعات المتقدمة. وأخيرا اتجهت الاقطار غير النفطية وذات الفائض الديموجرافى الى الاعتماد على مواد خارجية جديدة لسد عجز حاجاتها وتوفير العملة الصعبة وذلك بتشجيع تهجير اليد العاملة الى الاقتصاديات المركّبة (مصر واقطار المغرب العربى) والاهتمام بقطاع السياحة وادماجه ضمن القطاعات الحيوية (المغرب وتونس). وهكذا تحولت الاقتصاديات العربية الى اقتصاديات ذليلة تعتمد بالاساس على الموارد الخارجية.

ثالثا: فى هذا الاطار عرف الاقتصاد العربى مسيرته التنموية فى الثلاثين سنة الأخيرة، ومن خلال الأولويات التى اعطيت للقطاعات المرتبطة بالتصدير والاستثمارات التجهيزية التى اقيمت لخدمة هذه القطاعات فى شكل طرق وموانئ ومطارات وإدارات.. الخ، وكان من نتائج اجتذاب هذه الاستثمارات من طرف قطاعات التصدير ان ظهرت وتدعمت فوارق جغرافية واقتصادية، وتم بناء الاقتصاديات المتواجدة انطلاقا من بعض المراكز الحضرية المحدودة العدد والمرتبطة ارتباطا مباشرا بالأسواق الخارجية عبر القنوات التجارية

وتحريمية في حين عرفت المناطق البعيدة جغرافيا أو اقتصاديا عن هذه المراكز مسلسل تفقر وتهميش فرض عليها الاطاحة ببعض النشاطات الاقتصادية التقليدية (الرعي) الصيد البحري، الزراعة، الصناعات التقليدية، الخ) وتهجير يدها العاملة الى المدن التي عرفت تزايدا متصاعدا ساهم في ظهور معالم اللاموازونات التي تميزها المدن الحرة اليوم.

ولقد متركز الاقتصاد التبعي من خلال عدة مراحل يمكن ملاحظتها عبر طبيعة نزعة القطاعات المستقلة للاستثمارات وكذلك الطبيعة القانونية للمشروعات المستثمرة. ففي فترة أولى، تطورت قطاعات زراعة الصادرات والانتاج المنجمي والاستخراجي في اطار تحكم مباشر لرؤوس الأموال الاستعمارية (المغرب العربي) وغير الشركات العالمية المتعددة الجنسية في حين تطورت في فترة لاحقة، وفي حدود نسبة وداخل اطارات قطرية ضيقة، بعض النشاطات الصناعية التي بزغت عبر حركية توزيع العمل الدولي وهي متعلقة بصناعات احلال الواردات وصناعة التصدير، في حين بقيت القطاعات المنتجة للمواد والخدمات التي تستجيب لحاجيات السكان الأساسية مثل المنتجات الزراعية الغذائية، في مستوى أصبح معه العالم العربي ينتج اليوم ما يصدر وما لا يستهلك، ويستهلك ما يستورد وما لا ينتج<sup>(٥٥)</sup>.

رابعا: وهكذا تجمعت التنمية الاقتصادية الذهبية نموذج التراكم الذي تدفع به بواعث الأسواق الخارجية والذي ينطلق من عنصر الربح، الشيء الذي فرض على المبادرات الانتاجية أن تعطي الأولوية للقطاعات لاستجابة للطلب الخارجي (البترول، المعادن، المزروعات، هجرة اليد العاملة) أو المستجابة لطلب الفئات ذات الدخل المرتفع أو المتوسط نسبيا، الشيء الذي يستتبع اعطاء الأولوية لرغبات الصنفية الاقلية ولحاجيات الحاصر والاستهلاك على حساب رغبات الأغلبية وحاجيات المستقبل ومتطلبات الاستثمار

وكان من الطبيعي أن يؤدي الاهتمام بقطاعات التصدير وقطاعات المنتجات الاستهلاكية الخفيفة، وهى قطاعات تعتمد على الطلب المطروح فى السوق وتطور فى جو المنافسة الرأسمالية الى استعمال احسن التكنولوجيات واحداها الشيء الذى فرض على البلدان العربية كما هو الحال بالنسبة للبلدان التابعة، مخملات جديدة قصد استيراد التكنولوجيا التى تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت الهيمنة التكنولوجية تكون تحتها جديدا يفرض على بلداننا حتى ولو تمكنت من تجاوز الهيمنات على المستوى التجارى التمويل.

وكان من نتائج تركز نموذج تراكم التنمية الذيلية ان فرض على الاقتصاديات الزمنية نموذج تمويل يعتمد أساسا على الموارد الخارجية حيث أصبح مصدر الاستثمارات مرتبطا بموارد الصادرات النفطية أو الزراعية أو المعدنية بالنسبة للاقطار التى تتميز بوفرة ميزان ادائها الخارجية، فى حين اضطرت البلدان التى تشكو من العجز فى ادامتها الى تمويل استثماراتها من القروض والمساعدات الخارجية، كل هذه العوامل جعلت مصادر التمويل الخارجى تلعب دورا استراتيجيا فى عمليات الاستثمار وأدى الى تقليص دور المجهود الانتاجى الداخلى ولم يساعد على البحث الجاد فى تعبئة الفائض الوطنى وتحريك مقدراته.

خامسا: ولقد ساهم بناء الاقتصاد العربى انطلاقا من مركبة الرأسمالية العالمية فى تسرب علاقاتها الى المجتمع العربى وشيوعها فى اطار محيطى، وساهم بالتالى فى تحديد التركيب الاجتماعى فى الاقطار العربية، وهو التركيب المتمم بالتفاوت الاجتماعى المصحف، وتسلط أقلية متخلفة فكريا وتابعا من القطاع الخاص والقطاع العام فى نفس الوقت على المقدرات الاقتصادية ونهش تام للجماهير الكادحة واغراقها فى فقر مدقع يمكن لمسة من خلال الأوضاع المذبذبة لهذه الجماهير سواء فى الريف أو فى المدن، ومن خلال

مأسوية أزمة السكن والصحة والصحة والتعليم والبطالة وتجلى ظاهرة التهميش على المستوى السياسى فى تصاعد مظاهر الاستبداد والطغيان السلطوى، وانتهاك الحريات العامة، ودروس أبسط قواعد الديمقراطية، والتخلى عن كل اشراك للجماهير فى اقرار الاختيار ومراقبة تسطيرها وتنفيذها، الشيء الذى يتيح للأقليات السائدة فرض تحكّمها ولا يضمن النجاح المستمر حتى للمبادرات الانتاجية.

ولقد كان من نتائج استقرار اقتصاد الاستعمار الجديد داخل العالم العربى تشويه التركيبات الاجتماعية حيث أن النمو الاقتصادى لم يؤدّ تركيز النشاط الصناعى والى توسيع نسبى للطبقة العاملة المرتبطة مباشرة بالقطاعات الانتاجية، بل أنه ادى بالأساس الى تدعيم مكانة الأجهزة الإدارية والخدمات التواسطية مميزة المنتجة، وهى عوامل أدمجت التركيب الاجتماعى - المهنى فى حركة غير سليمة، تتجلى فى تضخيم العاملين فى القطاعات غير المنتجة والخدمات وتبعيد مظاهر البطالة المقننة على حساب العمل الخلاق.

وأدى استقرار نموذج التنمية الليلية والتركيب الاجتماعى اللامتكافىء الذى أفرزه الى تسرب نموذج الاستهلاك الغربى داخل المجتمع العربى، دون أن تطابق حدة هذا التسرب تدرجا فى التطور المادى والفكرى، ودون ان يصاحبه مجهود تراكمى داخلى يعتمد على التضحية ونكران الذات، ويعطى القيمة الحقيقية للموارد الاقتصادية ويستوعب قدسية العمل باعتباره العنصر الأساسى للتطور السليم لمجتمعات ولقد لعب تسرب نموذج الاستهلاك الدخيل فى تكبير التوازن الاجتماعى والحضارى والسيكولوجى داخل المجتمعات العربية، وانتشار مظاهر الفساد والانحلال الخلقي والرشوة والتفسخ وشيوع ممارسات النفوذ والمسوية ونقمصت الاقلية والطائفية والعشائرية الاطار المادى الذى صاحب تنمية الرأسمالية المحيطة، وكان من نتائج تكديس الثروات فى يد اقلّيات اجتماعية مرتبطة بالقطاع الخاص أو القطاع العام

وبسرعة كبيرة وغير طبيعية، شيوع الانفاق غير المنتج وتبذير الموارد الوطنية في الاستهلاك غير الضروري، دون اعتبار لمخاطر هذه المظاهر على التوازنات الاجتماعية حاليا وعلى تفكير الأمة العربية مستقبلا من امكانياتها المادية.

سادسا: ان اندراج التنمية الاقتصادية الدالية في اطار قطري ضيق ممكن مراكز الهيئة الاميرالية من تعميق الفوارق بين الاقطار العربية ولقد تجلّى ذلك بعنف لما تمكنت الاقطار العربية النفطية من التحكم النسبي في شروط تسويق صادراتها وتأمين شركات الاستغلال ورفع اسعار النفط حيث تمكنت من رفع دخولها من العملة الصعبة في فترة وجيزة. وإذا كانت هذه المعطيات قد لعبت دورا اساسيا طوال السبعينات في تعميق التناقضات داخل الاقتصادات المركزية وفي تغيير توازن القوى في علاقاتها مع جزء من العالم التابع، فانها أسهمت في نفس الوقت، في زرع بوادر التفرقة داخل العالم العربي، وركزت قواعد التنمية غير المتكافئة داخله، وزادت من اتساع الفجوة بين الاقطار النفطية قليلة السكان والاقطار غير النفطية العامرة نسبيا من الناحية الديموجرافية، هذه العوامل جعلت مراكز الهيمنة الاميرالية تحدد من خلال استراتيجيتها الشمولية ازاء العالم العربي مواقف مختلفة ازاء الصنفين المذكورين من الاقطار العربية، فاصبحت توجه عنايتها في علاقاتها مع الاقطار النفطية نحو تنظيم تبادل التكنولوجيا المتقدمة مقابل البترول وتداول البترودولارات في سبيل خلق شروط تضامن مصلحة بين الطرفين، في حين بقيت علاقاتها مع الاقطار غير النفطية تعتمد على أسس توزيع عمل دولي تقليدي عبر تبادل مواد زراعية ومنجمية وقوة عمل مقابل مواد مصنعة ووسيلة ومواد انتاج، كل ذلك من خلال معادلة لامتكافئة، ومتى كانت التنمية الاقتصادية مندرجة فقط في اطار قطري دولي ومتخلفة عن الاطار القومي، فإن الفوارق المادية التي تتروند عنها من شأنها أن تزيد من التناقضات بين الاقطار العربية وأن يغذي فكرة صوحات توسعية عند بعضها على حساب التضامن العربي المتكافئ<sup>٦٧</sup>.

## هوامش الفصل

- ١ - عبد الباسط عبد المعطى وآخرين، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤، وخاصة فصل الفائض الاجتماعى.
- ٢ - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٣٠ - ٣١.
- ٣ - موريس دوب، دراسات فى تطور الرأسمالية، لندن ١٩٤٦ من ٢٠٨ عن بول باران الاقتصاد السياسى للتنمية دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١، ص ٢١.
- ٤ - بول باران، الاقتصاد السياسى للتنمية، مرجع سابق، ص ٢١٣.
- ٥ - نفس المرجع، ص ٢٠٨.
- ٦ - توماس ستشر، الاقتصاد السياسى للتخلف، دار الفارابى، بيروت ١٩٧٨، ص ١٩٥.
- ٧ - فتح الله وعلو، الاقتصاد السياسى، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٢، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥.
- ٨ - نفس المرجع، ص ص ٢٧ - ٢٧٨.
- ٩ - بير جاليه، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى والاستغلال الامبرالى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٢.
- ١٠ - تنتج بلدان العالم التاسع النسب المئوية الآتية بالنسبة للإنتاج العالمى: ٦٪ للفحم الحجري، ٦٠٪، للبترول، ٦٠٪ الغاز، ٤٣٪ للحديد، ٤٤٪ للنحاس، ٧٢٪ للكوبالت ٤٥٪ للمنجنيز.
- ١١ - طلال البابا، قضايا تخلف والتنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٤٦.
- ١٢ - فتح الله وعلو، الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٧.
- ١٣ - نفس المرجع، ص ٢٨٨.

- 14- Dumont, R., L'Afrique noire est mal partie, Seuil, Paris, 1962, P.212.
- 15- Frank, A.G. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. London, 1976.
- 16- Ibid, p.11.
- 17- Brewer, A. Marxist Theories of Imperialism Acritical Parvey. Routledge & Kegan Paul Ltd. London. 1900, p. 158.
- 18- Lennin, Imperialism Selected Works. p. 498.
- 19- Frank, A.G., Capitalism and Underdevelopment, op.cit. pp. 153 - 154.
- 20- Frank, A.g. The development of Underdevelopment Monthly Review, Vol.18, 1966 p.201.
- 21- Frank A.G. Latin America, Underdevelopment or Revolution Monthly Review. London, 1969, p.5.
- ٢٢- فؤاد مرسى، التخلف والتنمية. دراسة فى التطور الاقتصادى دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٧٢.
- 23- Breweer. Marixst Theories op.cit. p. 162.
- 24- Frank, Capitalism and op.cit., p.11.
- 25- Wallestrein, I , Capitalism World Economy, London 1974, P. 5.
- 26- Ibid. p. 6.
- 27- Wallerstein, I, The Modern Wrold system, London 1974, P. 17.
- 28- Ibid. p.19.
- ٢٩- سمير امين، التراكم على الصعيد العالمى، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨. وانظر ايضا.
- \_\_\_\_\_ التطور اللامتكا فىء دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

- 30 - Hoogvelt, A.M.M The Third world in Global Development  
The Macmillan Press Ltd. Condon, 1982, pp. 203-204
- 31- Ibid. pp. 204- 206.
- 32- Ibid. p.207.
- 33- Sheila Smitl, The Ideas of Samir Amin. Theory or Toutalgy, The  
journal of Development Studies V. 17 1980, p.19.
- 34- Laclau, E., Fedualism and capitalism in Latin America N.  
L.R.N. 69 1971 p.23.
- 35- Ibid. p.35.
- 36- Ibid. p. 35.
- 37- Ibid. pp. 35 -36
- 38- Ibid. p. 37.
- 39- Brener, R., The Origin of Cogitalist Development: A Critique of  
the Neo- Smithian Marixm U.L.R.N. 164, 1979, pp. 23-36.

٤٠- عادل مختار الهواري، نقد مراحل النمو الاقتصادي عند روستو، مجلة  
اليمن الجديدة صناعاء السنة الحادية عشر، ١٩٨٢ ص ٩: ٢٥.

٤١- عادل مختار الهواري، سوسيولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع.  
مجلة دراسات عربية، بيروت العدد ٩، يوليو ١٩٨١، ص ٣٩:  
٤١.

- 42- Goldthorpe J.E., The Sociology of Third World. London 1974,  
PP. 81 - 85.

٤٣- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، دار ابن خلدون بيروت  
١٩٧٨، وانظر ايضا:

\_\_\_\_\_، التطور اللامتكافئ دار الطليعة بيروت، ١٩٧٨.

٤٤- فكر سمير أمين على لسانه، عالم - ثالثة او ماركسية أوربية - أنوية،

حوار مع سمير أمين في مجلة «ليبراسيون» باللغة الفرنسية. وقد تم عرضه مترجم باللغة العربية لحمد بن جلون، في مجلة «المشروع» الرباط العدد الثاني أكتوبر، ١٩٨٠، ص ٩٧.

٤٥- عبد الباسط عبد المعطي وآخرين، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، فصل الفائض الاقتصادي.

46- Taylor, J.G. From Modernisation to Modes of Production the Macmillan Press Ltd London, 1981, P. 84.

47- Ibid. p. 85.

48- Jales, P., Le Tiers Monde doms leconomie Mordiale, Maspero Paris 1965.

49- Mende, T. De L'aide ala reconlontion Seuil, Paris 1972, PP. 211- 215.

50- Warren, B., Imperialism: Pioneer of Capitalism, London, 1980, PP. 163 - 165.

51- Sanjaya Lali, Is Dependence ausful Couceft in Analysisng Underdevelopment W.D.V. 3. N. 1-2 1975, p. 880\

52- Warren, IMperialism, op.cit., pp. 166 - 167.

53- Ibid., p. 172.

54- Cardoso, F.H., Some New Mistaken Theses on /Latin American. Development and Dependency London 1973, P. 29.

٥٥- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي. والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٦٤ - ٢٦٦.

٥٦ - نفس المرجع، ص ٢٦٧ - ٢٦٩.

## الفصل الثاني

### تنمية أم تحرر

– مقدمة.

– رؤية نقدية لنظريات التنمية الاقتصادية.

أولاً: نظريات الأنماط المثالية، الانتشار الحضري، الاتجاه الاقتصادي.

ثانياً: نموذج أوسكار لانج.

ثالثاً: روستو ومراحل النمو الاقتصادي.

رابعاً: المفهوم الماركسي للتنمية.



## الفصل الثالث

### تنمية أم تحرر

مقدمة:

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد التاريخ له مثيلا، تحديا يترجمه إلى لغة الواقع، هذا السباق نحو التقدم، ومزيد من التقدم، وإذا كانت الدول الأوروبية التي عاشت الثورة الصناعية تسير صعودا منذ بداية النهضة الحديثة، بخطى ثابتة متتالية، فاتها تواجه اليوم منعطفا تاريخيا كبيرا، ومنعطف الدخول في عصر الثورة العلمية التكنولوجية وعالمها الجديد. أما الدول الأخرى، دول العالم التابع، فهي تواجه تحديا أعظم وأخطر، التحدي الذي يفرض عليها حرق مراحل طويلة، والقفز مباشرة من وضعية التخلف، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية - الوضعية التي تتعايش فيها معطيات شبه اقطاعية وشبه رأسمالية استعمارية - إلى العالم الجديد - عالم الثورة العلمية التكنولوجية.

ذلك هو التحدي الأكبر الذي يواجه شعوب القارات الثلاث (افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية) اليوم، هذه الشعوب التي لازالت تعاني من التخلف، في نفس الوقت الذي تصارع فيه بقايا الاستعمار المباشر، ومحاولات الهيمنة الامبريالية العالمية. ومن هنا يتضح أن التنمية التي تتخذاها هذه البلدان شعارا لها، والتي يراد منها أن تنتشلها من وضعية التخلف بكل أبعادها ومعطياتها، لن تنجح إلا إذا كانت شاملة متكاملة فيها بشكل جدي، ضرورات التحرير، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، والاعتماد الجماعي على الذات.

ويمر الفكر التنموي المعاصر بأزمة عميقة، فقد انعدمت الثقة في كثير من الأفكار والمبادئ التي سادت في نظريات التخلف والتنمية التي ظهرت وسادت بعد الحرب العالمية الثانية كذلك تم إخضاع هذه النظريات لعملية

شاملة من النقد والتقييم والمراجعة، وبذلت ومازالت تبذل محاولات عديدة للاهتمام الى بديل لها، يكون مقبولا من الناحية التحليلية، وقادرا على تفسير الواقع وتوجيهه. وقد كان من أهم اسباب هذه الأزمة فشل الجهود التنموية التي اعتمدت على هذه النظريات والتي قامت بها البلدان التابعة خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة فى تحقيق الآمال والأهداف التى كانت معلقة عليها فى تطوير المجتمعات فى هذه الأقطار وفى دفعها على طريق التقدم. فقد ظلت الأغلبية العظمى من سكان هذه المجتمعات تعاني من الفقر وآثاره القاسية المقترنة بالؤس فى جميع نواحي حياتهم، كما ظلت الاقتصاديات الوطنية فيها تعاني من نفس المشكلات الضخمة للتخلف بما فى ذلك ضعف وتشويه الهيكل الانتاجى، والتبعية للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعلاقات غير المتكافئة بينها وبين هذه الاقتصاديات، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، والعجز المتفاقم فى موازين مدفوعاتهما، وتزايد أعباء مديونيتها للخارج وكان التناقض الصارخ الذى ظهر واضحا بين حقائق الواقع الذى لم يتغير كثيرا بالرغم من كل جهود التنمية التى بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التى استند اليها علماء الاجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة فى البلدان التابعة لاحداث هذا التغيير، ونقول كان هذا التناقض الصارخ هو الذى أدى الى اهتزاز الثقة ثم انعدامها فى هذه النظريات والى مراجعتها فى ضوء هذا الوضع الذى كشف عن عيوبها الخطيرة سواء فى منهجها، أو فى مضمونها، أو فى العناصر الأساسية التى ركزت عليها واعتبرتها عناصر حاكمية فى عملية التنمية، أو فى الاستراتيجيات والسياسات الانمائية التى كانت تنصح بها والتى كانت تبني على منطقتها ومبادئها<sup>(١)</sup> ومن ناحية أخرى فقد بدأت تظهر تيارات جديدة من الفكر الاقتصادى والاجتماعى تحاول الكشف عن بديل يحل محل الفكر التنموى التقليدى الذى كانت تعبر عنه هذه النظريات.

ان حرق المراحل ، والفقر من وضعية التخلف المزمنة الى وضعية متقدمة تسمح بمواصلة النمو بوتائر عالية، لايتأتى الى فى اطار تصميم متكامل محكم، تجتهد فيه كل الطاقات المادية والبشرية فى جو من الديمقراطية الفعلية التى تفسح المجال امام الجماهير لتساهم وبدع وتبتكر، ولتتحمل ايضا، ككل مايلزم من التضحيات بكل حماس واندفاع. ذلك هو طريق التنمية الحق، وقد برهنت التجارب على أنه لا طريق سواه. فالتنمية لا تعنى ارتفاع معدل الدخل الفردى أو القومى وحده، ولاأرتفاع المستوى الفكرى وحده، فالتنمية لا تكون حقيقية وأصيلة الا اذا كانت فى آن واحد، تطوير فى الاقتصاد، فى البنية الاجتماعية وتطوير فى الفكر، وتطوير فى اسلوب الحياة.

ولايتحقق التنمية أهدافها فى البلدان النامية، بل لن تكون تنمية حقة، ما لم تبنى على التخطيط لحرق المراحل على أساس الاعداد والدخول مباشرة فى عالم الثورة العلمية التكنولوجية، هذه الثورة التى تتطلب الخبراء والفنيين المتخصصين بنسبة أعلى كثيرا من حاجتها الى العمال اليدويين. أن حاجة الغد من الطاقات الفكرية اكيد وأعظم من حاجته الى الطاقات الجسدية. فلقد حلت الآلة الاوتوماتيكية محل القوى الجسدية البشرية، فنقصت بذلك الحاجة الى العاملين بأيديهم، وازدادت الحاجة الحاحا الى العاملين بأدمغتهم. وفى هذا الصدد يقدر الباحثون أن حاجة البلدان المتقدمة المصنعة من القوى العاملة الجسدية لن تتجاوز 21 فى نهاية هذا القرن. أما الباقي 79% فهى كلها حاجات فكرية بحته. لقد ادركت البلدان المصنعة هذه الحقيقة، ولذلك نراها توجه التربية والتعليم فى بلداتها الى غزو الفكر واستثمار العقل. ومن هنا أصبح مقياس النمو فى بلد من البلدان، لا مايتوفر عليه هذا البلد من دخل اقتصادى قد يكون مرتفعا وسط ركام من التخلف الفكرى والصناعى والاجتماعى (كماهو الحال فى بعض الدول المنتجة للبترول)، بل أن النمو الان يقاس بالعلم والتقنية، بالمستوى العلمى والتكنولوجى الذى يتوفر عليه هذا البلد أو ذاك<sup>(١٧)</sup>.

## ويحق لنا أن نتساءل: لماذا التنمية؟

ان متطلبات العصر الحديث جعلت من التنمية قضية انسانية ملحة ولعل مجرد الاشارة الي الانفجار السكاني أو الى مشكلة الطاقة والغذاء، والى مشاكل الفقر والجهل والأمية، والى الهوة السحيقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول التابعة، تكفى دليلا قاطعا على أن التنمية مشكلة انسانية معاصرة. ولقد حاول المصبرى الراحل جمال عبد الناصر ان يوجب على هذا السؤال الذى نحن بصدده الآن فى خطابه أمام ممثلى منظمة المجتمع الدولى فى الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة قائلا<sup>(٢)</sup> "أن الشعوب الحديثة الاستقلال تؤمن أن حريتها الحقيقية هى فى ايجاد مستوى من المعيشة لائق بانوائها، ثم أن الشعوب الحديثة الاستقلال ومن واجبي أن اقول ذلك هى الصراحة - تتمثل الطريق الى النمو الاقتصادى وتشعر أنها لم تعد تملك الوقت لتصنيعه بعد التخلف الطويل قياسا الى غيرها. وقد يكون هناك من يرى أن المجلة طريق الى الخطأ، ولكننا اذا سلمنا بذلك نكون قد ارتكبنا خطأ أكبر هو نسيان طبيعة الظروف التى نعيش فى ظلها الآن والتى تجعل من الانتظار امرا لا تحتمله الشعوب، ولعل التقدم العلمى أول هذه الظروف التى نعيش فى ظلها. ذلك أن أى فلاح فى أقصى الجنوب من وطننا فى اسوان الى أقصى الشمال من وطننا فى القامشلى يسوريا مثلا يملك بلمسة اصبع أن يدير أحد اجهزة الراديو أو يجرى يعينه على سطور جريدة، فان هو يسمع ويرى عن مستوى المعيشة الكريم الذى وصله اليه المواطن الأمريكى العادى، أو يسمع ويرى عن الأعمال الباهرة التى تقوم بها شعوب الاتحاد السوفيتى. واذا بهذا المواطن يقارن بين حالة وبين ماوصل غيره اليه، ثم اذا الثورة تملك نفسه من غير حقد على غيره نزوعا الى رفع مستوى معيشته بينه وبين غيره من البشر الاحرار. وقد يقال لشعوبنا أن الصبر ضرورة وأن شعوبا غيرنا قد تحمّلته، وانما دعونى هنا أذكر ان طاقة أى جيل على الصبر تقاس بظروف هذا الجيل

لا يظفوف غيره من الأجيال، والذين كانوا يقفرون على الصبر مثلا حتى يقطعوا المحيط فى قارب يدفعه الريح، يختلفون تماما عن الذين يقفرون على قطع المحيط فى بضع ساعات بطائرة نفاعة، وليست هذه صورة من صور الكلام، وإنما هى صورة الحقيقة ذاتها فى هذا الزمان نميشه وان شعوبنا لتشعر أنها قد فاتها عصر البخار وفاتها عصر الكهراء ونوشك أن يفوتها عصر الذرة بامكانياته الرائعة، ومن هنا نرى تصميم الشعوب على تحقيق حريتها الاقتصادية، ومن هنا نرى اندفاعها العنيف فى ميادين التطور الصناعى والزراعى وميادين المساواة الاجتماعية.

من هنا يتضح أقرب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى هذا الخطاب من المشكلة بشقيها التخلف والتنمية. ولكن قضية التنمية ظلت الشغل الشاغل لقيادات البلدان التابعة حتى الآن، حيث نجد أن تقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية كان من أبرز القضايا التى تعرض لها مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، وقد أعطى النص الأساسى الذى أصدره المؤتمر أهمية خاصة لتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية<sup>(١)</sup>، وذكر النص أن العالم التابع الذى يضم 17٠ من عدد سكان العالم يعيش على ٣٠ ٪ فقط من الدخل العالمى. كما أن هناك مليارين وستمائة مليون من السكان بالعالم التابع، منهم ثمانمائة مليون اميون وحوالى مليار يقاتون من سوء التغذية أو الجوع وحوالى تسعمائة مليون يقل بينهم الدخل القومى للفرد عن ثلاثين سنتا (مقدرة بالدولار الأمريكى).

كما ذكر التقييم اسباب فشل الاستراتيجية الدولية للتنمية متمثلة فى موقف حكومات بعض البلدان المتقدمة، وكذلك تصرفات المؤسسات الأجنبية والشركات الاحتكارية الأخرى التى تستفيد من نهب ثروات البلدان التابعة والتى تسهم فى خلق الظروف الاقتصادية الخارجية التى تتمشى مع أهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية، بالإضافة الى الارتفاع الذى يبلغ حد التضخم

لتكاليف الواردات، والضغط الذى تزرع تحتها موازين المدفوعات نتيجة للتحويلات التى تفرضها الاستثمارات الخاصة والأجنبية. وكذا تسديد الديون الأصلية وإعفاء الدين الخارجى وإرياحه بالإضافة الى الآثار الخطيرة لازمة النقد الدولية ومتمثلة أيضا فى السباق نحو التسليح وغزو القضاء الذى يتسلع مبالغ هائلة فى الوقت الذى تتناقص فيه حجم ومساعدات التعاون الدولى المتعدد الأطراف بالقياس الى التزايد المطرد لاحتياجات البلدان التابعة.

وجاء فى ختام التقرير مايمكن تسميته نقدا ذاتيا للعالم، بأنه لن يتسنى تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقدم المرجو الا اذا وجد مفهوم سليم للتنمية ينطلق من تغير الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة بكل بلد ويشمل نمو القطاعات الأساسية فى مجموعها. مثل هذا الاجراء لايمكن فصله عن اجراء آخر ذى طابع اجتماعى ينطوى على رفع مستويات العمالة الى الحد الأقصى وإعادة توزيع الدخل، وإيجاد حلول شاملة للمشكلة الحيوية، وأهمها الصحة والتغذية والاسكان والتعليم، ويبدو جليا أن هذه الاهداف لايمكن تطبيقها بغير اسهام واع ديمقراطى من جانب الجماهير. وهذه هى العوامل الأساسية فى أى جهد قومى يستهدف تحقيق تنمية ديناميكية وفعالة ومستقلة<sup>(٥)</sup>.

ومضى ذلك، أن الفكر التتموى التقليدى الذى ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات تقريبا، لايقدم تفسيراً مقبولا لظاهرة التخلف. ولقد كان لسبب هذا الفكر عن الوصول الى تفسير صحيح للتخلف أثره على مفاهيم التنمية التى كان ينادى بها والتى كانت تترتب منطقيا على تحليله النظرى للتخلف. فقد أثبتت تجارب التنمية التى اعتمدت على هذه المفاهيم أنها غير صالحة للخروج من حالة الخلف، وذلك بالإضافة الى ضعف الأسس النظرية التحليلية التى تقوم عليها.

فخطريات الفكر التتموى التقليدى كانت، بصفة عامة، تنظر لظاهرة

التخلف على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة، وكانت تعمس التخلف بأسباب ذاتية أو داخلية في المجتمعات المختلفة نفسها، كما كانت في تحليلها لهذه الظاهرة تطبق منهجيا تجريديا يعتمد على الاستدلالات المنطقية التي ترتب على مبادئ علم الاقتصاد الذي ساد في الدول الصناعية الغربية، واستايقا لايضع ظاهرة التخلف في اطار التطور الديناميكي للمجتمعات المختلفة، ولا تاريخي لا يلتفت الى العوامل التاريخية الهامة التي أسهمت الى حد بعيد في ايجاد وتوطئن التخلف في مجتمعات معينها دون سواها، ويمكن أن نطلق على هذه النظريات اصطلاح في النظريات ذات الاتجاه الجزئي في تفسير التخلف بسبب نظرتها الضيقة لظاهرة التخلف، وبسبب اهمالها للعامل التاريخي في تحليلها<sup>(٦)</sup>.

والحقيقة أن تفسيرات الفكر التعموي التقليدي لظاهرة التخلف تفترض، ضمنا، أن الاقطار المختلفة تتمتع باقصى حدود حرية الارادة التي تمكنها من تشكيل تطورها واقتصادها ومجتمعاتها كما تشاء، وأنها برغم ذلك نطل متخلفة. وهذا يخالف الحقائق الثابتة تاريخيا، لأنها لم تتمتع بهذا القدر من حرية الارادة في ظل خضوعها للسيطرة الاستعمارية، ومازالت حتى الآن - بعد حصولها على الاستقلال بجلاء الاحتلال العسكري من اراضيها لا تتمتع بهذه الحرية. ومن هنا كان من الواجب علميا بحث أثر هذا الخضوع ولبعية الارادة في وجود التخلف فيها وفي تعميقه وفي استمراره.

وعند الحديث عن مفهوم التنمية، كما تتصوره، يجب أن نأخذ في اعتبارنا عدة نقاط أساسية هي:

أولا. لا يقصد بالتنمية أنها عملية اقتصادية بحتة، فمشكلات أي مجتمع بما فيها بالدات المجتمعات التابعة. مترابطة متشابكة في جميع جوانبها، ومن ثم فلا يجوز اهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية، كما لا يجوز تركها خارج

التحليل فى البداية، ثم ادخالها كإضافة هامشية لإعطاء مظهر شمولى للتحليل. فلا يجوز إذن تصور عملية التنمية منذ البداية، إلا على أنها عملية تطوير حضارى ضخم وعميق وأنها عملية اقتصادية اجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل.

ثانياً: التنمية هى بناء للإنسان العربى وتحرير له وتطوير لكفائه ودعم لثقته بنفسه وإطلاق لقدراته على العمل البناء، وتنمية لوجدانه الانمائى. كما أنها تمثل عملية التغير الأساسى فى بنية وأحجام ومستويات انجاز مختلف أوجه النشاط فى المجتمع. أنها عملية التفاعل المستمر الهادف إلى تحقيق رفاهية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: لا يجوز إهمال دور العوامل التاريخية التى أسهمت وبقوة، فى تحقيق النمو الاقتصادى الضخم الذى حققته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية ولا يجوز تصور إمكان تطبيق مفهوم ونموذج هذه الدول فى التنمية لتحقيق التنمية فى البلدان التابعة الموجودة حالياً، لأن الكثير من هذه العوامل التاريخية غير متوفرة الآن، ولا يمكن حتى تصور مجرد إمكان توفيرها للبلدان التابعة على نفس النحو الذى كانت عليه عندما حققت الدول الصناعية الرأسمالية تقدمها ونموها.

رابعاً: التنمية عملية ديمقراطية تؤكد على المشاركة الشعبية الواسعة فى اتخاذ القرارات وعلى ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

خامساً: لا يجوز تصور أن تكون هناك تنمية حقيقية ومستمرة فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية التى أدت وتؤدى إلى تشويه النمو فى البلدان التابعة، والتى وضعت ومازالت تضع هذه البلدان فى حالة تبعية متعددة الآليات للدول الصناعية المتقدمة، والتى جعلتها وتجعلها فى وضع لامتكايف فى السوق العالمية. وبعبارة أخرى لا يمكن تصور التنمية فى إطار أوضاع التبعية

الحالية.

سادسا: التنمية والدفاع عن الوطن عمليتان مترابطتان، تحرير الارض وحماية مكتسبات التنمية لايمكن أن يكون الا بتدعيم القوة الدفاعية التى تتطلب تطورا للامكانيات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية، كما أن نمو قدرات المجتمع فى الدفاع عن موارده يعطيه الإمكانيات الأوسع فى تحقيق المزيد من البناء<sup>(٣)</sup>.

سابعا: تعتمد التنمية الجادة على الجهد المحلى اساسا، ولا ينبغى أن تبالغ البلدان التابعة فى انتظار المدد من الخارج، ووفق مبدأ التنمية المركبة، فإن تعظيم الاعتماد على النفس لاينعكس فى توفير الموارد المالية والعينية والتكنولوجية فقط، ولكنه يشمل الاعتماد على النفس بالمعنى الاجتماعى ايضا، وفى المستويات المتصاعدة الفعل الاجتماعى.

ثامنا: لا بد من تكثيف الجهد من اجل إحداث قفزة كبيرة تخرج البلدان التابعة من قيود أوضاعها الموروثة وتضعها فى مستوى جديد. وهذه القفزة الكبيرة ينبغى أن تفهم بدورها قفزة مركبة أى أنها ليست مجرد قفزة فى حجم الاستثمار، ولكنها قفزة فى المجالات المختلفة والمتكاملة للتنمية.

تاسعا: لا تتحقق التنمية المركبة بشكل مرسل أو تلقائى: وحتى بالنسبة للمروجين لاقتصاديات السوق اصبح من المسلمات ان الإدارة المركزية للسياسات الاقتصادية، بل للسياسات الاجتماعية والثقافية، مسألة ضرورية لاقامة السوق وتهيئة الظروف لانتظامه. وفى الجانب الاقتصادى بالذات اصبح الكل يتبارى فى الدعوة للتخطيط وضرورته، وأصبح تدخل الدولة بالاستثمار المباشر، وفى قطاعات الانتاح السلمى وليس فى نطاق الهياكل الارتكازية فقط، من الأمور التى يتفق على ضرورتها، وأن بقى الاختلاف فى مدى هذا التدخل لكن حسب مبدأ التنمية المركبة لم يعد الحديث عن دور الدولة

والتخطيط المركزى يقتصر على الجانب الاقتصادى وحده، فالتخطيط يسمى أن يكون بدوره مركبا يستهدف تحقيق الانساق بين التغيرات فى المجالات المتباينة والتي تشكل العملية التنموية<sup>(٨٥)</sup>.

عاشرا: وأخيرا، لا يمكن تصور أى مفهوم للتنمية لا يكون «الإنسان» هو مركز الاهتمام فيه، بحيث يكون هو الهدف والوسيلة معا. وبعبارة أخرى لا يجوز تصور التنمية إلا اذا كانت رفعا حقيقيا ومستمرًا لمستوى حياة الناس فى الاقتصاد المتخلف ورفعا مستمرًا وحقيقيا لامكاناتهم وكفاءاتهم. وهذا لا يتحقق إلا اذا كانت التنمية عملية «هجوم على الفقر» على أن يؤخذ الفقر هنا بمعنى شامل وعميق يشمل جوانب الحياة كلها، مادية وروحية وثقافية، وعلى أن يفهم الفقر بمعنى مطلق يتصل بتحقيق المستويات الأساسية الدنيا اللازمة للإنسان كإنسان فى هذه المجالات، وبمعنى نسبي يتصل بالوضع النسبي للبشر بعضهم البعض داخل المجتمع. وهذا لا يتحقق أيضا اذا تصورنا أن «الفقر» من هذا المنظور يمكن أن يكون موجودا وضاربا بجذوره فى اعماق الحياة فى المجتمع، حتى ولو كان هناك ثراء نقدى قوى، وحتى لو كان المجتمع غنيا بالأموال.

#### رؤية نقدية لنظريات التنمية :

لقد تلاشت فى السبعينات معظم الآمال والطموحات التى سادت فى العالم الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية حول إمكانية الحفاظ على حال من النمو والازدهار الدائم ومتابعتها كذلك من تيارات فكرية تنافؤية فى العالم التابع. انعكست على هذا القدر أو ذاك فى تطبيقات تنموية مختلفة حددت أهدافها المعلنة بالغاء فجوة التخلف خلال عقود قليلة من السنين

وكما تجرى اليوم عملية إعادة نظر فى الأفكار والسياسات الاقتصادية فى الدول الرأسمالية المتطورة بحثا عن حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية -

لاقتصادية متقدمة مديها، كذنت نعرض الأفكار والسياسات التنموية بخصوص العالم التابع الى إعادة نظر حذرية بعد فشلها فى تحقيق الأهداف الأساسية لعملية التنمية فإذا كان الهدف السياسى الاستراتيجى لعملية التنمية هو تدعيم الاستقلال القومى فإن تجربة العقود الماضية برهنت على أن التبعة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لم تتضائل فى معظم البلدان التابعة. بل يلاحظ اليوم تزايد هذه فى عدد من البلدان التابعة وظهور أشكال جديدة لها أكثر حدة وشمولا، ولا تختلف فى ذلك تلك الدول التابعة التى أصبحت دائنة للغرب عن تلك الدول التى تزداد عرقا فى مديونيتها له. وإذا كان الهدف الاجتماعى - والاقتصادى لعملية التنمية هو خلق المجتمع العصرى المتقدم ذى الاقتصاد الديناميكى المتطور، فإن القسم الأعظم فى البلدان التابعة لم يستطيع حتى الآن أن يحقق قفزة جذرية فى تجاوز التخلف الاجتماعى والاقتصادى، ولا باتجاه تضيق الفجوة الحضارية بينه وبين العالم المتقدم، هذه الفجوة التى تزداد اتساعا يوما بعد يوم.

ان معظم المهتمين بمشاكل التنمية فى الغرب يخدمون اغراضا سياسية معينة فيما ي طرحوه من نظريات وأفكار وفيما يوصع تحت تصرفهم من امكانيات لا يصالها الى مثقفى وساسة العالم التابع. ويوما عن يوم يتكشف لنا بصورة متزايدة ابتعاد هذه النظريات والأفكار عن المشاكل الواقعية للتخلف والتنمية وأنه لما يؤسف له ان معظم الاجتماعيين والاقتصاديين والمفكرين فى العالم التابع مازالوا فى نعية شبه كاملة لمصادر الفكر التنموى البورجوازى الغربى، يستمدون منه افكارهم وارشادتهم، وأن معظم المناقشات والتجارب الفاشلة فى التطبيقات التنموية ترجع الى التأثير - الى هذا القدر أو ذاك - بنسك الأفكار والوصف التنموية العربية

هكذا يعرفنا الفكر العربى فى كل ما يمدد من جوهر المشكلة الى المظاهر الجارية والثانوية وبسبب من الأندفاع الأعنى وراء ما ي طرحه وتزداد مقولاته

بدون تدقيق أو تمحيص فى البلدان التابعة مازالوا عاجزين عن النظر الى مجتمعاتهم من الداخل ، والتالى عاجزين عن اكتشاف الداء والدواء ، يحربون الأدوية التى يملأ بها الغرب صيدليات البلدان التابعة ، فيزداد المرض شدة وتزداد المشكلات نفاقا .

ويمكن تصنيف نظريات التنمية الغربية الى اربع اتجاهات هى :<sup>(١)</sup>

أولاً: اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات: ويقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتصبح ايدولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التى تنطوى تحت تحويل مؤشرات أى مجتمع من نمط متخلف الى نمط متقدم. ويمثل هذا الاتجاه «الكون بارسونز» وتلاميذه فى كل العلوم الاجتماعية بالمجتمع الأمريكى، وهذا الاتجاه ليس جديدا تماما، حيث تعود جذوره الى منتصف القرن التاسع عشر، فيما يصرف بالوظيفة.

ثانياً: اتجاه الانتشار الثقافى والحضارى: ويذهب هذا الاتجاه الى ان التنمية باعتبارها شكلا من اشكال التغير الاجتماعى، تتم بواسطة الانتشار الثقافى او الحضارى، وبحرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة الى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية يمثل هذا الاتجاه «ويلبرت مور Moore» و«دانيال ليرنر Lerner».

ثالثاً: اتجاه تغير الافراد نفسيا: ويركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن بتغيير أفراد المجتمع قيما وحوافز فى الحاضر فالمجتمعات التى حققت تنمية فى الماضى أو التى تحققها فى الحاضر - وفق اصحاب هذا الاتجاه - وجد بها عدد كبير من الافراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة

العامة فى هذا الاتجاه والقدرة على التقمص الوجدانى. هؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على اكتافهم مهمة نقل مجتمهم من اطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة الى اطرار حديثة متقدمة ذات دفع تنموى دائم ويمثل هذا الاتجاه «دافيد ماكلياند Maclelland، «اضريت هاجن Hagen».

رابعاً: الاتجاه الاقتصادى فى التنمية: يعتمد الاتجاه الاقتصادى على بعض العناصر الاساسية للتنمية اهمها اعتبار النمو والتنمية شىء واحد، واستخدام كل مفهوم كمرادف للمفهوم الآخر، واعتبار متوسط دخل الفرد مؤشراً للنمو والتنمية، واعتبار اقتصاد كل مجتمع أو دولة ككيان مستقل أو قائم بذاته والتسليم بأن المجتمعات الصناعية الفينة قد بدأت عملية التنمية فى وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة الفقيرة وبالتالي فإن الهوة أو الفجوة الزمنية هى المسؤولة عن وجود دول فقيرة ودول غنية فى عالم اليوم، ولا يختلف هذا الاتجاه عن اتجاه الانتشار الحضارى، فهو يرى ان السبيل الوحيد للتنمية هو من خلال المساعدات الاقتصادية والفنية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة.

ويرى سغد الدين ابراهيم أن اهم لوجه القصور فى هذه النظريات أنها لا تفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الامبريالى الخليل الذى ساد العالم ومازال باشكل ودرجات مختلفة وأن تقدم البعض وتخلف البعض الآخر اصبح منذ القرن الثامن عشر مسألة تفاضل وتكامل أو بتعبير آخر أن التقدم والتخلف هما وجهان لنفس العملة وبعلل هذا القصور المنهجى فى نظريات التنمية الغربية الى التمرکز الحضارى الغربى نحو الذات، والى غياب النظرة التكاملية الشاملة، والى تجاهل الأعمال الاصلية لمفكرى العالم الثالث. كما ينفذ الفروض التحتية لنظريات التنمية الغربية التى تزعم أن الدول المتخلفة ستحقق التقدم بمجرد انتهاءها من ازاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدى، والى

تزعم أنه بإزاحة هذه المعوقات فإن التنمية تصبح مسألة أكيدة لا تحتاج إلى أكثر من تعبئة وتنسيق وهندسة الموارد المادية والبشرية في المجتمع.

إن النقد الأساسي لمثل هذه الفروض هو النظرة الجزئية وعدم رؤية الجزء في إطار الكل وبسبب الاسراف السطحي في التخصص بين العلوم الاجتماعية أصبح عالم الاقتصاد يتحدث عن زاوية فقط، وأصبح عالم الاجتماع يرى رؤيته فحسب، وكذلك عالم النفس، وعالم السياسة وعالم الإدارة. ولم تعد بينهم لغة مشتركة تفسر ترابط الظواهر وتقدم لنا عملاً متكاملًا ويزيد المشكلة حدة أن التخلف ظاهرة متعددة الجوانب ومتشابكة، وقد صدق «ميردال» حين وصف مشكلة المجتمعات النامية بقوله، «ليس في تلك المجتمعات مشكلات اقتصادية سياسية أو مشكلات اجتماعية، إنما هناك مشكلات معقدة يحوى كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية ومال يفهم من يتصدى لهذه المشكلات كلها هذه الجوانب، فإن فهمه له يظل ناقصًا وبالتالي تأتي حلوله ناقصة ومبتورة»<sup>(١٠)</sup>.

#### ثانياً: نموذج أوسكار لانج:

يرى «أوسكار لانج» أن هناك ثلاثة نماذج تاريخية للنمو الاقتصادي، وهذه النماذج هي:

١- النموذج الرأسمالي الذي طبقته بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- النموذج الاشتراكي الذي بدأ عهده في الاتحاد السوفيتي ومن ثم امتد وشمل عدداً من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وكذلك الصين.

٣- النموذج الثوري القومي وقد تحقق في البلدان التي حررت نفسها من الاستعمار أو شبه الاستعمار والتبعية.

ويرى «أوسكار لاغ» أن زيادة انتاجية العمل تشكل العامل الضروري في التنمية الاقتصادية أو الحركة الدافعة الضرورية للتنمية، ويمكن تحقيق هذه الزيادة بوسائل ثلاث هي:

١- تراكم جزء من الانتاج يهدف توجيهه نحو الاستثمار المنتج، أى توسيع عملية تجديد الانتاج الموسع.

٢- التقدم التكنيكي - التقنى.

٣- تحسين تنظيم الفعاليات الاقتصادية.

وترتبط ظاهرة الوسائل الثلاث بعضها ببعض ارتباطا كلياً، كما تشكل عاملاً مشتركاً بين النماذج الثلاث للتطور الاقتصادى<sup>(١١)</sup>.

### النموذج الرأسمالى:

يعتبر النظام الرأسمالى اقدم هذه النماذج الثلاثة للتطور الاقتصادى، وكانت الفكرة السائدة قبل الحرب العالمية الأولى أنه النموذج الوحيد الممكن، وأنه نظام عالمى، وكانت التعاليم المنتشرة وأن النظام الرأسمالى هو النموذج الأوحده الذى يجب على أى بلد أن يقر تطبيقه ويأخذ به ان هو اراد أن يمر بمرحلة التقدم الاقتصادى.

ويرى «أوسكار لاغ» أن الطابع الرئيسى للنموذج الرأسمالى كان تراكم وتجميع أو تكوين رأس المال وتحقيق مشاريع استثمارية منتجة من قبل الطبقة الوسطى الحضرية التى ظهرت فى مدن أوروبا الغربية. وإذا كانت الطبقة الانتاعية قد وجهت انتافقها نحو الاستهلاك المتميز بالاهتمام والترف والمظاهر، فان الطبقة المتوسطة والبورجوازية قد وجهت انتافقها شطر مشاريع الاستثمار المنتج. ولكن ماهو مصدر الثروات التى تمكنت الطبقة البورجوازية عن طريقها وبواسطتها من تحويل مشاريع الاستثمار المنتج؟ يجب «أوسكار

لاج، عن هذا التساؤل قائلا: أن هناك مصادر متعددة لهذه الثروات وتأتي بالدرجة الأولى من الأرباح التي حققها أو جمعها التجار الذين كانوا الرأسماليين الأوائل، وقد استثمرت هذه الأرباح في المشاريع الصناعية التي تولدت عنها أرباح جديدة حققتها الطبقة المتوسطة من مختلف الفعاليات الصناعية وأصبحت هذه الأرباح الجديدة بدورها مصدرا لتمويل مشاريع استثمارية جديدة. وهكذا فإن الأرباح المحققة من التجارة ومن عمليات الإنتاج، وكذلك تلك المتحققة جزئيا عن العمليات المالية التي قامت بها الطبقة المتوسطة أصبحت أساس مشاريع الاستثمار التي أدت إلى تطوير النظام أو النموذج الرأسمالي.

كما كانت هناك مصادر أخرى من أهمها، استغلال المستعمرات الذي غالبا ما اتخذ شكل النهب المباشر، لقد أصبح رأس المال المستثمر في البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة مصدرا هاما لتراكم وتجميع رأس المال وتمويل مشاريع الاستثمار المنتج في بلدان أوروبا الغربية وهناك مصدر آخر للثروة أيضا هو أن الرأسماليين استولوا على ملكيات صغار الفلاحين وهدموا كيان أصحاب الحرف الصغيرة وحولوا ما استولوا عليه من أولئك هؤلاء إلى رأس مال وأخيرا، فإن الدولة ساهمت في تغذية وتسهيل تشكل وتراكم رؤوس الأموال، فقد لعبت الدولة دورا هاما في الحياة الاقتصادية في المراحل الأولى من بدء النمو الرأسمالي وذلك بقيامها مباشرة بتمويل وإنشاء وبناء المشاريع كالطرق، وما يسمى عادة بالخدمات العامة، وإحيائها كانت تحتد فعاليتها إلى المشاريع الصناعية والتجارية، أو بصورة غير مباشرة مثل تقديمها المساعدات للمشاريع الخاصة وقد لعبت مشاريع الاستثمار العامة، أو بتعبير آخر، تلك التي قامت بتمويلها وتنفيذها الدولة، دورا هاما في تطوير وتقديم النظام الرأسمالي، وخاصة من حيث تكوين رأس المال الاجتماعي، أو ما يسمى بالركائز الأساسية للاقتصاد. تلك كانت الطرق التي بدأتها بلدان أوروبا الغربية وبعبارة

الولايات المتحدة في نموها الرأسمالي وبعد أن تأسست المشاريع الرأسمالية في الصناعة والتجارة والمال أصبحت الأرباح الناتجة عنها مصدراً لاستثمارات جديدة ونمو اقتصادي دائم<sup>(١٢)</sup>.

### النموذج الاشتراكي:

اتخذ النموذج الاشتراكي شكلاً واضحاً الآن للتنظيم الاقتصادي، ولقد حدثت الثورات الاشتراكية في بلدان ذات أوضاع تاريخية خاصة بها فقد كانت هذه البلدان متخلفة، ولم يكن النموذج الرأسمالي التقليدي للتطور الاقتصادي ليلعب دوره فيها، رغم وجود بعض الصناعات وفقاً للنموذج الرأسمالي في هذه البلدان. ولقد تولد عن التصنيع المحدود، كما كان في روسيا ظهور طبقة عمال صناعية وحركة سياسية قامت بها الطبقة العاملة التي أصبحت هي المحرك الرئيسي للثورة الاجتماعية. ويتجسد الطابع الرئيسي للنموذج الاشتراكي بتطبيق عاملين رئيسيين هما:

الأول: تأميم الأجهزة الرأسمالية القائمة في الصناعة والتجارة والمواصلات والمؤسسات المالية، وعلى هذا الأساس تم تنظيم القطاع الاشتراكي في الحياة الاقتصادية.

الثاني: إصدار وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي كان من شأنه القضاء على العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في الميدان الزراعي، وتقسيم الأراضي على الفلاحين، وبمرحلة أخيرة لتطبيق القانون، تشجيع نمو واتساع الحركة التعاونية في الانتاج الزراعي.

يشكل هذان العاملان، تأميم الأجهزة الرأسمالية وقانون الإصلاح الزراعي الركيزة الأساسية لتجميع وتراكم مصادر الثروات التي توجه نحو الاستثمار المنتج. لقد أصبحت الأجهزة المؤممة كالصناعات والتجارة والمؤسسات المالية والمواصلات، مركزاً لتجميع الأرباح التي استعملت في تمويل مشاريع

صناعية جديدة. ولقد تزايدت هذه الأرباح مع إقامة وتشيد صناعات جديدة. ومن جديد اعيد استثمار الارباح المتحققة فى مشاريع استثمارية جديدة، الأمر الذى أدى الى نمو القطاع الصناعى المؤم. وهكذا، فانه عن طرق اعادة استثمار الأرباح الصناعية، واستثمار ماساهم به العاملون فى الزراعة الذين استفادوا من الإصلاح الزراعى، بدأ تكوين رأس المال الاجتماعى بشكل واضح. ولقد ممكن هذا من السير فى طريق النمو الاقتصادى الذى اصبح تدريجياً نمواً دائماً.

### النموذج الثورى القومى:

يقول «اوسكار لانج» «أن النموذج الثالث الذى دعوته بنموذج الثورات القومية مازال قيد التشكيل، لذلك لم تتضح معالمه بوضوح مثل النموذجين الرأسمالى والاشتراكى. ولو نظرنا الى البلدان التى تحررت من الاستعمار أو شبه الاستعمار لوجدنا فروقا كبيرة نوعاً ما بينها، لذلك فلا من الصعوبة بمكان تقديم وصف مختصر لهذا النموذج الثالث، واستنباط خلاصات واستنتاجات عامة»<sup>(١٣)</sup>.

ومع ذلك يمكن تحديد بعض مظاهره، حيث أن الطابع الرئيسى لنموذج الثورات القومية تجسد عاملين أساسيين هما:

أولاً: نلاحظ التشابه بين هذا النموذج والنموذج الاشتراكى من حيث كون الدولة أو القطاع العام التى توجه سياسة الاستثمار والانتاج وبذلك فانها تشكل العنصر المحرك والفعال فى تحقيق التقدم الاقتصادى. والسبب فى ذلك بسيط اذ لا يوجد فى هذه البلدان قسم هام من الطبقة المتوسطة الرأسمالية يتمكن من الادخار والاستثمار بالحجم الضرورى لتحويل الاقتصاد لراكد الى اقتصاد تام. لهذا لابد للقطاع العام من أن يصبح العامل الرئيسى والمحرك الأول فى التطوير الاقتصادى.

ثانيا: لقد تبنى نموذج الثورات القومية، وطبق التأميم بطرق مختلفة تختلف عن الطريقة التي سلكها النموذج الاشتراكي تجاه مشكلة التأميم. فلقد لعب تأميم رأس المال الخاص دورا هاما في البلدان الاشتراكية اما حركة التأميم وفقا لنموذج الثورات فقد اقتصر عادة على رأس المال الاجنبي أو جزء منه. وفي أغلب الأحيان لم يكن تأميم رأس المال الاجنبي نتيجة لبرنامج اقتصادي وإنما نتيجة الصراع السياسي مع البلدان الرأسمالية القديمة، والذي يجعل منه وسيلة ضرورية لتحرير السياسي ولتأكيد استقلال الدول التي كانت سابقا مستعمرة أو شبه مستعمرة.

ويرى «أوسكار لانج» ان طابع النظام من اجل التحرر القومي يخلق اساما للوحدة الوطنية التي يشترك فيها الكثير من الرأسماليين الذين يساهمون نتيجة لذلك في الثورة القومية. وبالإضافة الى هذا، ان كمية المشروعات الخاصة الموجودة في كثير من هذه البلدان، وخاصة في الصناعة، قليلة جدا. لهذا لا يوجد الكثير منها الممكن تأميمه، والممكن أن يساهم عن هذا الطريق في التنمية الاقتصادية وهكذا، بينما يعتمد نموذج الثورات القومية على الاستثمار العام على أنه العامل الموجه والديناميكي في مرحلة التنمية، يحاول هذا النموذج تجهيز الادخارات الخاصة الموجودة وتشجيعها لان تستثمر في سبيل التنمية الاقتصادية أي أنه يحاول تحويل استثمارات القطاع الخاص الى فعاليات منتجة.

ولقد صدرت قوانين اصلاح الزراعي في معظم البلدان التي سلكت سبيل الثورة القومية. وهناك غاية، من اصل غايات أخرى، من اصدار قانون اصلاح الزراعي وهي تحفيز استثمار الدخول المتأتية من القطاع الزراعي في تمويل المشاريع الصناعية. وبذلك يجرى تحويل في نوعية الاتفاق، اذ بينما كان الاقطاعيون ينفقون الدخول المتأتية من القطاع الزراعي في مجال استهلاك الحاجات غير الضرورية أو حبا في المظاهر الضخمة فقط، فانهم

الآن، بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى، وبعد أن أصبحوا مالكيين قدامى، يشجعون على اتفاق أموالهم ودخولهم فى المساهمة فى تمويل المشاريع الصناعية<sup>(١٤)</sup>.

### ملاحظات نقدية:

لقد استعرضنا نماذج «اوسكار لايج» الثلاثة للتنمية الاقتصادية ومفهوما لهذه النماذج. وبالرغم من أنه يعترف بأن هذه المفاهيم مختصرة وعامة، فإنه لا يمكننا إلا أن نتوقف عند هذا العام العام والمختصر والذي هو بالحقيقة الشئ غير الجوهرى وغير الأساسى لفهم هذه النماذج وبصفة خاصة النموذجين الرأسمالى والاشتراكى، فضلا عن تحفظنا وعدم الموافقة على تسمية طرق التطور الاقتصادى فى البلدان المختلفة نموذجا ثالثا.

(١) فى الواقع، لقد طمس «اوسكار لايج» المصدر الرئيسى لثروة المجتمع الرأسمالى، الا وهو القيمة الزائدة المتجسدة فى البضائع التى تنتجها الطبقة العاملة فى سياق عملية الانتاج الرأسمالى. «ان ثروة المجتمعات حيث يسيطر نمط الانتاج الرأسمالى ليست الا تراكما هائلا للبضائع التى تتجسد فيها القيم المادية للمجتمع. وأن البضاعة الواحدة ليست الا الشكل الأول لهذه الثروة»<sup>(١٥)</sup>. وفى انتاج البضاعة الرأسمالية يتجسد استثمار الطبقة العاملة التى تخلق بعملها البضائع وقيمها المادية. وفى ذلك يتجسد المصدر الرئيسى للتراكم الرأسمالى الذى اغفله «اوسكار لايج»، حيث لا رأسمال بدون رأسمالية ولا رأسمالية بدون علاقات رأسمالية، أى بدون علاقات طبقية، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد رأس المال على أنه - بالاساس - علاقة طبقية ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

(٢) لم يحدد لنا «اوسكار لايج» ماهى العملية الاجتماعية - الاقتصادية التى رافقت التراكم الأولى لرأس المال ونشوء هذه العملية. أنه يرى ذلك فى

الأرباح التي حققها وجمعها التجار الذين كانوا الرأسماليين الأوائل وأن هذه الأرباح استثمرت في المشاريع الصناعية التي تولدت عنها أرباح جديدة. وبهذا يطمس «أوسكار لانج» مرة ثانية، مصدر هذه الأرباح أو القيم المنتجة في سياق العملية الانتاجية الرأسمالية أنه يرى الشق الاقتصادي المحض لعملية التراكم وترك في الظل الشق الاقتصادي - الاجتماعي لها صحيح أن بداية الرأسمالية كانت بداية التراكم الأول لرأس المال، ولكن ذلك جانب واحد لهذه العملية التراكمية، أما الجانب الثاني، والملازم للأول فهو انهيار الفلاحين، ونزع ملكيتهم وتحولهم إلى عمال أحرار، حقوقا مجبرين على بيع قوة عملهم التي تشكل المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي والتي يتجسد في شرائها الاستثمار الرأسمالي للطبقة العاملة الجديدة المحرومة من ملكية وسائل الانتاج.

(٣) لا يمكن ان تتم عملية الانتاج الرأسمالي بدون عنصرين أساسيين هما: الأول، عامل حر، حقوقيا، لكنه مجبر على بيع قوة عمله. والثاني رأس مال ووسائل انتاج يملكها الرأسمالي، وانطلاقا من ذلك، لا يمكن أن يحدث تراكم رأسمالي بدون انتاج القيمة الزائدة، وبالتالي لا يمكن أن يوسع الانتاج، وبهذه العلاقة - أي العلاقة بين قطبين: واحد يملك وسائل الانتاج وأخر لا يملكها لكنه مجبر على بيع قوة عمله - يكمن الطابع أو الجوهر الرئيسي لهذه العملية الرأسمالية، وهذا ما أغفله أوسكار لانج.

(٤) يحصر لنا أوسكار لانج نمو النموذج الاشتراكي في التقيد الكمي الاقتصادي، على الرغم من أن النموذج الاشتراكي هو تغيير نوعي وليس تفسيرا كميا لنمط الانتاج الرأسمالي. فمن خلال التأمين والقضاء على الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج، قضى، بذلك وإلى الأبد، على الاستثمار الرأسمالي وأصبح القانون الاقتصادي الأساسي الذي كان في ظل الرأسمالية يتجسد في تحقيق أكبر ربح رأسمالي ممكن عن طريق امتصاص القيمة الزائدة، يتجسد في ظل الاشتراكية في رفع مستوى الحياة الاقتصادية

والاجتماعية بشكل مستمر وبتلبية رغباتهم المادية والثقافية والروحية. أن هذا الفرق بين النموذج الرأسمالى والنموذج الاشتراكى هو فرق نوعى، جوهرى وليس فرقا كميا أو اقتصاديا بحتاً.

(٥) يطرح اوسكار لانج فى النموذج الرأسمالى النموذج الاشتراكى دون الاشارة الى جوهر كل منهما والواقع، انه مع تغيير شكل ملكية وسائل الانتاج من رأسمالية الى اجتماعية تتغير بالتأكيد جوهر الربح ففى ظل الملكية الرأسمالية يذهب الربح من خلال انتاج القيمة الزائدة الى الرأسمالى الذى يوسع بفضلها ملكيته الرأسمالية الخاصة اما فى ظل الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج فيذهب الربح الى تجديد الانتاج الموسع والمؤسسات الانتاجية وغيرها من المؤسسات التى هى ملك لكل المجتمع. هنا يكمن الفرق الجوهري بين الربح الرأسمالى والربح الاشتراكى والذى اغفله اوسكار لانج أيضاً.

(٦) فى الواقع ان التشابه الذى يراه اوسكار لانج بين النموذج الثورى القومى والنموذج الاشتراكى من خلال القطاع العام ودوره فى العملية الاستثمارية الانتاجية لم يكن فى الحقيقة، تشابهاً صحيحاً، ان ضرورة القطاع العام وتدخل الدولة فى البلدان المتخلفة، فرضتها الظروف الموضوعية التاريخية للتطور واستحالة تحقيق النمو المطلوب على أساس الشكل الكلاسيكى ضمن شروط التبعية الاقتصادية بالسوق الرأسمالية العالمية وضعف القطاع الخاص وعدم امكانية قيامه بمهام التنمية الاقتصادية المطلوبة. اما القطاع العام فى النموذج الاشتراكى، فهو يختلف اختلافاً جذرياً من حيث الجوهر والمهام. ان جوهر القطاع العام فى الاشتراكية يتجسد فى كونه يقضى على الملكية الرأسمالية والعلاقات الرأسمالية فى المجتمع. وتتجسد مهامه فى بناء القاعدة المادية، اساس بناء المجتمع الاشتراكى الجديد، فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى.

من هذا المنطلق لا يمكننا المقارنة أو التشابه بين القطاع العام فى الدول الاشتراكية والقطاع العام فى الدول المتخلفة، وخاصة أن هذا القطاع فى الدول المتخلفة، لم يودى الى النمو الاشتراكى.

(٧) تختلف قضية التأمين فى البلدان المتخلفة عنها فى البلدان الاشتراكية، حيث تناول التأمين فى البلدان الاشتراكية رأس المال الخاص الأجنبى والوطنى ولعب دورا هاما فى البناء الاشتراكى اما فى البلدان المتخلفة، وقد تناول التأمين فقط رأس المال الأجنبى ولم يحصر رأس المال الوطنى وحتى فى تلك الحالات القليلة التى تناول فيها رأس المال الوطنى (مثل مصر) لم يود القطاع العام الموم الى تغيير جذرى فى البيئة الاقتصادية، اى أنه لم يخلق علاقات انتاج والمحرك الأول فى التطور الاقتصادى، كما أنه لم يخلق علاقات انتاج اشتراكية كما فعل ذلك القطاع العام الموم فى البلدان الاشتراكية وفى أكثر الحالات تحول هذا القطاع العام الى رأسمالية الدول، وفى بعضها تراجع عن لعب دوره المطلوب فى العملية التنموية مما فسح المجال من جديد للقطاع الخاص للهيمنة والتوسع (تجربة مصر). وغالبا ما كانت البرجوازية الوطنية بالذات وراء تأمين رأس المال الأجنبى، لأن مصلحتها كانت تقتضى التخلص من وجود وسيطرة القطاع الأجنبى الأكثر تطورا. وهذا الجانب من البرجوازية شارك فى النضال الوطنى العام ضد الوجود الأجنبى ومن أجل الاستقلال حتى أنه فى معظم الحالات تيسر له قيادة هذا النضال وتسلم السلطة السياسية.

فى الواقع، يتصف الفكر الاقتصادى والاجتماعى البرجوازى المعاصر بشكل عام بازديادية معينة، اذ تقف امامه مسألتان: الدفاع الايديولوجى عن اسلوب الانتاج الرأسمالى وبرير ضرورة الحفاظ عليه، ووضع مقترحات عملية لحماية دعائم هذا الاسلوب الانتاجى... كما يحاول مفكروا الامبريالية الايحاء الى أوساط الرأى العام فى البلدان التابعة بالعلاقات الايجابية بالبناء الرأسمالى بشكل عام، يقصد ابقائها ضمن دائرة النظام الرأسمالى

العالمى والحيلولة دون تطويرها بالطريق الاشتراكى.... ومن هذه الاتجاهات نجد النظريات التطورية الحديثة، ومثال ذلك تفسير عالم الاقتصاد الأمريكى «روستو»<sup>(١٦)</sup>.

ثالثا: نموذج روستو:

يرى «روستو» ان تاريخ الانسانية كله وحتى ظهور الرأسمالية كان خاليا من التطور الحقيقى؛ أنه عبارة عن: «مستقع راكد» يدعى المجتمع التقليدى. كما أن التخلف عند «روستو» لا يهدو أن يكون مجرد تأخر زمنى كما لو كانت الأمم قد اصطفت ذات يوم عند خط البدء فى ميدان سباق ثم انطلقت تعدو عندما سمعت إشارة البدء، فبلغ بعضها فى أوقات متتابعة، وتمثر البعض الآخر، فى حين لم يتجاوز جهد البعض الآخر الخط الأول.. ويحدد لنا «روستو» التطور الاقتصادى للبشرية فى شكل مراحل للنمو هي:

أولا: مرحلة المجتمع التقليدى القديم:

يتميز المجتمع التقليدى بإنتاج محدود يركز على وسائل انتاجية متخلفة تعتمد على علم وتكنولوجيا بدائية يعود الى عصر ما قبل نيوبن.. وبالرغم من ذلك فان المجتمع التقليدى لا يعتبر مجمعا جامدا، فهو لا يستثنى الزبادات فى الانتاج والمساحة المزروعة التى يمكن أن تتوسع، وتنشأ بعض الابتكارات التى تدخل فى الميدان الصناعى والزراعى والتجارى، كما أنها تدخل فى أعمال الرى مما يؤدى الى اكتشاف وانتشار محصول زراعى جديد ولقد لعبت العلاقات القبلية والعائلية دورا كبيرا فى التنظيم الاجتماعى، فالقوة السياسية تتركز فى أيدى الذين يمتلكون الأرض، سيد الأرض المدعوم من حاشيته يمارس تأثيرا كبيرا على الأوضاع السياسية أى ان المجتمع التقليدى يضم ثلاثة تركيبات اجتماعية - اقتصادية المشاعية البدائية، العبودية، والاقطاع بالإضافة الى البلدان المستعمرة والضعيفة المعاصرة، وقد فرج «روستو» كل هذه العناصر فى كومة واحدة<sup>(١٧)</sup>.

## ثانيا: مرحلة تنهياً فيها الظروف للانطلاق:

وهى الفترة التى يتقوض فيها التركيب التقليدى للمجتمع جزءاً أثر الاخر. وتشمل هذه المرحلة مجتمعات تمر فى عمليات انتقالية الى مرحلة انطلاق، لان التحول من مجتمع تقليدى الى مجتمع حديث يتطلب وقتاً. وقد وضحت الظروف المهيأة للانطلاق فى دول اوروبا الغربية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، عندما بدأت هذه الدول استخدام العلوم الحديثة لاداء وظائف انتاجية فى الحقلين الزراعى والصناعى، وعند ذلك ظهر شىء من التوسع فى الأسواق العالمية اشده التنافس من اجلها. أى ان المرحلة الانتقالية تتطلب تحولا جذريا فى مواقف المجتمع الفاعلة تجاه العلم الاساسى والتطبيقاتى وتجاه ادخال التغييرات الى أساليب الانتاج، وتجاه الاقدام على المخاطرة، وتجاه احوال العمل وطرقه<sup>(١٨)</sup>.

## ثالثا: مرحلة الانطلاق العقلى:

تعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة من المراحل الخمس فى حياة شعوب المجتمعات الحديثة، أنها المرحلة التى تنهزم فيها التكتلات القديمة والمتناوئة للنمو المتطرد، والتى يبدأ عندها نائج الفرد المتوسط فى الازدياد، حاملا معه تغييرات جذرية فى الفنون الانتاجية يقوم بها فئة من أفراد المجتمع، تتميز بصدق العزيمة وروح التجديد والابتكار وتحمل المسؤوليات وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل هي الوضع الطبيعى للاشياء.

وفى مرحلة الانطلاق، يتركز الاستثمار فى القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، او القطاعات التى تتميز بميزات طبيعية خاصة تجعل من نجاحها امرا واقعا ومن هنا، فان الظاهرة العامة هي حدوث توسع سريع فى الصناعات التى تعطى ارباحا مضمونة، على أن يعاد استثمار جزء من هذه الأرباح فى انشاء مصانع جديدة. أى ان مرحلة الانطلاق هي الفترة التى يتم

فيها القضاء على العقبات والقوى التي تقف في طريق النمو المطرد او النمو الذى يتمهد نفسه بنفسه. فالقوى الدافعة للتدفق الاقتصادى - التى نجحت فى اداء مهنتها فى مرحلة التهيؤ - تأخذ فى الانتشار بالمجتمع، وتحدث عملية البدء فى الانطلاق بحدوث دوافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر فى البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى القائم كما حدث فى ألمانيا سنة ١٩٤٨، وكما حدث فى الهند بعد الاستقلال، كما حدث فى اليابان بعد ظهور القوانين الاصلاحية، وكما حدث فى الصين بعد الثورة وحسب «روستو» فإن إنجلترا قد مرت من هذه المرحلة فى أواخر القرن الثامن عشر، أما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد دخلت هذه المرحلة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بينما بلغت روسيا هذه المرحلة فى فترة ما بين ١٨٩٠ - ١٩١٤<sup>(١٩)</sup>.

#### رابعاً: مرحلة السير نحو النضج:

يصف «روستو» هذه المرحلة بأنها تستتبع مرحلة الانطلاق بفترة طويلة من النمو المطرد، الذى يتخلله بعض التقلب، صعوداً وهبوطاً، ويتجه الاقتصاد الوطنى الى نشر التكنولوجيا الحديثة فى كل أوجه النشاط الاقتصادى وتزيد معدلات الاستثمار لتصل الى نسبة تتراوح بين ١٠٪، ٢٠٪ من الدخل القومى بحيث يعطى هذا التوظيف ناتجاً يهوى على نسبة الزيادة فى الاعداد السكانية. كما يتغير وجه الاقتصاد دون انقطاع نتيجة التحسن المستمر فى فنون الانتاج، وزيادة سرعة اثبات الصناعات الحديثة، وبطء خطى الصناعات القديمة ويشغل الاقتصاد القومى مكاناً مرموقاً فى المجال الدولى.

وعلى هذا الاساس يمكن تعرف النضج بأنه المرحلة التى يثبت فيها الاقتصاد المقدرة على التحرك الى ابعد من الصناعات الاصلية التى مكنته من الانطلاق. وهى المرحلة التى يستطيع الاقتصاد الوطنى خلالها استيعاب ثم

تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا الحديثة فى مجالات واسعة تمكنه ليس فقط من انتاج كل السلع المطلوبة بل أى سلع يختار انتاجها. ولكن ذلك لاينفى أنه فى مرحلة النضج قد يحتاج الاقتصاد الوطنى الى بعض المواد الخام والى ظروف ملائمة لانتاج نوع معين من السلع فيضطر الى استيرادها من الخارج.

#### خامسا: مرحلة الاستهلاك الجماعى الواسع:

هذه المرحلة الأخيرة فى مراحل «روستو» حيث تتحول بها القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وبمستوى رفيع من الفن الانتاجى. وعندئذ يدخل المجتمع الى عصر الاستهلاك على نطاق واسع. والمقصود بالسلع الاستهلاكية المعمرة بيوت السكن المزودة بحداائق مزهرة وفى الاحياء والسيارات والفسالات الكهربائية الاوتوماتيكية والالات الالكترونية والتلفزيونات وغيرها من السلع الاستهلاكية. ويرى «روستو» أنه لايمكن بلوغ هذه المرحلة الا بمجتمع ناضج تكتيكيا بمد الوصول الى حد معين من الدخل القومى، هذا اذا كان المجتمع قادرا على اغراءات التحول الى قوة عالمية ليختار طريق زيادة الاستهلاك الشخصى.

ولقد دخلت الولايات المتحدة هذه المرحلة بالفعل، بل واستطاعت فى السنوات الأخيرة تثبيت اقدامها فيها، بينما بدأت دول غرب اوروبا، مثل فرنسا والمانيا الغربية، تدخل سريعا الى هذه المرحلة. اما اليابان فتعتبر من الدول التى قطعت شوطا كبيرا فى مرحلة الاتجاه نحو النضج وبدأت تطرق باب المرحلة الخامسة، أى مرحلة الاستهلاك الجماعى الواسع<sup>(٢٠)</sup>.

ان الانتشار الواسع فى جميع البلدان المتخلفة، للفكرة القائلة بأن الرأسمالية كنظام اجتماعى - اقتصادى هى المسئولة عن تخلف واستعمار شعوب العالم التابع، دفع الفكر الغربى الى تقديم تفسير تاريخى يشمل ظواهر

واسباب التخلف الاقتصادى وطالما أن الصراع الفكرى يدور حول هذه المقولة الهوزية باتجاه دحضها أو برهانها فإن الهدف الأساس للفكر الغربى، الذى يشكل أحد القطبين الأساسيين لهذا الصراع، هو دحض هذه المقولة وتبيان عدم صحتها عبر اطروحات نظرية وتاريخية مختلفة وليست محاولة «روستو» سوى إحدى هذه المحاولات الواسعة فى البلدان المختلفة: انطلاقا من ذلك يمكننا وضع بعض الملاحظات المنهجية التالية حول كتاب «روستو».

أولا: يمكن اعتبار كتاب «روستو» من حيث الجوهر، امتداد للمدرسة الديناميكية الاقتصادية، يؤكد «روستو» موقفه من الديناميكية الاقتصادية عندما يقول «نحن بحاجة لنظرية الانتاج الديناميكية»، التى لا تحدد فقط توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، بل وتمسك بشكل مباشر وملحوس بهيكلية الاستثمارات والتغيرات داخل بعض قطاعات الاقتصاد»<sup>(١)</sup>.

ثانيا: أن نظرية مراحل النمو الاقتصادى ل «روستو» قد وضعت مقابل المقولة الماركسية، التركيبات الاجتماعية - الاقتصادية، وليس أدل على ذلك أكثر من عنوان الكتاب (مراحل النمو الاقتصادى - بيان غير شيوعى) فخلافا للماركسية يرى «روستو» أن الرأسمالية هى آخر ما يتوصل اليه التطور البشرى وهى بالتالى أعلى مرحلة من التطور الاجتماعى العام. بينما ترى الماركسية أن الرأسمالية سائرة، حتما، نحو الزوال وأن الاشتراكية هى النظام الذى سيحل مكان الرأسمالية.

ثالثا: ان تمييز المراحل المتعاقبة للنمو عند «روستو» غير واضح وليس بديهيا، أى أنه ليس هناك تمييزا واضح بين المراحل الخمس لسيرورة النمو، إذ أن هذا التصنيف لا يفرض نفسه وليس له طابع البداهة التاريخية، وبامكاننا بكل سهولة أن نرجع هذه المراحل الى ثلاثة: الاقتصاد التقليدى، الاقتصاد

الانتقالى، والاقتصاد الحديث وعندما يتحدث «روستو» عن حقبة تاريخية أو مراحل تاريخية فإن النقطة الأولى التى تسترعى انتباهنا هى معرفة كيف لاقتصاد ما أن يصل الى مرحلة الانطلاق، وتحت أى دافع اقتصادى يسير المجتمع فى عملية التحديث؟، وماهى القوى الدافعة والكادئة اثناء الفترة الانتقالية؟، وماهى العناصر التى تتيح لاقتصاد الدول النامية تحقيق النمو الذى يتعهد نفسه بنفسه؟ كل هذه الأسئلة لايجيب عنها «روستو» او يقدم اجابات غامضة عليها!

رابعاً: ان التحليل الذى اجراه «روستو» عن المجتمع التقليدى غير كاف، ففي المجتمع التقليدى، يجب أن نميز بين حالتين: الأولى، المجتمعات التقليدية الأوربية التى لم تخضع للاستعمار والنهب والثانية المجتمعات التى عاشت فترة طويلة تحت سيطرة النظام الاستعمارى، وفى هذه المجتمعات يمكننا ان نقر بوجود ثابثة أو متعددة البنيات الاجتماعية - الاقتصادية، فضلاً عن طابع الركود المشترك بين كل هذه الاقتصاديات التقليدية. كما نجد توترات وتناقضات واختلال للتوازن تجعل من الصعب المرور من الاقتصاد التقليدى الى الاقتصاد الانتقالي، أو من المرحلة الانتقالية الى مرحلة الانطلاق<sup>(٢٢)</sup>.

خامساً: يفشل «روستو» الفروق الأساسية بين النظم الاجتماعية المختلفة ووضعهما فى الظل وخاصة أشكال الملكية والعلاقات الانتاجية. لذلك يركز «روستو» على معالجة تطور بعض جوانب القوى المنتجة دون أن يأخذ بالاعتبار ترابطها العميق مع العلاقات الانتاجية، بل يترك هذه الأخيرة دون معالجة. ومن المعروف أنه لايعقل أن تتطور القوى المنتجة خارج علاقات الانتاج التى تدخل معها فى وحدة عضوية عبر كل مراحل تطور المجتمع البشرى. لذلك نرى «روستو» يشدد فى مراحل النمو على التغيرات الكمية الحاصلة فى القوى المنتجة، بينما يجب التركيز على مايرافق ذلك من تغييرات نوعية فى

العلاقات الانتاجية وملكية وسائل الانتاج. غير أن «روستو» يحدد العلاقات الاجتماعية من جذورها ومحتواها الاقتصادي ويعتبرها غير محددة اقتصاديا، وعلى هذا الاساس لا يتناول علاقات الملكية - هذا العنصر الهام الذي يحدد العلاقات الاجتماعية - متجاهلا بذلك الفروق الأساسية بين المجتمعات ويركز بدلا من ذلك على التغيرات في السلوك والتصرفات الاجتماعية ونوازع المجتمع.

سادسا: انطلاقا من تركيزه على النوازع الاجتماعية يتضح الموقف المثالي لـ «روستو» حين يغلب العامل السيكلوجي الذاتي على العامل المادي ويجعله محدد لنمط معيشة الناس المادية، بمعنى أنه لا يجعل وعي الناس مستقلا عن حياتهم المادية وحسب، بل ومحددا لتطورها ولنمط الانتاج الاجتماعي. وفي هذا الاطار يعرض «روستو» المثل التالي: رجل الاعمال الرأسمالي يفكر بطريقة رجل الاعمال لا لأنه رأسمالي، بل بالعكس لقد اصبح رأسماليا لأنه يفكر كرجل أعمال. اما العامل والفلاح وحتى الراعي البدوي القبلي فلم يتعلم بعد أن يفكر بطريقة رجال الأعمال لان نواذعه للاستهلاك والتجديد مختلفة»<sup>(٢٢)</sup>.

سابعا: يتوجه «روستو» بنظرية مراحل النمو الى بلدان العالم التابع بفكرة متفائلة مضللة وتوهم أن هذه البلدان متصل الى مرحلة الاستهلاك الواسعة التي وصلت اليها اوروبا عبر هذه المراحل من النمو الطبيعي والتلقائي ولكن التشابه بين أوروبا في بداية تطور الرأسمالية والعالم التابع اليوم يعاني من نقص شديد في، أولا: عدم مراعاة الظروف المختلفة للعصر، ظروف الثورة العلمية التكنولوجية، ثانيا، وجود حالة خاصة لاقتصاد متعدد الانماط في البلدان المتخلفة. وبشكل هذان العاملان صعوبة لوضعية البلدان المتخلفة بالمقارنة مع اوروبا وأمريكا في مرحلة ما قبل الانطلاق المبكر وبخاصة في ظروف السيطرة الكبيرة للاحتكارات العالمية في اقتصاد بلدان العالم التابع، وهنا

ينجرد «روستو» مرة أخرى في فروقات النظام الاجتماعي في البلدان المتخلفة مما يفقد بشكل جدى مجرى مفهومه.

ثامنا: يهدف «روستو» من وراء هذه النظرية تبرئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن تخلف بلدان العالم التابع، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية - صورة من صور مراحل التطور العام ولذلك فهي مرحلة طبيعية، ضرورية ومنطقية، وسيكون على كل بلد أن يمر بها عدا بريطانيا وأوروبا الغربية. وعلى هذا الأساس يمر المرحلة الاستعمارية في التحليل النهائي كشمع إيجيبي . والواقع أن هذا التفسير، تفسير لاتاريخي ينكر تاريخ غالبية بلدان وشعوب العالم، أنه يتقل حقيقة تاريخية تنعكس تماما في أغلب الخصائص المميزة والبارزة للبلدان المتخلفة.

#### رابعاً: المفهوم الماركسي للتنمية:

يمكن القول أنه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي، سواء كان ذلك النموذج السوفيتي أو الصيني، أو الكوبي، أو الفيتنامي قابل للتطبيق بالصورة نفسها في كل مكان، وإنما توجد بالأحرى شروط أولية عامة يتعين توفيرها في المجتمعات، إذا أريد لها تحقيق تنمية وفقاً لمفاهيم وأهداف الماركسية كفلسفة يسعى انصارها لتحقيق الاشتراكية العلمية وفتح الطريق لاقامة مجتمعات غير طبقية.

فالواقع أنه إذا كانت تلك النماذج كافة قد وفرت تلك الشروط الأولية العامة الضرورية، إلا أنها قد اختلفت فيما بينها في السبل الذي خطته لتحقيق غايات التنمية في مجتمعاتها. فنجد مثلاً أنه بينما اعتمدت الصين بعد الثورة استراتيجية للتنمية تقوم على اعطاء الأولوية للزراعة، فالصناعة الخفيفة، فالصناعة الثقيلة، اعتمدت كوريا الديمقراطية الشعبية استراتيجية مغايرة، تقوم على اعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة مع تنمية الصناعة الخفيفة والزراعة في آن واحد وهكذا.

وتستهدف التنمية، بصورة عامة وفقا لهذا المفهوم، العمل للوفاء بالاحتياجات الاساسية لاجلبية الشعب، أو بالتحديد للطبقات الكادحة التى طال أمد استغلالها وحرمانها ثم العمل بعد ذلك لرفع مستوى معيشتها باطراد، والوصول بها الى مشارف عصر الرفاهية. وفى ظل المجتمعات الرأسمالية القائمة لا يمكن أن يتحقق ذلك عمليا، وطبقا للمفهوم نفسه، دون أن يتولى السلطة السياسية فى البلاد ممثلو تلك الطبقات الكادحة وقيادتها الطبقة العاملة، وحزبها الطليعى. أى بيساطة لا يمكن أن يتحقق دون ثورة سياسية اشتراكية، تقوم سلطتها الجديدة من اجل تحقيق التنمية المنشودة، باجراء تغيير سريع وجذرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى يعيد توزيع الاصول المنتجة أو الثروة وتوزيع الدخل الناتج عنها، طبقا لنمط فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الكادحة فى الريف والحضر، على أن تعتمد السلطة الجديدة فى تخصيص الموارد وبشكل أساس على التخطيط الشامل، وليس على آليات السوق وحدها، أو ما يعرف بـ «التلقائية الاقتصادية».

وعلى هذا النحو، تعتمد قاعدة هذا النمط للتنمية على عنصرين أساسيين: الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية، وتخصيص الموارد عن طريق التخطيط القومى الشامل، والعمل بصورة عامة لتغليب الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على غيرها من أشكال الملكية. ومفهوم الملكية الاجتماعية هنا اسرع بكثير من مفهوم الملكية العامة التى تعنى ملكية الدولة فقط - أى القطاع العام - اذ يشمل الملكية التعاونية، والمشروعات المملوكة للعاملين فيها، وأي شكل آخر من أشكال الملكية التى تقوم على مبدأ توزيع عائد الانتاج على أساس العمل وليس على أساس الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج. ولا يدخل فى ذلك بالطبع الملكية الشخصية، أو الملكية الخاصة الصغيرة التى يستعين بها صاحبها فى عمله الانتاجى، كالفلاح الصغير والصانع الحرفى.

وفى الواقع، تعد التنمية القائمة على المفهوم الماركسى النقيض الأسمى  
جزيرة للاستراتيجيات التقليدية للتنمية التى اتبعتها معظم بلدان العالم التابع  
خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فالاستراتيجية التقليدية - التى تتم واقعا فى إطار  
النظام الرأسمالى - تستهدف بدرجة أو بأخرى من الوعى، تكرار ما حدث فى  
الغرب إبان صعود الرأسمالية حتى وأن اضيفت إليها بعض المكونات الأخرى  
كالاهتمام بالمعادلة الاجتماعية أو الرغبة فى الاستقلال الوطنى، أو اسناد دور  
مؤثر للدولة<sup>(٢١)</sup>.

وإذا كان يمكن القول بأن هذه التجارب التنموية التقليدية فى بلدان  
العالم التابع قد غيرت بدرجات متفاوتة من الاقتصاد الموروث عن عهد الحكم  
الاستعمارى، واستطاعت متطلبات الاستقلال الوطنى أو الانصاف الاجتماعى  
أن تفرض نفسها فى بعض هذه التجارب على نحو لا يمكن إنكاره، إلا أننا  
لا نستطيع الزعم بأنها أدت إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية لجمهير الشعب  
العريضة بقدر ما أدت إلى ظهور طبقات بورجوازية جديدة، وإلى اعتماد  
استراتيجية لتصنيع بدائل للواردات «الترفيه» التى تستهلكها الطبقات الموسرة أو  
لإقامة صناعات تصديرية موجهة نحو الخارج.

وعلى خلاف ذلك، تستهدف التنمية التى تنطلق من مفهوم ماركس  
الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب، وخاصة الطبقات الكادحة، كما تقوم  
على أساس التمركز حول الذات لا التوجه نحو الخارج، والاعتماد على  
النفس أساسا دون رفض المساعدة الخارجية، وإبداع التكنولوجيا الملائمة للواقع  
المحلى، فضلا عن اعتماد خطط التنمية فى الأعداد والتفويض على المشاركة  
الواسعة من جانب جماهير العاملين، وكذلك الاعتماد على التخطيط القومى  
الشامل.

وتنطلق المادة التاريخية من فهم عميق لكل ظاهرة اجتماعية على أساس

شمولى يحيط بعوامل نشأتها وبما يربطها بغيرها من الظواهر، واتجاهات تطورها المتوقعة. وبما أن الأساس العلمى الصحيح لفهم مسيرة أى مجتمع تقتضى وعى طبيعة البنية التحتية له، فإن ذلك يحتم على أى باحث موضوعى دراسة واستقصاء علاقات الانتاج السائدة فى هذا المجتمع وطابع ومستوى القوى المنتجة فيه. ان دراسة متفحصة موضوعية للبنية التحتية فى بلدان العالم التابع، سرعان ماتبين نشوء وتعايش علاقات اقتصادية - انتاجية متباينة فى آن واحد، اتفق الباحثون على تسميتها عادة بالانماط الاقتصادية.

ومن هنا تتبع الأهمية المنهجية لتفسير الية العلاقة المتبادلة بين الانماط الاقتصادية المختلفة (على صعيد البلدان التابعة)، ومسألة الصراع أو التعايش بين التركيبات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد العالمى. وقد أشار الى ذلك «روزتال» قائلا: «ان عملية التطور الداخلى لكل نظام تتعرض لتأثير عوامل خارجية متضادة، ونتيجة ذلك فإن تطور البلدان الاشتراكية، وكذلك الرأسمالية، يمكن أن يصبح مفهوما، حين يتم الاحاطة ليس بالجدلية الرئيسية الحاسمة فحسب، (الناجمة قبل كل شئ عن التناقضات الداخلية) ولكن ايضا بنتيجة صراع التناقضات الخارجية بتأثيرها وتفاعلاتها المتبادلة»<sup>(٢٥)</sup>.

كما أن مسألة تحديد طبيعة النظام الاجتماعى - الاقتصادى السائد فى مرحلة الثورة التحريرية - الوطنية تعتبر ذات أهمية منهجية كبيرة، اذ أن تعقد هذه المشكلة يأبى من كون أنه فى ظروف تعايش وتفاعل تركيبات اجتماعية مختلفة (على الصعيد العالمى) وتعايش وتفاعل تركيبات اجتماعية مختلفة (على الصعيد المحلى) تتشابك جملة ظروف واشكال اجتماعية - اقتصادية، وكنتيجة منطقية لذلك يتبعها تشابك شديد فى مهام الثورة الوطنية - الديمقراطية مع مهام الثورة الاجتماعية الاشتراكية.

ان البنية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان العالم التابع تحمل فى داخلها تقريبا كل العلاقات التى عرفتها البشرية. وبعبارة أخرى، أن التركيب

الاجتماعى والاقتصادى لهذه البلدان عبارة عن حاصل جمعى لانماط اقتصادية مختلفة مع عدم تمتع أى من هذه الانماط الموجودة بالسيطرة على غيره، وكل نمط اقتصادى يحوى على شكل محدد للملكية وسائل الانتاج: ملكية مشاعية عامة، ملكية اقطاعية، ملكية خاصة صغيرة، ملكية رأسمالية (اجنبية أو محلية)، ملكية الدولة ذات الاتجاه الرأسمالى، ملكية الدولة الديمقراطية - الثورية، دولة الاتجاه الاشتراكى...

ومن السمات المميزة لاقتصاد البلدان المتخلفة التابعة، المعالم غير الواضحة بين الانماط الاقتصادية وميوعه وتغير وتداخل هذه الحدود وتعدد الأشكال الانتقالية للأنماط. ويمكن القول، أن المصير النهائى للأنماط الاقتصادية المتواجدة فى البلدان التابعة يتوقف الى حد كبير على طابع السلطة السياسية القائمة فى هذه البلدان، وعلى الاتجاه الاجتماعى السياسى لهذه الدول، وعلى فعالية السياسة الاقتصادية التى تتبعها القوى المسيطرة على مقاليد الأمور. ومن هنا يأتى تقسيم هذه البلدان لمجموعتين رئيسيتين: البلدان السائدة على طريق التطور الرأسمالى والبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى.

ان وجود الاقتصاد متعدد الانماط والثابت نسبياً يعتبر المؤشر الرئيسى لمرحلة الانتقالية من تركيبة اجتماعية - اقتصادية نحو الأخرى. وأن تبدل تركيبة بالأخرى يرتبط بمرحلة طويلة أو قصيرة من التعايش والصراع بين العلاقات الانتاجية القديمة والجديدة التى تحاول النهوض على انقاضها، ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد متعدد الانماط المسيطر فى العالم التابع، ظهر نتيجة لتزاوج غير طبيعى لعوامل خارجية وداخلية كثيرة، وضعت فى حقيقة الأمر البذور الأولية الموضوعية لامكانية عدة طرق للتطور. وفى حينه انتقد لينين بشدة أولئك الذين يقدمون على خطيئة اقتصادية لا تغفر، أما لأنهم لا يعرفون عناصر الواقع، فلا يشاهدون ماهو قائم ولا يتمكنون من رؤية الحقيقة الماثلة للعيان، واما لأنهم يقتصرون على تميز التناقض العام ما بين الرأسمالية

والاشتراكية فلا يترقبون عن كتب على الاشكال المحددة ودرجات هذه المرحلة الانتقالية التي نمر بها<sup>(٢٣)</sup>.

ان المخاطر التي يحيط بها البعض والمتمثلة في اهمال دور العوامل الخارجية عند التركيز على العوامل الداخلية، وفي معاناة عقدة الذنب واليأس غير واردة على الاطلاق بسبب: أولا: لأن القوى الداخلية للتخلف اصبحت في مواجهة مخاطر التحطيم تعلن بشكل صارخ التصاقها بالقوى الخارجية، حتى أنها تلتمح بها وتتسبك معها، كقوى اقتصادية وسياسية وعسكرية وفكرية وغيرها لدرجة يكاد يصعب عندها التمييز بينهما، وبالتالي فإن اعلان الحرب على العوامل الداخلية لتخلف هو اعلان للحرب، وبأقوى الأسلحة، على العوامل الخارجية المتلاحمة معها؛ ثانيا ان الاعتراف بمسؤولية العوامل الداخلية لا يمكن أن يتحول الى معاناة سلبية من عقدة الذنب والشعور بالدونية واليأس. وذلك أن المشكلة المطروحة ليست من نوع العلاقة بين الانسان والقوى القبلية، وإنما مرتبطة أشد الارتباط بشرط حياة الانسان المادية والروحية على هذه الأرض، باعتباره عضو في مجتمع، يواجه يوميا المخاطر التي تهدد ليس وجوده المعنوي فحسب، بل وجوده المادي أيضا. ولذلك فإن اشهار العوامل الداخلية للتخلف يبنى في نفس الوقت تعبئة النفس لاشهار السلاح ضد هذه العوامل.

وعلى العكس من ذلك، فإن وضع العدو الخارجى في موضع المهم الأول بل الرئيسى والوحيد، والمسؤول عن التخلف والفقر والبؤس الخ ييسط المسألة كثيرا فهو أولا: يوجه القوى باتجاه الأفق البعيد، أو حتى ما وراء الأفق، بحثا عن الأسباب التي يصعب الوصول إليها والتي لا يملك أحد في الوقت الحاضر إمكانية التغاها وبالتالي يعطى الفرصة للقوى التي تمشي في الداخل، في الكيان الخاص والتي تستدعى يوميا القوى الخارجية، وثانيا وبما أن المعركة مع العدو الخارجى يمكن بسهولة تصويره على أنه «عدو للجميع» والتظاهر

بوحدة الموقف ضده، فإن «الجميع» يتحولون الى فوارس وتضيع الفروق بين من ينهيا منهم لنزال العدو حقيقه وبين من يستعد منهم لمحاربة طواحين الهواء، بل وطفو على سطح المسيرة النضالية وفي مقدمتها الدون كيشوتون، اقل الناس استعدادا للنزال، ولكن اكثرهم وأمههم احتفالا للمجابهات الصورية الكاذبة. ويكاد يتحول التاريخ فى مثل هذه الأحوال الى جملة مشاهد مسرحية تدهش سواء الشعب وتأخذ بالباب العامة من الأضحية.

وثالثا: وبما أن المجابهات الحقيقية تتعرض لاجهاض وتشويه وطمع من الداخل فإن المجتمع، وبالأخص قواه الثورية، ستجرع الفشل تلو الفشل حتى تنتهى الى الاستسلام للواقع والسلبية تجاه المواقف الجدية التى يحمل أن تظهر فى المستقبل. وفى هذه الحالة تسيطر على المجتمع حالة اليأس ويصبح ارضا ممهدة لتدمير كل المخططات المعادية لهضته وتحرره ولاستمرار التخلف والاستنزاف الخارجى لطاقاته حتى تنوفر ظروف أخرى.

أنتا لانفعل هنا أن هناك اسبابا «نظرية» للتركيز على العوامل الخارجية وتمثل هذه الأسباب برأينا فى سهولة تلمس هذه العوامل والبرهان على اثارها ودراسة أولوياتها، وذلك مقابل الصعوبة والتعقيد البالغين فى تلمس وتحديد العوامل الداخلية وقياس فعاليتها واثارها لاسباب ذاتية وموضوعية وربما بشكل ذلك واحدا من المعريات الاضافية التى تدفع الكثيرين فى هذا الاتجاه كبديل للاتجاه الأول وحتى عندما يتمسك «جميع تقريبا بالمجموعتين من العوامل، نرى بأن التحليل غالبا مايكون أكثر جرأة وتفصيلا فى العوامل الخارجية، بينما يقتصر على التلميح والتسطيح والاختزال للعوامل الداخلية.

لنأخذ مثلا، مقولة التبادل غير المتكافىء، أن الشرط الأساسى لوقوع التبادل غير المتكافىء، هو التفاوت فى انتاجية العمل، حيث تتبادل منتجات تحمل كمية اقل من العمل الاجتماعى مقابل منتجات تحمل كمية اكبر

منه، وإذا كان من المؤكد أن مستوى انتاجية العمل في البلدان المختلفة التابعة يتحدد بمستوى تطور قوى الانتاج أصبح مع الزمن نتيجة لعلاقة التبعية غير المتكافئة مع الخارج، إلا أن من الواضح أن هذه العلاقة لا يمكن أن تتغير حتى في ظل تغيير النظام الاجتماعي جذريا، وإلغاء شروط التبعية كليا، إلا بعد تطوير جملة الشروط الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالأخص بعد إقامة منظومة علاقات انتاجية جديدة تسمح لقوى الانتاج بالارتقاء حتى مستوى منافستها ثم التفوق عليها.

أذن، أن إلغاء التأثير الخارجى الذى يحدد شرط التبادل غير المتكافئ، ليس كافيا بذاته، بل لابد من إقامة العوامل الداخلية التى تستطيع إلغاء التبادل وبالتالي، فإن الامكانية الوحيدة لإلغاء التبادل غير المتكافئ، لا تكمن فى تغيير معدلات التبادل كما حصل عند تعديل اسعار النفط، وإنما فى تغيير شامل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما لا يتوفر إلا فى ظل النظام الاشتراكى، بل فى النظام الاشتراكى فى مرحلة متقدمة من تطوره.

ولاشك، أن هناك مجتمعات عديدة فى وقتنا الحاضر تحققت لها فرص ذهبية للارتقاء والتحرر من العوائق الخارجية لكن هذه الفرص لم تلبث أن سخرت من قبل النظم القائمة لتوطيد التخلف والتبعية وتعميق الذلل والمهانة فاندفعت تعلن ذيليتها وانحطاطها لا بأساليب خجولة مستترة، كما كانت تفعل سابقا، وإنما بأساليب بالغة الفجور والسفور، دون تحسب لآى حساب، قبلًا من الادعاء والمفاخرة بالوطنية أصبحت تسخر من كل ما يرمز الى الوطنية حتى باللفظ، وتستدعى على الملاء جيوش الدول التى تصفها صباح مساء بالعداوة والانحطاط والمعادة للقيم الأصيلة لكى توظفهم أقدس المقدسات من أرض الابهاء والاجداد.

لقد أصبحت الامبريالية نفسها تتخوف من مبالغة بعض حكام الدول المختلفة فى اعلان التبعية الذيلية لها دون أى تستر أو حدود، حتى أنها تضطر

أحيانا للتخلص من بعض المبالغين فى التذلل وتقديم كل ما يملكه الوطن والأمة رخيصا على مذبح الولاء لها، لاستبدالهم بآخرين «أكثر كرامة». أن الامبريالية تصنع ولاشك أفرادا من النوعية التى تحتاجها بل تصنع يثاات اجتماعية، بواقمها الاقتصادى وحياتها السياسية ومعتقداتها، تناسبها، لكنها لن تستطيع صنع هذه «البضائع» إلا من مواد أولية مناسبة، ومتوفرة فى الأساس، مهما اختلفت درجة قابلية هذه المواد للتصنيع، بل أنها فى معظم الاحيان ترى «منتجات مصنعة» جاهزة او شبه جاهزة، لا تحتاج حياها الا الى لصق مباركتها عليها او تمريرها لعمليات تحويل بسيطة قبل ذلك اليس ذلك مدعاة التساؤل من «المصنع المحلى» الذى ينتج هذه المواد الأولية او المنتجات الجاهزة أو شبه الجاهزة فى الشكل المناسب لترسيخ التخلف وخدمة الامبريالية؟؟؟

ويمكن تحديد السمات الأساسية التى يتعين أن تقوم عليها التنمية، وفقا للمفهوم الماركسى، فيما يلى:

#### ٩ - استراتيجية الرفاة بالاحتياجات الأساسية للشعب:

تستهدف استراتيجية التنمية طبقا للمفهوم الماركسى العمل للوفاء بالاحتياجات الاساسية لكل أفراد الشعب. وأولهما -احتياجات الاستهلاك المادى المباشر المطلوب للأسرة. الغذاء والسكن والكساء، وخدمات الصحة والتعليم ووسائل النقل... الخ فضلا عن الاحتياجات غير المادية كالثقافات والمعرفة وتذوق الفنون وارهاف الحس الجمالى، وكذلك الحاجة الى الاعلام الذى يكفل للمواطن معرفة اهم مايجرى فى العالم، وكذلك كفالة احترام حقوق الانسان التى تعد من الاحتياجات الاساسية مثل حرية العقيدة ورفض أى تمييز بين المواطنين بسببها، وحرية الرأى والتجمع، وتصفية كل تمييز فى المعاملة على أساس العنصر او الجنس أو اللون... الخ. واحترام شخص المواطن وكرامته وحمايته من مظاهر القهر والامتهان.

الواقع أنه ينبغي اعتبار التنمية البشرية بالاحتياجات الأساسية ، إقامة هيكل انتاجي مختلف يستهدف توفير القدر الممكن من السلع والخدمات اللازمة للوفاء بتلك الاحتياجات، جوهره بناء هيكل صناعي متكامل داخليا، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة ومتسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية<sup>(٢٧)</sup>. ويجب التأكيد هنا على أن التنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إذا كانت متوجهة إلى السوق الداخلية أو متمركزة على الذات وهي في الوقت نفسه التنمية التي يمكن أن تغذي نفسها بنفسها self Sustained وتسير قدما دون التمويل أساسا على العون الخارجي ولا يعني التوجه نحو السوق الداخلية التخلي تماما عن التصدير ولكنه يجعل هدف التصدير مرتبطا بالحاجة إلى الاستيراد والتي ستقل بدورها نتيجة للحرص على الاستخدام الكامل للموارد المحلية، وتصفية الاستهلاك الترفي، وكذلك لأن انتاج السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير الفقيرة، لا يستلزم التكنولوجيا المتطورة ولا المعدات باهظة التكاليف التي تصنعها الدول المتقدمة. وأخيرا فإن المنتجات الرخيصة التي ينتجها البلدان النامية يمكن أن تجد أسواقا للتصدير في البلاد النامية الأخرى حيث توجد جماهير فقيرة تحتاج لهذا النوع من المنتجات<sup>(٢٨)</sup>.

## ٢- الاعتماد على النفس أساسا:

نقطة البدء في التنمية، وفقا للمفهوم الماركسي، هي أنها تنمية مستقلة، تستهدف القضاء على روابط الاستغلال الاستعماري بكل أشكاله ولذلك فإنها تقوم على الاعتماد على النفس. فمن غير المعقول مثلا أن تنتظر البلدان النامية مساعدة الدول الرأسمالية المتقدمة للخلاص من علاقات التبعية والاستغلال التي تربط بها.

والاعتماد على النفس موقف فكري قبل كل شيء، واقتناع بأن يوسع

كل شعب ان يحقق التنمية، وأن عليه أن يفتش عن وسائلها وأساليبها وغاياتها في نفسه. لذلك فهو النقيض الكامل لموقف التبعية الفكرى الذى يتمثل فى ازدياد القدرات الذاتية والتطلع دوماً ازاء أى مشكلة نحو الدول المتقدمة بحثاً عن الحل الجاهز فضلاً عن كونه موقف ثقة بالنفس والشعب، واحترام للتراث الحضارى للشعوب وقدرتها على الابداع والاختراع.

على أن مبدأ الاعتماد على النفس، وفق هذا المفهوم، لا يتعارض كذلك مع ضرورة التعلم من خيرات البلاد الأخرى، بما فيها البلاد الرأسمالية الغربية المتقدمة. ذلك أن هذه البلدان، بصفة خاصة تحتل الصفوف الأمامية العالمية فى ميدان العلوم والتقنية، وقد توصلت إلى هذا المركز عبر عدة قرون. ولأنه ليس للعلوم والتقنية طبيعة طبقية، وهى تنتمى إلى حلبة القوى المتجهة، لذا يتعين حراسة العلوم والتقنية الأجنبية المعقدة واستيعابها. ولكن يتعين ضرورة التعلم بنظرة ناقدة لا بصورة عمياء، فالإيمان الأعمى بكل ماهو أجنبى، أو رفض كل شئ أجنبى بدون تفكير يعد أمر خاطئاً، فالمطلوب هو استخدام الخبرة والمعرفة الأجنبية فى خدمة قضايا التنمية المحلية<sup>(٢٩)</sup>.

ولا يمكن بنى موقف الاعتماد على النفس بصورة جادة وجذرية وفقاً للمفهوم المطروح الا بتصفية وضع الفئات البورجوازية الكبيرة، وسائر الفئات الاجتماعية الطبقية التى تربط مصالحها بنشاط الاستعمار الجديد والشركات متعددة الجنسية وتصفية الاقطاع الذى اتخذت كثير من البلدان النامية خطوات كبيرة فى نجاها فتلكت الفئات تروج لكل ماهو غريب، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومى فتبدده فى انفاق بذخى، وتسفيد من أزمات الاقتصاد القومى لتزيد ثروتها عن طريق المضاربة والمعاملات وما إليها. وهى التى تنشر فى المجتمع «المثل العليا» لجمع المال بكل وسيلة وحصى الاستهلاك وتستقر سخط الجماهير العاملة وتفقد حماسها للتنمية. وهذه الفئات لا تضيف شيئاً إلى الناتج القومى الحقيقى، ومع ذلك تنتزع لنفسها

نصيب الأسد منه، وهى تقاوم التقشف واعلاء قيمة العمل وأداء الواجب ، وكلها مقومات لاغنى عنها فى سياسة الاعتماد على النفس .. وهذه الفئات الطفيلية من البورجوازية هى وريثة الاقطاع فى التمدد والاضرار بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وهى بالإضافة الى ذلك، تمارس تأثيرا فكريا سلبيا على الرأسمالية الوطنية المشتغلة بالانتاج فى حين أن نفوذ هذه الفئات العليا الطفيلية يزداد قوة ولكن الرأسمالية الوطنية تحاول احاطة نفسها بحج من العمل الجاد والمشاركة الشعبية تسهم كلها فى دعم مآلديها من نوازع ايجابية مثل الشعور الوطنى والقيم الاخلاقية والروحية، وتعميق احساسها بخطر الظلم الاجتماعى، واقتناعها بأن المستقبل للقوى الشعبية ومعها، وان الشراء العارض المبني على النهب والاستغلال والفساد لاينى مجتمعا مستقرا<sup>(٣٠)</sup>.

كذلك يتمين، للاعتماد على النفس ماليا، تعبئة أقصى مايمكن تعبئته من موارد محلية، أى لابد من معدل ادخار مرتفع يتزايد باستمرار ويستثمر فى التراكم العيى أو مايسمى زيادة التكوين الرأسمالى، والمقصود به رصيد المجتمع من وسائل الانتاج. ذلك أن التحسن المطرد فى مستوى المعيشة، يتطلب البدء باقطاع جزء من الناجى القومى وحجبه عن الاستهلاك ليستخدم فى زيادة طاقة المجتمع الانتاجية، ليزيد بالتالى حجم الانتاج ويمكن زيادة الاستهلاك.

كذلك يستهدف نموذج التنمية، ان تكون الموارد الطبيعية المتاحة هى القاعدة الصلبة التى ينمو عليها الانتاج فيقدر اعتماد نشاط المجتمع الانتاجى على موارده المحلية، يكون استمراره مؤمنا وقدرته على الصمود أمام الضغوط الخارجية اعظم ولكن ليس معنى ذلك استحالة قيام نشاط انتاجى يستخدم بعض المواد المستوردة، الا أن أسوأ استخدام لمورد طبيعى هو استخراجة وتصديره، بكميات كبيرة (فى صورة خام) بدلا من المحافظة عليه واستخدامه فى تنشيط الانتاج المحلى. ولذا فان بلد اشتراكيا مثل رومانيا لايصدر قطرة واحدة من بترول فى صورة خام وانما يصنعه محليا، الأمر الذى يزد من سعر المنتج

النهائى حوالى عشرة اضعاف بالمقارنة مع العام ١ واذا كانت الموارد الطبيعية المتاحة عمادا اساسيا لسياسة الاعتماد على النفس لذا لا ينبغي ان نسلم لفشركات الاجنبية ولا ان نترك معطلة ولا ان يساء استخدامها بصورة تحمل معنى التهديد<sup>(٢١)</sup>.

### ٣- الاعتماد الجماعى على النفس:

لا يتنافى الاعتماد الجماعى على النفس مع تزايد العلاقات مع الدول النامية الأخرى، بل على العكس يتأكد وينجح بدعم مثل هذا التعاون الجماعى أو الاعتماد الجماعى على النفس. والواقع ان الاستراتيجية القائمة على الاعتماد على النفس والوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير، تفتح مجالا رحبا لمضاعفة المبادلات التجارية بين البلدان التى تأخذ بها. وهذه الاستراتيجية على مستوى كل دولة تقوى ببنى الدول الأخرى لها ويصح ذلك تماما على البلدان العربية، كالرخص النسبى للمنتجات التى تنتج بقصد الوفاء باحتياجات محدودى الدخل، يمكن أن تجد سوقا مترامية الاطراف فى مختلف بلدان العالم الثالث، عالم الفقراء ومحدودى الدخل. ولعل أبرز مثال على ذلك الملابس الجاهزة الصينية التى تجد اقبالا واسعا فى مصر وخاصة فئات الشعب المعرضة بل وقطاعات من الطبقة المتوسطة لرخص ثمنها بالمقارنة مع نوعيتها وهكذا ولنا ثقة احتمالات كبيرة فى اطار هذه الاستراتيجية للتخصص على أساس من المزايا المقارنة فى مجال انتاج السلع الضرورية للوفاء بالاحتياجات الاساسية. ومن ثم يمكن أن تنشأ مبادلات تجارية فى هذا النوع من السلع بين الدول النامية مما يجعلها تبدأ استغناءها من الدول المتقدمة كمصدر وحيد للسلع الرأسمالية، والواقع أنه يمثل هذه الأشكال من التعاون وغيرها، مثل التعاون فى البحث العلمى والتكنولوجى واعمال البحث والتطوير خاصة، يمكن أن تنتقل البلدان النامية من مرحلة مجرد التعاون الجزئى والعارض الى مرحلة الاعتماد الجماعى على النفس<sup>(٢٢)</sup>.

#### ٤- استخلاص التكنولوجيا الملائمة:

ان استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب، والتي تستهدف فى المحل الأول، توفير عمل منتج لكل مواطن قادر عليه، لابد أن تبنى قوى الانتاج فيه بأشكال جديدة، وبصفة خاصة بتكنولوجيا ملائمة تعتمد على تطوير التكنولوجيا التقليدية وتطويع التكنولوجيا المستوردة. وإبداع اساليب جديدة. فيتوجه التنمية نحو الوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير الفقيرة نقل الحاجة الى مايسمى «بالتكنولوجيا المتقدمة» التى تبذل طاقة العمل المتاحة محليا. ولاينى ذلك العودة الى الغزل اليدوى وهذا التقدم التكنولوجى كعنصر حاسم فى زيادة انتاجية العمل وتقليل مشقته وإنما الكشف عن اشكال التكنولوجيا الملائمة لأنواع المنتجات المطلوبة، ونقطة البدء هنا هى الاهتمام بما يسمى «بالتكنولوجيا التقليدية» اذ لابد من دراسة كل اساليب الانتاج المتوارثة وتحليلها والكشف فى امكانيات تطوير بعضها.

ان كل بلد نام يحتاج فى كل مرحلة من مراحل تطوره الى «خطة تكنولوجية» من تكنولوجيا تقليدية، وتكنولوجيا مستوردة كثيفة العمالة، وتكنولوجيا مستوردة كثيفة رأس المال وتكنولوجيا مبتكرة من النوعين بدقة. كما أنه لابد من أن يعتمد على وحدات انتاجية صغيرة ومتوسطة وكبيرة. والأمر الجوهري فى ذلك هو اختيار التكنولوجيا الملائمة فى كل حالة، وتحقيق الانساق والتكامل بين مختلف عناصرها بما يحقق للاقتصاد والمجتمع النتائج المطلوبة<sup>(٣٣)</sup>.

#### ٥- الاعتماد على التخطيط الشامل:

يتعين ايضا للقيام بالتنمية طبقا للمفهوم الماركسى، الاعتماد على . التخطيط الشامل للاقتصاد القومى، وبهذا الصدد تعتبر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج العقبة الرئيسية التى تقف فى طريق التطوير المخطط للاقتصاد. اذ ترتبط

الإدارة المخططة للاقتصاد على نطاق البلاد كلها، ارتباطا وثيقا بنشوء وتطور أسلوب الإنتاج الاشتراكي. فالإنتاج الرأسمالي الكبير الموجه لجنى الأرباح، لم يكن باستطاعته تكوين الظروف الملائمة للتطوير المخطط للاقتصاد بصورة شاملة. فقد نمت بصورة عفوية فيه مع كل النتائج المترتبة عليها، الأزمات، والبطالة والعمل بطاقات ليست مستمرة بشكل كامل. أما الاقتصاد الاشتراكي المخطط فيتميز بخضوع النمو نفسه لاحتياجات أفراد المجتمع الحقيقية، وليس بخضوعه للربح، الأمر الذي يعنى أن التخطيط ليس مجرد تكتيك، وإنما هو خط سير لنوع معين من المجتمعات، تعتبر فيه قيادة التطور الاقتصادي على أساس دراسة واستخدام مفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية، أهم وظيفة الدولة الاشتراكية<sup>(٣٤)</sup>.

وفي التخطيط العام والشامل تعتبر جميع فروع الإنتاج المادى (الزراعة، الصناعة، النقل، المواصلات، وغيرها ومجال التداول والخدمة والمالية والمعارف وتطوير الثقافة والعلم) موضوعا للتخطيط والإدارة إذ يشمل التخطيط والإدارة كل مراحل إعادة الإنتاج الاجتماعية: الإنتاج والتداول والاستهلاك، ونتيج ذلك إمكانيات كبيرة لتعبئة موارد البلاد واستخدامها للتسجيل بالتطور الاقتصادي ورفع مستوى معيشة السكان وفي الواقع فإن عملية التخطيط تتوقف على مستوى تطور الإنتاج والعلاقات الانتاجية، وكذلك على طابع مهمات تطوير الاقتصاد.

وتعتبر بلوغ معدلات نمو اقتصادى عالية إحدى المهمات الرئيسية للتخطيط إذ أنه يتوقف على معدلات نمو الإنتاج، وارتفاع مستوى معيشة الشعب وكذلك زيادة القدرة الانتاجية التى هى أساس التطور المطرد. ويتعين ألا يتحقق ذلك بأى ثمن كان، وإنما عن طريق الاستخدام الأكثر فعالية للموارد الموجودة فى حوزة المجتمع<sup>(٣٥)</sup>: الموارد الطبيعية، وموارد الأيدي العاملة،

والارصدة الاماسية والاحتياطى، والموارد الأجنبية وموارد العملة الصعبة. وتحديد معدلات النمو الاقتصادى يتطلب انتاج المنتجات التى يتفق تركيبها وتكوينها ونوعيتها الى اقصى حد مع احتياجات المجتمع.

#### ٦- ضرورة المشاركة الشعبية:

الواقع أن سياسة الاعتماد على النفس لايمكن أن تتحقق باعتماد على نسبة قليلة من السكان فى حين يبقى السواد الأعظم على هامش عملية التنمية لاينالون من ثمارها الا القليل فتكون النتيجة الحتمية هى ازدواج الاقتصاد، وتهميش الأغلبية ثم اختناق التنمية ذاتها. ولذا نعى المشاركة بالتحديد، الدور الايجابى للقاعدة الشعبية العريضة فى وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها، ذلك أن احد لا يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون أسهام من الشعب نفسه. ومن هذا المنظور تعد المشاركة الشعبية عصب استراتيجيات التنمية وفق المفهوم الماركسى.

ذلك أنه لكى ينجح التخطيط يبنى اشتراك العاملين مشاركة فعالة فى اعداد الخطط الاقتصادية وهى مساهمة لم تتم قط حتى الان بشكل تلقائى لان العمال خضعوا طوال قرون عديدة لأوامر الملاك، ولذا فلكى تستعيد الجماهير العاملة ثقتها الكاملة بنفسها حتى تملك يدها زمام مصيرها وتصبح واعية بقوتها ونفوذها المستمد من تنظيمها لذا يجب أن تتدخل هنا بالضرورة طليعية منبثة من الجماهير نفسها - هى الحزب الطليعى المسلح بايديولوجية الاشتراكية العلمية - كما يلعب نشر تلك الايديولوجية دورا اساسيا فى بناء الاشتراكية. وتمثل نظرية الاشتراكية العلمية احدى ادوات توعية العاملين بدورهم التاريخى. كما تمثل أداة التحليل العلمى، وبفضلها يمكن اعداد التخطيط الاشتراكى ووضعه موضع التنفيذ<sup>(٣٦)</sup>.

## ٧- التقشف وتصفية الفئات الجديدة:

يجب اتباع سياسة تقشف واضحة المعالم، تكفل التنمية السريعة اللازمة لتحقيق الاشتراكية. ويقول «شارل بلتھام». «إن التقشف اللازم للتنمية السريعة لتحقيق الاشتراكية ليس بالضرورة تقشفا يقع عبءه على الجماهير. ذلك أن مستوى معيشة جماهير القوى العاملة في مجموعها ضعيف ولا يصح أن يخفض عن ذلك، كما أن مثل هذا الاجراء غير مرغوب فيه من وجهة النظر السياسية أو الاجتماعية وبالأخص من وجهة نظر الانتاج. ولذا يجب ألا يشمل هذا التقشف بالطبع سوى الفئات ذات الدخل المرتفع نسبيا...، وبمحتمل أن يؤدي ذلك - سوى الكلام هنا عن مصدر بالتحديد - الى زوال بعض الفئات وبالأخص تجار الجملة والمقاولون العموميون» (١٣٧).

والواقع ان التقشف قضية اجتماعية في الاساس، فالذين يعيشون في بحروحة اقلية في البلدان النامية. والطبقات الوسطى يمكن في جو اجتماعي وفكري ملائم وسياسة حكيمة لتوجيهها على الادخار واتاحة فرص الاستثمار امامها، يمكن ان تقتنع بمنع استهلاكى معقول، والأغلبية الشعبية تعيش عند حد الكفاف او دونه، ولذا يمكن أن تقتنع بالقليل من التحسن في مستوى معيشتها وتقبل بجهدها على زيادة الانتاج اذا احسنت أن الجميع يطبقون بالفعل سياسة التقشف. والواقع أن أثر القدوة الحسنة التي يمكن أن تضربه القيادات المسؤولة حاسم في اقناع الناس بضرورة التقشف وبجدية السياسة المراد تطبيقها.

نحو نظام اجتماعي عربي جديد: الاعتماد الجماعي على الذات:

ان البحث في آفاق تطور النظام الاجتماعي العربي في اتجاه تحرري فرض علينا الانطلاق من الواقع الراهن لهذا النظام، وهو واقع التبعية والتخلف، الذي تولدت عنه استراتيجية تنمية ذيلية اعطت الاولوية الى القطاعات المرتبطة

بالاسواق الخارجية والمندفعة انطلاقا من يواغت الربحية الضيقة وهو الواقع الذى احدث المعوقات الموضوعية لكل الممارسات الوحيدة.

وهذا يعنى أن بناء نظام اجماعى عربى مستقل يفرض القيام بمهام القضاء على ظاهرة التخلف على أساس أنها لا تطابق وضعية تأخر، بل اعتبارها معطية تاريخية ناتجة عن خضوع التركيبات الاجتماعية العربية الى تقلبات الظرفية والهيكلية للرأسمالية العالمية. والقضاء على التخلف يعنى العمل على بناء نظام اجماعى عربى جديد مناقض للنظام السائد فى تنظيمه ويواغته وقواعده وإرباطاته، وهذا ماسيؤدى بنا الى توضيح المحاور التى يحوم حولها التحول المنشود، والتى يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية:

اولا: بناء اقتصاد عربى جديد على أساس الاعتماد على النفس وتميز العمل الانتاجى:

ان تجاوز التخلف والتبعية يعنى تغيير قاعدة التنظيم الاقتصادى وجعل عنصر الاعتماد على النفس هو الدافع الاول والأساسى لأهم المبادرات الاقتصادية فى حين كان عنصر الطلب وخاصة المصادر من الاسواق الخارجية هو الذى يقوم بهذا الدور إلى الان الشئ الذى أدى الى تطور البنية الاقتصادية الدولية فى العالم العربى.

ان الاعتماد على النفس يعنى الانطلاق من اشباع الحاجات للمغالبية العظمى للسكان وهى الحاجات المتعلقة بالغذاء والسكان والتعليم والملبس، كما أن الاعتماد على النفس يعنى توجيه القسط الاوفر من الانتاج الى السوق الداخلية بدلا من أن تبقى السوق الخارجية هى المتحكمة فى عمليات الانتاج. ويفرض الاعتماد على النفس فى بناء الاقتصاد الوطنى ثلاث معطيات هى:

١- استغلال المجهود الانتاجى والتحكم فى استغلال الموارد الوطنية.

٣٠ - تغيير نمط الاستهلاك حتى يتعد عن محاكاة نمط مستورد من الخارج يتضمن هيمنة نظام اجتماعي معين وقيم معينة ولديها تطور تاريخي معين.

٣ - السعي نحو الاندماج الاقتصادي داخل الوطن العربي على مختلف ابعاده: (أ) البعد الاجتماعي الذي يفرض تقليل التفاوت بين الطبقات، الشيء الذي يمكن الجهاز الانتاجي من الاستجابة للحاجيات الاساسية الغالبية من السكان. (ب) البعد القطاعي، الشيء الذي يفتح خلق علاقات تبادل بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والقطاع الخاص بالخدمات، حتى لا يبقى كل واحد من هذه القطاعات متجزلا انعزالا تاما ومرتبلا بالاساس بالخارج. (ج) البعد الجغرافي، الشيء الذي يفرض خلق تضامن مصلحي بين مختلف المناطق داخل كل قطر عربي وبين مختلف الاقطار حتى تصبح التنمية متوازنة وحتى تتعدم شروط «الكولونيالية» الداخلية التي تولدت عن بناء اقتصاد متخارج.

كما أن الاعتماد على النفس في بناء اقتصاد وطني يستتبع التزام هذه المعطيات ببعض الشروط هي:

أولاً: تجاوز التبعيات ازاء مراكز الهيمنة الامبريالية ذلك أنه انضج من خلال الممارسات أن التحكم القانوني في الشركات المكلفة باستغلال الموارد الوطنية وكذا السيطرة على بعض شروط التسويق لا يعني ابدا الوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ذلك أن تحقيق هذه المكتسبات لا يعني زوال الاشكال الحديثة للتبعية على الصعيد التكنولوجي والفلاحي ولا يعني كذلك تحرير الاقتصاد الوطني من الارتباطات التي تفرض على مجهود التراكم والتمويل ان يبقى معتمدا على العنصر الخارجي.

ثانياً: توسيع الاسواق الداخلية حتى تصبح قادرة على اجتذاب المجهود

الانتاجى وحتى لاتبقى الاسواق الخارجية هى المتحكم فى المبادرات الاستثمارية. وهذا يتطلب بطبيعة الحال التوسيع العمودى للسوق الداخلية عن طريق تغيير توزيع الدخول وازالة الفوارق الكبيرة بينها وعن طريق استعمال الفائض الاقتصادى المتاح استعمالا سليما. كما يتطلب التوسيع الاقصى عن طريق ربط علاقات التبادل والتعاون بين الاقطار العربية وتوثيق علاقات التبادل بين القطاعات الاقتصادية الانتاجية.

ثالثا: رفع الانتاجية فى مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا يتطلب تعبئة كل الطاقات البشرية المتواجدة واستخدامها فى العمليات المنتجة مباشرة والاستعمال الملائم للتكنولوجيا المستوردة، كما يتطلب مراجعة السياسات المتصلة بالقطاعات الاجتماعية المؤثرة مباشرة او بصفة غير مباشرة لقوة العمل المتاحة عن طريق:

١- تحسين مردود التعليم كميا وكيفيا وتكوين الاطر على مختلف المستويات العليا والمتوسطة لمواكبة التنمية الاقتصادية المستقلة وتوقيف هجرة العقول الى المجتمعات المتقدمة.

٢- تحسين التأمين الصحى للسكان حماية لهم ودعمًا لتحسين المردود الفكرى والجسمانى للمجهود الانتاجى للعاملين.

٣- الاهتمام بالشروط السكنية للمغالية من السكان، وكذا بالتجهيزات الاجتماعية والثقافية التى تفرضها التجمعات السكنية وذلك من اجل تحسين ظروف العيش الضرورية ودعم النشاط الانتاجى.

رابعا: الحرص على احداث التوازن بين القطاعات الانتاجية، الشئ الذى يتطلب ربط تنمية فلاحة التغذية بتنمية الصناعة واذكاء الاندماج القطاعى، الاقليمى فى حركية النشاطات الاقتصادية وتنسيق الاستثمارات الصناعية بالاستثمارات فى ميدان البناء التحدى والاشغال العمومية والاستثمارات الاجتماعية.

ان صرح شعار الاعتماد على النفس لتأطير التنمية العربية المستقلة بعرض ملاحظتين اثنتين:

أولهما: ان الاعتماد على النفس لايعنى الانكماش والانغلاق وعدم التبادل التجارى والتقنى العلمى، انه يعنى العمل بأن تصبح الحاجيات الداخلية والسوق الداخلية هما العنصر المحرك الاساسى للمبادرات الاقتصادية على أن تبقى للعلاقات الخارجية دورا مهما ولكنه مكمل فى احداث هذه المبادرات. وهذا يتطلب بطبيعة الحال مرحلة انتقال المرور من استراتيجية التبعية الى استراتيجية الاعتماد على النفس<sup>(٣٨)</sup>. والنجاح فى التحكم فى مرحلة الانتقال هذه رهين بالارادة السياسية فى القضاء على الأسباب الحقيقية للتخلف.

كما أن ضبط الاستراتيجية الاقتصادية المنطلقة من الاعتماد على النفس سيعطى للعالم العربى قدرة مواجهة القوى الاقتصادية الأجنبية حيث لايبقى هذه المواجهة فى مستوى عمليات التأمين او رفع اسعار المواد المصدرة بل تتجاوزها ويصبح بالامكان الاعتماد على القدرات الانتاجية للتصدى الى تحديات القوى الاقتصادية الأجنبية، وتدل التجارب التاريخية على أن البلدان التى عرفت تنمية اقتصادية مستمرة وقوية هى التى اعتمدت اولا وقبل كل شىء على المجهود الانتاجى الداخلى كما أن إحداث قاعدة داخلية للتنمية المستقلة هو الذى سيمكن العالم العربى من محاربة باقى القوى الاقتصادى بالعالم فى تكافؤ تام، وهو الذى سيدفع بالقدرة الابتكارية العربية بأن تؤثر من خلال الحضارة التى تعتمد عليها والطاقات التى تولدها باقى المجتمعات، الشىء الذى سيساعد العالم العربى بأن يعطى العالم بقدر ما يأخذ منه، وينفتح على كل التيارات السائدة فى العالم بدون اى مركب نقص وفى اطار المساواة.

## ثانياً: ضرورة مراجعة توزيع الثروات والدخول واستثمارات الفائض الاقتصادي:

إن بناء اقتصاد عربي مستقل يفرض إعادة توزيع الثروات والدخول باعتبار أن الطبيعة غير العادلة للتوزيع السائد متولدة عن الواقع البنيوي للاقتصاديات العربية وتنوعيتها المعقدة، وأنها ساهمت بدورها في إقحام الاختيارات الاقتصادية بالعالم العربي في إطار استراتيجيات التبعية. فسوء توزيع الثروات والدخول كان عاملاً في إعطاء الأولوية لزراعة التصدير على حساب زراعة التغذية ولصناعات إحتلال الواردات والتصدير على حساب الصناعات الاندماجية الأساسية وللاستثمارات العقارية السكنية والنقلية النخبوية على حساب الاستثمارات الاجتماعية الجماهيرية. كما أن غياب التكافؤ في التوزيع أدى إلى شيوع ظاهرة التمييز والتفقات غير المنتجة التي تقوم بها الطبقات الثرية عبر العالم العربي الشيء الذي يساهم في إخلال للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمالية داخل المجتمعات العربية.

كل هذه العوامل تجعل من مراجعة توزيع الثروات والدخول في الاقطار العربية ضرورة ملحة لاتباع سياسة التنمية المستقلة واستعمال الفائض المادي المتاح استثماراً سليماً وجعل الحاجات الأساسية للغالبية من السكان مصدر الاختيارات الاقتصادية وفرض ذلك عدة اجراءات يجب القيام بها على مستوى كل الاقطار العربية هي:

اولاً: تأميم القطاعات الاساسية وتقليص دور القطاع الخاص في المؤسسات المتحركة في تسيير الانتاج الوطني.

ثانياً: إعادة النظر في تقسيم الملكية العقارية الفلاحية والحد من الملكية الشخصية في كل المجالات واستعمال وسائل التدخل الحكومي التشريعي والضريبي المالي لمنع تكديس الثروات الشخصية.

ثالثا: معاينة كل الممارسات التبذيرية التي يقوم بها الافراد والشركات والجماعات في شكل نقل الاموال الى الخارج او اتفانها في استهلاكات غير منتجة باعتبار أن هذه الممارسات تؤدي الى تآكل الموارد الوطنية، تشجيع داخل المجتمع تقاليد ضارة به على كل المستويات، وتنتشر عوامل المحاكاة في الاستهلاك وماينتج عنها من اختلال بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: التحكم في استعمالات الموارد المالية للمؤسسات المؤممة وذلك باخضاع تسييرها لعقليات وطنية حقيقية ولرأية ديمقراطية منظمة تضمن عدم استعمالها لصالح اقلية تكنوقراطية ولصالح توطيد التبعية الاقتصادية لبلادنا.

خامسا: اعادة النظر في اقرار الدخول الأولية. وذلك بوضع نظام للاجور مبني على التكافؤ والانتاجية واستعمال الوسائل الضريبية للتحكم في توزيع الدخول المرتبطة بملكية رؤوس الاموال وبالمهن الحرة.

سادسا: تنظيم الجهاز النقدي والمصرفي والمالي حتى يصبح اداة للحفاظ على الفائض الاقتصادي واستعماله استعمالا سليما في خدمة استراتيجية الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات<sup>(٣٩)</sup>.

ثالثا: ربط الاولويات القطاعية باستراتيجية التحرر الاقتصادي:

ان الاعتماد على النفس وتمييز مكانة العمل الانتاجي يعتبران المحورين الاساسيين لاستراتيجية التحرر الاقتصادي التي يجب على العالم العربي ان يتبناها. ولهذه الاستراتيجية الشمولية توابع على المستوى القطاعي وخاصة على مستوى القطاعات التي يجب اعطاؤها الأولوية الزراعية والصناعية والاندماجية.

(١) يعتبر عصر الزراعة محور ذا حيوية قصوى بالنظر لخطورة التبعية الاقتصادية التي أخذت الاقطار العربية تشكو منها والنسبة العليا لسكان الريف خاصة في الاقطار التي لها امكانيات فلاحية لا بأس بها (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، السودان.. الخ) كما أن الانتاج الفلاحي من شأنه أن يكون

قاعدة الاستقلال الاقتصادى لأنه يؤدى عمليا الى توسيع السوق الداخلية،  
واحداث منافذ للصناعات الوطنية ودفع الاندماج القطاعى بين مختلف  
مكونات الاقتصاد الوطنى.

وينطلق الاهتمام بالزراعة عن مراجعة البنيات العقارية المتواجدة حاليا  
والمتمسكة بوجود ظاهرتين غير صحيحتين: ظاهرة تركز الملكية الزراعية فى يد  
عدد قليل من الملاك، الشيء الذى ساهم فى دعم الانتاج الزراعى الرأسمالى  
المتصل اساسا بالاسواق الخارجية، وظاهرة تغيب الملكيات الصغيرة وظهور  
الوحدات القومية، الشيء الذى يؤدى الى انخفاض مردود الانتاج الفلاحى.  
كما تدعو رعاية النشاط الفلاحى الى وقاية الفلاحين من كل انواع  
الاغتراب التى تلاحقهم والمتتمثلة فى استقلال الوسطاء لهم فى مجال التوريد  
بالمواد الأولية والأسمدة والبذور ومجال التسويق، وكلنا فى القمع السياسى  
المسلط عليهم من طرف وسائل التأطير الادارى داخل الريف.

على ان الاهتمام للموجه للقطاع الفلاحى يجب أن يتركز بالاساس فى  
ميدان انتاج المواد الغذائية الاساسية التى تستجيب لحاجات الغذاء للغالبية  
الكبرى من السكان (الحبوب، الارز، اللحوم، الحليب، الزيتون... الخ) فى  
سبيل ضمان الامن الغذائى وتحصيل الاستهلاك الضرورى لسكان المدن  
وتحريك النشاط الصناعى.

ويتطلب لنجاح سياسة التنمية الزراعية العناية بالعمل المنصب على هذا  
القطاع وعدم تهيمته واحتقاره كما هو الوضع حاليا وهذا يدعو الى خلق  
تقاليد لدى سكان الريف لكى يتعلموا باعمال الفلاحية عوض أن يتهربوا منها  
وخاصة فى البلدان التى لها امكانيات زراعية طبيعية كبيرة دون ان يكون  
لسكانها تقاليد زراعية كما هو الحال فى السودان مثلا ويتطلب هذا كذلك  
نقل اليد العاملة من بعض الاقطار الى الاقطار التى تحتاج الى العاملين فى

الارض بشرط الحرص على خلق الظروف الملائمة لانتاج هذه العملية من الناحية المادية والبشرية.

٢- الصناعة الاندماجية: على العالم العربي أن يتطلق في مسار «الصناعة المصنعة»، أو الاندماجية المتصلة بالأساس بانتاج مواد الانتاج وكذا مواد الاستهلاك الواسعة الاستعمال والتي لها روابط امامية وخلفية مع القطاع الفلاحي ومع مختلف القطاعات الصناعية. ان الصناعة الاندماجية هي التي تلعب دور الرابط بين مختلف قطاعات الانتاج وهي التي تفتح التبادل الصناعي بين هذه القطاعات. هذا مايفرض بطبيعة الحال ان تنصب هذه الصناعات على انتاج وسائل الانتاج الاساسية أو توليد طاقات الانتاج أو انتاج مواد الاستهلاك الواسعة.

على ان نجاح قيام الصناعات الاندماجية يتطلب التغلب على صعوبتين التين: الصعوبة الناتجة عن ضيق الأسواق، والصعوبة الناتجة عن التحدي التكنولوجي. أن التغلب على هاتين الصعوبتين اللتين لايمكن الاستهانة بأبعادهما يتطلب تغيير توزيع الدخول في الاتجاه التعادلي، ورفع الانتاجية الزراعية للزيادة من الفائض الناتج عن القطاع الزراعي، وتسيق العمليات الاستثمارية عبر العالم العربي في الميدان الصناعي، والعمل على مواجهة موحدة للاشكالية التكنولوجية عن طريق اصالة تكنولوجية عربية.

رابعا: دعم التعاون الاقتصادي العربي وفرض البعد القومي للتنمية:

ان مشروع التنمية العربية المستقلة والمتمتدة على الذات والهادفة الى احداث تحول في الميدان الزراعي بغية تحقيق الامن الغذائي، وتأسيس صناعة اندماجية قوية، وتوسيع السوق الداخلية عموديا واقتيا، لايمكن أن يكون مشروعا قطريا لايمكن الا أن يتدرج في اطار مبادرات وحدوية جدية تهدف الى دفع التعاون الاقتصادي والتعاون الاقتصادي اسيء حر. لاندماج وسيرة

وغاية في نفس الوقت. فهو وسيلة باعتبار ان المقدرات المادية البشرية التي يملكها كل قطر على حدة لا يمكن ان تمكنه بتحقيق التنمية المستقلة المنشودة باعتبار انها ستؤدي الى الوحدة العربية التي تناضل من اجلها الجماهير في اطار بحث الكيان العربي ومواجهة التحديات الامبريالية. وهو غاية، لانها تطابق هذه الرغبة الجماهيرية ولأن الوحدة هي الاطار الحقيقي لتفتح الانسان العربي ونهضة المجتمع العربي .

ان طرح البعد القومي لتحقيق استراتيجية التحرر الاقتصادي كاعتبار عقلائي يؤدي بنا الى عرض بعض المقتضيات التي يجب ان تصاحب الممارسات الوحدوية انطلاقا من نقط الضعف الذي اتسمت به التجارب السابقة.

#### ١- ضرورة مواجهة تعزيق العالم العربي واحداث الكيانات القمية:

أن تعزيق العالم العربي كان عنصرا أساسيا في ضعف مركزه كما أن تقسيمه الى كيانات قمية محدودة الامكانيات بشريا أو ماديا من المعطيات التي ساعدت على تكوين اقتصاديات قطرية ضيقة الافاق مرتبطة بالاسواق الخارجية. لذلك فمن الواجب محاربة كل المبادرات مهما كانت مصدرها ومهما كانت براعتها والهادفة الى خلق كيانات صغيرة الحجم داخل العالم العربي، لان من شأن ذلك ان يخضع موارد هذه الكيانات الى التحكم المطلق من طرف الشركات المتعددة الجنسية، ومراكز الهيمنة الامبريالية. ان الممارسات الوحدوية تنطلق من توحيد الاقطار العربية نفسها وعدم تفتيتها وكذلك من تجميع الكيانات العربية بعضها بعضا.

#### ٢- اعتبار التعاون الاقتصادي أساس العمل الوحدوي:

ان الوحدة لا يمكن ان تتجج اذا ما انطلقت من مواقع سياسية محضه، ذلك أن تهميش العنصر الاقتصادي كان من اسباب فشل عدة تجارب

وحدودية سابقة، فبدون اعتباره لانتخلق اسس التضامن المصلحي بين الاقطار العربية وسكانها وتبقى الممارسات الوجدية مجرد شعارات مرفوعة بدون نتيجة وعمليات تخدم مصالح مشاريع سلطوية محدودة الافاق.

### ٣- يجب الانطلاق من أن الاقتصاديات العربية غير متكاملة:

بل أنها متشابهة الى حد كبير لأنها بنيت على أساس الارتباط العمودى مع الاقتصاديات المركزية. وينتج عن هذه المعطية الحيوية، ان عمليات التعاون الاقتصادى يجب أن تنطلق من العنصر التجارى أى من تحرير المبادلات العربية على غرار ماحدث النسبة لمجموعة الاقتصادية الاربوية، فالانطلاق من الاعتبارات التجارية لن يجدى مادامت النباتات الانتاجية متزاحمة ومتشابهة. كما أن ترك الحرية للقوى المتواجدة فى السوق لتأخير عمليات التعاون لن تكون نافعة مادامت مصالحها وواعشها واعتمادها على الطلب المسبق يدفع بها الى تركيز الواقع البنىوى السائد، ان الاعتماد على حركية السوق يتطلب كذلك وجود تكامل بين القطاعات الانتاجية، الشيء الذى يقدم فى العلاقات بين الاقطار العربية.

### ٤- تحقيق التعاون بين الاقطار العربية المتقاربة جغرافيا كخطوة نحو الاندماج الاقتصادى العربى:

لقد بينت تجارب الاندماج الاقتصادى فى مختلف الافكار المتقدمة، ان عنصر التقارب الجغرافى يساعد على انجاح العمليات التنسيقية والوجدية لانه يضمن تضامن المصالح ويشجع عمليات التنسيق والوجدية لانه يضمن تضامن المصالح ويشجع عمليات التبادل البشرى والسلمى والمالى لذا نرى من الضرورى اذا كان التعاون الاقتصادى الحركى بين الاقطار العربية المتجاورة والمقاربة على أساس تنسيق برامجها الانمائية، وتقليص فرص المزاحمة بينها، واحداث مشاريع فلاحية وصناعية وطاقوية مشتركة.

ذلك أن من شأن المبادرات أن تولد علاقات التقارب والتضامن وإن تمحو أسباب الخلافات الهامشية. كما أن من شأن تأسيس مشاريع مشتركة بين الاقطار العربية المتجاورة وباستعمال الموارد المتاحة حول مناطق الحدود أن يؤدي الى تجاوز الصراعات حول هذه الأخيرة وهي الصراعات المتولدة عن آثار التفغل الاستعماري، فيصبح الاستغلال المشترك لموارد الحدود سبيلا الى تجاوزها العلمي وخطوة نحو الهدف القومي.

#### ٥- ضرورة دعم التنسيق التكنولوجي في سبيل تحقيق الاصالـة التكنولوجية:

ان العالم العربي يواجه تحديا كبيرا يفرضه عليه مراكز الهيمنة الامبريالية والشركات المتعددة الجنسية والمتمثل في احتكارها لوسائل التكنولوجيا الحديثة وأن التغلب على هذا التحدي الذي يجب عدم الاستخفاف به يفرض مجهودا مشتركا للاقطار العربية لاختيار التكنولوجيات الملائمة، وتوحيد التشريعات واستعمال الخبرات، وتشجيع التبادل الاعلامي بين الاقطار العربية في هذا المجال وتنظيم مفاوضات مشتركة على محكرو التكنولوجيا لجلبها باقل التكاليف وإذكاء روح الابتكار الجماعي قصد تحقيق اصالـة تكنولوجية عربية<sup>(١٠)</sup>.

#### خامسا: مساهمة تغيير النظام الاقتصادي العربي في تغيير النظام الاقتصادي العالمي:

ان مساهمة العالم العربي في تغيير النظام الاقتصادي العالمي، يجب أن يتجاوز مستوى تغيير شروط التسويق والتحكم القانوني في الموارد الوطنية انها تفرض ان ينهج استراتيجية الاعتماد على الذات في افق قومي وحدوي، وهي استراتيجية تنطلق من ضرورة اشباع الحاجات الاساسية، واستعمال الموارد الوطنية للاستجابة لهذه الحاجات عوض أن يبقى عنصر التصدير مهما على

المبادرات التنموية، ان نهجا لهذا السبيل سيفرض على الاقتصاديات المركزة مراجعة داخلية وخارجية تؤدي الى تغيير قواعد النظام الاقتصادى العالمى. ذلك أن هذا التغيير لن يحدث الا عن طريق جدلية تحولات التنظيمات الاقتصادية الداخلية سواء منها الاقتصاديات المركزية او الاقتصادية المحيطة بجانب تحولات فى العلاقات بين الطرفين. وللعالم العربى الامكانيات الحضرية والبشرية والمادية التى يجعل من بنائه لقواعد اقتصادى قومى مستقل وجدد عنصرا حيويا فى سبيل تغيير طبقة العلاقات الاقتصادية الدولية.

#### سادسا: البعد الديمقراطى:

ان البعد الديمقراطى يعتبر شرطا حيويا وضروريا بجانب البعد القومى لبناء اقتصاد عربى متحرر، اذ يستحيل تغيير الاختارات ونهج استراتيجية الاعتماد على الذات واعطاء الاولوية للحاجات الاساسية للغالبية من السكان بدون اشراك فعال وحقيقى للجماهير العربية فى وضع التخطيطات الانمائية ومراقبة تنفيذها على الصعيد القومى والقطرى والمحلى. أن تحرر الانسان العربى من الاغتراب السلطوى الذى يقممه ويفقره فكريا وماديا ويسمح للأقليات بالتحكم المطلق فى المقدرات الاقتصادية عامل من عوامل التقدم الاقتصادى والاجتماعى. أن الديمقراطية الحقيقية هى التى يمكن أن تضمن نجاح استراتيجية التحرر وتقى الممارسات الوحشية من الانزلاق لخدمة مشاريع سلطوية ضيقة وتمكن الانسان العربى من التفتح والعطاء واستعمال طاقاته الابتكارية لصالح المجهود الانتاجى والفكرى ومن اجل تغيير مستمر للواقع الاقتصادى العربى.

ان بناء اقتصاد عربى متحرر وجديد يتطلب اذن ازالة كل الشروط التى ساهمت فى بروز مظاهر التخلف كعملية تاريخية نتجت عن الهجمة الامبرالية وتغلغل نمط الانتاج الرأسمالى داخل مجتمعاتنا وتأطيره للتركيبات

الاجتماعية والاقتصادية العربية. وهذا يفرض العمل على تحرير الارض العربية وفي مقدمتها تحرير فلسطين، والدفع بتحرير الاقتصاد العربي من كل أنواع الاغتراب التي تسلط عليه ويفرض منهج استراتيجية الاعتماد على الذات التي تهدف للاستجابة للحاجات الاساسية للغالبية من السكان على كل المستويات. وخلق ظروف التضامن والاندماج بين القطاعات الانتاجية، وجعل البواعث الصادرة عن السوق الداخلية هي المتحكمة في قرار الاختيارات عوض ان تبقى المبادرة للسوق الخارجية، ولكن نجاح استراتيجية الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتحقق بدون ادماجها في اطار قومي ووحدي أي بدون دفع التعاون والتنسيق الاقتصادي بين كسبيل حيوى لتحقيق هذه الاستراتيجية كما أن البعد التحرري والبعد القومي لبناء اقتصاد عربي جديد يفرض بهذا ديمقراطيا، أي اشراكا حقيقيا للجماهير العربية في تقرير مصيرها بكامل الحرية.

## هامش الفصل الثاني

- ١- محمد ليب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، التخطيط لتنمية عربية: آفاق وحدوده، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ١٤٧ - ١٤٨.
- ٢- محمد عابد الجابري، رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٧٧، ص ١٨١.
- ٣- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ / ١ / ١٩٦٠.
- ٤- مؤتمر الجزائر لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، المؤتمر الرابع، الجزائر، سبتمبر ١٩٧٣، النصوص الأساسية، تصريحات، برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي.
- ٥- عادل مختار الهواري، سوسولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ٩ يوليو ١٩٨١، ص ٢٧ - ٢٨.
- ٦- محمد ليب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص ١٥٢.
- ٧- محمد الغمادي أفاق التثمة في الثمانينات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ١٩٥ - ١٩٦، وانظر أيضا.
- محمد ليب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص ١٩٧٣.
- ٨- عادل حسين، عبد الباسط عبد المعطي، على نصار، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، جامعة الدول العربية الامانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، تونس، ١٩٨٤، ص ٢ - ٣.

٩- سعد الدين ابراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، بحث مقدم الى المؤتمر العالمى السنوى الثانى لاقتصاديين المصريين، القاهرة فيما بين ٢٤ الى ٢٦ مارس ١٩٧٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع.

١٠- نفس المرجع، ص ١٠: ١٥..

١١- اوسكار لانج، التخطيط والتنمية الاقتصادية. ترجمة هشام متولى، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق، ١٩٧٣، ص ٩.

١٢- نفس المرجع، ص ١٤: ١٦.

١٣- نفس المرجع، ص ١٧.

١٤- نفس المرجع، ص ١٨.

15- Karl Marx Le Capital Livre 1'Edition cales, p.15.

١٦- عادل مختار الهوارى، نقد مراحل النمو الاقتصادى عند «روستو» مجلة اليمن الجديد، صناعا السنة الحادية عشرة، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٨٢، ص ٩: ٢٤.

١٧- روستو، مراحل النمو الاقتصادى، منشورات المكتبة الاهلية، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٠.

١٨- نفس المرجع، ص ٣٢.

١٩- نفس المرجع، ص ٦٢: ٦٥.

٢٠- نفس المرجع، ص ٦٧.

21- Rostow, W.W., the Stage of Economic Growth, A Non  
Commanist Manifesto. Cambridge, London. 1963, P. 13.

22- Cundarne R., Le Pouvrete des notions aedr Cajés, 1973.  
p.44.

- ٢٣- توماس ستش، الاقتصاد المياسي للتخلف. دار الفارابي، بيروت ١٩٧٨، ص ١٨١.
- ٢٤- اسماعيل صبرى عبد الله، القطاع العام، واستراتيجيات التنمية مجلة «التنمية والتقدم الاجتماعي» عدد ١٢ يوليو سبتمبر ١٩٨٠ - ص ص ١٤: ١٥.
- ٢٥- روزنتال، جدلية البحث اللينيني للامبريالية والثورة، موسكو ١٩٧٦، ص ٤٧٨.
- ٢٦- لينين، الاعمال الكاملة، موسكو، المجلد ٤٣، ص ٢١٢.
- ٢٧- اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢١٥.
- ٢٨- المرجع السابق، ص ٢١٨.
- ٢٩- عادل مختار الهوارى، سوسيولوجيا التخلف والتنمية فى العالم التابع، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٩.
- ٣٠- اسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٠٢.
- ٣١- نفس المرجع، ص ٢٠٦.
- ٣٢- نفس، ص ٢٥١.
- ٣٣- محمد دويدار، استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٩٥.
- ٣٤- انتشيشكين واخرون، مبادئ التخطيط العلمى فى الاتحاد السوفيتى، دار التقدم موسكو، ١٧٥، ص ٥.
- ٣٥- نفس المرجع، ص ٤٠.
- ٣٦- شارل بتلهام، التخطيط الاشتراكى والتخطيط الرأسمالى، مجلة

- الطلیعة المصریة، القاهرة عدد فبرایر ١٩٦٥، ص ٦٦ .
- ٣٧- شارل بتلهایم، ندوة مجلة الطلیعة المصریة التي عقدت بالامانة العامة للاتحاد الاشتراکی العربی فی يوليو ١٩٦٦ ص ٢٢ .
- ٣٨- عادل مختار الهوارى، سوسیولوجیا التخلف والتنمية فی العالم التابع، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٩ .
- ٣٩- فتح الله، الاقتصاد العربی والمجموعة الأورپیة دار الحدائق بیروت، ١٩٨٢، ص ص ٣٢١ - ٣٢٢ .
- ٤٠- نفس المرجع، ص ص ٣٢٧، ٣٣١ .

## الفصل الثالث

### السكان والتنمية

- مقدمة.

- أولا: مفهومات تحليلية.

١- مفهوم السكان.

٢- نمو السكان.

٣- القوى البشرية.

٤- العمالة.

- ثانيا: خصائص القوى البشرية في مصر.

١- حجم ونمو القوى البشرية.

٢- التركيب النوعي والعمرى للسكان.

٣- التعليم - مشكلة الأمية.

٤- اتجاهات العمالة.



## الفصل الثالث

### السكان والتنمية

لانتفع مشاكل السكان في البلدان النامية في مركز اهتمام حكومات هذه البلدان والاطراف العلمية فيها فحسب، بل هي موضع نشاط سياسى خارجى واسع من قبل حكومات البلدان الرأسمالية الرئيسية، بجانب عدد من المنظمات الدولية. فالولايات المتحدة الامريكية، التي تؤكد رؤيتها الرسمية بأن «تزايد السكان يعتبر مشكلة عالمية ليس بوسع أى بلد أن يتجاهلها»، تتخذ اجراءات نشيطة للقيام بتأثير حاسم على النشاط الدولى فى حقل السكان، ويتم تمويل البرامج المتعلقة بقضايا السكان فى البلدان النامية، فضلا عن الاجراءات الأخرى، خدمة لمصالح الاستعمار الجديد.

ويشارك بهمه فى هذا النشاط الكثير من الديموجرافيين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين البورجوازيين، الذين يؤكدون ان التطور الاقتصادى المستقل للدول النامية المستقلة ليس قادرا على تحسين وضع الجماهير الشعبية. وهم يزعمون أن تطور الاقتصاد الوطنى والتصنيع لن يغيرا من الوضع القائم، بل على العكس سيعمقان التناقضات فى هذه البلدان، وذلك لان ادخال التقنية الحديثة سيزيد من البطالة، التي هي كبيرة فى الأصل. ان التصنيع، فى رأيهم ايضا، يمكن أن يؤدي الى نتيجة سلبية أخرى ايضا: فهو سيحول اليد العاملة عن الزراعة، وهو مامن شأنه أن يؤدي فى ظل التزايد السريع للسكان والمستوى المنخفض لميكنة العمل الزراعى الى تفاقم الجوع. وبعد أن «يشتوا» بهذا الشكل «عدم جدوى» تطوير اقتصاد البلدان النامية، يؤكد هؤلاء ان الاسلوب السياسى لحل التناقضات المرتبطة بنمو السكان السريع، هو النضال من اجل تخفيض معدل المواليد والذي يجب أن يشغل المكان الأهم من سياسة الدولة. ان التوجه السياسى لهذا الموقف يبدو واضحا بجلاء، فهو يتحدد

بالرغبة في حصر تعقيدات المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، التي تواجه البلدان النامية، بعدد سكانها «المفرط في الزيادة» وتركيب السكان العمرى غير المتلائم. وحسب منطق هذه الآراء فإن سبب جميع الصعوبات ليس الاثار الاجتماعية الاقتصادية الثقيلة للتبعية الاستعمارية، التي عانت منها زمنا طويلا الدول المستقلة الآن، بل «ضغط السكان» على الموارد المحدودة لهذه الدول. وبغض النظر عن الطموحات الذاتية لهذا المؤلف او ذاك فان هذا الموقف مرتبط بتيرئة الامبريالية، التي تعمل حاليا على تثبيت الاستعمار الجديد.

ان التغيير الشديد في عدد سكان البلدان الاقل تطورا من الناحية الاقتصادية هو من بين قضايا العصر الحديث. لكن ماهى السبل الفعلية لحل هذه القضايا؟ ان الشرط الأهم لحل هذه القضايا هو التطور الاجتماعى والاقتصادى، التراكم الشديد للموارد من اجل النهوض بالاقتصاد الوطنى، نمو الدخل الوطنى وتأمين اسرع الوسائل فى النمو الاقتصادى. ويمكن بلوغ ذلك فقط على أساس الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية، الموجودة فى حوزة هذه البلدان. ومن خلال السير على طريق التصنيع، وتوفير الشروط اللازمة للنهوض بالزراعة، وبالتالي حل مشكلة المواد الغذائية. ويساعد التصنيع بدوره على النمو السريع للعمالة، وعلى الامتصاص الى حد ما لفيض السكان المبطن.

ويوجد فى الوقت الراهن اكثر من ٥٠ بلدا ناميا تتفد بشكل أو بآخر بـرامج «تخطيط الاسرة». بيد أن الحد من معدل المواليد وتخفيض وتائر تزايد السكان مرهونان بصورة مباشرة بتطور البلاد الاجتماعى والاقتصادى. أن أى اجراءات دعائية لتجديد الانجاب لا يمكن أن يعطى نتيجة الا عندما يكون السكان معدين من اجل سیر التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لتقبل فكرة «الابوة الواعية» عندما تتاح لغالبية الاسرة امكانية الحصول على «عمل» <sup>مطلوب</sup> <sup>من قبل</sup> <sup>الموظف</sup> <sup>والخدمة</sup> وعندما يتغير وضع النساء فى المجتمع

ومثل هذه التغيرات لا يمكن ان تكون الا نتيجة لتحولات اجتماعية اقتصادية جلية، فحسب.

ومع تطور الصناعة فى البلدان النامية سيأخذ القسم الأعظم من الشباب وخاصة الرجال، بالانتقال من الريف الى المدينة، وبالتالي سينخفض معدل المواليد سواء فى الريف أو فى البلاد كلها. كما أن اشراك النساء فى النشاط الانتاجى وقيامهن مع تطور مستواهن الثقافى باعمال تتطلب مهارة متزايدة، سيؤدى الى تزايد عمليات التحديد الواعى لمعدل الانجاب فى الاسر. كما تؤثر ايضا على عمليات اعادة انتاج السكان وعملية تمدن السكان Urbanization وعدد من العوامل الأخرى. بيد أن هذه العمليات من المحتمل ان تجرى زمنا بسرعة أكبر مما فى أوروبا، وذلك لان الدول النامية متمكنة، بانتهاجها طريق التطور الرأسمالى، من بناء صناعة حديثة وإيجاد كادرات عالية المهارة لها خلال فترات زمنية اقصر، وهذا سيساعد على تكون نظام لاعادة انتاج السكان، يلائمه معدل مواليد أكثر انخفاضاً. هذا ويمكن رفع وتأثر النمو الاقتصادى، وتحقيق التقدم الاجتماعى قبل كل شىء عن طريق التحولات الجلية للمجتمع، مما يتيح امكانية تحرير احتياطات اقتصادية هائلة. بيد أن حل هذه المهمة الرئيسية لاينبغى أن يتعارض مع محاولات الدول النامية التأثير على الوتائر العالية الراهنة لازدياد السكان الطبقى عن طريق انتهاج سياسة سكانية نشيطة، تساعد على التطور الاقتصادى الناجح.

والسكان بالنسبة للاقتصاد هم فى آن واحد منتج ومستهلكون للخيرات المادية. وتتسبب هذه الازدواجية فى علاقات السكان والاقتصاد بجملة التفاعل بين هذه العمليات معقدا ومتناقضا فى كثير من الاحيان. ويشكل السكان جزئين من وحدة اجتماعية واحدة، لا يمكن فرير خطى الارتباطات المتبادلة بينهما «السكان الاقتصاد» و «الاقتصاد - السكان» الا بشكل مصطلح الى حد كبير وتتضمن الادبيات الديموغرافية وصفا مفصلا نسبيا لتأثير الاقتصاد

على عمليات إعادة انتاج السكان من خلال الميكانيزم المناسب لتغيرات مجموعة من العوامل الاقتصادية (مستوى المعيشة وتوفر المسكن... الخ، وإن كانت لم توضع حتى الآن بعد نظرية لهذه العمليات متكاملة بشكل كاف.

ونشير بهذا الصدد الى أن قوة العمليات الديموجرافية تتحدد بتطور العمليات الاقتصادية وبمصالح الطبقات المسيطرة في المجتمع وبنية حاجات السكان. بيد أن العلاقة بين هذه العمليات علاقة وظيفية. أن تغيرات قوة الظواهر الاقتصادية في الظروف المعاصرة لاتعنى إطلاقاً أنه في آن واحد وينفس النسبة تغير قوة الظواهر الديموجرافية وقبل كل شيء معدل المواليد. وفي ظروف معدل المواليد المنخفض لا يؤدي نمو الاقتصاد الى ارتفاع أو انخفاض ملموس في قوة هذه العملية، كما أن معدل الوفيات في مستواه المنخفض ليس مرتبطاً أيضاً بهذا الشكل الصارم بالظواهر الاقتصادية. في مثل هذه الظروف تكتسب أهمية خاصة إمكانية المجتمع في التأثير بواسطة اجراءات متنوعة على الظواهر الديموجرافية بهدف جعلها أكثر مثالية، هذا ممكن على أوسع نطاق في ظل الاشتراكية فحسب. اما حظ السكان - الاقتصاد أي تأثير العمليات الديموجرافية على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فهو مدروس أقل بكثير. في حين أن تأثير هذه العمليات كبير للغاية على تطور اقتصاد البلاد عامة واقتصاد مناطقها.

إن المجتمع وقاعدته الاجتماعية والاقتصادية لا يمتثلان شيئاً جامداً لا يتغير. وتتبدل بصورة متواصلة البارامترات الديموجرافية أيضاً.

إن الارتباط المتبادل بين مختلف العناصر المكونة للتطور الاجتماعي هو جملة عمليات. وليس مجموعة من الأشكال الجامدة، التي لا تتغير، ولهذا ينبغي التحدث عن تفاعل عمليات إعادة انتاج الاقتصاد والديموجرافي وليس عن نسب ساكنة، مثل النسبة بين عدد السكان وحجم الانتاج في فترة معينة.

أن تأثير العمليات الديموجرافية على الظواهر الاجتماعية يتحقق قبل كل شيء من خلال تغيرات البنية الديموجرافية: العمرية، الجنسية، التعليمية، العائلية، المهنية التأهيلية، الجغرافية وبعض البنى الأخرى. وتتسم بأهمية خاصة من بينها البنية العمرية للجنسين، التي تطرأ نتيجة لتقلبات قوة العمليات الديموجرافية نفسها: انخفاض أو ارتفاع معدل المواليد، تغيرات مقادير معدل الوفيات حسب العمر، تغيرات الهجرة حسب العمر بالنسبة لبعض المناطق، وكذلك بتتبع أحداث مثل الحروب التي تخلق كذلك اختلالات جدية في توزيع السكان حسب العمر والجنس.

الأ أن أمة عملية من عمليات نمو السكان - إعادة انتاجهم، الهجرات... الخ، - هي جزء فقط من نشاط السكان الحيوى الذى لا يتجزأ. وليس فصلها عن النشاط الحيوى للسكان، أو الطبقة، أو الفئة الاجتماعية، أو الفئة الاجتماعية المهنية، أو الأسرة، أو الفرد إلا أمراً اصطلاحياً للفئة. فإذا جردت هذه العمليات من العلاقات مع جميع الأنواع الأخرى من النشاط الحيوى للسكان، فاتها تفقد محتواها الاجتماعى والوظائف الأساسية، التى تقوم بها فى العضوية الاجتماعية.

وعند دراسة العمليات الديموجرافية تبرز دائماً الحاجة إلى ربطها بالتطور الاجتماعى الاقتصادى. إن مفهوم التطور الاجتماعى الاقتصادى على درجة عالية من الشمولية والتجريد، ويشغل أحد الأمكنة المركزية فى تسلسل المقولات والمفاهيم، التى تمكس السير الاجتماعى التاريخى الواقعى. لكن مفهوم العملية الديموجرافية يعكس ماهو فردى وخاص بالمقارنة مع هذا المفهوم. وهكذا، فالتطور الاجتماعى والاقتصادى والعملية الديموجرافية يميزان انظمة متباينة من حيث درجة التقيد، ولهذا لا يوجد بينهما ارتباط مباشر، وإذا اخطينا المفاهيم العامة الأخرى للديموجرافيا - إعادة انتاج السكان، إعادة انتاج البنية الديموجرافية، والوضع الديموجرافى وغيرها، فانتا نجد أن

الملاقة بينها وبين مفهوم التطور الاجتماعي الاقتصادي تتحقق عبر حلقات اتصال معينة.

من خلال هذا التصور لموضوع السكان، نحاول عرض دراسة تحليلية للقوى البشرية متاولين: مفهومات تحليلية للقوى البشرية، الخصائص العامة للقوى البشرية في مصر، كفاءة القوى البشرية، وتحديد احتياجات قوة العمل.

### أولاً: مفهومات تحليلية:

#### ١- مفهوم السكان:

يقصد بالسكان مجموعة من الناس، تمارس نشاطها الحيائي في إطار مجتمع معين. ويتحدد السكان على نطاق: الكرة الأرضية، القارة، البلاد، الأجزاء المكونة للبلاد، المناطق الدينية والمدن، وهم يمثلون دائماً مجموعة معقدة ومتعددة الأوجه من الناس، الذين يعيشون على أرض معينة، ويشكلون الأساس الطبيعي للجماعة الاجتماعية المعنية. هذه المجموعة من الناس ليست ساكنة، بل هي في تطور مستمر لا تعبر عنه حركة المؤشرات الكمية فحسب، بل وتغيرات المواصفات الكيفية للسكان في كل مرحلة تاريخية من مراحل حركة المجتمع<sup>(١)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن كلمة سكان "Population" تعني مجموع عدد الأشخاص المقيمين، عادة وإن لم يكن دائماً، في منطقة معينة في وقت معين، ويعرفه البعض الآخر «بالدراسة العلمية للسكان من حيث الحجم والبناء والنمو»<sup>(٢)</sup>.

وتبيح النظرية الماركسية إمكانية الاستجلاء العلمي لماهية السكان الاجتماعية، وتحديد أهميتهم ومكانتهم في تطور المجتمع، وبالتالي تحديد سنين نمو السكان أنفسهم. يتكون المجتمع من الناس، الذين يشكلون المتغير

الضرورى لحياته، فبدون حد أدنى معين من الناس يستحيل وجود المجتمع. بيد أن مجرد فهم هذا الأمر لا يكفى لاستيضاح جوهر السكان. فمثل هذا الفهم قد صيغ، فى الحقيقة قبل ظهور نظرية الاشتراكية العلمية، ونجده عند علماء الاجتماع البورجوازيين المعاصرين الذين يشكل المجتمع، من وجهة نظرهم، مجرد جمع من الأفراد يد أن المجتمع، فى الواقع هو نتاج التفاعل بين الناس، هو منظومة محددة من العلاقات بين الناس، وقبل كل شىء علاقاتهم الانتاجية، التى تشكل أساس المجتمع، قاعدته. ان القوة المحددة فى تطور المجتمع هى أسلوب الانتاج، الذى يحدد وحدة القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية فى عملية انتاج الخيرات المادية مع الناس الآخرين، ولذا فان وجود السكان خارج علاقات الانتاج امر مستحيل. ان قوى المجتمع المنتجة ليست أدوات الانتاج فحسب، بل هى أيضا، وقبل كل شىء، الناس الذى يستخدمون هذه الأدوات فى عملية الانتاج، ان الكادحين هم القوة المنتجة الأهم، وقد أشار «لينين» الى ان العامل الكادح هو القوة المنتجة الأولى لكل البشرية<sup>(٣)</sup>.

ان نفس مفهوم «السكان» بشكل عام، هو تجريد، شأنه شأن مفهوم «الانتاج» بشكل عام. ويرى «ماركس»: «السكان هم شىء مجرد اذا تركت جانباً، على سبيل المثال، الطبقات التى يتكونون منها. وهذه الطبقات هى ايضا شىء لامعنى له، اذا لم أكن اعرف الأسس التى تستند اليها ومنها مثلاً العمل المأجور، رأس المال... الخ. وهذه الأخيرة تفترض التبادل، تقسيم العمل، الاسعار... الخ»<sup>(٤)</sup>. فى ضوء النظرة الى مفهوم «السكان» ينبغى النظر الى السكان فى علاقاتهم المتعددة وقبل كل شىء، فى علاقات الانتاج الاجتماعى والتوزيع والاستهلاك.

لقد وجدت نظرية السكان فى المادية الجدلية أساساً متيناً لها، وهى تستند مباشرة الى قوانين التطور الاجتماعى، وقبل كل شىء الى قوانين حركة الانتاج الاجتماعى. وينقسم السكان الى طبقات ترتبط فيما بينها، فى ظل

علاقات اجتماعية معينة، بصلات عديدة ومتنوعة. - اقتصادية، سياسية، قومية، دينية وعائلية، كما يشكل الناس القادرون على النشاط العملى الهادف القوة المنتجة الأساسية فى المجتمع، التى تبت الحياة فى عناصر الانتاج الأخرى. وفى ظل مستوى معين للقوى المنتجة بشكل السكان القادرون على العمل عاملا هاما، تتوقف عليه الى درجة كبيرة مقادير الثروة الاجتماعية وامكانيات التطور الاقتصادى اللاحق. ان عدد السكان يؤثر على وتأثر تطور المجتمع، باتجاه تسريعها او تخفيضها، بيد أن المعطيات عن عدد السكان لاتوضح لاستبيان المجتمع، ولا اسباب الانتقال من تشكيلة تاريخية الى أخرى، فعدد السكان وكثافتهم لا يحددان طبيعة النظام الاجتماعى، فضلا عن أنهما لا يشكلان القوة الحاسمة فى التطور الاجتماعى. اى أن السكان ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعى.

ان مشكلة السكان الأساسية فى ظل اسلوب الانتاج الرأسمالى تكمن فى استغلال العمل المأجور من قبل المالكى وسائل الانتاج. ان اسلوب الانتاج الرأسمالى نفسه يخلق فيضا نسبيا من السكان. وقد اشار ماركس الى أنه «فى ظروف كهذه يجب أن يجرى التزايد المطلق لهذا الجزء من البيروليتاريا على نحو يتضاعف معه تعداده على الرغم من الاهتداء السريع لعناصره.. وهكذا يتطلب الأمر الاستبدال السريع لاجيال العمال». هذا القانون لايسرى على الطبقات الأخرى من السكان - وهذه الحاجة الاجتماعية تلبى بالزيجات المبكرة - النتيجة الملازمة للظروف التى يعيش فيها عمال الصناعة الكبيرة - وتلك المكافأة مقابل انتاج الاطفال العمال التى يعطيها استغلالهم<sup>(٥)</sup>.

ويقضى المنهج الماركسى فى تحليل قضايا السكان بدراسة الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بعضها البعض، والعوامل السياسية والثقافية والحقوقية والدينية والحياتية المحددة لحركة العمليات الديموجرافية، دراسة شاملة فى كل حالة بمفردها. ان التعليل الاقتصادى للقوانين الديموجرافية

لا يلغى إطلاقاً ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التأثير المعين للكوارث الطبيعية - الجفاف، الفيضانات - والعوامل الاجتماعية البيولوجية - الأوبئة - وعوامل البنية الفوقية، كالحرب على سبيل المثال، ويجب، عند هذا الاغتناب عن البناء، بأن عوامل البنية الفوقية، وأحيانا عوامل أخرى - أيضا مقاييس وعواقب بعض الكوارث الطبيعية والأوبئة مثلا - تجد تفسيرها في الظروف الاجتماعية الاقتصادية لحياة المجتمع.

## ٢- نمو السكان:

ان نمو السكان هو مفهوم تاريخي، ففى كل مرحلة تاريخية يتحقق هذا النمو بقوة تختلف من حيث كبرها او صغرها، وتعرض فى تجلية لتغيرات خاصة تتوقف على طبيعة اسلوب الانتاج. ويتمتع هذا الأمر بأهمية من الدرجة الأولى بالنسبة لمنهجية معرفة قوانين السكان، وذلك لأن البشرية تعيش فى ظروف اجتماعية مختلفة متغيرة تاريخيا، تتشكل تحت تأثير اسلوب الانتاج المسيطر فى المرحلة المعنية من التطور الاجتماعى.

ان كثرة العوامل التى تؤثر بهذا الشكل أو ذاك فى تشكيل عمليات نمو السكان، تجعل استجلاء القوانين الحاسمة فى هذا النمو أمرا ذو أهمية خاصة. ان تحديد قوانين نمو السكان فى مختلف مراحل التاريخ الانسانى، وتحديد ارتباط هذه العملية بمجمل سير التطور الاجتماعى هو المهمة المركزية لنظرية السكان. وتتيح المادية التاريخية اسكانية فرز ثلاث مجموعات من القوانين:

- ١- قوانين عامة تعمل على امتداد كل التاريخ الانسانى.
- ٢- قوانين خاصة بمدى تشكيلات اجتماعية اقتصادية.
- ٣- قوانين تعمل فى نطاق التشكيلة التى يجرى تحليلها، او تكون مميزة

لمراحل محددة من التشكيلة المعنية، وهي ما تسمى بالقوانين المرحلية.

وبلاحظ أن نمو السكان على امتداد كل تاريخ البشرية هو بمثابة قانون عام. ويشكل تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج اساس هذا النمو. ان تغير وتأثر النمو ومواصفاته الكيفية امر مرهون اجتماعيا بالعلاقات الاجتماعية السائدة. ان نمو السكان - المصدر الطبيعي لتشكيل القوة المنتجة الأساسية والقوة المستهلكة الأساسية في المجتمع - امر يتطلبه القانون العام لتطور القوى المنتجة والقانون العام لتزايد الحاجات. ففى التشكيلات الاجتماعية ماقبل الرأسمالية كان تطور الانتاج يجرى بصورة اتساعية extensivment عن طريق زيادة عدد العاملين بشكل رئيسى. وقد تطلبت الثورة الصناعية ليس زيادة البروليتاريا كميا فحسب. بل تطلبت كذلك تغييرها نوعيا ورفع كفاءتها ومستواها التعليمى. وترافق الثورة العلمية التكنيكية تحولات أكبر، اما فى ظروف الاشتراكية فيجرى تشكيل نموذج للانسان العامل جديد بصورة مبدئية. وهكذا. ففى كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية يعمل قانون نمو السكان بأشكال متباينة، من خلال القوانين الخاصة بنمو السكان المميزة للتشكيلة المعنية.

ويتضمن مفهوم «نمو السكان» مواصفات تلك التغيرات، التى تجرى داخل السكان تحت تأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية البيولوجية الديموجرافية. وبدور البحث ليس فقط عن عمليات اعادة الانتاج الطبيعى للسكان، بل كذلك عن النتائج المتنوعة المترتبة على تغير نظام اعادة انتاج السكان، وحركة الهيكل الديموجرافية، بما فيها المستوى التعليمى العام والاعداد المهني، وكذلك الوضع الصحى للسكان وعمليات الهجرة فى مختلف اشكالها وتوزع السكان على اراضى البلاد فى الأماكن السكنية المختلفة من حيث النوع والحجم<sup>(٦)</sup>.

وترتبط قوتان نمو السكان ارتباطاً عضوياً بمنظومة القوانين الاقتصادية  
للتشكيلة الاجتماعية المعنية. وقد اشار ماركس الى أن:

«لكل أسلوب انتاج خاص تاريخياً، قوائمه الخاصة المميزة في السكان،  
والتي تتمتع بطابع تاريخي...»<sup>(٧)</sup> لقد اكتشف ماركس القانون الاقتصادي  
للسكان في الرأسمالية كقانون فيض نسبي في السكان وأشار لينين بهذا  
الصدد إلى أن النظرية الماركسية «تتطلب فقط بأن تعالج المسألة العمالية - هذه  
المسألة موجودة في المجتمع الرأسمالي فقط - ليس على أساس ابحاث عامة  
حول تناسل الانسان، بل على أساس ابحاث خاصة حول قوانين العلاقات  
الرأسمالية»<sup>(٨)</sup>.

من المهم، ونحن نقوم باستجلاء القوانين الموجودة في المجتمع الانساني  
لحركة السكان الطبيعية، ان نكشف قبل كل شيء، عن طبيعة ومحتوى  
الارتباط الاجتماعي الاقتصادي لقوة إعادة الانتاج الطبيعي للسكان، الذي  
يضم عمليتي الانجاب والوفاة. وي طرح عند هذا سؤال هام حول خصائص  
التفاعل بين العالم البيولوجي والعامل الاجتماعي في هاتين العمليتين.  
وخلافاً للرأى المنتشر بصورة واسعة وسط الديموجرافيين وعلماء الاجتماع  
الهورجوازيين، اثبت ماركس وانجلز ان نمو السكان لا تحدده اطلاقاً العوامل  
البيولوجية المستقلة عن المجتمع، فهو يتسارع او يتباطأ تبعاً لطبيعة النظام  
الاجتماعي او لدرجة تطوره.. وهكذا، فان المادة التاريخية دون ان ترفض  
الأهمية المعنية للعوامل البيولوجية، تعتبر أن الارتباط الاجتماعي الاقتصادي  
لعمليات تجدد الانتاج الطبيعي للسكان هو العامل الحاسم.

ان معدل المواليد وكذلك معدل الوفيات امران مرهونان اجتماعياً وبني  
الوضع بالحسبان عند دراسة قوانين إعادة الانتاج الطبيعي للسكان، بان عندنا  
كثيراً من العوامل يؤثر على مستوى معدل المواليد والوفيات. فاذا اخذنا معدل

المواليد نجد أن سن الزواج، التنظيم داخل الأسرة لعدد الاطفال، عدد النساء غير المتزوجات، العقم، ولادة الجنين ميتا،... الخ هي عوامل ذات أهمية كبيرة. لكن، بالطبع لا يتحدد مستوى معدل المواليد بهذه العوامل فقط، فوضع المرأة الاجتماعى ومستوى تلبية الاحتياجات المادية والثقافية للسكان والوضع الاجتماعى والمستوى الثقافى للوالدين والتشريع، والذى يعكس هذه السياسة او تلك حيال السكان، وتطور الحياة فى المدينة، كل ذلك يلعب مع غيرها من العوامل الاجتماعية الأخرى، دورا هاما للغاية<sup>(٩)</sup>.

ان الامر المحدد فى دراسة قوانين نمو السكان، بلا ريب، تحليل القوانين نفسها المتعلقة بالسكان، وذلك لأن مفهوم «القانون» هو احدى درجات معرفة الانسان لوحدة وعلاقة العملية العامة لانتاج الحياة نفسها التى ترتبط كل مرحلة من مراحلها بعوامل تاريخية معينة. وتتفى الماركسية وجود قوانين «أبدية» للسكان تتحكم فى إعادة انتاجهم الطبيعى. فالعمليات الديموجرافية ترتبط بظروف الحياة والعمل، التى تتحدد، بدورها، بمستوى تطور القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية المسيطرة، ان البطء الممن فى العمليات الديموجرافية يؤدى الى عدم التطابق فى الزمن بين درجة تغيراتها وتكون التشكيلة الاجتماعية او استبدالها بتشكيلة جديدة.

وفى تحليل السكان بارتباطهم مع النظام الاجتماعى الاقتصادى يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السكان هم وحدة القوة المنتجة الأساسية والقوة المستهلكة فى المجتمع. فيدون تأدية قسم معين من السكان لوظيفته كقوة منتجة اساسية فى المجتمع تستحيل تلبية حاجات المجتمع واستحيل، بالتالى، وجود المجتمع نفسه أن تأدية السكان جميعا فى آن واحد لوظيفتهم كقوة مستهلكة هي عنصر ضرورى فى عملية إعادة الانتاج، ولان السكان هم المستهلك لكل الناتج النهائى.

والقوة المنتجة والقوة المستهلكة فى المجتمع هما جانبان للسكان يكملان

ويشترطان بعضهما البعض، فجميع عناصر القوة المنتجة الأساسية في المجتمع هي عناصر هي القوة المستهلكة أيضا. ان ازدواجية الوظيفة هذه مجزأة زمنيا بالنسبة لكل عنصر. فعناصر فئات السن الكبيرة من الاطفال، الذين هم جزء من السكان غير القادرين على العمل، تقوم بدرجيا، تبعا لتزايد العمر، بالانتقال الى فئة السكان، التي هي في سن قادرة على العمل. في هذه العملية تجرى في آن واحد تحول العناصر، المنتجة فقط للقوة المستهلكة في المجتمع الى عناصر تنتمي الى القوة المنتجة الأساسية في المجتمع وإلى القوة المستهلكة في آن واحد. و نفس العملية، انما ذات طابع معكوس، تلاحظ عدد انتقال عناصر القسم القادر على العمل من السكان الى القسم المتقدم في السن من السكان غير القادرين على العمل.

ان إعادة انتاج السكان كقوة منتجة اساسية وقوة مستهلكة في المجتمع يجرى في كل مكان وبصورة متواصلة. وفي عملية التقدم الاجتماعي لمة تناقض بين هذين الجانبين للسكان كمقولة اجتماعية هنا ويوجد جانب نوعي وجانب كمي لوحدة المنتجة الأساسية والقوة المستهلكة في المجتمع. ويميز الجانب الكمي قبل كل شيء على شكل تناسب معين بين عدد السكان ككل وعدد السكان العاملين وعدد السكان، الذين هم في سن قادرة على العمل...الخ. كما يبرز كذلك على شكل نسب معينة بين حجم الانتاج وحجم الاستهلاك، حجم التراكم وحجم الاستهلاك في الدخل الوطني...الخ.

### ٣- مفهوم القوى البشرية:

ينظر علماء الاجتماع الى القوى البشرية باعتبارها العدد الكلي للسكان الذين يعملون بالفعل أو الذين سبق لهم أن مارسوا العمل ولكنهم لا يعملون في الوقت الحاضر، او الذين لا يعملون ولكنهم قادرون على العمل ويعشون عنه (١٠).

أى أن مفهوم القوى البشرية يشير إلى القوى العاملة الكلية فى المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة فى النشاط الاقتصادى. بينما يشير مفهوم قوة العمل إلى القوى العاملة النوعية أى الأفراد العاملين بمختلف التخصصات والقطاعات الاقتصادية وترجع أهمية هذا التمييز بين المفهومين إلى أن المخطط فى الدول النامية لايهتم فقط بمجرد توفير القوى العاملة الكلية، ولكنه يولى اهتماما اكيد لقوة العمل النوعية حيث أن تحقيق معدل مرتفع من التنمية يتوقف على توفر متطلبات تنمية كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من مختلف المهن والتخصصات<sup>(١١)</sup>.

ويشير مفهوم القوة العاملة إلى قدرة الانسان على العمل ويقول ماركس ونحن نعى بقوة العمل أو القدرة على العمل جملة القدرات العضلية والروحية التى يتمتع بها الجسم.. والشخصية الحية للانسان، والتى يذلها كل مرة ينتج فيها قيمة استهلاكية ما<sup>(١٢)</sup>. ينتمى للأيدي العاملة فى المجتمع ذلك القسم من السكان، الذى يستطيع بفضل قدراته العضلية والروحية، أن يعمل. ويشكل القسم من الأيدي العاملة، الذى يقوم بوظيفته فى الانتاج الاجتماعى، مجموع القوة العاملة.

وعند دراسة قضايا تطور الأيدي العاملة من المهم الانتباه إلى مواصفات النوعية، التى يمكن الاعتبار أنها تلخص فى: مستوى الاعداد، سواء التعليمى العام أو المختص، الذى يتفق مع متطلبات الانتاج وشروط العمل فى مهنة محددة أو اختصاص محدد، وحالة صحة الكادحين، التى تسمح بانفاق قوة العمل بدرجة عادية متوسطة من التوتر، وبدرجة من الحدة عادية اجتماعيا، اقدمية العمل فى مهنة محددة أو اختصاص محدد، تؤمن إلى جانب الاعداد المختص درجة متوسطة من الحداثة عند القيام باعمال محددة، ومن مواصفات نوعية الأيدي العاملة ايضا، تركيبها الجسمى العمرى.

ان تطوير الأيدى العاملة، الذى يتلخص فى نهاية المطاف فى تحسين نوعيتها، يهدف الى الاستخدام العقلانى سواء لمجموع القوة العاملة او للأيدى العاملة، ويعتبر هذا الأمر العامل الأهم فى رفع فعالية الانتاج الاجتماعى. وبالإضافة الى ذلك، يفترض الاستخدام العقلانى للأيدى العاملة فى المجتمع تأمين العمالة الكاملة لكل السكان القادرين على العمل، الأمر الذى يشكل انعكاسا لنمو حاجة الناس الى العمل بسبب ارتفاع المستوى التعليمى والمتطلبات الروحية، ومصدرا للزيادة الإضافية لحجم الانتاج. ان تأمين العمالة الكاملة هو الشرط الأهم لحل المهمة المتعلقة بتأمين شمولية العمل.

ان معيار فعالية استخدام الأيدى العاملة يتحدد بمستوى انتاجية العمل فى الانتاج المادى ويخدمه السكان على أفضل وجه فى شتى مجالات الخدمات، كما أن الفرد ومايمثله من خيرات ومواهب وطاقات وثقافة.. الخ، لابد ان يبرز فى الشيء الذى يتجه هذا الفرد وفى الكيفية التى ينتج بها هذا الشيء.

ومعنى ذلك أن القوى البشرية هم غاية التنمية، وهم، فى الوقت نفسه، ادائها، واذا كان تحقيق أعلى مستوى ممكن لرفاهية البشر فى المجتمع هو الهدف النهائي للتنمية، فان ذلك لايمثل الا أحد جانبي العلاقة بين التنمية والناس. فالتنمية لاتحقق الا بجهود البشر، كأفراد، وبدرجة أهم، كأعضاء فى جماعات ومؤسسات، ويتمدى اعتماد التنمية على البشر. ثم أن مجرد حقيقة أن العمل هو أحد عناصر الانتاج بالمفهوم الاقتصادى الضيق، فان محرك عملية التنمية الحيوى هو تنظيم البشر الاجتماعى الذى يؤدى الى اطلاق طاقات الجماهير الخلاقة، خاصة عن طريق مشاركتها فى تحديد اهداف المجتمع واتخاذ القرارات فيما يتعلق بكيفية الوصول اليها<sup>(١٣)</sup>.

ان السمة المميزة للاقتصاد الاشتراكى هى التوزيع المخطط للأيدى العاملة، الذى تستلزمه حاجات الانتاج الاجتماعى. وتأمين عند هذا النسب الهامة

الثالثة: بين عدد سكان البلاد والقسم القادر على العمل منهم، بين عدد القسم القادر على العمل من السكان وعدد المشغولين بعمل نافع اجتماعيا، بين عدد العاملين في مجال الانتاج المادى والمشغولين بعمل نافع اجتماعيا خارج هذا المجال، بين تعداد الأيدى العاملة في المدينة والانتاج الزراعى، وبين تعداد الأيدى العاملة في مختلف المناطق الاقتصادية.

ويعتبر ميزان الأيدى العاملة، الذى يشكل عنصرا من عناصر ميزان الاقتصاد الوطنى، وسيلة هامة لتأمين هذه النسب. وهو يوضع الى جانب ميزان انتاج الناجح الاجتماعى وميزان توزيعه وميزان استهلاكه وغير ذلك. ويشكل ميزان الأيدى العاملة أداة للاستخدام العقلانى للسكان القادرين على العمل. وبواسطته يتم الكشف عن الأيدى العاملة فى البلاد، عن تركيبها وعن العمالة الفعالة والمخططة فى فروع الاقتصاد الوطنى، وتتحدد مصادر تأمين القوة العاملة للاقتصاد الوطنى وفقا لمهام خطة نمو الانتاج وتطوير البناء الاجتماعى الثقافى<sup>(١٤)</sup>.

وعند وضع التوقعات حول الأيدى العاملة تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب الديموجرافية والجوانب الاجتماعية الاقتصادية على حد سواء. وتكتسب القضايا الاجتماعية الديموجرافية اهمية متزايدة فى الخطط طويلة الأجل لتطوير الاقتصاد الوطنى للبلاد. وإلى جانب ديناميكية تعداد الأيدى العاملة تؤخذ بعين الاعتبار تغيرات تركيبها الديموجرافى: طابع النشاط الاقتصادى للسكان القادرين على العمل ودرجته، بنية الانشغال فى الاقتصاد الاجتماعى، فى الدراسة فى الاقتصاد المنزلى والاقتصاد الخاص المساعد، تنقل الأيدى العاملة بين الفروع وتنقلاتها الاقليمية والمهنة التأهيلية.

#### ٤- مفهوم العمالة:

يمكن القول، ان العمالة ليست بمدد الأفراد الذين يعملون فعلا فى

الأنشطة المختلفة ولكنها تمثل ذلك الجزء الذى يعتمد حجمه وطبيعته وخصائصه على مستوى النمو الاقتصادى والثقافة العامة للمجتمع.

ونقصد بالعمالة الكاملة هنا، التطابق الكمي والتنوعى بين الحاجة الموضوعية العامة الى امكنة العمل وبين توفير هذه الامكنة. وينبغي التفريق بين مفهوم «درجة العمالة ومفهوم «مستوى العمالة» وذلك لأنه توجد فى الواقع العملى للاقتصاد الاشتراكى عمالة يوم للعمل غير الكامل او وقت العمل المخفض، وكذلك يوجد الجمع بين عمليتين. إن العمالة الكاملة يمكن التوصل إليها فى ظل ظروف مختلفة لاستخدام الأيدي العاملة فى الاقتصاد الاجتماعى. ولهذا فان للعمالة الكاملة حدود متحركة، على الرغم من أنها تشكل فى كل لحظة معينة مقداراً ثابتاً.

ولا يقصد بالعمالة عدد الافراد الذين يعملون فعلاً فى الأنشطة المختلفة ولكنها تمثل ذلك الجزء الذى يعتمد حجمه وطبيعته وخصائصه على درجة النمو الاقتصادى وثقافة المجتمع العامة<sup>(١٥)</sup>. ويتوقف مستوى العمالة فى المجتمع الاشتراكى على عوامل كثيرة، وبشكل خاص على مستوى انتاجية العمل الاجتماعى. وعلى التاسب بين الطراز الإتساعى extensive والطراز المكثف intensive فى النمو الاقتصادى وعلى ديناميكية اليد العاملة وغير ذلك من عوامل. هذا ويعتبر تزايد وقت الفراغ لدى اعضاء المجتمع الاشتراكى، الذى سيتم احرازه بالانتقال الى مستوى ادنى من العمالة، احد المؤثرات الأهم لارتفاع مستوى الحياة.

ان التقدم التكنيكي المتواصل، الذى يشكل شرطاً ضرورياً لتطور عملية الاقتصاد الوطنى الاشتراكى، يفترض عمليات صرف القوة العاملة واجتذابها. فالطابع المنهجي للاقتصاد الاشتراكى يمكن من القيام بتنظيم محدد لعمليات الصرف والاجتذاب عن طريق تنظيم التراكم وتوسيع الانتاج، اللذان يؤمنان فى نهاية المطاف العمالة الكاملة بين السكان القادرين على العمل.

ان التوافق الكمي والنوعي بين القوة المنتجة الأساسية والقوى المادية المنتجة هو أساس العمالة الكاملة ويحدد هذا التوافق التعبير عنه، بصورة خاصة، في مجمل توزيع العاملين حسب مستوى تسليح العمل بأدوات الانتاج ووسائله، على صعيد الاقتصاد الوطني ككل والفروع المختلفة ووحدات الانتاج. ومع تطور الانتاج الاشتراكي يتزايد متوسط مستوى تسليح العمل بأدوات الانتاج ووسائله. وعند هذا يمكن لتوزيع العاملين حسب مستوى تسليح العمل بأدوات الانتاج ووسائله ان يتغير أو يبقى على حاله. ولكن جوهر الأمر في هذه الحالة ليس في تغير هذا التوزيع، بل في إمكانية المجتمع الاشتراكي، على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج، وتنظيم هذا التوزيع في حدود معينة وفقاً لقانون العمالة الكاملة. ان قضية تنظيم توزيع العاملين حسب مستوى تسليح العمل بأدوات الانتاج ووسائله هي إحدى الاجزاء المكونة لقضية فعالية الانتاج الاجتماعي الاشتراكي.

ان قضية العمالة الكاملة في المجتمع الاشتراكي لا تحل، من تلقاء ذاتها، بل هي مسألة معقدة على صعيد الاقتصاد الوطني، فنية الاقتصاد الوطني تتغير باستمرار، وفي فروع مختلفة يجري نمو انتاجية العمل بصورة غير متساوية. وتظهر باستمرار فروع ومهن جديدة وتلاشى فروع ومهن قديمة. وبسبب هذه التغيرات جميعها ينشأ فائض في القوة العاملة في مهن ومصانع وفروع معينة ونقص في هذه القوة ومصانع وفروع أخرى. والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هي إعادة توزيع الأيدي العاملة وتغير المهن. كما لا يفتقر ثابنا تناسب العمالة بين مختلف مناطق البلاد، الا أن إعادة التوزيع الإقليمي للأيدي العاملة يشكل مهمة أصعب بكثير من مهمة إعادة التوزيع حسب المهنة والفروع في نطاق المنطقة الواحدة<sup>(١٦)</sup>.

ان تخطيط إعادة انتاج مجموع القوة العاملة واستخدامها السليم يتميز بالخصائص التي تملخص قبل كل شيء في أن مؤشرات الخطة في هذا المجال

لا يمكن ان تكون بمثابة توجيهات ملزمة لكل عامل فى الانتاج أو لكل عامل ممكن. ولهذا، فإن أكثر السبل التى تستخدم فى تخطيط القوة العاملة هى السبل غير المباشرة: التأثير عبر تحديد عدد العاملين فى المصانع بالمناطق والفروع عن طريق مختلف أنظمة الحوافز المادية والمعنوية وعن طريق العمل الايديولوجى.

### ثانيا: خصائص القوى البشرية فى مصر:

خلال الخمسينات كانت مصر تعتبر مثالا تقليديا لاقتصاد يتمتع بغنائس فى قوة العمل، ذلك أن عرض قوة العمل كان وفيرا، وكان مؤكدا بالنسبة للعمالة غير الماهرة، وحتى بالنسبة لفئات عديدة من العمالة الماهرة. وكان هناك قدر من البطالة الصريحة المحدودة، خاصة فى المناطق الحضرية، وتميزت الزراعة بالبطالة الجزئية للعمالة على نطاق واسع صفة موسمية ودائمة، كما استوعبت الوظائف ذات الانتاجية المنخفضة نجرا كبيرا من القوى البشرية فى كل من القطاعين الرهنى والحضرى غير الرسميين. وقد تفاقم هذا الوضع خلال النصف الثانى من الستينات بركود فى النمو وتباطؤ فى الاقتصاد شبيه بالانكماش، الا أن التطورات التى حدثت خلال السبعينات قد قلبت أوضاع سوق العمل جذريا، فقد تطورت مصر اليوم تشهد اقتصاد يعانى من نقص واسع ليس فى قوة العمل الماهرة فحسب، بل حتى فى كثير من مجالات العمل غير الماهرة ومع وجود فائض عمالة تركز فى القطاع العام وفى أنماط معينة من المزارع صغيرة النطاق، وتزايد حجم البطالة الصريحة بين الشباب المتعلم. ويحاول الباحث، هنا، لقاء الضوء على بعض خصائص القوى البشرية فى مصر بصفة خاصة وفى البلدان النامية بصفة عامة.

#### ١- حجم ونمو القوى البشرية:

يرتبط حجم القوى البشرية ارتباطا وثيقا بحجم السكان، وإذا كانت

الحقائق المتوافرة عن حجم السكان تساعد على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات الانسانية ورسم الخطط الاجتماعية لمعالجتها على المستوى القومى، فان المجتمع يحتاج ايضا، وهو يضع سياسته الدولية، ويحدد استراتيجيته بين الاستراتيجيات العالمية، ويتخذ قراراته السياسية والاقتصادية والعسكرية فى تعامله مع بقية الدول على الصعيد العالمى، الى أن يقف على الحقائق المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم على العالم وأسباب اختلاف الحجم بين الدول والتغيرات فيها<sup>(١٧)</sup>.

ويشير حجم القوى البشرية الى جملة عدد الافراد النشيطين اقتصاديا أو ما يعرف عند الاقتصاديين اصطلاحا بعرض العمل Labor Supply ويمكن النظر اليه باعتباره محصلة لمجموعة من العوامل الديموجرافية (المواليد، الوفيات، الهجرة الخارجية) وهى عدة تأثيرات غير مباشرة فى العمل والعمالة وذلك من خلال تأثيرها فى التطور التعليمى والسكان والمشاكل الحضرية الأخرى، فضلا عن تأثيرها فى مجموعة كبيرة من عوامل النمو الاقتصادى مثل الأعمار والاستثمار والتطور التكنولوجى والتصنيع وكذلك تأثيرها البعيد المدى فى الجوانب الكمية والكيفية فى قوة العمل.

وبالإضافة إلى كل هذا فإن العوامل الديموجرافية لا تعتمد وحدها المتغير الحاسم فى تحديد حجم القوى البشرية فى الدول النامية، وإنما الى جانب تلك العوامل نجد مجموعة أخرى من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية مثل مكانة المرأة والتغيرات فى التركيب الريفى - الحضرى، والمستويات التعليمية السائدة، والحالة الصحية للسكان والسياسات التى تلتزم بها الدول فيما يتصل بعمالة الأطفال وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ولاشك أن المتغيرات غير الديموجرافية هى التى تفسر تباین حجم القوى البشرية من دولة إلى أخرى على الرغم من اختلاف أثر العوامل الديموجرافية بالنسبة لكل منها<sup>(١٨)</sup>.

وتعتبر تغيرات حجم قوة العمل ونسبتها في أى مجتمع من المجتمعات محصلة لمجموعة من العوامل منها معدل النمو السكاني والتركيب العمري الذى يتأثر بمعدلات المشاركة فى الفئات العمرية أو وفقاً للنوع والجنس. وكذلك وفقاً للقدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية لامتناس قوة العمل الجديدة أو لأجراء تحولات من قطاع لآخر. وكذلك القيم الاجتماعية ومستوى الأمية السائد .. ولايعنى ذلك تفسير حجم السكان بعوامل ديموجرافية صرفة، بل يعنى أن العوامل الديموجرافية ترتبط بظروف الحياة والعمل، التى تتحدد، بدورها، بمستوى تطور القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية المسيطرة. أن البطء المعين فى العمليات الديموجرافية يؤدى إلى عدم التوافق فى الزمن بين درجة تغيراتها وتكون التركيبة الاجتماعية الاقتصادية أو استبدالها بتركيبة اجتماعية اقتصادية جديدة.

وتوضح الجدول (١ - ٤) التوزيع المهنى لقوة العمل وتطور السكان والقوى البشرية فى مصر ما يلى:

١- من بيانات الجدول الأول والثانى، يتضح أن قوة العمل المكتسبة فى مصر تبلغ نسبتها ٢٥,٩٪ من جملة عدد السكان، فى حين تبلغ نسبة المعالين ٤٧,١٪ وهذا المعدل المرتفع للاعالة يمثل ضغطاً على دخول أفراد القوة العاملة مما يؤدى إلى أن مستويات المعيشة لهؤلاء الأفراد سوف ينخفض إلى درجات أدنى وخصوصاً إذا ما استمرت معدلات الخصوبة على ماهى فى المستقبل.

٢- بالنسبة للاجتماعات السكانية خلال الفترة من (١٩٦٨ - ١٩٧٧) نجد أن هناك ارتفاعاً تدريجياً فى معدلات المواليد ابتداء من سنة ١٩٧٢، بالإضافة إلى التناقص المستمر فى معدلات الوفيات مما يؤدى إلى :

أ- تزايد نسبة صغار السن فى المجتمع مما سيؤثر لا على مستوى معيشة قوة العمل فقط، بل سيؤدى أيضاً إلى تشكيلة ضغط على الموارد

المحدودة، فضلاً عن تأثيره على الخدمات التعليمية والصحية بصفة مستمرة، وبالتالي يستوعب نسبة متزايدة من الإنفاق العام ويحجب جزءاً كبيراً كان يمكن توجيهه إلى تنمية الانتاج، وبالتالي اتاحة فرص عمل مناسبة لاشخاص يزيدون عاماً بعد الآخر.

ب- أن النمو السكان الكبير يصاحبه بالضرورة تزايد واضح فى الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الطعام والشراب والملبس والسكن والخدمات الصحية والتعليمية، فاذا كان الانتاج الهلى من هذه الاحتياجات لا يمتشى مع معدل النمو فى الطلب مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، أى أنه سوف يكون هناك تزايد فى الإنفاق العام سواء من قبل الدولة أو الأفراد على الاستهلاك على حساب المدخرات وذلك لأطعام المواليد الجدد فى المجتمع.

ج- تزايد عرض العمالة لاصحاب المهن الفنية من عام لآخر عن الفرص المتاحة للتوظيف، وعن حجم الطلب على العمل مما يخلق حالة نفسية بين الحاصلين على دراسات جامعية وخاصة شعورهم بأن نسبة البطالة المقنعة بينهم عالية. الأمر الذى أدى إلى تزايد هجرة عنصر العمل البشرى وعمله بالخارج مما أحدث نقصاً شديداً فى المعروض من عنصر العمل فى كثير من الحرف والصناعات، كما أدى إلى ارتفاع مستوى الأجور فيها.

٣- بالنسبة لقوة العمل فى سنة ١٩٧٧ من سن (١٢ : ٦٤ سنة) نجد أن حجم قوة العمل فى عام ١٩٧٧ بلغ (٩) ملايين و (٤٩٢) ألف فرد مقابل (٧) ملايين، و (٩٤٥) ألف عام ١٩٦٨، بزيادة قدرها مليون و (٥٤٩) ألف فرد، أى بمعدل زيادة سنوى (٢٠٪). وقد بلغ عدد افراد قوة العمل من الذكور عام ١٩٧٧ عدد (٨) ملايين، و (٧٨٢) ألف مقابل (٧) ملايين، (٢٦٩) ألف عام ١٩٧٦، كما بلغ عدد افراد قوة

العمل من الاناث (٧١٢) الف عام ١٩٧٧ مقابل (٦٤٦) الف عام ١٩٦٨ - أى أن نسبة الذكور فى قوة العمل عام ١٩٧٧ هى ٢٩٢.٥ مقابل ٢٧.٥ للاناث.

٤- بالنسبة لتركيب القوى البشرية فى مصر والرجوع الى الجدول رقم (١)، نجد أن العمالة فى قطاع الزراعة تمثل ٢٤.٤٪ وهى نسبة عالية وبالتالي توجد بطالة مقنعة فى هذا القطاع. وكذلك بالنسبة للعمالة فى الصناعات التحويلية ونسبتها ١٤.٣٪ فهى ملائمة ويمكن تخفيضه الى حد ما. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء ٢٣.٥٪ فهى نسبة غير كافية اطلاقاً، ويلزم زيادة حجم العاملين فى هذا القطاع وذلك لزيادة فاعلية وإنتاجية هذا القطاع ومواجهة الاحتياجات الملحة له. أما العمالة فى قطاع الخدمات والتى تمثلها نسبة ٢١.٩٪ فهى نسبة عالية ويلزم تخفيضها.

#### جدول رقم (١)

#### التوزيع المهنى لقوة العمل فى مصر عام ١٩٧٧

النسبة المئوية	عدد المستفيدين بالمليون	البيان
٩	٠.٩	(١) مهن فنية وعملية ومديرين
٦.٦	٠.٦	(٢) أعمال كتابية
١٦.٣	١.٥	(٣) أعمال البيع والخدمات
٤٢	٤.١	(٤) مزارعون ومربوا حيوانات
٢١.٧	٢	(٥) أعمال إنتاج وحرفيين
٤.٤	٠.٤	(٦) مهن غير مصنفة
٢١٠٠	٩.٥	المجموع

المصدر: جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء «سابقاً» مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤. ص ٩.

جدول رقم (٢)

التوزيع القطاعى لقوة العمل فى مصر عام ١٩٧٧

النسبة المئوية	عدد المستفيدين بالمليون	البيان
٤٤,٤	٤,٢	(١) الزراعة والصيد
١٣,٣	١,٤	(٢) الصناعات التحويلية
٣,٥	٠,٣	(٣) التشييد والبناء
٩,٦	٠,٩	(٤) التجارة
٤,٥	٠,٤	(٥) النقل والمواصلات والتخزين
١٩	١,٨	(٦) الخدمات
٤,٧	٠,٥	(٧) الأنشطة الأخرى
١٠٠	٩,٥	المجموع

المصدر: جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء سابقاً، مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤، ص ٩.

جدول رقم (٣)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الألف من السكان

النسبة	معدلات المواليد	معدلات الوفيات	معدلات الزيادة الطبيعية
١٩٥٢	٤٥,٢	١٧,٨	٢٧,٤
١٩٦٠	٤٣,١	١٦,٩	٢٦,٢
١٩٦١	٤٤,١	١٥,٨	١٨,٦
١٩٦٢	٤١,٥	١٧,٩	٢٣,٦
١٩٦٣	٤٣,٥	١٥,٥	٢٧,٥
١٩٦٤	٤٢,٣	١٥,٧	٢٦,٦
١٩٦٥	٤١,٧	١٤,١	٢٧,٦
١٩٦٦	٤١,٢	١٥,٩	٢٥,٣
١٩٦٧	٣٩,٢	١٤,٢	٢٥,٠
١٩٦٨	٣٨,٢	١٦,١	٢٢,١
١٩٦٩	٣٧,٥	١٤,٥	٢٢,٥
١٩٧٠	٣٥,١	١٥,١	٢٠,٠
١٩٧١	٣٥,١	١٣,٢	٢١,٩
١٩٧٢	٣٤,٤	١٤,٥	١٩,٩
١٩٧٣	٣٥,٧	١٣,١	٢٢,٦
١٩٧٤	٣٥,٧	١٢,٧	٢٣,٠
١٩٧٥	٣٦,٠	١٢,١	٢٣,٩
١٩٧٦	٣٦,٤	١١,٧	٢٤,٧
١٩٧٧	٣٨,٤	١١,٩	٢٦,٥
١٩٧٨	٣٨,٧	١٠,٦	٢٨,١

المصدر: جمال عسكر رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٢٠.

جدول رقم (٤)

تطور السكان وقوة العمل المنتجة في مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٦

١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	البيان
٣٨,٢٢٨	٣٠,١٠٠	٢٦,٠٥٩	١٩,٠٢٢	حجم السكان (بالآلف)
١١,٥٤٣	٨,٣٩٦	٧,٧٢٥	٦,٩٩٥	حجم قوة العمل المنتجة (بالآلف)
٣١,٥٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٠,١٠٠	٣٦,٠٠٠	معدل النشاط (٢ : ١) Z
٢,٣١٠	٢,٥٤٠	٢,٣٨٠	-	معدل نمو السكان Z
٢,٦٠٠	١,٢٢٠	١,٢٣٠	-	معدل نمو قوة العمل Z

المصدر: عدد التنى الطرخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٤  
مقال منشور فى كتاب: الإقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧. الجمعية المصرية  
للإقتصاد السياسى والإحصاء والنشرى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ ص  
٢١٢.

٥- نتج عن تزايد النمو السكانى، مع تعثر جهود التنمية وبالتالى عدم نمو  
فرص التوظيف بمعدلات كافية، زيادة التنافس على فرص العمل المتاحة  
فى شركات القطاع العام والإدارة الحكومية والقطاع الخاص مما أدى الى  
خلق فائض عمل نسبى يبحث عن فرص للتوظيف، غير أن هذا الفائض  
لم ينعكس أثره فى انخفاض مستوى الأجور بسبب سماح الحكومة فى  
السبعينات لعنصر العمل الفنى وغير الفنى، والمؤهل وغير المؤهل،  
وللهجرة أو العمل بالخارج. ونظرا لارتفاع معدلات الأجور بالخارج،  
وبسبب التسهيلات التى قررتا الحكومة بالنسبة لهجرة أو العمل

بالخارج، فقد نتج عن ذلك نقص شديد فى كثير من الحرف والتخصصات وهو ما أدى الى ارتفاع واضح فى اجورها ومن ثم ارتفاع ملموس فى تكاليف الانتاج فى المجالات التى تعمل بها.

ويدور أن مصر تشارك البلدان المتقدمة فى ظاهرة التأثير المتبادل بين التضخم والعمالة، والتى تخطى بها مؤقتا فى فترات السياسات التوسعية المالية والنقدية. ان المعدل المرتفع للنمو وتوسع العمالة فى السنوات التى بدأت بعام ١٩٧٣ ينبغى النظر اليها جزئيا على أنه مزايا قصيرة الأجل دفعت البلاد فى مقابلها زيادة فى معدل التضخم. بيد أن الأكثر أهمية، ومن وجهة نظر العمالة هو قيام القطاع الحكومى عدد مماثل تقريبا الى الخارج، واستوعب هذان التطوران معا نحو ٢٠ ٪ من القوة العاملة. وقد أدى هذان المصدران للطلب على العمل الى تضيق سوق العمل، بشكل مباشر من خلال استيعاب القوة العاملة وبشكل غير مباشر من خلال ما يصاحبها من زيادة فى السيولة والطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات نتيجة التحويل بالعجز من جهة وتحويلات المهاجرين المالية من جهة أخرى. وباستثناء اوجه التشابه هذه على مستوى الاقتصاد الكلى. فان التوظيف الحكومى والهجرة لهما اثار على الاقتصاد تختلف اختلافا شديدا. ذلك أن التوظيف الحكومى غير المنتج الى حد كبير قد امتص الشباب المتعلم من كلا الجنسين والذي كان سيظل عاطلا مالم توظفه الحكومة - من خلال نظام تعيين الخريجين فى الوظائف العامة - وساعد على نزف من العمالة غير الماهرة من الذكور من الريف نتيجة التجنيد الاجبارى وبضمان تعيين المجندين فى وظائف عامة وذلك من عام ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ - اما الهجرة فانها اذا كانت قد اعتبرت منتجة لانها تضيف الى استهلاك البلاد وحصيلتها من العملات الأجنبية وكذلك لأنها تجلب بضائع الى البلاد الا أنها قد استوعبت ايضا مهنين وعمال مهرة وغير مهرة فى قطاعى التشييد والصناعة، وكذلك عمال زراعيين تحولوا الى قطاع

التشييد، ومن المفهوم ان الاختناق فى سوق العمل قد امتد كذلك الى القطاعين الحضرى والريفى، «غير الرسميين» وان كانت المعلومات عن هذين القطاعين قليلة.

وتمثل صناعة التشييد احد المجالات التى تعاني من نقص حاد فى القوى البشرية، وقد أدى الازدهار الشديد فى اعمال التشييد مع فقدان القوى البشرية الماهرة بسبب الهجرة الى ارتفاع محموم فى اجور عمال البناء، ولعله مما يدعو الى دهشة اكثر ويشير الى تغير هيكلى عميق فى اسس الاقتصاد المصرى نفسه ذلك التطور فى القوى البشرية فى الزراعة، ومن المحتمل ان الزراعة خسرت نسبة مئوية كبيرة من قوتها العاملة من الذكور منذ عام ١٩٧٢ الا أنه ربما تم الاستعاضة عنهم بتشغيل النساء والاطفال الى حد ما، ولا يعرف غير القليل من عمل النساء، أما بالنسبة للأطفال (الاولاد) فهناك دلائل تبث على القلق عن انخفاض معدلات التحاقهم بالمدارس الابتدائية وتزايد معدلات تسربهم منها، زالى حد ما تم الاستعاضة عن مدخلات القوة العاملة من الذكور بالميكنة الزراعية، وقد يكون ذلك عملية لا يمكن عكسها ولها اهمية اساسية لفرص العمل فى المستقبل. ومن ناحية أخرى، فقد أدى التفتت المتزايد فى الملكيات الزراعية الى زيادة شديدة فى عدد المزارع الصغيرة جداً التى لا يستطيع ان توفر العمالة لجميع أفراد الأسرة، الذين لا يتمكنون - لاسباب متنوعة - من الانضمام الى سوق العمل الريفية النشطة أو الهجرة، ومن ثم فان النقص المتزايد فى العمالة فى الزراعة قد صاحبه زيادة فى البطالة الجبرية فى المزارع الصغيرة جداً، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه.

والى جانب النقص الواضح فى القوى البشرية فى قطاع التشييد وانخفاض العمالة الزراعية ونقص العمالة الماهرة فى المشروعات العامة والمهنيين فى كل من القطاعين الحكومى والخاص، نلاحظ زيادة ثابتة خلال السبعينات فى معدل البطالة الصريحة من واقع البيانات الرسمية للمسوح الرسمية للقوى

العاملة فقد زاد المعدل القومى للبطالة من نسبة منخفضة هي ١٤٪ في عام ١٩٧٢ الى ٢٤٪ عام ١٩٧٩ ، فاذا ما اضيف الى الزيادة الضخمة فى البطالة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٦ ، كما ورد فى بيانات تعداد السكان والتساعد المستمر لمعدل البطالة- كما جاء فى بيانات مسح القوى العاملة، ليس فى المناطق الحضرية فحسب وإنما كذلك فى المناطق الريفية، يصبح من المعقول النظر الى معدل البطالة المتزايدة باعتباره مؤشرا للركود المتزايد فى سوق العمل، وما يتضمنه من أن البطالة الصريحة قد أصبحت هى مشكلة العمالة الأولى فى مصر فى الوقت الحاضر<sup>(١٩)</sup>. ولكن يمكن تفسير ذلك بأنه حالة عدم تكيف متزايد فى سوق العمل، ففى مقابل البطالة المتزايدة بصفة خاصة بين الشباب المتعلم وهم بصفة أساسية من الشبان من غير ذوى المهارات، يوجد قدر مماثل ان لم يكن أكبر من النقص المتزايد فى مهارات وتخصصات معينة وفى القوى العاملة غير الماهرة. فى مجالات لا يجذب اليها الشباب المتعلم.

وعلى الرغم من أن نسبة الزيادة فى القوى العاملة كادت تتماثل مع نسبة الزيادة المقابلة لها فى الحجم الكلى للسكان الا مصر لا تزال تشترك مع كثير من الدول النامية فى أن حجم القوى العاملة بها ينمو بمعدل لا يكاد يتجاوز معدل النمو السكانى بنسبة كبيرة كما هو الحال فى الدول المتقدمة<sup>(٢٠)</sup>. وذلك لعدم وجود دور محدد للمرأة فى مجال الحياة الاقتصادية وتدخله مع الأدوار الاسرية الأخرى وغيرها، ويمكن ان يعزى التقارب بين النسبتين السابقتين الى دخول عدد كبير من الاطفال فى سن مبكرة الى سوق العمل مما يحدث ارتفاعاً ظاهرياً فى نسبة القوى العاملة.

## ٢- التركيب النوعي والعمرى للسكان:

يرتبط التكوين النوعي والعمرى للقوى البشرية بما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادى العمرى النوعى وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص ذوى النشاط الاقتصادى الى جملة السكان فى فئة عمرية معينة. ويعتبر التركيب العمرى من أهم العوامل فى تحديد هذه المعدلات حيث يختلف الاسهام فى النشاط الاقتصادى من فئة عمرية الى أخرى، ويقل جدا عدد الذين يدخلون ضمن ذوى النشاط الاقتصادى من بين السكان تحت عشر سنوات ولكن يرتفع معدل الاسهام فى هذا النشاط للبالغين على وجه الخصوص فى أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين عندما يفرغ الشباب من التعليم، ويصبح مؤهلا للدخول فى قوة العمل فى هذا السن ثم مايلت ان يهبط معدل النشاط الاقتصادى عند بلوغ سن التقاعد<sup>(٢١)</sup>.

وعندما نمزج للتكوين العمرى، فإن العنصر الأكثر أهمية فى تحديد القوى البشرية هو نسبة الاطفال والبالغين.. وهذه النسبة تعتمد بصفة أساسية على معدل المواليد. ففى الدول المتقدمة تكون نسبة الشباب اقل منها فى الدول النامية وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، بالإضافة الى انخفاض معدلات الوفيات فى الدول النامية. ويحتمل التناقص الكبير نسبيا فى وفيات الرضع والاطفال الى زيادة نسبة الشباب بين السكان.

ويحيز المجتمع المصرى بصفة عامة بناء سكانى فنى، يمثل فيه صغار السن والشباب شريحة كبيرة فى التوزيع العمرى للسكان، ومع ذلك فإن بيانات تعداد ١٩٧٦ تشير الى تناقص نسبة الاطفال الاقل من ١٢ سنة نتيجة لانخفاض معدل المواليد خلال الاعوام العشر الماضية. فقد كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٦٠ حوالى ٢٥.٣٪ من جملة سكان مصر، واصبحت ٢١.٣٪ فى تعداد عام ١٩٧٦، ومع ذلك فإن المجتمع المصرى لا يزال مجتمعا فنيا مقارنا بالوضع فى الدول الصناعية المستقرة سكانيا والتي تبلغ هذه النسبة فيها ٢٠٪ فقط من جملة السكان.

وينعكس هذا التوزيع العمرى الفتى على الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية، وذلك أن السكان فى فئة العمر لاقى من ١٥ سنة هم عامة من المستهلكين غير المنتجين، مما يعنى أن زيادة نسبتهم فى التركيب العمرى من شأنها اضافة اعباء اعالتهم على فئة المنتجين فى المجتمع وعلى الاقتصاد القومى، كما ينعكس ذلك ايضا على انماط الاستثمار، اذ يجب تدبير الموارد اللازمة لتوفير التعليم والتدريب المناسبين، ورفع المستوى الصحى للأطفال الذين يمثلون قوة الانتاج فى المستقبل، والا انعكس ذلك على انخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية فى المجتمع. وتبدو هذه الحقيقة كحيا فى ارتفاع نسبة الاعالة الخام المحسوبة من التوزيعات العمرية وقد زادت هذه النسبة من عام ١٩٤٧ الى ١٩٦٠ ثم انخفضت بين عامى ١٩٦٠، ١٩٧٦ انظر جدول رقم (٦).

وبلاحظ من جدول رقم (٧) ان نسبة الأطفال الاقل من ١٢ سنة قد انخفضت فى تعداد ١٩٧٦ عنها فى تعداد ١٩٦٠ ويرجع ذلك، فى المقام الأول، الى انخفاض المواليد فى الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٢) عن الفترة (١٩٤٨ - ١٩٦٠) ولكن قد تزيد هذه النسبة مستقبلا نتيجة لارتفاع معدل المواليد بعد عام ١٩٧٣، ويتوقف مدى هذه الزيادة على نمط التغير فى معدل المواليد مستقبلا<sup>(٢٢)</sup>.

اما بالنسبة للتركيب النوعى لافراد القوى البشرية فهو يعد من المؤشرات الدالة على مابلقته المرأة من مكانة فى المجتمع ويعكس الدور الذى تقوم به فى اطار التنمية لاقتصادى للمجتمع، كما يعين على محاولة فهم المحددات الثقافية التى تعوق حركة المرأة فى ادائها لدورها فى مجال الحياة الاقتصادية ورسم الخطوات التى يمكن القيام بها لتطوير ذلك الدور كما يعكس التركيب النوعى لافراد القوى البشرية ايضا، الدور الذى يقوم به الذكور فى النشاط الاقتصادى والأهمية النسبية التى يتمتعون بها فى المجتمع.

جدول رقم (٥)

توزيع السكان حسب النوع في التعدادات

(١٩٣٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد السكان بالآلاف		
	ذكور	إناث	نسبة النوع (٥)
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٠٠,٢٠
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	٩٨,١ (***) (٩,٩٩)
١٩٦٠	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	١٠١,٢
١٩٧٦	١٨٦٩٩	١٧٩٥٧	١٠٤,١ (***)

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times ١٠٠$$

(\*\*\*) هناك مناقشة مشهورة في الدراسات السكانية لمصر حول ما إذا كان تعداد (١٩٤٧) تمرض لاختفاء شحذ كبيرة. وطبقاً لتصحيح أجراه البدرى على التعداد، ونعتقد أنه معقول، ترتفع نسبة النوع في ١٩٤٧ إلى (٩٩,٩) انظر -

Fergany, N. "A Reconstruction of some Aspects of the Demographic History of Egypt" The American University, in Cairo. 1976. PP. 4-5.

(\*\*\*) التوزيع النوعى فى النتائج الأولية لتعداد (١٩٧٦) يخص السكان الموجودين داخل حدود مصر وفى وقت التعداد.

المصلى: نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الأنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣٨.

جدول رقم (٦)

التركيب العمري النسبي للسكان ونسبة الاعالة الخام (\*)

(١٩٤٧ - ١٩٦٠)

نسبة السكان		فئة العمر
١٩٦٠	١٩٤٧	
١٥,٩	١٣,٧	صفر - ٤
١٤,٦	١٢,٧	٥ - ٩
١٢,٢	١١,٧	١٠ - ١٤
٨,٣	١٠,١	١٥ - ١٩
١٤,٣	١٥,١	٢٠ - ٢٩
١٣,٠	١٣,٩	٣٠ - ٣٩
٩,٣	١٠,٥	٤٠ - ٤٩
٦,٣	٦,٤	٥٠ - ٥٩
٢,٦	٢,٩	٦٠ - ٦٤
٣,٥	٣,١	٦٥ - ٠٠
٨٥,٩	٢٧٠,١	نسبة الاعالة الخام

$$* \text{ نسبة الاعالة الخام} = \frac{\text{عدد السكان في فئة العمر (١٥ - ٦٥)}}{\text{عدد السكان خارج فئة العمر (١٥ - ٦٥)}} \times ١٠٠$$

المصادر: نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، في كتاب مصر في ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣٩.

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للسكان حسب العمر

(١٩٧٦ - ١٩٦٠)

السنة	أقل من ١٢ سنة	نسبة السكان	±	الجملة	نسبة الاعالة الخام ± (●)
١٩٦٠	٣٥,٥	٦١,٠	٣,٥	١٠٠,٠	٦٣,٩
١٩٧٦	٣١,٦	٦٥,٥	٢,٩	١٠٠,٠	٥٢,٧

(●) لاحظ فرق الحد الأدنى للسكان بين هذه النسب والنسب المتضمنة في جدول رقم (٦) .

المصدر: نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، في كتاب مصر في ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣٩ .

وتتسم مشاركة الاناث في القوى البشرية في مصر بالانخفاض النسبي، فقد كان عدد الاناث اللاتي دخلن ضمن القوى البشرية ٦٩٧,٤ الفا يمثلن ٢٦,٨٪ من جملة افراد القوى البشرية ٦ سنوات فاكثروا وفق تعداد ١٩٧٦، على حين كانت تلك النسبة في تعداد ١٩٦٠ (٢٨,٧٪) بمعنى أن مشاركة الاناث في القوى البشرية قد أخذت في الانخفاض خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٦، وتدل هذه النتيجة على أن هبوط نسبة العمالة النسائية يرجع الى عوامل تتعلق بالبناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع أكثر من

رجوعه الى عوامل تتعلق بالبناء الأسرى أو الايديولوجى<sup>(٢٣)</sup>. فالقوانين التى تصدرها الحكومة لضمان حقوق المرأة مثل قوانين عدم التمييز بين الرجل والمرأة فى العمل وعدم استغلال المرأة ليست كلها مطبقة فى كل الأوقات. بالإضافة الى ذلك، هناك مواجهة مستمرة بين التقاليد المصرية المحافظة النابعة من الثقافة والقيم الاسلامية وبين ماقد تمليه متطلبات العمل وفقا للظروف الحالية من خروج المرأة وغياها عن المنزل وربما انتقالها للعمل بمفردها بعيدا عن أسرته، وهى غالبا ما تخشى لصالح التقاليد ما لم يكن هناك من الضغوط الاقتصادية ما يجعل الأفراد يدخلون فى نوع من محاولة التوفيق بين وجهاتهم القيمة واحتياجاتهم اليومية. كما أن دستور عام ١٩٧١ على الرغم من أنه قد ذهب الى ان المرأة لها حقوق مساوية لحقوق الرجل الا أنه نص على ان ما يقرر لها من حقوق لا ينبغى ان يتعارض مع ما جاءت الشريعة الاسلامية به. وهذا يعنى أن حقوق المرأة مشروطة بحكم الشريعة التى تؤكد قوامه الرجل ومسؤوليته عن الحياة الاقتصادية للأسرة.

والواقع أن الأمر لم يقتصر على انخفاض نسبة عمالة الاناث، بل هناك انخفاض ايضا فى معدل النشاط الاقتصادى التوعى للمرأة، اذ انخفض من ٥٦٪ عام ١٩٦٠، الى ٤٧٪ فى عام ١٩٧٦<sup>(٢٤)</sup>.

وبالخلاصة ان عمالة المرأة فى مصر لازالت تعترضها معوقات كثيرة مثل ضائكة فرص العمل وانكماش الاقتصاد وعدم التوسع فى قطاعاته المختلفة فيما يتصل بالعمالة النسائية. هذا بالإضافة الى الميل الاجماعى السائد نحو تفضيل الذكور عن النساء فيما يتعلق بكثير من الأعمال، وذلك لما يعترض حياة المرأة الخاصة من أحداث كثيرة قد تعترض سير حياتها العملية من حمل ورعاية للأطفال.. الخ. وتتركز مشاكل العمالة الخاصة بالمرأة فى جانبين، الأول هو ان الفتيات والشابات يدخلن سوق العمل دون أى نوع من التأهيل، وغالبا ما يتم ذلك بعد حصولهن على تعليم عام غير كامل، والثانى هو ان

النساء الحاصلات على تعليم أكاديمي رفيع المستوى يندشن فرصا لعمالة لاعلاقة لها بالاحتياجات الراهنة للتنمية القومية. اذ نجد على سبيل المثال أن ٧٢٪ من الاناث الحاصلات على مؤهل متوسط، ٨١٪ من الاناث الحاصلات على مؤهل جامعي يعملن فى قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية الشخصية فقط وهو قطاع يتضمن اعمال الكتبة فى الحكومة والموظفين التنفيذيين والعاملين بخدمات المجتمع الأخرى.

### ٣- التعليم:

يعتبر التعليم مكونا أساسيا وشرطا ضروريا من شروط التنمية، فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضرورى لتنمية الفرد والمجتمع، كما يعد التعليم ايضا متطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى. من هنا، اصبح توفير الحد الأدنى من التعليم على كل المستويات الاجتماعية، وزيادة الفرص التعليمية للسكان، من المسؤوليات الجديدة، حيث أن على الدول النامية التى تحررت حديثا والقوى الوطنية فيها ان تتولى بعة قيادة شعبون المجتمع وتواجه هذا التحدى، والى جانب الوعى الحاسم بأهمية الدور الانسانى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد القوى البشرية مسألة عدد فقط وانما ينظر الى النوعية التى ينبغى ان يتميز بها هذا الكم، وتعتمد نوعية القوى البشرية على ما تلقته من تعليم وتدريب وماتلقاه من رعاية صحية.

وتعتبر مشكلة توفير فرص العمل الملائمة للمتعلمين او خريجي المدارس والجامعة على نحو اكثر تحديدا من المشكلات الملحة التى تثير الاهتمام والواقع ان هناك ادلة تتزايد وضوحا على بطالة المتعلمين وتكشف عن ان الحماس والدعم الذى منح للتعليم الجامعى أدى الى زيادة ونمو التعليم

الجامعى والعالى تزايداً لا يمكن، بأية حالة، ان يستمر لمدة عشر سنوات أخرى. وقد أوضحت التجربة التنموية أن النظم التعليمية ليست آلة تصنع النمو وأن تلك النظم قد تشكلت بشكل المجتمعات التى وجدت لتعمل بها، وليس من المتوقع أن تتغير تلك المجتمعات تغيراً جوهرياً.

ولقد اتسع نطاق النظام التعليمى المصرى اتساعاً سريعاً خلال العقود الثلاثة الماضية ووصل الى مرحلة ظهرت فيها الحاجة إلى اصلاحه، وقد صدق مجلس الشعب فى أغسطس ١٩٨١ على قانون تم ادخاله يقضى بجعل مدة التعليم الإلزامى تسع سنوات، بدلاً من ست سنوات فى ظل النظام القديم. وبدأ العمل بالنظام الجديد تدريجياً اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨١ - ١٩٨٢. وقد وردت مبادئ النظام الجديد وفلسفته، واستراتيجية والمقترحات الخاصة بتنفيذه فى وثيقة أصدرتها وزارة التعليم فى شهر يوليو ١٩٨٠ بعنوان: تطوير وتجديد التعليم فى مصر: السياسة والخطط وبرامج التنفيذ. والقانون المصدق عليه هو حصيللة الأفكار الواردة فى هذه الوثيقة وترى البيئة أن ادخال هذا النظام الجديد والعمل به هو خطوة هامة نحو تحسين النظام التعليمى من وجهة نظر سوق العمل، ذلك أن تسع سنوات من التعليم تعتبر تبعاً لتجربة العديد من البلاد النامية والمتقدمة الأخرى هى الحد الأدنى للمشاركة الفعالة فى عملية الانتاج الحديث من كافة جوانبها (٢٥).

وعلى الرغم من أن الطلب الاجتماعى على التعليم والتدريب الحديث كان قوياً للغاية فى مصر منذ مستهل القرن التاسع عشر، إلا أنه لم تتوفر أسس تحقيق الفرص المتكافئة فى التعليم الا فى غضون الأربعينات، عندما أصبح التعليم الابتدائى مجاناً لأول مرة، ثم غدا التعليم الثانوى مجاناً بعد ذلك بسنوات. وبعد وقت قصير من قيام ثورة ١٩٥٢ أعفى طلبة الجامعة من دفع المصروفات الجامعية. ولقد أدت هذه القرارات الى تولد طلب لا مثيل له من قبل على التعليم، أعقبه آنذاك توسع لا مثيل له من قبل فى النظام المدرسى.

ومنذ ذلك الحين تشهد البلاد توسعاً مطرداً في هذا المجال. فقد زاد عدد المتحقّين بالتعليم الابتدائي الى ٤,٤٣٤,٠٠ عام ١٩٨٠ / ٧٩ بالمقارنة ٣,٤٩٨,٤٩٦ عام ١٩٦٦/٦٥، وهو ما يمثل زيادة مقدارها مليون تحيّد تقريباً خلال خمسة عشر عاماً ومع ذلك، فعلى الرغم من حدوث زيادة مطلقة في عدد المتحقّين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠، اذا استقرت على ٢٦٦ في المتوسط، ولم يؤدّ التوسع في التعليم الابتدائي الى التصدي للانفجار السكاني الذي تعاني منه مصر. أما بالنسبة للتعليم الاعدادي، فقد زاد عدد المتحقّين به من ١,٣٣٩,١٠٠ عام ١٩٧٦/٧٥ إلى ١,٥٤٧,٣٠٠ عام ١٩٧٩/٧٨. وتنبير الأرقام المؤقّعة الخاصة بالاتحاق بالتعليم الاعدادي عام ١٩٨٠/١٩٧٩ إلى انخفاض معدل الالتحاق الكلي بنسبة ١,٤٪ اذا هبط عدد المتحقّين الكلي الى ١,٥٢٦,٥٠٠.

ولقد اتسع التعليم الثانوي العام والفنى على السواء خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ بأسرع مما اتسع به التعليم الابتدائي والاعدادي، فقد زاد عدد المتحقّين بالتعليم الثانوي من ٧٦٨,٩٠٠ عام ١٩٧٦ / ٧٥ إلى ١,٠٦٤,٨٠٠ عام ١٩٨٠ / ٧٩ وهي زيادة تبلغ ٣٨,٥٪ خلال خمس سنوات فقط، وجاء أعلى معدلات الزيادة في التعليم الفنى، فخلال نفس الفترة، زاد معدل الالتحاق من ٣٧,٣٪ إلى ٤٧,٤٪. وبالإضافة الى ذلك، فبينما كان عدد الجامعات في مصر ثلاث جامعات فقط عام ١٩٥٢ فإن عددها الحال هو ١٢ جامعة، كما يوجد عدد من المعاهد التعليمية العليا التي تقوم ببرامج تدريجية فنية مدتها من عامين إلى خمسة أعوام. وقد زاد عدد المتحقّين بكافة الجامعات من ٣٤٥,٤٧٨ عام ١٩٧٦ / ٧٥ إلى ٤٧٩,٤٣٠ عام ١٩٧٨ / ٧٧ بزيادة قدرها ٣٨,٧٪ خلال ٣ سنوات.

كما اتسع نطاق التعليم والتدريب خارج المدارس، وعلى الرغم من أن الاحصائيات الخاصة بتطور هذا النمط من التعليم والتدريب غير متاحة، إلا أنه

توجد شواهد على أن نموه كان ضخماً إلى حد ما ، وخاصة بالنسبة للتدريب المهني ، فبالإضافة إلى وزارة الصناعة التي بدأت التدريب منذ ١٩٥٦ ، يوجد في الوقت الحاضر عدد كبير من المعاهد التدريبية التابعة لوزارات وهيئات مثل وزارة الأسكان والتعمير والنقل والمواصلات ووزارة الزراعة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة القوى العاملة والتدريب المهني . كما تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية التدريب قبل المهني للصغار الذين لم يتمكن لهم التعليم بالمدارس (المسربون من المدارس ، والشبان الذين لم تتح لهم الفرصة قط لتلقي أى نوع من التعليم الرسمي) . كما تهيئ مؤسسات مستقلة ذاتياً ، ومشروعات كبيرة للتدريب الإداري والمهني خارج إطار النظام التعليمي إذ يجرى تدريب العمال داخل المصانع لتحمية مهاراتهم ولقد بدأت الكفاية الانتاجية بوزارة الصناعة مناهج التدريب الإداري لأول مرة عام ١٩٥٥ ، ثم انشئ فيما بعد المعهد القومي للتنمية الإدارية في غضون السبعينات ليهيئ احتياجات البلاد من المدربين الأكفاء والمؤهلين (٢٦) .

وتحدث القيم الاجتماعية تأثيراً قوياً على نظام التعليم والتدريب ، وترجع بعض هذه القيم إلى المهد الاستعماري عندما كان أطفال المائلات المتعلمة والصفوة من القوم هم الذين تتوافر لديهم فقط فرص الالتحاق بالنظام التعليمي والذي كان يعد الناس أساساً للعمل في خدمة الحكومة ، وعندما توافرت الفرصة لمن هم أفقر للالتحاق بالنظام التعليمي ، فإن هدف الأبناء الرئيسي كان يتركز في ضمان حصول أبنائهم على وظيفة حكومية أخرى - وكان عليهم أن يسعوا لأن يكونوا على قدم المساواة مع الطبقة المتوسطة والأشخاص الأكثر ثراء الذين شغلوا طوال عقود كافة المناصب الحكومية الهامة . أما بالنسبة لبعض القيم الأخرى مثل الاتجاهات والمواقف السلبية تجاه تعليم الإناث ، فإن جذورها تمتد إلى عهود غابرة ، وقد كان من عواقب هذه القيم الموروثة ذلك الضغط القوي على التعليم النظري الذي تعانى منه في

مصر فى الوقت الحاضر، وهو ضغط أثر كذلك على نوعية التدريب سبب القيود المالية والبشرية والمادية المختلفة التى كانت الحكومة ولا تزال تواجهها.

والواقع أن هذه القيم الموروثة لا تشكل ضغطاً على التعليم النظرى فحسب، وإنما تؤثر كذلك على المناهج الدراسية الملقنة فى المدارس. وعلى الرغم من التغيرات العديدة التى طرأت على المقررات الدراسية، إلا أنها لا تزال تنسم بصيغة حضرية بدرجة كبيرة. كما أن التفور من العمل اليدوى هو قيمة اجتماعية أخرى تؤثر على نظام التعليم والتدريب، فالتاس ينظرون شذراً للتعليم الفنى والتدريب المهنى باعتبارهما تعليمًا من المرتبة الثانية، بالرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة لرفع مستوى مثل هذا التعليم. ويعتبر أى تدريب تنتهى دورته دون حصول المتلقين له على شهادة معترف بها تدريباً سيئاً، وينظر إليه كنوع من التدريب أو التعليم من الدرجة الثالثة، ويفسر هذا، إلى حد ما، تفضيل الشباب حتى الوقت الحاضر نيل شهادة جامعية حتى لو كانوا سيحصلون على مرتب أقل مما يحصل عليه الحرفى.

ورغم أنه حدثت تغيرات فى الحالة التعليمية للسكان بانخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات وفقاً لما هو موضح بجدول رقم (٨)، إلا أن مشكلة الأمية لا تزال أخطر جوانب الأوضاع التعليمية فى مصر.

**مشكلة الأمية :**

تعتبر مشكلة الأمية فى مصر من المشكلات المعقدة، فهى ليست وليدة أمس القريب، ولكنها محصلة التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى الطويل الذى عاشه الإنسان المصرى فى القطاعات المختلفة من الزريف والحضر، وانعكاس للتناقضات التى سادت، ولا زالت تسود، المجتمع بأسره فترة طويلة من الزمن. فقد كان التعليم قاصراً على فئة معينة من السكان هى التى تملك الإنفاق على بنيتها وتستطيع أن تتحمل أعباء التعليم وتكاليفه. وقد

بدأت ثورة ١٩٥٢ حركة مثقلة بمعاداة الأمية، ففي حداد ١٩٦٧ كان أربعة أحماس الشعب المصرى، وأكثر من ١٩٠ من الإناث، من الأميين ولم يتغير هذا الوضع بعد مرور عامين سنوات. انظر الجدول رقم (٩) ولم تبدأ نسبة الأمية فى الانخفاض إلا فى الستينيات حتى وصلت إلى ٦٥٪ عام ١٩٦٦ ثم استمر الانخفاض فى تعداد ١٩٧٦ إلى ٦٥,٥٪ على عكس ما كان متوقعا قبل ظهور نتائج التعداد، نظرا إلى ضعف جهود محو الأمية، وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم الابتدائى حتى منتصف السبعينيات، وعدم كفاءة لتعليم فى المرحلة الابتدائية خاصة فى السنوات السابقة للتعداد مباشرة. ولاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأمية، إلا أن عدد الأميين قد تضاعف تقريبا، حتى زاد عن الخمسة عشر مليوناً فى منتصف السبعينيات. ويجب ملاحظة ظاهرة خطيرة، وهى أن الانخفاض فى نسبة الأمية كان أسرع منه فى حالة الذكور عنه لدى الإناث، مما أدى إلى اتساع الفجوة فى الأمية بين الذكور والإناث فى المجتمع. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المستوى العلمى لمن يكملون الدراسة الابتدائية غير مرض، خاصة فى السنوات الأخيرة، لنتضح أن حجم مشكلة الأمية أكبر بكثير مما تظهره الإحصاءات الرسمية (٢٧)

ويمكن القول، على الرغم من صدور قانون فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية عام ١٩٧٠ ينص على اعتبار الأمر مسئولية قومية سياسية تتضافر لتحقيقها كافة مؤسسات المجتمع، ويجب تشكيل لجان عليا لمحو الأمية، إلا أن المجتمع المصرى لم يتمكن من مواجهة مشكلة الأمية بشكل حاسم. فلازال أكثر من نصف المجتمع المصرى لا يستطيعون حتى القراءة والكتابة، ويرجع هذا الفشل الأساسى إلى سببين رئيسيين:

(١) عدم إمكانية تحقيق الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى بالسرعة اللازمة، فبدلاً من أن يتم استيعاب كل الأطفال فى سن التعليم

الإجبارى بحلول عام ١٩٧٠، كما كان مخططاً، لم تتعد نسبة الاستيعاب فى الصف الأول ٢٧٠ فى ذلك العام، بالإضافة إلى الأطفال الذين يتسربون من المدارس الابتدائية قبل حصولهم على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية. وبالتالي تتم سنوياً إضافة أعداد كبيرة من أصل أفواج ضخمة من الأطفال فى سن الإلزام إلى جيش الأمية.

(٢) لجوء الأجهزة المسئولة عن القضاء على الأمية، بما فى ذلك التنظيم السياسى، إلى الأساليب التقليدية للتعليم التى تقوم على المدرسية، وابتعادها عن الأسلوب الوحيد الذى أثبت نجاحه فى محاربة الأمية، وهو تعبئة واستغلال طاقات الجماهير على أوسع نطاق فى حملة سياسية واعية ضد الأمية (٢٨).

جدول رقم (٨)  
التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة التعليمية  
(١٠ سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
أميون	٧٨٠	٧٠٠	٩٥٠	٥٦٠
ملمعون بالقراءة والكتابة	١٩٠	٢٢٠	٢٨٠	٢٥٠
مؤهلات أقل من العليا	٠٢٠	٠٦٠	٠٥٠	١٦٠
لومعات عليا	٠٠٠	٠٠٠	٠١٠	٠٢٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : عبد الله الطوخى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧-١٩٧٤. مقال فى كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٣١.

جدول رقم (٩)  
عدد الأميين وأنسبتهم من السكان البالغين خمسة عشر عاماً فأكثر  
(١٩٤٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد الأميين بالآلاف			النسبة %	
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
١٩٤٧ (٥٠)	٢٨٦٤	٥٢٦١	٩١٢٥	٦٩	٩١
١٩٦٠	٤٣٤٩	٦٥٥٦	١٠٩٢٦	٦٨	٩١
١٩٦٦	٥٤٣٥	٨٣٣٥	١٣٧٧٠	٥٢	٨٨
١٩٧٦ (٥٥)	٦٢٠١	٩٤١٠	١٥٦١١	٤٣	٧١

(\*) باستخدام X<sup>٢</sup> من سكان غير مصنّفين حسب الحالة التغذوية.

(\*\*) السكان البالغون عشرة أعوام فأكثر.

المصدر : نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، في كتاب مصر في ربع قرن،  
تحرير سعد الدين إبراهيم، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص  
٤٢٠.

جدول رقم (١٠)  
عدد الطلبة ومعدلات التسجيل الإجمالي في مراحل التعليم المختلفة  
(١٩٥٠ - ١٩٧٥)

السنة	عدد الأمين بالآف			معدل التسجيل الإجمالي I (٥)		
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الجملة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
١٩٥٠	١٣١٠	٥٠٠	٣٤	١٨٤٤	٤١	١٧
١٩٥٥	١٨٦٩	٥٥٤	٦٧	٢٤٩٠	٥٢	١٦
١٩٦٠	٢٦٦٣	٥٩٤	١٠٧	٣٥٠٨	٦٦	١٦
١٩٦٥	٣٤٩٨	١٠٢٠	١٧٥	٤٦٩٣	٧٥	٢٦
١٩٧٠	٣٧٩٥	١٥٠٧	٢٣٣	٥٥٣٥	٦٩	٣٢
١٩٧٥	٤١٢١	٢١٠٨	٤٥٥	٦٦٨٤	٧٢	٤٠
أوروبا	١٩٧٥				٩٦	٨٠

(\*) معدل التسجيل الإجمالي =  $\frac{\text{عدد الطلبة المقيدين بالمرحلة}}{\text{عدد السكان في فئة السن المناظرة}}$

وفئات السن المناظرة هي (٦ إلى أقل من ١٢) ، (١٢ إلى أقل من ١٨) ، (١٨ إلى أقل من ٢٢) للمراحل الأولى والثانية والثالثة على الترتيب.

المصدر : نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، في كتاب مصر في ربع قرن، تحرير سعد الدين إبراهيم، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص

ولا شك في أنه قد تم توسع كمي ضخيم في التعليم خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٧) بصورة مطلقة متمثلة في ازدياد أعداد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة . فقد زاد عدد الطلبة في النظام التعليمي المصري من أقل من مليونين في عام ١٩٥٠ إلى ما يتجاوز السبعة ملايين في عام ١٩٧٥ ، وبصورة نسبية أيضاً تظهر في ارتفاع نسبة للمقيدين في المراحل التعليمية المختلفة إلى السكان اللاتقنين للدراسة من حيث العمر . وللجانب الثاني أهمية كبيرة، إذ أنه المقياس الحقيقي نلدى تغطية المجتمع بالعملية التعليمية، كما يتصل باحتياجات تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع . انظر الجدول رقم (١٠) .

ولكن التوسع الكلى المطلق في التعليم لم يتم بصورة متوازنة، فقد كان التوسع في التعليم في المرحلة الثانية أكبر نسبياً من المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثالثة أكبر نسبياً من المرحلة الثانية، فبينما كان عدد طلبة المرحلة الأولى في عام ١٩٧٥ حوالى ثلاثة أمثال عددهم عام ١٩٥٠ ، كانت النسبة المماثلة للمرحلة الثانية أربعاً والمرحلة الثالثة ثلاث عشرة . وقد أدى هذا إلى زيادة الاختلال في تدرج الرصيد التعليمى الذى كان مختلاً أصلاً قبل بداية الثورة، إذ كانت نسبة السكان في المراحل التعليمية العليا أكثر مما يتلاءم مع نسبتهم في المراحل التعليمية الدنيا . ولعل أهم مظاهر اختلال التدرج التعليمى حالياً هو وصمة الأمية التى مازال يحملها أكثر من نصف سكان مصر .

وبالخلاصة، أن نظام تعليمنا الحالى تقليدى كله، شكلى كله، سواء في المضمون أو في الطريقة . والتجديد الذى نرغب فيه جميعاً، والإصلاح الذى نطالب به جميعاً، لا يمكن أن ينزل من السماء، بل لا بد من العمل والبحث . لن يكون هناك تجديدك مطلقاً ما لم يبدأ المعلمون والمراقبون التربويون بوضع أعمالهم . موضع النقد، ما لم يعملوا باستمرار على تجديد معلوماتهم وطريقة ممارستهم للمهنة .

إن عليهم أن يخوضوا معارك ضد أنفسهم، ضد كل ما هو عتيق ومتخلف فى تفكيرهم وأسلوب عملهم. لقد أصبحت الثقافة اليوم، حتى المتخصصة منها، فى متناول الجميع، فعليهم جميعاً أن يغرفوا منها، لأن التجديد الفكرى والثقافى الذى نتوق إليه لن يتحقق إلا إذا ابتدأ من المدرسة.

على أن هذا وحده لا يكفى، بل لابد من الانفتاح على مختلف ميادين الحياة، والاهتمام بالمشاكل اليومية التى يعانى منها مجتمعنا فى البيت والشارع، والعمل، والمعمل والمصنع والمدرسة. أن المشاكل كلها مترابطة، وحل هذه يتوقف فى الغالب على حل تلك ولهذا كان التوقع فى المهنة ودروبها خطأ قاتل. إن بلادنا، مثلها مثل سائر البلدان المتخلفة التى عانت من الاستعمار، وتعانى من مخلفاته ورواسبه ومؤامراته، تجد نفسها اليوم أمام خضم من المشاكل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولن يكون رجل التعليم وإحياؤه قادراً على أداء رسالته، ما لم يكن مهتماً بهذه المشاكل كلها، متتبهاً لتطوراتها، باحثاً عن أصولها وأسبابها، مساهمة فى العمل من أجل القضاء عليها. إن رجال التعليم فى البلدان المتخلفة ليسوا معلمى صبيان، بل إن مهمتهم فى الحقيقة أوسع من ذلك وأعمق. إنهم الأداة التى لا يمكن أن يتحقق التغيير بدون مساهمتها الفعالة والمتواصلة. فيجب إذاً، أن يكونوا على وعى بوضعيتهم، وعلى بينة من الواقع الذى يعيشون فيه، ويرزحون تحت وطأته ... إن التربية والتعليم كل لا يتجزأ ... إن عملية تعليم الصغار فى المدرسة ستكون ناقصة معرضة للتخلف والضياع، ما لم تكن مصحوبة بتعليم الكبار، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، إن مهمة المعلمين أن يكونوا مصاييح وهاجة يخرق نورها جميع الحواجز، وينساب من كل جهة لينير الدروب ... دروب الحياة، دروب المستقبل.

#### ٤ - اتجاهات العمالة :

جرى العرف فى كتب الاقتصاد على اعتبار مصر مثلاً للاقتصاد الأقل نمواً والذي يتميز بفائض فى العمالة، وقد حدد «أرثر لويس» عام ١٩٥٤ مصر، مع الهند وجامايكا، كبلد ترهقه أعباء فائض ضخمة فى العمالة، بمعنى أن العمالة فيه يمكن استيعابها فى عمليات تصنيع دون أن يلحق ذلك أى خسارة بالإنتاج فى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد. ومع ذلك فإن الدراسات التجريبية بالنسبة لمصر قد تحدث بالفعل المفهوم الكلاسيكى لفائض العمالة منذ بداية الستينيات، وقد نتضح أن فائض العمالة هو ظاهرة أكثر تعقيداً مما كان متصوراً، إن لم يكن بالنسبة لأرثر لويس نفسه فبالنسبة لأتباعه. ولم يستطع أحد أن ينكر أن عرض العمالة فى مصر كان وفيراً للغاية بالمقارنة بالوقت السابق الكساد الكبير عندما كان النقص العام للعمالة محل شكوى كمعقبة أساسية أمام التنمية، ومع ذلك فقد وجد أن فائض العمالة الحقيقية - ذو طبيعة موسمية، وإقليمية (كما هو الحال فى الزراعة) أو أنه بطالة صريحة (كما هو الحال فى المدن) على نطاق محدود نسبياً ولا تكاد تختلف عن البطالة فى الاقتصاديات الرأسمالية عالية التطور أو أنها أخيراً مستترة فى القطاع العام.

ولقد ساد مطهر اتجاه لحل المشاكل بواسطة إنشاء الهيئات الحكومية الجديدة، أو التوسع فى الهيئات القائمة ولم يكن ذلك موفق خلال فترة التأمينات وفرض الحراسة على المشاريع الخاصة، وصدور الميثاق بسياساته ذات الاتجاه الاشتراكى فى الستينيات، وإنما أيضاً بعد البدء فى سياسات الانفتاح، ومن الواضح أن هذه العملية كانت تسير بالدفع اللاتى ولا يمكن عكس اتجاهها ولم يبطئ الانفتاح منها. وقد زادت العمالة الحكومية فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧/٦٦ إلى عام ١٩٧٣ بنسبة ٧٦,٧ سنوياً بالرغم من أنه لا يمكن إنكار وجود الاتجاهات الكامنة نحو النمو البيروقراطى إلا أن تقديره

كثيراً من حيث أثره على العمالة أمر صعب، وفي هذا السياق لا يجب التفاضل عن التوسع في القوات المسلحة والذي تم لأسباب مختلفة وأسهم بالطبع بشكل كبير في زيادة الاستخدام الحكومي.

ومع ذلك فإن الآليات الحاسمة في توسيع العمالة قد تمثلت في ضمانات التمييز المقدمة للمجندين وللخريجين، وقد أتبع هذان النوعان من الآليات كسياسات صممت قصداً من أجل تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية، ويدور أنها أدت هذا الغرض جيداً، وقد عمل هذان النوعان من جانب آخر، كأداة حفز في الحكومة للتوسع في الاستخدام الحكومي وفي المشاريع العامة وفي نظم التعليم العالي، وكانت لها آثار عكسية حادة على الكفاءة البيروقراطية والتعليمية والانتاجية، وفي التجميل بإعادة تخصيص العمال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

ونقد فتحت بلدان النفط العربية أبوابها واسعة أمام الهجرة المصرية بعد حرب عام ١٩٧٣، وبعد الزيادة الكبيرة في سعر البترول، وليس من المعروف على وجه التحديد عدد المهاجرين. وحسب تعداد سكان ١٩٧٦ نجد عددهم يقرب من ١,٤ مليون. وإذا لم يكن المهاجر فرد في قوة العمل أثناء وجوده في مصر، فإن راحته لن يكون له أى أثر مباشر على قوة العمل أو العمالة أو البطالة المصرية المقاسة، وقد ينطبق ذلك على الطلبة، إلا أن المفروض أنهم سيدخلون بعد فترة في قوة العمل إما كعاملين أو كماطلين، ولذلك يمكن أن نعتبر أن المهاجرين التشطين اقتصادياً في الخارج قد قللوا بقوة العمل المحلية بقدر عددهم، ويمكن أيضاً أن نفترض أنهم خفضوا البطالة بنفس قدر عددهم، وبصبح هذا واضحاً إذا كانوا متعطلين قبل هجرتهم، وإذا كانوا مستخدمين في القطاع الخاص قبل هجرتهم فإن صاحب العمل سيعين بدلاً منهم وبذلك تنخفض البطالة، وقد لا يحدث ذلك إذا كان المهاجر من الموظفين ممن يشكلون بطالة جزئية في القطاع العام أو كان

الإحلال مستحيلا، وتعتبر هذه الحالة الثانية حالة هامة، فقد هاجر عدد كبير من المهنيين ذوى المهارات العالية والمتخصصين والحرفيين، ومع ذلك فقد وجد البديل وإن كان الاعتقاد الشائع أن البدائل الضرورية من نوعية أقل وأن الزيادة الكبيرة جدا فى أجور مثل هؤلاء العاملين قد حدت من الطلب ووسعت العرض، وصناعة الإنشاءات مثل على ذلك (٢٩).

إن التناقض الثنائى الحضرى - الريفى له تطبيقه المحدود. وفى الإطار المصرى، فإن ما هو «ريفى» لا يتفق حتى بالتقريب مع ما هو «زراعى» ، ويزودنا مسح الاستخدام الريفى الذى قام به مكتب العمل الدولى عام ١٩٧٧ بعدة بيانات منها، أن نصف العمالة «الأخيرة» تقريبا من أهالى الريف وأكثر من نصف أموالها تأتي من أنشطة غير زراعية قد لا تختلف كثيرا عن أنشطة معينة فى المناطق الحضرية، والقرى الكبيرة تشبه المدن الصغيرة ولها بعض خصائصها، وتتألف جزء كبير من العمالة غير الزراعية من عمل خارج القرية، يقوم به فرضا أشخاص يتقلون يوميا إلى العمل فى مدن قريبة، ولا يتطلب الانتقال بين المهن الزراعية والحضرية بالضرورة هجرة مادية والإقامة فى المدينة.

ومن ناحية أخرى، فإن التناقض الثنائى العام - الخاص له أهميته البالغة لفهم تطورات سوق العمل فى مصر وأليتها. فالقطاع العام، ويشمل السلطات الحكومية والقوات المسلحة، يستخدم الآن أكثر من ثلث القوة العاملة تقريبا، وعلى حين أن تحقيق أقصى قدر من الربح أو الدخل هو المبدأ الرئيسى المفترض فى وضع القرارات فى القطاع الخاص - كبيرا كان أم صغيرا، فإن هناك العديد من الاعتبارات الأخرى يرد بعضها فى نصوص قانونية تفرضها الحكومة على الإدارة فى القطاع العام .

ومن الواضح أن الإدارة العامة، بما فيها القوات المسلحة، توجهها مبادئ

مختلفة تماماً عن تلك التي توجه الأعمال الخاصة وتختلف محدودات العمالة والأجور بشكل جذري في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وأى تحليل جاد لسوق العمل المصرية لابد وأن يأخذ هذا التمييز في الحسبان. وباختصار فإن الفرق بين القطاعين العام والخاص يتمثل في تحديد قوى السوق وتطورات الاستخدام والأجور في القطاع الخاص مع بعض التدخلات الحكومية المحددة بينما تحدد العمالة والأجور في القطاع العام سياسة الحكومة وتعتبر قوى السوق عوامل خارجة عن هذه السياسة.

أما تقسيم العمالة إلى قطاعات إنتاجية فهو أسلوب تقليدى في تحليل العمالة والأجور، وقد مال التحليل التقليدى للعمالة في مصر إلى اتباع هذا النمط، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، ويستند التخطيط الطويل الأجل، بشكل تقليدى على معاملات المال والعمالة. وفي التحليل الأكثر رقى على أنماط أخرى من توليفات الانتاج وذلك للوصول إلى تقديرات للحاجة من العمالة، وهو أسلوب له بعض الحسنة في التحليل الإجمالى الطويل الأجل للطلب على العمل، ولكنه لا يولى سوى اهتمام محدود أو يتجاهل ظروف العرض أو توزيع العمالة تبعاً للمهن، والذي يرجع إما إلى التطورات التكنولوجية أو التغيرات في الأجور النسبية أو تكوين الناتج، كما يميل إلى تجاهل مشاكل استغلال الطاقة الانتاجية، والكفاءة، والتي قد تصبح معدية حتى للبلدان النامية في الأجل الطويل، وليست هناك عقبة في تحليل العمالة في البلدان النامية تفوق الربط الميكانيكى التقليدى بين الاستثمارات والاستخدام.

وقد يكون التقسيم حسب المهارات والمهن أكثر فائدة من التقسيم حسب الصناعة وذلك لفهم التطورات البعيدة المدى ومشاكل الاختلال التنموى بعيدة المدى وكذلك في الأجلين القصير والمتوسط. وللأسف يصعب تحديد المهارات أو قياسها بشكل منفصل عن المهن، ويعطى مفهوم العمالة «الماهرة»

أنواعاً ضخمة من المهن والمتعلمين والخبرات العملية . بالرغم من وجود -  
فى مصر - فئة متميزة بصورة واضحة وذات قاعدة عريضة محددة على نحو  
معقول من العمالة «غير الماهرة» الأمية والتي ليس لها خبرة سوى بالأشغال  
المحلية البسيطة الآلية التى لا تحتاج لما يتجاوز القوة البدنية، وتجند هذه الفئة من  
العمالة، بدرجات متباينة فرصاً للعمل فى كل قطاعات الانتاج تقريباً، وتميل  
إلى الانتقال بين القطاعات استجابة لاحتمالات الكسب التى تحددها  
معدلات الأجور وفرص العمل، وفى دراسة مشكلة الفقر يعتبر هؤلاء بالطبع  
فريقاً رئيسياً، كما يعتبر نقص هذه العمالة فى صناعات معينة إحدى  
المشكلات البالغة التعقيد فى تطورات سوق العمل المصرية فى الوقت الحاضر.  
ومن ناحية أخرى، فإن العمالة «الماهرة» تختلف اختلافاً واسعاً تبعاً للمهنة  
والتعليم والخبرة، فالمحاسبون وكتبة الآلة الكاتبة وعمال السكرتارية يستطيعون  
الانتقال بسهولة فيما بين الصناعات، وقد توجد فرص صغيرة أمام الحرفيين  
ذوى التخصصات العالية وعمال الانتاج خارج تخصصاتهم الضيقة، بينما  
يوجد العاملون على الآلات فى موقع وسيط .

وأما كان الأمر، فإن التصنيف تبعاً للمهن (المهارات) قد حظى بأهمية  
خاصة فى سوق العمل المصرية بسبب الاستنزاف إلى البلدان العربية النفطية،  
وقد أثرت ثبات معينة من المهنيين بالفعل وقبل عام ١٩٧٣ على الإدارة  
والخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك على إدارة المنشأة. وبالإضافة إلى  
هؤلاء فقد بدأ منذ ذلك العام استيعاب الحرفيين والأخصائيين من قطاعي  
الصناعة والتشييد بأعداد كبيرة، مما خلق اختلالاً ونقصاً فى الانتاج وقرّب  
على ذلك انخفاض فى الانتاج أو زيادة فى الأجور، وبالرغم من أن تأثيرات  
ذلك على كافة أشكال العمالة، فإن الطبيعة الانتقالية للهجرة هى التى  
ساهمت فى الاختلال الحالى فى سوق العمل المصرية، فالاختلال أساساً  
مشكلة مهنية وليس صناعية، وبالرغم من أن صناعات معينة قد أصيبت

بأضرار بوجه خاص من خلال نقص كل أنواع العمالة تقريباً.

كمان أن التقسيم حسب الجنس له أهمية كبيرة بالرغم من أن النساء لا يظهرن في سوق العمل إلا بدرجة محدودة. وتشغل الغالبية الكبرى من عاملات الانتاج كعمالة أسرية غير مدفوعة الأجر في الزراعة والتجارة وأنشطة أخرى صغيرة الحجم على أن لهن بهذا الوضع تأثيراً غير مباشر على الطلب والعرض من الذكور في سوق العمل المفتوحة، والغالبية العظمى من العمالة النسائية الأسرية لم تحصل على تعليم رسمى. وتشارك النساء الأميات إلى درجة محدودة في سوق العمل المفتوحة وخصوصاً في المناطق الحضرية، إلا أن مثل هذه المشاركة تكون مشروطة عموماً بدرجة التعليم، ولا ينبغي أن نتجاهل أن الخريجات (من المدارس الثانوية) فأعلى تحصلن بصفة آلية على نفس الوضع المتميزة في الحكومة وبالمساواة مع الذكور فيما يتعلق بكل من حقوق العمل والمزبات. ولذا فإن العمالة النسائية تنقسم غالباً إلى فريقين متميزين : فريق كبير مثقل بالعمل الأسرى غير مدفوع الأجر، بل وغير مسجل بطريقة سليمة في الإحصاءات الرسمية، وفريق أصغر من ذلك بكثير ولكنه يتزايد بسرعة ويتألف من الخريجات المتميزات (٣٠).

ويوضح التوزيع النسبى للعمالة على القطاعات المختلفة أن هناك قطاعات تنسم بالتوسع وزيادة أهميتها بالنسبة وذلك مثل الصناعات التحويلية حيث زادت أهميتها بالنسبة من ٨٠٪ عام ١٩٤٧ إلى ٩٥،٩٥٪ عام ١٩٦٦، وعلى العكس من ذلك فإن قطاع الزراعة يبدأ ينكمش وانخفضت أهميته النسبية من ٥٨،٤٪ إلى ٣،٣٪ - انظر الجدول رقم (١١). كما اتضح أن نسبة الموجودين في أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف عالية في تعدادى ٤٧ - ١٩٦٦ حيث كانت تمثل ٥،١٪، ٤،٣٪ على التوالي، ومن المؤكد أنه لو تم تحليل العاملين في تلك الأنشطة وإعادة توزيعها على القطاعات الأخرى، فإنها سوف تؤثر تأثيراً ملموساً على التوزيع النسبى لهيكل

القوى البشرية وإن كان ذلك لن يؤثر على القطاعات الرئيسية وأهميتها النسبية. كما انخفضت القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعى بدرجة ملموسة من ٦٠ - ١٩٦٦ عن الفترة التى سبقتها ٤٧ - ١٩٦٠ ففى الأولى امتص ارتفاع ٢٩,٢ فقط على حين كانت هذه النسبة ٤٣,٨ فى الفترة السابقة، مما يعنى أن القطاع بعد أن كان يمتص حوالى أقل قليلا من نصف الزيادة فى القوى البشرية لم يعد يمتص سوى ١٠ فقط، ويرجع ذلك إلى السياسة الإقتصادية، والفائض النسبى للعمال فى ذلك القطاع، وعدم زيادة الأراضى الزراعية.

فى الوقت ذاته ارتفعت القدرة الاستيعابية لقطاع الصناعات التحويلية من ٢٠,٨ (٤٧ - ١٩٦٠) إلى ٥٥,٤ (٦٠ - ١٩٦٦) فهو يمتص أكثر من نصف الزيادة الجديدة فى قوة العمل. ومع تزايد امتصاص العمالة الجديدة لقطاع الصناعة نجد أيضا أن نشاط المواصلات والتخزين حيث زادت قدرته الاستيعابية من ٧,١ إلى ١٢,٢ فى الوقت الذى كانت فيه الزيادة فى قطاع التشييد والبناء محدودة نسبيا. من ٦,٣ إلى ٧,١ انظر الجدول رقم (١٢). وهذا يعنى زيادة قدرة القطاعات السلمية بصفة عامة على استيعاب العمالة الجديدة من ناحية والمحولة من القطاعات الأخرى التى انكمشت العمالة فيها من ناحية أخرى (٣١). من هنا، يمكن القول بأن الأنشطة الاقتصادية التى شهدت توسعا وزيادة فى الأهمية النسبية هى القطاعات التى تميز أو تصاحب عملية التغير الهيكلى اللازمة لتحويل الاقتصاد المتخلف الراكد نسبيا إلى اقتصاد أكثر تقدما وديناميكية وربما يزيد من معدلات النمو عن طريق التحسن العام فى مستوى إنتاجية القطاعات السلمية وخصوصا القطاعات الجديدة ومحدودية زيادة إنتاج القطاع الزراعى بسبب عدم التوسع فى الرقعة الزراعية وبلوغ التوسع الرأسمالى حدا كبيرا.

وقد انتقدت الحكومة بصفة خاصة لانخفاض معدل استثماراتها فى

الزراعة، وربما كان الانخفاض الحاد للعمالة الريفية منذ عام ١٩٧٢ أساساً لهذا الانقراض، لقد انخفضت نسبة الاستثمار الثابت الموجه الزراعة بما فيها الري والصرف من حد أقصى بلغ ٢٢٢,٨ في ٦٦ - ١٩٦٧ إلى نحو ٢٨ في السنوات الأخيرة، يمكن تقديم مبررات جيدة أساسها نصيب الفرد من الدخل والاعتماد على الذات في إنتاج الطعام لبيان أهمية زيادة الاستثمارات الزراعية، ومع ذلك فمن المشكوك فيه أن تعني هذه الاستثمارات ضمناً خلق العمالة بأي درجة هامة، أن استصلاح الأراضي يخلق فرص عمالة محدودة لكل وحدة من رأس المال المستثمر، كما أن الأثر الصافي للميكنة قد يكون انخفاض العمالة - والواقع أن انخفاض العمالة الزراعية من عام ٧٢ - ١٩٧٨ قد استبدل وإلى حد ما بزيادة الميكنة .

إن الغالبية العظمى من قوة العمل المستخدمة تعمل إما في الزراعة - كمزارعين أو كعمال عائليين أو عمال زراعيين - أو كعمال إنتاج - عمال ذوي ياقات زرقاء - في الصناعات الأخرى. ولقد حدثت تغييرات هامة في الهيكل المهني في العقود الأخيرة ... فقد انخفض نصيب العمال المستخدمين في الزراعة بقوة من ٥٣,١ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤١,٦ ٪ عام ١٩٧٦، في حين ارتفاع نصيب عمال الإنتاج زيادة طفيفة من ٢٨,٦ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢١,٢ ٪ عام ١٩٧٠، والانخفاض في نصيب الزراعة هو ظاهرة تطور طبيعية. كذلك كانت نسبة كل من مهنتي البيع والخدمات أقل في عام ١٩٧٦ عنها في عام ١٩٦٠، وربما كان ذلك تعبيراً آخر عن تحديث الاقتصاد، وفي المقابل ارتفعت أنصبة كل من المهنتين والفنيين والإداريين والمديرين والقائمين بالأعمال الكتابية بشدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤ من ٨,٤ ٪ إلى ١٥,٩ ٪، وهذا بالطبع هو الجانب الآخر لعملية التحديث بالرغم من أنه يتجسم بصورة جزئية من التوسع الحكومي. انظر الجدول رقم (١٣).

جعل رقم (١٢)  
توزيع الزيادة في قوة العمل ١٩٤٧ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٠		١٩٦٠ - ١٩٤٧		الزيادة
٢	مليون	٢	مليون	
٩,٢	٦٢	٤٢,٨	٣٢٠	الزراعة
٠,٥	٣	١,١	٨	البناء والتعمير
٥٥,٤	٣٧٧	٢٠,٨	١٥٢	الصناعات التحويلية
٧,١	٤٨	٦,٣	٤٦	التعدين والبناء
٢,١	١٤	٢,٠	١٤	الكهرباء والماء والغاز
٥,٦	٣٨	٧,٠	٥١	التجارة
١٢,٣	٨٢	٧,١	٥٧	النقل والاتصالات والتعليم
١٦,٥	١١١	٤٣٤	٣١٧	الخدمات
٣٦,٦	٢٤٦	٣٢,٣	٢٣٥	أنشطة غير واضحة أو غير كذلك التصنيف
١٠٠	٦٧٢	١٠٠	٧٢٠	الإجمالي

المصدر : جيه إتش ألغريزي، تحليل التغييرات في خصائص القوى العاملة في مصر (١٩٤٧ - ١٩٧٤)، مقال في كتاب الاقتصاد المصري في سبعون (١٩٥٧ - ١٩٧٧).

تطور التركيب الاقتصادي لبيروت قوة العمل المصرية  
١٩٤٧ - ١٩٦٦

١٩٦٦		١٩٦٠		١٩٤٧		البلد	الزراعة التعدين والتعدين الصناعات التحويلية التشييد وبناء الكهرباء وقطر والملاحة النقل والمواصلات وخدمات الخدمات أخرى غير راسخة أو غير محددة القومية
ل	مئة	ل	مئة	ل	مئة		
٥٢.٥	٤٤.٦٨	٢٥.٧	٤٤.٦	٢٥.٨.٤	٤٠.٨٦		
٠.١٩	١.٨	٠.٣	٣.١	٠.٣	١.٣		
١٢.٩٥	١٠.٨٥	٠.٩.٢	٧.١٣	٨.٠	٥.٦١		
٢.٥٠	٢.٧	٢.١	١٥.٩	١.٦	١٣.١		
٠.٦٠	٥.١	٠.٣	٣.٧	٠.٥	٢.٣		
٧.٢٠	٦.٠.٣	٨.٣	٦٤.١	٨.٤	٥.٩٠		
٤.٢٠	٣.٦٢	٢.٤	٢.٦٠	٢.٩	٢.٠.٣		
١٤.٩٠	١٢.٥.٨	١٧.٧	١٣.٦٩	١٥.١	١٠.٥.٢		
٤.٣٤	٣.٦٥	١.٥	١.١٩	٥.١	٣.٥٤		
١٠٠	٨٣.٩٧	١٠٠	٧٧.٢٥	١٠٠	٦٩.٩٥		

المصدر: عبد الله الطوشي، تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر (١٩٤٧ - ١٩٤٧)، مقال في كتاب الاقتصاد المصري في ربع قرن (١٩٥٧ - ١٩٦٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢١٦.

ويوضح الجدول رقم (١٤) الوضع في عام ١٩٧٩، حيث يسود القطاع الخاص في الزراعة والتجارة والمال والاسكان ويلعب دوراً هاماً في الصناعة والخدمات الاجتماعية، فإن القطاع العام يسيطر على التعدين والبتروال والصناعة التحويلية والكهرباء والتشييد والنقل والمواصلات والمنافع العامة والخدمات الاجتماعية، وحتى في التشييد، فإن الظاهر أن سيطرة القطاع العام فيه تعتمد على احتساب المقاولات من الباطن باعتبارها عمالة عامة، فالقطاع الخاص بالإضافة إلى المقاولات من الباطن - يضم ثلثي العمالة في التشييد.

ويوضح تعداد السكان أن قوة العمل في المناطق الحضرية ارتفعت بنسبة ٢٦٣,٩ فيما بين عام ١٩٦٠ - ١٩٧٦ وقد وفرت الصناعة ٢٣٠,٤ من هذه الزيادة في حين أسهمت الخدمات بنسبة ٢٦ و قطاع التشييد بنسبة ١١,٣، أي أن توفير الاستخدالم هو وسيلة لزيادة الدخل والإنفاق وإشباع الاحتياجات الأساسية. لذلك فإن درجة انتشار البطالة في منطقة ما يمكن اعتبارها مؤشراً للدرجة علم المساواة وعدم قدرة المجتمع على إشباع أكثر الاحتياجات الأساسية ضرورة وهي العمل. ويوضح لنا الجدول رقم (١٥) معدلات البطالة في المناطق الحضرية في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٨. وترتفع معدلات البطالة في المحافظات الحضرية الأساسية الخمسة عن المعدل العام للبطالة وكذلك من المعدل السائد في المناطق الريفية. وفي المناطق الحضرية الأخرى سواء في الدلتا أو في الصعيد، يزيد معدل البطالة عادة من معدلها العام، لقد أسهمت القاهرة والأسكندرية بنسبة ٦١,٣٪ من إجمالي البطالة في الحضر عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧٨ أسهمت القاهرة والأسكندرية بنسبة ٥٣٪ من كل البطالة في الحضر، في حين أسهمت المناطق الحضرية في كل من الدلتا والصعيد بنسبة ٢١٪ من البطالة في الحضر بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت البطالة في الحضر في عام ١٩٧٨ ٧٢٪ من إجمالي البطالة الصريحة في الاقتصاد. والواقع أن تركيز المتطلعين في المناطق الحضرية وبالتحديد في القاهرة والأسكندرية يتجه بصورة حاسمة إلى زيادة درجة عدم المساواة بالمقارنة بحالة نقل فيها البطالة أو تتعلم.

تطور التركيب الاقتصادي لقطاع العمل المصرية  
١٩٤٧ - ١٩٦٦

معدلات التغير	الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦		الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠		الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦
	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	
معدلات التغير	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٦
١٧,٥	٧,٥	٣,٧	٥,٠	٧٢٥,١	٢٢٤,٣
٢٧,٣	١,١	٠,٥	١١,١	١٠٩,٢	٢٥,١
٢٤,٩	٧,٣	٤,٧	١٩,٣	٧٠٤,٠	٢٢٤,٠
٢٠,٧	٦,٥	٨,٢	٥,٢	٦٣٢,١	٥٦٦,٥
١٢/١,٤	٨٤	٩,٥	٧,٨	٨١٦,٧	١٤,٩
١٠,٦	٤١,٦	٥٢,١	٧,٠	٤٠٢٥,٠	٢,٥
١٢,٩	٢١,٢	١٨,٦	٢,٨	٢٠٥٧,٠	٢,١
١٨,٣	٦,٤	٧,٥	٢١,٩	٦٢٥,٨	١٥٤,١
٤٢,١	٢١,٠	٢٧,٣	٩٦٤,٩	٢٥,٨	٦١٦,٩
الإجمالي					

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء - معدلات السكان.

جدول رقم (١٤)  
الاستخدام العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية  
(بـالآلف) ١٩٧٩

القطاع الاقتصادي	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع الكلى
الزراعة	١١٢,٦	٤٠٥١,٣	٤١٦٣,٩
الصناعات	٢٥,٦	٨٥	٣٤,١
البنترول	٢١,٣	—	٢١,٣
الصناعة	٧٨٧,٤	٥٢٥,٩	١٣١٣,٣
الكهرباء	٦٠,٢	—	٦٠,٢
التشييد	٥٢٨,٣ (١)	١٠٠,٩	٦٢٩,٢
النقل والمواصلات	٣٥٢,٨	١٥٣,٣	٥٠٦,١
التجارة والمال	١٧٢,٧	٩٧٩,٣	١٠٥٢,٠
الاسكان	١٢,٨	١٤٢,٢	١٥٥,٠
المشاريع العامة	٦٤,٠	—	٦٤,٠
الخدمات الاجتماعية	١٧٥٠,٠	٤٨٥,٤	٢٥٩٥,٤
المجموع الكلى	٣٨٨٧,٣	٦٨٠٦,٨	١٠٦٩٤,١

(١) بما فى ذلك مقاولات الباطن من القطاع الخاص.

المصدر : بيت هاتش، سمير رضوان، العمل والمعدل الاجتماعى فى الاقتصاد متغير: مصر فى  
الثمانينات، دراسة فى سوق العمل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٠٤.

جدول رقم (١٥)  
معدل البطالة العام في المناطق الحضرية  
١٩٧٨ - ٦١

١٩٧٨	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦١	المناطق
				مناطق حضرية :
٥,٧	٤,٠	٣,٥	٧,٥	القاهرة
٦,٦	٧,٠	٧,٦	٩,٢	الأسيوط
٧,٤	—	—	١٠,٨	بورسعيد
٤,٧	—	—	٦,٧	الإسماعيلية
٠,٢	—	—	١١,٧	السويس
				الدلتا :
٤,٠	٣,٤	١,٨	٢,٣	دمياط
٥,١	٤,٥	٤,٦	٤,٢	المنيا
٣,٧	٣,٨	٢,٩	٦,٧	الشرقية
٢,٩	٣,٧	٣,٢	٧,٦	القليوبية
٤,٠	١,٠	١,٠	٤,٢	كفر الشيخ
٦,١	٤,٩	٤,٦	٤,٤	الغربية
٤,٧	٤,٣	٢,٥	٢,٠	البحرية
٣,٨	٥,٥	٤,٦	٣,٠	البحر

تابع جدول رقم (١٥)  
معدل البطالة العام في المناطق الحضرية

١٩٧٨ - ٦١

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٦١	المناطق
				مصر العليا :
٣,٧	٩,٩	٥,٦	٦,٠	الجيزة
٤,٦	٣,٨	٢,٦	٥,٦	بنى سويف
٦,٤	٣,٩	٢,٦	٥,١	الفيوم
٧,٤	٤,٥	٣,٩	٥,٣	المنيا
٥,٧	٣,٠	٢,١	٦,٤	سوهاج
٣,٧	٢,١	١,٢	٤,٦	قنا
٥,٦	٢,٤	٦,٦	٥,٨	أسوان
٥,٣	٤,٤	٤,٢	٧,٠	إجمالي المناطق
٢,٣	٢,٣	٢,٠	٤,٧	إجمالي مصر

المصدر : بيت هانث، سمير وجوان، العمل والعامل الاجمالي في اقتصاد صغير، مصر في الثمانينات، دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٠٢.

## حواشى الفصل

- (١) فالتى، أسس نظرية السكان، ترجمة يسلم مقداد، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٠، ص ٧.
- (٢) هال هلمان، مشكلة تضخم السكان، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، ١٩٧٤، ص ٩.
- (٣) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٣٥٩.
- (٤) ماركس وإنجلز، المؤلفات، المجلد ١٢، ص ٧٢٦.
- (٥) ماركس وإنجلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٥٦ - ٦٥٧.
- (٦) فالتى، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ١٢ : ١٣.
- (٧) ماركس وإنجلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٤٦.
- (٨) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد، ص ٤٧٧.
- \* يمكن أن تنسب إلى العوامل البيولوجية : الغريزة الجنسية، القدرة على الإنجاب، نسبة المواليد من حيث الجنس، البنية الوراثية، حماية الموت الطبقي.... الخ.
- (٩) فالتى، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ١٦ : ١٧.
- (١٠) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٦٥.
- (١١) عبد الرؤوف محمد فرج، تخطيط القوى العاملة وموازنتها فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة داخلية رقم ٢٨٥، ديسمبر ١٩٧٢، القاهرة، معهد التخطيط القومى.
- (١٢) ماركس وإنجلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٧٨.

(١٣) نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، في كتاب مصر في ربيع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٢٠.

(١٤) فالنتي، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ٢٢٧ : ٢٢٨.

(١٥) انظر : Jaffe, A. J. & Stewart, D., Manpower resources and utilization principles of working force analysis. Jon Wiley & Sons. Inc. N. Y. 1951, p. 212.

(١٦) فالنتي، أسس نظرية السكان، مرجع سابق، ص ١٧٩ : ١٨١.

(١٧) على عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦ : ١٧.

(١٨) حسن محمد حسن محمد، القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٨٩ : ٩٠.

(١٩) بنت هانئ، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير: مصر في الثمانينيات، دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٠ : ٣١.

(٢٠) بلغ معدل نمو السكان في مصر خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٠) ٢,٢٪ سنوياً، وبلغ معدل نمو القوى العاملة ٢,٥٪ سنوياً خلال نفس الفترة. أما الباكستان فقد كان معدل نمو السكان ٣٪ سنوياً، ومعدل نمو القوى العاملة ٢,٦٪ سنوياً. وفي زائير كان معدل نمو السكان ٢,٧٪، ومعدل نمو القوة العاملة ١,٩٪ سنوياً. أما الولايات المتحدة فقد كان معدل نمو السكان ٨,٠٪ سنوياً، ومعدل نمو القوى العاملة ١,٧٪ سنوياً. انظر : البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٨.

(٢١) فتحى أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٤٣١.

(٢٢) نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، مرجع سابق، ص ٤٣٧.  
 (٢٣) وداد مرقص، اتجاهات العمالة النسائية فى مصر (١٩٦٠ - ١٩٧٦) سلسلة الدراسات الديموجرافية، دراسة رقم ٦، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة، ص ١٠.

(٢٤) معدل النشاط الاقتصادى النوعى هو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص ذوى النشاط من نوع معين إلى إجمالى عدد الأفراد من ذلك النوع فى سن العمل، ويمكن أن نحصل عليه بالمعادلة الآتية :

$$100 \times \frac{\text{عدد النساء العاملات (٦ سنوات فأكثر)}}{\text{عدد النساء فى الفئة العمرية نفسها}}$$

انظر : حسن محمد حسن محمد، القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٥٢ : ١٥٣.

(٢٥) بنت هانث، سمير رضوان، العمل والمعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٣٤٨ : ٣٥٠.

(٢٧) نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية، مرجع سابق، ص ٤٥٣ : ٤٥٤.

(٢٨) نفس المرجع، ص ٤٥٥.

(٢٩) بنت هانث، سمير رضوان، العمل والمعدل فى اقتصاد متغير، مرجع سابق، ص ٧٥ : ٧٨.

(٣٠) نفس المرجع، ص ٢١٢ : ٢١٤.

(٣١) عبد النبى الطوشى، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر (١٩٤٧ - ١٩٦٤) مقال فى كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢١٨.

## الفصل الرابع

### التنمية والتعليم فى العالم الثالث

#### تجربة مصر

- الطابع الكلى للتنمية.
- التنمية المستقلة.
- مقومات التنمية المستقلة.
- دور التعليم فى التنمية.



## نحو رؤية واضحة للتنمية والتعليم فى العالم الثالث

تجربة مصر

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد التاريخ له مثيلا، تحديا يترجمه الى لغة الواقع ، هذا السباق نحو التقدم، ومزيج من التقدم. واذا كانت الدول الأوروبية التى عاشت الثورة الصناعية تسير صعبا، منذ بداية النهضة الحديثة يخطى ثابتة متتالية، فإنها تواجه اليوم منعطفا تاريخيا كبيرا، هو منعطف الدخول فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية وعالمها الجديد. اما الدول الأخرى، دول مايسمى الآن بالعالم الثالث، فهى تواجه تحديا أعظم وأخطر، التحدى الذى يفرض عليها حرق مراحل طويلة، والقفز مباشرة من وضعية التخلف، بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية - الوضعية التى تتغاس فيها معطيات شبه إقطاعية وشبه رأسمالية وشبه استعمارية - الى العالم الجديد عالم الثورة العلمية التكنولوجية.

ذلك هو التحدى الأكبر الذى يواجه شعوب العالم الثالث اليوم، هذه الشعوب التى مازالت تغالب الفقر والجهل والمرض، فى نفس الوقت الذى تصارع فيه بقايا الاستعمار المباشر، ومحاولات الهيمنة الامبريالية العالمية. ومن هنا يتجلى ان التنمية التى تتخذها هذه البلدان شعارا لها والتى يراود منها أن تبطلها من وضعية التخلف بكل أبعادها ومعطياتها، لن تنجح إلا إذا كانت شاملة تتكامل فيها بشكل جدلى، ضرورات ثلاث: التحرير، الديمقراطية، والبناء الاشتراكى. ان الاختيار الاشتراكى الديمقراطى، فى هذا الميدان، يفرض نفسه فرضا ان حرق المراحل، والقفز من وضعية التخلف المزمنة الى وضعية متقدمة تسمح بمواصلة النمو بوتائر عالية. لا يتأتى إلا فى إطار تصميم متكامل محكم، تجند فيه كل الطاقات المادية والبشرية فى جو من الديمقراطية الفعلية التى تفسح المجال أمام الجماهير لتساهم وتبدع وتبتكر، ولتحمّل، ايضا كل مايلزم من التضحيات بكل حماس واندفاع.

ذلك هو طريق التنمية الحق، وقد برهنت التجارب على أنه لا طرق سواء، وذلك ايضا هو المنظور الذى ستعالج به هذا الموضوع، موضوع التعليم، والتنمية، فلنبدأ أولا بالتذكير ببعض البديهيات التى كثيرا ما يودى إغفالها الى التنمية فى مجال المجردات والمناقشات الهامشية الفارغة.

### الطابع الكلى لعملية التنمية:

تختلف النظرة الى التنمية باختلاف تخصصات الناظرين اليها، فعلماء الاجتماع والسياسة يميلون الى اعتبارها عملية تحديث، ويركزون اهتمامهم على تحويل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وتطويرها، ويميل علماء الاقتصاد الى موازنة التحديث بالنمو الاقتصادى. ولذا ينصرف همهم بالدرجة الأولى الى أمور: مثل المدخرات، والاستثمار، والدخل القومى، والإنتاجية، وميزان المدفوعات وهكذا يعتبر مفهوم التحديث مرادفا للاتناء الاقتصادى، ولكنه اعمق فى المدى البعيد، استنادا الى الحقيقة القائلة بأن التغيرات التكنولوجية والإقتصادية والإيكولوجية تتحد فى جسم المجتمع المثقف، ويتنظر المجتمع النامى الكثير من الإصلاحات العميقة فى كل المجالات السياسية والثقافية والدينية، والعائلية. زد على ذلك ان التغيرات المختلفة تبدأ فى أوقات مختلفة وتكتمل بنسب متفاوتة فى العالم المتطور، كما أن المدنية الحديثة تشهد تغيرا فى مؤسساتها القائمة، ولكن هذه التغيرات لا تكون دائما مقيدة، فبعضها يكمل الشوط وبعضه الآخر يتوقف، وإذا ما استطلعنا أن نحدد رسما بيانيا للمجتمع المتحضر نجده يشبه حيوانا زاحفا يحرك اعضاءه جميعها لتخطو الى الأمام بحركات جزئية أحيانا وحركات مضادة أحيانا أخرى. ان بعض التغيرات المتكاملة أو غير المتكاملة فى المؤسسات التى هى جزء من عملية التحديث تشتم تغييرا فى علاقات العمل وتغييرات فى العلاقات العائلية. هذا يوجب أن تفهم الاسباب التى باستطاعتها إمدادنا بالقوة

اللازمة لدفع المجتمع الى الأمام وإحداث التغيير المطلوب<sup>(١)</sup>.

ويمر الفكر التنموى المعاصر بأزمة عميقة، فقد انعدمت الثقة فى كثير من الأفكار والمبادئ التى سادت فى نظريات التخلف والتنمية التى ظهرت وسادت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك تم إخضاع هذه النظريات لعملية شاملة من النقد والتقييم والمراجعة، وبذلت ومازالت تبذل محاولات عديدة للاهتمام الى بديل لها، يكون مقبولا من الناحية التحليلية، وقادرا على تفسير الواقع وتوجيهه وقد كان من أهم أسباب هذه الأزمة فشل الجهود التنموية التى اعتمدت على هذه النظريات والتى قامت بها بلدان العالم الثالث خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة فى تحقيق الآمال والاهداف التى كانت معلقة عليها فى تطهير المجتمعات فى هذه الاقطار وفى دفعها على طريق التقدم فقد ظلت الأغلبية العظمى من سكان هذه المجتمعات تعاني الفقر وآثاره القاسية المترتبة بالبؤس فى جميع نواحي حياتهم، كما ظلت الاقتصاديات الوطنية فيها تعاني من نفس المشكلات الضخمة للتخلف بما فى ذلك ضعف وتشويه الهيكل الانتاجى، والتبعية للاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والعلاقات غير المتكافئة بينها وبين هذه الاقتصاديات. والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، والعجز المتفاقم فى موازين مدفوعاتها وتزايد أعباء مديونيتها للخارج.

وكان التناقض الصارخ الذى ظهر واضحا بين حقائق الواقع الذى لم يتغير كثيرا بالرغم من كل جهود التنمية التى بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التى أسند اليها علماء الاجماع والاقتصاد وسلطات الدولة فى بلدان العالم الثالث لإحداث هذا التغيير، نقول كان هذا التناقض الصارخ هو الذى ادى الى إهتزاز الثقة ثم إنعدامها فى هذه النظريات وإلى مراجعتها فى ضوء هذا الوضع الذى كشف عن عيوبها الخطيرة سواء فى منهجها، أو فى مضمونها، أو فى العناصر الأساسية التى ركزت عليها واعتبرتها عناصر

حاكمة فى عملية التنمية، لو فى الاستراتيجيات والسياسات الانمائية التى كانت تصبى بها والتى كانت تنبى على منطقها ومبادئها. ومن ناحية أخرى فقد بدأت تظهر تيارات جديدة من الفكر الاقتصادى والاجتماعى تحاول الكشف عن يديل يحل محل الفكر التنموى التقليدى الذى كانت تعبر عنه هذه النظريات<sup>(١٢)</sup>.

وإذا كانت التنمية من النمو، فالنمو عملية تطور وتقدم، كلية وشاملة، يعيشها الكائن النامى ككل، ولكى ندرك هذه الحقيقة نضرب مثالا بالطفل: الطفل عند ميلاده لا يرى ولا يسمع، ولا يدرك ولا يفهم، ولا يتذكر ولا يفكر وهو فضلا عن ذلك لا يرد الفعل بكيفية منتظمة، فحركاته عشوائية فوضوية. وبالنسبة البدائية، وبالرعاية المتواصلة يأخذ فى النمو الجسمى نفسه، تنمو حركاته وتتجه نحو الانتظام والتخصص، كما تنمو استعداداته العقلية، وينمو الإنفعالى العقلى تزداد الجوانب الأخرى الحسية - الحركية والعاطفية - الإجتماعية نمو أو تقدما وتمائزا، وهكذا يمر الطفل مراحل من النمو ذات جوانب متعددة جسمية، وإنفعالية وعقلية، كل منها يحدد الآخر ويحدد به، حتى إذا بلغت إحدى المراحل أو جها عاش الطفل أزمة عابرة، هى أزمة النمو التى تقفز به الى المرحلة التالية، وهكذا حتى يصبح راشدا ناضجا. نعم قد يبرز فى هذه المرحلة أو تقف بجانب على الجوانب الأخرى، ولكن هذا لا يعنى أن هذه الأخيرة تبقى راکدة ساكن تنتظر دورها، بل أنها بالعكس من ذلك، تشارك هى الأخرى فى العملية الكلية، وتتطور بتطورها. وهكذا فالإنسان لا يكون ناضجا، الا إذا اكتمل، نموه من جميع النواحي الحسية والحركية والإنفعالية والعاطفية العقلية. ان النمو الجسمى وحده أى ضخامة الجثة، لا يقوم دليلا على النضج، فقد يكون جسم الرجل ضخما كبيرا ولكن عقله قد لا يتجاوز مستوى عقل الطفل، وقد يحدث العكس تماما، رنى كلنا الحالين هذا الكائن ناقص النمو، بعيدا عن النضج.

وإذا سمحنا لأنفسنا باتخاذ هذه المقارنة دليلا مرشدا تبين لنا أن التنمية، عندما يتعلق الأمر بشعب من الشعوب لا تعنى إرتفاع معدل الدخل الفردى أو القومى وحده، ولا ارتفاع المستوى الفكرى وحده، فالتنمية لا تكون حقيقة واصلية الا إذا كانت فى آن واحد، نماء فى الإقتصاد، ونماء فى الفكر، ونماء فى أسلوب الحياة.

نعم أن النمو الاقتصادى هو الأساس، ولكنه لا يكون محركا للنمو العام، لا يصبح أساسا لبناء المستقبل، الا اذا كان يتم بانسجام واتساق مع الجوانب الأخرى الفكرى والعلمية والإجتماعية، بل أن هذه الجوانب الأخيرة - والفكرية منها على الخصوص - التى تبدو نتيجة فى حالات معينة، وقد تكون فى حالات أخرى سببا بل أنها فى الحقيقة والواقع سبب ونتيجة فى آن واحد، مثلها مثل النماء الاقتصادى نفسه.

من هنا يتبين حقيقة العلاقة التى تربط التعليم بالتنمية والتنمية بالتعليم، انها علاقة جدلية لا تسمح بعزل احد طرفيها عن الطرف الآخر عزلا تاما، فكل طرف يحد الآخر ويتحدد به النمو الإقتصادى يوفر الإمكانات المادية الضرورية لتعميم التعليم ونشر المعرفة العلمية بين السكان والسير قدما فى طريق البحث العلمى الخلاق. وهذه كلها - تقدم البحث العلمى، نشر المعرفة العلمية، تعميم التعليم، - شرط اساسى من شروط النمو الإقتصادى والإجتماعى. وهل التعليم فى معناه المعاصر، غير تنمية الفكر والقدرات البشرية المنتجة؟

وعند الحديث عن مفهوم التنمية، كما نتصوره، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا عدة نقاط اساسية هى:

أولا. لا يقصد بالتنمية أنها عملية اقتصادية بحتة، فمشكلات أى مجتمع بما فيها بالذات مجتمعات العالم الثالث: مترابطة متشابكة فى جميع جوانبها،

ومن ثم فلا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية، كما لا يجوز تركها خارج التحليل فى البداية، ثم ادخالها كأضافة هامشية لاعطاء مظهر شمولي للتحليل. فلا يجوز إذن تصور عملية التنمية، منذ البداية، الا على أنها عملية تطوير حضارى ضخم وعميق وأنها عملية إقتصادية إجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل.

ثانيا: التنمية هى بناء للانسان وتحديد له وتطوير لكفاءاته ودعم لثقته بنفسه واطلاق لقدراته على العمل البناء وتنمية لوجدانه الانمائى، كما أنها تمثل عملية التفسير الأساسى فى بنية وأحجام ومستويات الإنجاز مختلف أوجه النشاط فى المجتمع. أنها عملية التفاعل المستمر الهادف الى تحقيق رفاهية الانسان الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: التنمية عملية ديموقراطية تؤكد على المشاركة الشعبية الواسعة فى اتخاذ القرارات وعلى ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعا: لا يجوز تصور أن تكون هناك تنمية حقيقية ومستمرة فى ظل العلاقات الإقتصادية الدولية الحالية التى أدت وتؤدى الى تشويه النمو فى بلدان العالم الثالث، والتى وضعت ومازالت تضيع هذه البلدان فى حالة تبعية متعددة الاليات للدول الصناعية المتقدمة، والتى جعلتها وتجمعها فى وضع لا متكافئ فى السوق العالمية. وبعبارة أخرى لا يمكن تصور التنمية فى إطار أوضاع التبعية الحالية.

خامسا: التنمية والدفاع عن الوطن عملتان مترابطتان، تحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لا يمكن ان يكون الا بتدعيم القوة الدفاعية التى تتطلب تطورا للامكانيات الاقتصادية وتعبئة للمورد المادية والبشرية. كما أن نمو قدرات المجتمع فى الدفاع عن موارده يعطيه الامكانيات<sup>٤</sup> سع فى تحقيق

المزيد من البناء<sup>٢٣</sup>. من هنا لابد من تكثيف الجهد من أجل إحداث قفزة كبيرة تخرج بلدان العالم الثالث من قيود أوضاعها الموردة ونضعها في مستوى جديد. وهذه القفزة الكبيرة ينبغي أن تفهم بدورها باعتبارها قفزة مركبة، أي أنها ليست مجرد قفزة في حجم الاستثمار، ولكنها قفزة في المجالات المختلفة والمتكاملة للتنمية.

### لا بد من تنمية مستقلة:

يشكل أثر الدول الكبرى على نمط ومسيرة التنمية في بلدان العالم الثالث قضية واسعة وبألغة التعقيد. فمسائل الأيديولوجية والتزاعات الشاملة والاقليمية والداخلية كذلك رأس المال والمواد الأولية ونقل التكنولوجيا أمور متشابكة سواء بالنسبة للدول الكبرى أو المنتفعين الاقليميين، لمانحي المعونات والمستفيدين منها على حد سواء. أن النظريات السائدة والمقولات الشائعة عن علاقات الدول الكبرى بالبلدان اءقل تطورا تفقد مدلولها عندما تطبق على العالم العربى. ذلك أنه على الرغم من أن هذا الأخير يشكل مجالا قوميا وثقافيا واحدا فان تبايناته الداخلية فيما يخص الموارد الطبيعية والبشرية والتجارب التنموية وتوجهيات القيادات الحاكمة هي من الضخامة بمكان بحيث ان أي تعميم لأهد وأن يرتطم بالعديد من التحفظات.

لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية منافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من أجل السيطرة على العالم العربى فلكل من العملاقين أهدافه الشاملة والأقليمية التى يرمى الى تحقيقها، كما أن للقوى الفاعلة الإقليمية أهدافها الخاصة ايضا. والأمر الواقع حاليا هو ان قسما كبيرا من الدول العربية يرتبط بعلاقات دولية مجحفة تخضعه لضغوط شديدة تؤثر على اختياراته المختلفة. وضمنها اختياراته التنموية، ان مقولة العلاقات الاستغلالية بين الدول الصناعية المتقدمة وبين دولنا لم تعد من المقولات التى يختلف عليها اليوم فى

العالم الثالث. أن هذه العلاقات تتحقق اقتصاديا عبر آليات التبادل في السوق العالمي. ولم تكن هذه الآليات، بما تتضمنه من وسائل انتشار المعلومات في السوق العالمي. حول السوق ونظم التسعير، تعبيرا عن أى من المميزات النسبية والقيمة الحقيقية للسلع والخدمات والقدرة، ولكنها كانت تترجم قبل ذلك توزيع القوى في العالم (بالمفهوم المركب للقوة)، وتترجم انتشار الاحتكار وسيطرته وقد نتج عن هذه العلاقات غير السوية تحويل كم هائل من الثروة الى خارج العالم الثالث، وخبرتنا في المنطقة العربية في هذا المجال لا تبارى<sup>(٤)</sup>.

لقد حقق العالم العربي في السبعينات معدلات نمو مثيرة، وإذا ما بدأنا بالسكان فسنجد انه ازداد من ١٢٠ مليون في بداية العقد الى حوالي ١٦٠ مليون في نهايته (٢٣٪) وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من ٤٠ الى ٢١٤ مليون (٤٣٥٪) وازداد التسجيل المدرسي على كل المستويات من ١٦٣ الى ٢٥٦ مليون في السبع سنوات الأولى من العقد (٥٧٪) وارتفعت الهيئة التعليمية من ٥٦٦٠٠٠٠ الى ١١٤٠٠٠٠ (٧٩٪) كما أن عدد الأطباء في سبع سنوات من ٤٣٦٥ الى ١٠٩٠٠ ازداد عدد اطباء الاسنان بأكثر من الضعف. من ٩٦٣٤ الى ٣١٠٦٧. كما أن ازدياد عدد المستشفيات قارب الثلاثة اضعاف من ٢٣٤٤ الى ٦٤٥١<sup>(٥)</sup>.

إن نظرة عامة على مؤشرات النمو العالم العربي خلال العقود الأخيرة يمكن أن تلقى الضوء على عدد من النتائج: هناك أولا نوع من التصنيف الهرمي مع تباين حاد في الثروة المالية بين كبار الأغنياء متوسطي الغنى والأقطار العربية الفقيرة. فتكون الطبقة داخليا من مجموعة صغيرة من الاقطار ذات عدد محدود من السكان لا يبلغ ٢٦٪ من المجموع العربي. ان ثراء هذه الطبقة المفرط ناجم عن حادثة جيولوجية: النفط وبنقة متوسطي الغنى تمتلك بعض النفط وعدد سكانها معتدل وتتميز قاعدتها الاقتصادية بتنوع نسبي، وتشكل هذه الطبقة الوسطى مجتمعة حوالي ٤٠٪ من مجموع السكان العرب.

وتتكون قاعدة هرم التصنيف الطبقي فيما بين العرب مما يزيد عن ٧٥٠ من سكان المنطقة وتطبق عليهم معظم مواصفات الأمراض المزمنة لاي نموذج للبلد المختلف اى اكتظاظ السكان، انخفاض الدخل الفردي، تدنى الإنتاجية، ارتفاع نسبة الأمية، عجز شديد فى ميزان المدفوعات..الخ.

ثانيا: خلقت مؤشرات النمو للعالم العربى خلال العقدين الأخيرين بآليات حادة بين الاقطار وفى داخل كل قطر. فعلى الصعيد العربى نجد أن الغنى فى الثروة فقير فى كل شىء آخر تقريبا، اليد العاملة، التطور الاجتماعى، التنوع الاقتصادى والقدرات العسكرية. إن البلدان متوسطة الثراء وبعض البلدان الفقيرة - مصر على وجه التحديد - تتمتع بمقومات أمتن من القوى العاملة والبناء الاجتماعى - الاقتصادى والتنوع الإقتصادى والقدرات العسكرية وذلك على الرغم من ثروات هذه البلدان المتواضعة ومشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة. أن هذه التناقضات قد تمخضت عن نظام عربى ملىء بمصادر تور قائمة ومحتملة، أنه نظام شديد على الرمال العربية المتحركة.

ثالثا: لقد خلق نمط الدول فى داخل كل قطر عربى تناقضات لا تقل أهمية عما سبق اصبحت سببا لمظاهر متعددة من السخط الاجتماعى والتدمير الموجه ضد النظام الحاكم.

وتشكل مصر مثالا نموذجيا للقطر العربى الذى يخضع لكل هذه الأشكال، ونين تاريخ المساعدات لمصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مختلف مظاهر أثر الارتباطات بالدولتين العظيمتين على نمط التنمية، فلمدة ١٥ عاما (١٩٥٨ - ١٩٧٣) كانت مصر تتلقى مساعدة سوفيتية متواصلة، كذلك تلقت مصر مساعدات امريكية بين حين وآخر خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع انقطاع دام عشر سنوات بين عامى ١٩٦٥ / ١٩٧٤.

لقد توافقت المساعدة السوفيتية لمصر مع التوجه الجديد لمصر الناصرية من أواسط الخمسينات وحتى عام ١٩٧٠. على الصعيد الدولي تبنت القيادة سياسات عدم الانحياز ومناهضة الإستعمار، أى مناهضة الغرب، وإقليمياً، أصرت هذه القيادة دعوة القومية العربية ومناهضة الصهيونية، وهاجمت الأنظمة المحافظة والمالية للغرب، ومجملها تبنت مصر الناصرية سياسات شبه اشتراكية وتخطيطاً مركزياً مع توجه شديد نحو التصنيع والمعادلة الاجتماعية. لقد وقع السوفييت على مصر ستة اتفاقات مساعدة خلال الفترة من (١٩٥٦ - ١٩٧١) وقد ذهبت أكبر شريحة (٢٣٤٪) من المساعدات السوفيتية إلى إنشاء السد العالى فى اسوان حيث شكلت حوالى ٤٣٪ من الكلفة الكلية. لقد كان هذا المشروع المثير موضع نقاش على الصعيدين الدولى والمحلى. وتضمنت المزايا الاقتصادية لهذا المشروع وجوانبها التوزيعية على الصعيد الإجماعى عمليات استصلاح الاراضى (٦٥٠٠٠٠ فدان) مضيئة أكثر من ١٠٪ إلى الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر، تحويل مايقارب المليون اكر إلى مقى دائم (وهكذا يمكن لفلاحى مصر العليا من زرع محصولين أو ثلاثة فى السنة بدلا من محصول واحد) زيادة المساحات المزروعة بالأرز بنسبة ٦٥٪ وكهربية ٢٥٪ من الربى المصرى الذى كان حتى ذلك التاريخ محروما من هذه الخدمة، كل ذلك مثل مكاسب اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها للمناطق الريفية.

وقد تضمن هذا المشروع الضخم بالنسبة للمناطق الحضرية مكاسب تمثلت فى تدريب القوى العاملة الماهرة ونهضة اقليمية لمدينة اسوان ومايتاحم هذه المدينة من ارض التى كان يكتنفها الإهمال حتى ذلك التاريخ ونهضة قطاعية لمؤسسات الانشاءات والمشاريع الصناعية المحلية، وثمة فوائد عامة أخرى جناها القطر ككل فى مجال تحسين الملاحة فى النيل وتفرعاته المائية وخلق مورد أساسى لبروتين السمك من بحيرة ناصر، بحيث يبدو أن المشروع افاد

معظم الطبقات: صغار المزارعين عمال المدن والطبقات الوسطى والبرجوازية الوطنية<sup>٢٦</sup>.

: أن مائتي من المساعدات السوفيتية ٦٦٪ من المجموع، ذهب في معظمه الى المشاريع الصناعية خاصة الصناعة التحويلية، وقد كان للحديد والصلب حصة الأسد (٢٣٨٪) يتبعه الألومنيوم ١٧٪، ثم الصناعات الاستخراجية ١٣٪ والأسمنت ١٠٪ وخلال فترة تواصل المساعدات السوفيتية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمصر من قطاع الصناعات التحويلية من ٧٤٦ مليون دولار الى ١٢٧٨ مليون بالأسعار الثابتة مئتين ١٩٦٠، ١٩٧٠ أى بنسبة ٦٥٪ وقد بلغ معدل الزيادة السنوى ٦.٥٪<sup>٢٧</sup>.

إن نظرة فاحصة على مجمل اثر المشاريع الصناعية التى أنشئت على أساس المساعدات السوفيتية تبين أن التوابع النهائية لهذه المشاريع ضمنت صنفين: الأول أفاد قاعدة حضرية واسعة عرابت سكة حديد، حافلات وشاحنات، مكائن ديزل، حراجات هوائية، أدوات منزلية، مقاييس مياه، مزلاجات وصامولات. اما الصنف الثانى فقد أفاد بالدرجة الأولى الطبقات الوسطى وفوق الوسطى فى المدن: السيارات، الثلاجات، ماكينات الغسيل، الطباخات، مكائن الخياطة، سخانات المياه...الخ.

وحصيلة القوى، يبدو أن المساعدات الاقتصادية السوفيتية كانت متوازنة فيما حققته من مزايا لمختلف قطاعات السكان. ان معظم فوائد سد اسوان كانت من نصيب مزارعى الريف. أما فوائد المشاريع الصناعية فقد ذهب نصفها تقريبا لعمال المدن والنصف الآخر للطبقات الوسطى، وعلى عكس مايمكن ان تقتضيه الأيديولوجيا، فإن المساعدات السوفيتية لم تكن فى آخر المطاف فى صالح الطبقة العاملة. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا الى التوجه السياسى للصفوة الحاكمة المصرية نفسها التى كانت على الرغم من إدعائها بأنها اشتراكية من حيث الفعل أكثر انسجاما وحاجات وتطلعات الطبقة

الوسطى الصغيرة. فتلک الطبقة هی التي كانت المستفيدة الکبرى من خلال المساعدات السوفيتية وسياسات تنمية أخرى في مصر الناصرية. لقد حقق المزارعون والطبقة العاملة في المدن مكاسب واضحة خلال تلك الفترة ولكن على نطاق أضيق. والطبقة العليا ککال خسرت ليس سياسيا فحسب. ولكن أيضا في مجال القوة الإقتصادية والمكانة الإجتماعية.

وفي حين أن المساعدات السوفيتية العربية اخذت بالتقلص فإن المساعدات الأمريكية بدأت تتكاثر في السبعينات فقد بلغت المساعدة الإقتصادية الأمريكية بين عامي ١٩٤٦، ١٩٨٠ حوالي (٧٢٢ بليون دولار) - ولكن القسم الأكبر من هذه المساعدة (٦٨٨ مليون دولار) أو ٢٩٤ من المجموع لم في أواخر السبعينات.

وهنا أيضا لم يكن هذا الحدث عرضيا، فالزيادة المفاجئة في الكرم الأمريكي قد توافقت مع التوجه السياسي الجديد لمصر السادات. وعلى الصعيد الدولي كانت مصر تبعد عن السوفيت وكذلك عن سياسات عدم الانحياز وعلى الصعيد الإقليمي بدأت مصر تدعو إلى الاعتدال في الشئون العربية، فالرئيس السادات تحرك بشكل منفرد نحو «تعايش سلمی» مع إسرائيل، أما على الصعيد المحلي فقد اطلق حملة متواصلة ضد التوجه الناصري، عرفت رسميا باسم سياسة الانفتاح التي تهدف إلى تشجيع المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين لتنمية الإقتصاد المصري، ويمكن ان يقال الكثير لتفسير التوجه الجديد لسياسة السادات فالأقارب تباين بين الدوافع الذاتية البحتة (نزعات السادات الشخصية وغرابته) والعوامل الموضوعية الصرفة (الأسس الهيكلية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي)، ومع ذلك فما يهمنا هنا هو تفحص اثر المساعدات الأمريكية على النمط المصري لتنمية.

تعتبر الولايات المتحدة أكثر من يقدم المساعدات لمصر في الوقت الحاضر،

فبين عامى ١٩٤٦ - ١٩٦٥ استخدم القسم الأكبر من المساعدة الأمريكية فى الحصول على المواد الغذائية (٦٥٢ مليون دولار من مجموع ٩٣١ مليون دولار) ومانبقى ذهب الى البنيات التحتية والمشاريع الصغيرة. وفى المرحلة الحالية - اعتبارا من ١٩٧٥ - تغطى المساعدات الأمريكية مجالات أوسع: تمويل استهلاكى نهائى (برنامج الغذاء من اجل السلام) بنيات تحتية، مشاريع زراعية وصناعية منتجة، تحسين الخدمات الاجتماعية، قروض عالية لتصحيح ميزان المدفوعات المصرى، والكثير من المنح والمساعدات الفنية. غير أنه ينبغي التنبيه الى أمرين الأول هو أنه من الصعب تقسيم الأثر المتوسط والطويل الأمد لثل هذه المساعدة فى الوقت الحاضر والى إن هناك متغيرات ملازمة لها الرها وهى ليست اقل أهمية فى تكوين شكل الصورة الاجتماعية - الاقتصادية لمصر. ومن بين هذه المتغيرات سياسات تنمية وتوزيعية أخرى للنظام، والمدخلات التى تأتى من المصريين العاملين فى الخارج ودخول مصر المتزايدة من النفط وقناة السويس والسياحة.

بشكل الغذاء جزءا كبيرا من المساعدة الأمريكية لمصر، ويمثل ما تسميته مصر من القمح (٦٥٢ مليون دولار الى عام ١٩٦٥، و١٢١٦ مليون دولار بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٨٠) ومنذ عام ١٩٧٦ شكلت هذه المساعدة ٢٥٪ من مجموع الاستهلاك المصرى، وقد ساعدت مصر على المحافظة على أسعار منخفضة القمح وتنفيذ برنامج دعم غذائى واسع النطاق وتحويل مبالغ حكومية الى مجالات اتفاق أخرى، وقد كان الأثر التوزيعى للمساعدة الغذائية بشكل عام فى صالح الفقراء فى المدن فهؤلاء هم الذين يكون فى تناول يدهم الخبز المدعم وليس فقراء الريف، ان كمية لا يستهان بها وصعب تحديدها من المواد الغذائية المدعمة وجدت طريقها نحو السوق السوداء وعرضت باسعار مرتفعة فى المخازن الخاصة.

ولقد اتخذت شريحة مماثلة من المساعدة الأمريكية (١٠٤٦ مليون دولار)

شكل قروض ومنح خصصت فى اغلبها الى مشاريع البنيات التحتية والطاقة، والاتصالات والمخازن والمجارى، وقد مولت فقط ثلاثة مشاريع صناعية وهى الأسمت وألتسج والملح، وقد اتجهت فوائد كل هذه المشاريع نحو المناطق الحضرية، وثمة فقرة مهمة من المساعدة الأمريكية تتخذ شكل توريد بضائع وقد بلغت القروض لمصر لهذه البضائع أكثر من (١٧ رليون دولار) ذهبت لاستيراد مصنوعات أمريكية ضمنمت مكائن وأدوات احتياطية وحافلات وشاحنات وجرارات وعربات ومواد أولية للصناعة، وهنا ايضا ذهبت معظم القوائد الى سكان المدن. وكان لمناطق المدن اكبر المكاسب، وقد يكون ذلك مقصودا من كلا مانح المساعدة ومستلمها طالما أن المدن الكبرى كانت مسرحا لاضطرابا خطيرة بسبب المواد الغذائية فى عام ١٩٧٧، وفى حين كانت منفعة فقراء المدن من المساعدة الأمريكية اكبر من تلك التى حققها فقراء الريف، فإن الرأسمالية المصرية المتنامية حققت مكاسب لا يستهان بها. وقد انتعشت شركات الإنشاءات كنتيجة للاستثمارات الكبيرة التى تمت فى مشاريع البنيات التحتية، كذلك انتعشت المصارف الخاصة وعمليات الاستيراد والتصدير ومؤسسات تجارية أخرى، وقد اصبحت مواد الاستهلاك بما فى ذلك المواد الضرورية والكمالية متوفرة فى مراكز المدن والمناطق الحرة ان هذه النشاطات الاقتصادية المزدهرة ليست فقط نتيجة المساعدة الأمريكية. فالبالغ التى يجلبها المصريون العاملون فى الخارج كان لها مساهمتها ايضا، الا أنه ينبغى ملاحظة الرهن سلبين: فقد كان هناك أولا، ضغط تضخمى واضح فى الإقتصاد المصرى، وقد قدر معدل التضخم بين ٢٠، ٣٠ سنويا، وكما فى أى مكان آخر فان تضخما مرتفعا من هذا النوع يطال الفقراء الطبقة المتوسطة الدنيا واصحاب الدخول الثابتة أكثر من الفئات الأخرى للسكان المصريين، وقد ازال تضخم اسعار المواد غير المدعمة كل أثر للدعم الحكومى.

اما الأثر السلبى الثانى فهو المتزايد الظاهر فى التفاوت بين دخول مختلف

الطبقات الاجتماعية، مضافاً ماورد في تقرير البنك الدولي فان نصيب الطبقات الاجتماعية الدنيا التي تشكل ٢٠٪ من السكان المصريين، من الدخل القومي انخفض من ٦٦٪ في عام ١٩٦٠ الى ٥١٪ في اواخر السبعينات - وبالمقابل فان نصيب الطبقة العليا، التي تشكل ٥٪ من السكان، ارتفع من ١٧.٥٪ الى ٢٢٪ من الدخل القومي<sup>(٨)</sup>. وقد اقترنت هذه الفجوات المتسعة بعرض استفزازي للاستهلاك الملفت للنظر من جانب الطبقة المصرية العليا خاصة طبقة الاغنياء الجدد التي أفرزتها سياسات الانفتاح الاقتصادي.

ان هدف المساعدة الأمريكية لمصر هو توسيع قاعدة إتفاقية السلام الحالية بين مصر وإسرائيل لتضم كل الاطراف العربية الأساسية في النزاع العربي الإسرائيلي الى تسوية سلمية شاملة. وقد ورد في وثيقة المساعدة الأمريكية لعام ١٩٨١ التي عرضت على الكونجرس ان المستوى العالي لمساعدتنا لمصر يقوم على الاعتقاد بأن مبادرات الرئيس السادات السلمية مسألة حيوية لذلك الهدف وأن هذه الجهود سوف تدعم وتمزز اقتصاد متين وتام حيث تزداد القدرة على مواجهة الاحتياجات الأساسية للشعب المصري وتطلعاته المشروعة نحو حياة افضل<sup>(٩)</sup>.

وهناك اعتقاد جازم لدى متبعي تطورات الأوضاع في مصر في الوقت الحاضر يجذبه الجهود الأمريكية من اجل بلوغ هذه الأهداف. لقد اصبح الوجود الأمريكي في مصر أكثر بروزاً من أى وقت مضى في التاريخ الحديث فمع تزايد العون الأمريكي تضاعف عدد مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة عدد موظفي المساعدة الأمريكية والسفارة والمستشارين التقنيين والشركات ان منح تسهيلات عسكرية مصرية لقوات الأمريكية وقيام هذه القوات بمناورات مشتركة مع القوات المصرية اعطت الحضور الأمريكي بعداً جديداً خلال السنوات الماضية بلغ حجماً ومضموناً يحال تلك الأوضاع التي عرفتها ايران في أواسط السبعينات.

وهناك مؤشرات لامتناهى زعمى ازاء هذا الإرتباط المتنامى، وحتى طبقة التكنوقراط التى كانت قد رحبت بالتوجه المصرى الجديد نحو الغرب بدأت هى الأخرى بالتذمر، واخذوا يشيرون الى التبذير والتكنولوجيا غير الملائمة والخبراء المتقنين الذين يجيئون ولذهبون لاعطاء المشورة وصياغة السياسة، غير أن الأمر الأكثر خطورة يكمن فيما يروج عن انتشار الفساد والمحسوبية الذين يرافق المساعدة الأمريكية فى الأواسط العليا<sup>(١٠)</sup>، وثمة أمر لا يقل خطورة عن سابقة وهو تسرب الكفاءات العالية من المؤسسات الحكومية الى المؤسسات الاقتصادية المصرية الخاصة ذات العلاقة الأمريكية حيث يبلغ التباين فى المرتبات والأجور واحدا الى عشرة، إن الأثر المشبط على أولئك الذين مازالوا يعملون فى المؤسسات الوطنية اتخذ ابعادا خطيرة وغالبا مايترجم بتذمر صارخ من الارتباط الأمريكى، وفى الوقت الذى لايمكن القول بان هذه الآثار ترجع مباشرة الى برنامج المساعدة الأمريكية نجد أن المواطن المصرى العادى ينظر اليها كأنها صفقة أمريكية واحدة. وعندها يأخذ المصريون فى صياغة بعض التكات حول المعونة الأمريكية فما هذا الا تمهيد لأعمال خطيرة يقوم بها مصريون آخرون. ويبدو أن الحكومة المصرية واعية لما يمكن أن يتمخض عنه هذا النهج. فهناك العديد من قوى الامن بحراهم اللماعة يحرصون المؤسسات الأمريكية فى مصر الأخذ بالتزايد وذلك قبل حادث الرهائن الأمريكية فى طهران بوقت طويل.

### معوقات التنمية المستقلة:

تثار فى الأدبيات التنمية وجهات نظر وآراء مختلفة ومتباينة حول طبيعة ونوع وأولويات المعوقات التنموية التى تواجه انطلاق البلدان المختلفة فى مسار دورها وتقدمها حيث تحول هذه المعوقات ويحدد من امكانية انطلاق تلك البلدان وتضعف مسيرتها التنموية، ويتركز حصر تلك المعوقات التى تواجه البلدان المختلفة فى مجموعتين رئيسيتين هى:

## اولا: المعوقات الداخلية:

اي المتعلقة بالبلد المتخلف نفسه من طبيعة ومستوى ومدى تطور ذلك البلد وامكانياته وظروفه التطورية، وهى معوقات تنقسم الى قسمين رئيسيين: أولهما العقبات الاقتصادية: حيث لها الأولوية فى الحد والاضعاف لعملية التنمية فى البلدان المتخلفة وأن لها تأثيرا كبيرا وسلبيا فى إنطلاقه مسيرة التنمية التى تواجه البلدان المتخلفة، وهى عقبات عديدة ومتنوعة مثلا: تواجد الحلقات المفرغة أو ما يطلق عليها بالقوى الدائرية للفقر والجهل والمرض، وما تؤدى اليه قوى هذا التآثر من تحديد وضعف ومحدودية تكوين رأس المال والتى هى فى أمس الحاجة اليه - نقص ونسبة ومحدودية رأس المال لدى العديد من البلدان المتخلفة وكذلك مختلف صور رأس المال المتنوعة سواء الاتاجى او الإجتماعى او التقدى منه - ضيق الأسواق المحلية وعدم اكتمالها فى البلدان المتخلفة - وقود الثانية الاقتصادية- الاقتصاد المزدوج- القديم والحديث، أو الأجنبى والمحلى فى تلك البلدان المتخلفة- ضآلة الأذخار وضعف الاستثمار وقلة عائد رأس المال- عدم كفاية ومحدودية الهياكل الارتكازية الأساسية للإنتاج من طرق ومباني، طاقة، جسور، سدود... الخ. ولانها: العقبات الاجتماعية: حيث يرى البعض فيها الأولية فى التأثير الاهمية لعرقلتها وأضعفها بل والحد من عملية التنمية والبعض الآخر يرى بأنها -مكملة للعقبات الاقتصادية فى التأثير السلبى وعرقلة التنمية، ومن أهم هذه المعوقات: التضخم السكانى وعلاقة بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية- تأخير البيئة الاجتماعية متمثلة فى نقص ومحدودية التعليم والتدريب- بسبب ندرة المهارات الادارية والفنية إضافة إلى الجهل الاقتصادى والذى يتركز بالتوجيه خاصة نحو النشاط الخدمى والمضاربات... الخ- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومى فى الدول المتخلفة لقيامه بأعباء النشاط الاقتصادى الخدمى والانتاجى معا، إضافة إلى محدودة الوعى وتدنى الاخلاص نحو القيام بأعباء

التنمية وإنجازها فى مجتمعاتها - عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين عناصره المكونة له فى تلك البلدان<sup>(١١)</sup>.

#### ثانيا: المعوقات الخارجية:

وهى المعوقات المرتبطة والتاجمة عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ونوع العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة التى تربطها مع البلدان الأجنبية اقتصاديا وتجاريا وماليا... الخ. وتمثل ذلك فى شروط التبادل التجارى سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على السوق الدولية، وما أدى كل ذلك من احتلال وعدم استقرار فى موازين البلدان المتخلفة.

ولكن هل حقا ان ما ذكرناه اعلاه من عقبات متنوعة ومختلفة وكما تذكر فى اغلب الادبيات التنموية هى عقبات أساسية ولها أولوية امام التنمية فى البلدان المختلفة؟

اعتقد أن الإجابة تكون بالنفى، لأن ما اطلق عليه سالفا بعقبات ومعوقات ماهى الا:

١- نتائج لاسباب التخلف فى البلدان المتخلفة تواجهها داخليا وخارجيا والقضاء على أسباب التخلف يؤدى الى ما ترتب عنه من نتائج اقتصادية واجتماعية وخارجية.

٢ مظاهر لحالة التخلف والتى نجمت عن اسباب التخلف التى أخرت وعوقت النمو والتطور الطبيعى فى البلدان المتخلفة.

٣- ان هذه المعوقات متفاوتة فى تواجدها لدى العديد من البلدان المتخلفة إضافة الى نسبة التأثير والفعالية لبعض من تلك المعوقات امام التنمية للبلدان المتخلفة حتى لو صح اعتبارها فعليا معوقات تنموية تواجه البلدان المتخلفة مثل: الموارد الطبيعية، السكان، ضيق الأسواق أو الأسواق

المحلية.... حيث أن مثل هذه المعوقات تأثير قليل أو محدود أو معدوم  
فالعديد من البلدان تقدمت وتطورت بصورة كبيرة وفيها قلة من الموارد  
الطبيعية وسوقها محدود صغير..الخ.

٤- اضعاف وترهيب الدول المتخلفة - حكومات ومجمعات - امام سعة  
وتنوع مظاهر تخلفها الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والتي يطلق  
عليها معوقات وبالتالي الحد من ثقة البلدان المتخلفة بنفسها وبقدراتها  
على إمكانية تطورها وتقدمها انه هي قررت بجدية واخلاص ووعي كبير  
القضاء على تخلفها خاصة وأنه في وقتنا الحاضر غالبية الدول المتخلفة  
إن لم تكن كلها تسعى وعلى إختلاف نظمها وايدولوجيتها من اجل  
تطورها وتقدما وعن طريق إحداث التنمية في بلدانها<sup>(١٧)</sup>.

والواقع أن أكبر وأهم عقبة تواجه البلدان المتخلفة في تمهيتها هي عقبة  
سياسة داخلية خاصة وبصورة رئيسية وأساسية، متحثة في فقدان وإندعام  
تواجد القيادة السياسية الواعية والمخلصه والموحدة وطنيا وقوميا وطبقيا والمؤمنة  
كاملا في تنمية اقتصادية واجتماعية وبصورة جذرية وشاملة لمجتمعاتها ولصالح  
الأغلبية.

#### دور التعليم في التنمية:

بعد التأكيد على هذه الحقائق البديهية العامة. تنتقل الآن الى النظر في  
دور التعليم في التنمية على ضوء معطيات عصرنا، عصر الثورة العلمية  
التكنولوجية. لن النظر الى مهمة التعليم في هذا الإطار يحجم علينا الاتجاه  
بانظارنا الى المستقبل، ومعالجة قضايا التربية والتعليم بنظرة الغد، لانبصرة  
الأمس، بالنظرة التي توأكب العصر، وتتطلق من حاجات الغد، وبالنظرة  
المسنونة في إطار الحاضر الذي يشتكى من طيات الماضي عليه لقد كانت  
مهمة التعليم منحصرة الى عهد قريب في نقل معلومات الكبار الى الصغار

نقل تراث السلف الى الخلف، من هنا كانت التربية تكتسب طابعا محافظا، المحافظة على استمرارية الوجود الاجتماعى والفكرى، ومقاومة كل تجديد او تغيير بشكل صريح أو ضمني، اما اليوم، وفي عصر السياق نحو التقدم، فان مهمة التربية قد اصبحت، بناء عالم الغد والأعداد له.

ولعل أبرز مظاهر التخلف الذى تعاني منه بلدان العالم الثالث، اليوم، هو أن التعليم فيها مازال عاجزا عن القيام بهذه المهمة، أو أنه لايقوم بها على الوجه المطلوب. هناك بلدان يخيم التراث، المفهوم فيها سكوتيا متحجرا، على تعليمها الشيء الذى يعطيه مضمونها متخلفا رجعيا، لايتجاوب مع حاجات العصر الملحة، ولايعمل على تغيير البنيات القائمة، بل يحافظ عليها كما هى الى جانب هذا الارتباط السكونى المتحجر للماضى الوطنى وثقافته، هناك فى معظم بلدان العالم الثالث، ارتباطا عمائل بالثقافة الغربية التى تتجاوزها الغرب نفسه او يعمل جاهدا على تجاوزها وتخطى حدودها تلك الثقافة الجديدة - القديمة التى تجتهد البلدان المتخلفة فى التمسك بها على أنها ثقافة الحاضر والمستقبل. ثم هناك الارتباط بمفاهيم وقيم وطنية او مستوردة فقدت فعاليتها وصلاحياتها الى غير ذلك من الروابط الفكرية والروحية التى تشد هذه البلدان الى الماضى ماضيها هى، أو ماضى غيرها، بالف وثاق، وتمنعها من التحرك بل القفز الى الأمام.

قد تكون هذه الوضعية وضعية مؤقتة تفرضها ظروف بدء النهضة قد تكون مرحلة لتأكيد الذات والشخصية والاصالة، ولكنها تصبح حتما مرحلة مثبطة معوقة اذا هى إتخذت صيغة «المؤقت الدائم» اذا لم تكن نقطة ارتكاز للانطلاق نحو المستقبل، اذ لم تندمج بسرعة فى عملية نمو متكاملة تخرص على مسابقة الزمن، حرصها على تأكيد الاصالة، هذه الاصالة التى لن تكتسب معنى تقديما ما لم تستمد مقوماتها من الممارسة الجماهيرية لعملية التغيير والبناء التى يتطلبها عالم الغد ولاينتظر ولايرحم، أنه عالم لا تقبل فيه المشاكل

أى حل، غير طريق العمل المتجه نحو المستقبل، حتى ولو كانت مادية مستفادة من الماضى السحيق.

ان التنمية فى البلدان المتخلفة لن تحقق أهدافها، بل لن تكون تنمية حقة، مالم تبنى على التخطيط لحرق المراحل على أساس الاعداد والدخول مباشرة فى عالم الثورة العلمية التكنولوجية، هذه الثورة التى تتطلب الخبراء والفنيين المتخصصين بنسبة أعلى كثيرا من حاجتها الى العمال اليدويين. ان حاجة الغد من الطاقات الفكرية أكبر واعظم من حاجته الى الطاقات الجسدية لقد أخذت الآلة الانوماتيكية تحل محل القوى الجسدية البشرية، فتقصت بذلك الحاجة الى العاملين بأيديهم وازدادت الحاجة الحاحا الى العاملين بادفعتهم، وفى هذا الصدد يقدر الباحثون ان حاجة البلدان المتقدمة المصنعة من القوى العاملة الجسدية لن تتجاوز ١ ٪ فى نهاية هذا القرن، اما الباقي ٩٩ ٪ فهى كلها حاجات فكرية محضة لقد أدركت البلدان المصنعة هذه الحقيقة. ولذلك نراها تواجه التربية والتعليم فى بلدانها الى غزو الفكر والاستثمار العقل. ومن هنا اصبح مقياس النمو فى بلد من البلدان. هو، لا ماقد يتوفر عليه هذا البلد من دخل اقتصادى قد يكون مرتفعا وسط ركام من التخلف الفكرى والصناعى والاجتماعى - كما هو الحال فى بعض الدول المنتجة للبترول - بل أن النمو الآن يقاس بالعلم والتقنية والمستوى العلمى والتكنولوجى الذى يتوفر عليه هذا البلد أو ذاك.

وإذا كان هذا هو قانون اليوم والغد، فلقد كان ايضا قانون للأمس، القانون الذى يعبر عن جانب أساسى من جانب النمو الذى درسته وتعرفه البلدان المصنعة اليوم، وإن نظرة سريعة الى واقع هذه البلدان تكشف لنا عن طريق التقدم الحاصل، ومفتاح التقدم المقبل.

وإذا نظرنا الى المستوى العلمى والتكنولوجى الذى تعرفه الولايات المتحدة

الأمريكية الآن، من زاوية دور العلم والتقنية في التقدم، ودور الطاقة العاملة المتعلقة والمختصة، فإن الاحصائيات تقدم لنا صورة حية عن توزيع الطاقة العاملة فيها حسب مستواها الثقافي والصورة كمايلي: ٢٠٪ فقط من الطاقة العاملة الأمريكية تتوفر على اقل من ثماني سنوات دراسية، ٢٠٪ تتوفر على مستوى تعليمي يتراوح ما بين ٩ سنوات و ١١ سنة دراسية، ٣٢٪ تتوفر على ١٢ سنة دراسية، ١٣٪ يتراوح مستوى التعليم بين أفرادها ما بين ١٣ : ١٥ سنة دراسية، ١٥٪ الباقية تتوفر على أكثر من ١٥ سنة دراسية<sup>(١٣)</sup>.

إذن، فإن ٨٠٪ من الطاقة العاملة الأمريكية يتراوح مستواها التعليمي من ٩ سنوات دراسية الى أكثر من ١٥ سنة دراسية ، هذا علاوة على استمرار افراد هذه الطاقة العاملة في اكتساب المعرفة المتجددة بواسطة التدريب والبحث وبواسطة وسائل الاعلام المتخصصة، وغير المختصة، في نشر المعرفة العلمية، وغنى عن البيان هنا، القول بان هذا المستوى العلمى الرفيع الذى تتوفر عليه الطاقة العاملة الأمريكية هو احد العوامل الرئيسية والأساسية في تقدمها العلمى والتكنولوجى.

وإذا كان المجتمع الأمريكى مجتمعاً جديداً، يمكن اعتبار صناعته وتقنيته وعلومه امتداداً للثورة الصناعية الأوروبية. مجتمعاً يفتى باستمرار بافواج من الأدمغة المهاجرة، ويتزود بما يستفيد من الهيمنة الإمبريالية التى يمارسها عالمياً فإن لنا فى الاتحاد السوفيتى مثالا رائداً ونموذجاً من التمازج الفريدة، يبين لنا بوضوح أهمية الدور الذى يلعبه التعليم المخطط المعصم فى عملية حرق المراحل والقفز من وضعية روسيا القيصرية فى مستهل هذا القرن كانت متخلفة جداً بالقياس الى البلدان الأوروبية مثل ألمانيا و إنجلترا وفرنسا، فكيف استطاع الاتحاد السوفيتى القفز من تلك الوضعية المتخلفة الى الوضعية المتقدمة التى يعيشها اليوم؟ مهما يكن من أثر العوامل الأخرى، الإقتصادية والسياسية فإن الدور الأساسى يجب أن يعزى فى الدرجة الأولى الى النهضة العلمية، بل

الى الثورة الثقافية والعلمية، التي عاشها هذا البلد جنبا الى جنب، وبانسجام وتساوق، مع الثورة الاشتراكية.

لقد قام أحد الاقتصاديين السوفيت، ستروميلين بدراسة علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع السوفيتي، في الفترة التي تمتد ما بين ١٩١٤ : ١٩٢٤، الى ما بين احضار القيصرية الى بداية الانطلاقة الاشتراكية، وكان المبدأ الموجه الذي سار عليه هذا الباحث في دراسته هو «التعليم يحسن من مهارة العمال ويزيد من قدرتهم الإنتاجية، مما يؤدي الى زيادة سريعة في الدخل القومي للمجتمع بأكمله، ومن أبرز النتائج التي توصل اليها هذا الباحث مايلي<sup>(١)</sup> :

١- لقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن التعليم، مهما كان ابتدائيا اوليا يمكن العمال من إنتاج افضل وأكبر من الإنتاج الذي يعود ارتفاعه الى عدة سنوات من التدريب في المصنع. وعلى هذا فستة واحدة من التعليم الابتدائي تمكن العامل من الزيادة في إنتاجه بنسبة ٢٣٠ في المتوسط في حين أن التدريب في المصنع لا يرفع إنتاج العامل الأمي الا بنسبة تتراوح ما بين ٢١٢، ٢١٦ في السنة. أما اذا توفرت للعامل اربع سنوات من التعليم الابتدائي فإن مردود إنتاجه، وبالتالي أجرته، يفوق مردود واجرة العامل الأمي بنحو ٢٧٩ وترتفع هذه النسبة الى ٢٣٢٥ اذا قضى العامل في التعليم سبع سنوات، والى ٢٣٢٠ اذا درس من المدارس لمدة ١٢ سنة.

٢- هذا من حيث دور التعليم في تحسين الإنتاج والرفع من المردودية اما دوره في تغطية نفقاته والرفع من الدخل القومي عامة، فلقد اوضحت هذه الدراسة أن تمميم التعليم في الاتحاد السوفيتي، وهو التعليم الذي قفز بعدد التلاميذ من (٤ ملايين سنة ١٩١٤ الى (٨ ملايين) سنة ١٩٢٤، قد تطلب إنفاق (١٦٢٢ مليون روبل)، وهو مبلغ أمكن

للزيادة الحاصلة فى الدخل القومى بسبب هذا التعميم للتعليم تغطيته فى مدة خمس سنوات فقط، اذ بلغت الزيادة فى الدخل القومى بسبب مردودية الخمالة الذين تلقوا تعليما فى هذه الفترة (خمس سنوات من التعليم) بلغت مليارين من الروبل. هذا اذا نظرنا فقط الى مدة العمل التى تتطلبها تغطية نفقات التعليم. اما اذا اعتبرنا المدة الكاملة التى يقضيها العامل المتعلم فى العمل والإنتاج، وهى تتراوح ما بين ٣٥ : ٤٠ سنة (ما بين الخروج من المدرسة ومن التقاعد)، فان الزيادة فى الدخل القومى الحاصلة من ارتفاع المردودية بفضل التعليم تتجاوز (٦٩ مليار روبل)، بمعنى أن مردودية التعليم فى هذا المثال، تفوق بأكثر ٤٢ مرة لمن تكاليفه.

٣- اضف الى ذلك، المجهود الجبار الذى بذل فيما بعد، على مستوى التعليم الثانوى والتقنى والثالثى، وكفىنا لأخذ فكرة عن هذا المجهود أن نشير الى أن عدد الطلاب المتخرجين من الثانويات العامة والتقنية قد قفز من (١١٠٠٠ طالب سنة ١٩٣٠ الى مليون (٥٤٠٠٠٠ الف) طالب سنة ١٩٦٠ كما قفز المتخرجين من التعليم العالى من (٤٤٠٠٠ الف) طالب سنة ١٩٣٠ الى (٣٤٣٠٠٠ الف) طالب سنة ١٩٦٠، وبالجمله قفز عدد الذين تلقوا الدراسة الثانوية والجامعية (٥٨٧٠٨٠٠٠ مليون) طالب سنة ١٩٥٩، أى بزيادة قدرها (٣٤) مليون طالب بالنسبة لعام ١٩٣٩، وذلك رغم ظروف الحرب والخسارات المادية والبشرية التى تسببت فيها ولم يقتصر هذا المجهود الضخم الذى بذله الإتحاد السوفيتى فى ميدان التعميم على الذكور وحدهم بل لقد كان نصيب الإناث كبيرا جدا، الشيء الذى جعل النساء يشكلن عام ١٩٦٠، ثلث المهندسين والمختصين فى البحث العلمى، وثلاثة أرباع الأطباء و٧٠٪ من رجال التعليم.

وإذا كان التجربة السوفيتية تقدم لنا مثالا عن مدى الطفرة التي يمكن ان يحققها بلد متخلف فى مجال البناء الإشتراكى واقتحام الحضارة العلمية والتكنولوجيا من بابها الواسع الوحيد، باب العلم والمعرفة، فان هناك تجربة اخرى تقدم لنا أروع مثال عن الدور العظيم الذى يلعبه التعليم ونشر المعرفة العلمية فى مجال الكفاح التحريرى والصمود البطولى امام التقنيات المعاصرة، ووسائل الدمار الجهنمية، أنها تجربة فيتنام الشمالية الديمقراطية الشعبية.

لقد ربطت الثورة الوطنية الفيتنامية ابتداء من ١٩٤٥ بين تحرير البلاد وتحرير العقول لقد كان الشعار الذى اطلقه «هوشى منه» سنة ١٩٤٦ سحق المعتدين فى الجبهة، ومحو الأمية فى المؤخرة - هكذا سارت عملية التحرير جنباً الى جنب مع الكفاح ضد الأمية والعمل المتواصل من اجل نشر المعرفة العلمية فى صفوف اوسع الجماهير الشعبية، حتى اذا انهزم الاستعمار الفرنسى وتحقق الاستقلال عام ١٩٥٤ خبطت الثورة الفيتنامية خطورة واسعة أخرى فى الميدان نفسه ميدان تعميم التعليم والقضاء على الأمية بشكل جذرى، لقد كان الشعار الذى اطلقه «هوشى منه» فى هذه الفترة «على المتعلم أن يعلم أمى وأن يسهم فى التعليم الشعبى، وعلى الأمى أن يبذل جهداً كبيراً، ولا بد أن يعلم الأزواج زوجاتهم والكبار إخوتهم وإخواتهم الأصغر منهم، والأطفال أباءهم»<sup>(١٥)</sup>.

لقد عملت الثورة الفيتنامية على إقامة نظام تعليمى متكامل، نظام من التعليم الشعبى الوطنى، اعطى الاولوية منذ عام ١٩٤٥ لثلاث أمور جوهرية هى:

- ١- محو الأمية محو تاماً.
- ٢- استخدام اللغة الوطنية وتطويرها وتطويرها.
- ٣- اعطاء التعليم مضموناً وطنياً متحرراً مستمداً من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثورة الوطنية الشعبية.

وقد اتسع نطاق هذا البرنامج التعليمى الوطنى الشعبى وتجزّدت اختياراته وبنائه غداة الاستقلال، فكانت النتيجة ان قفز عدد تلاميذه الابتدائى والثانوى بين عامى ١٩٥٥ - ١٩٦٤ من (٧٥٠ ألف) تلميذ الى مليونين و(٧٠٠ ألف) تلميذ، كما قفز عدد تلامذه المدارس المهنية فى نفس الفترة من ألفين، و(٨٠٠ تلميذ الى خمس وثلاثين ألف) و(٦٠٠) تلميذ، وارتفع عدد طلاب التعليم العالى من ألف و(٢٠٠ طالب) الى ستة وعشرون ألف و(٣٠٠ طالب).

اما عدد الكبار الذين تم تعليمهم القراءة والكتابة والحساب امام حرب التحرير (ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٤) فقد تجاوز (٨). ملايين شخص استمر عدد كبير منهم فى متابعة دراسته التكميلية. وهكذا ففى سنة ١٩٦٥ انتهى اكثر من مليونين من الكبار، ذكورا واناثا، تعليمهم التكميلى الأولى، وتمكن أكثر من (٣٠٠٠٠٠ ألف) رجل وأمرأة من اتمام الدراسة التكميلية من المستوى الثالث.

وقد كانت النتيجة الملموسة لهذه الجهد التعليمى الضخم الذى تناول الكبار والصغار، الذكور الاناث، هو ذلك الموقف البطولى الفذ الذى وقفه الشعب الفيتنامى أمام العدوان الأمريكى الشرس. لقد استطاع هذا الشعب الصغير بفضل التعليم ونشر المعرفة العلمية، أن يستوعب التقنيات الحربية الحديثة، ويتابع تطورها وأن يصمد بالعلم والتضحية امام هجوم الطائرات والدبابات والمدافع الأمريكية المزودة بأحدث الأجهزة الالكترونية، بل أنه استطاع، أكثر من ذلك، أن يكيف نظامه التعليمى مع ظروف الحرب والدمار. لقد هدمت القوات الأمريكية معظم المدارس، خاصة فى البادية، فهذا الشعب الفيتنامى يواجه التحدى بالتحدى، فقسم المدارس الى مجموعات صغيرة، امكن اقامتها بسهولة فى القرى الصغيرة وفى الغابات وتحت الاشجار، فاستمر بذلك المجهود التعليمى الى جانب المجهود الحربى، وهكذا فبدلا من أن ينقص حجم

التعليم، او يتوقف عن النمو، بسبب ظروف الحرب، ازداد ارتفاعا، اذ كان عدد تلامذة المدارس يزيد كل سنة بنحو نصف مليون تلميذ، كما واضب اكثر من مليون رجل وأمرأة على الدراسة التكميلية، كل ذلك فى إطار عملية واسعة جعلت التعليم يساهم فى الإنتاج مباشرة، فى نفس الوقت الذى يقوم رواده بواجبهم فى جبهات القتال. وهكذا كان تلامذة المدارس، كبار وصغارا، يساهمون فى مجهود الحربى، وفى مجهود الإنتاج، فى نفس الوقت الذى كانوا يتابعون فيه دراساتهم الشئ الذى جعل التلاميذ، حتى الصغار منهم يساعدون فى اعالق الأسرة، وإعانة الدولة على تغطية نفقات التعليم وتحمل اعباء المدمرة.

هل نحن فى حاجة بعد هذه الأمثلة الناطقة الى التأكيد على أهمية التعليم ونشر المعرفة العلمية فى ميدان التحرير والتنمية؟ لنف بالاشارة إلى أن التعليم لايمكن أن يؤدى دوره هذا إلا إذا توافرت شروط أساسية منها على الخصوص:

#### ١ - تعميم التعليم ضرورة من ضرورات التنمية:

لاجدال فى أن تعميم التعليم قد أصبح الآن ضرورة من ضرورات العصر، وإذا كانت الدول المتقدمة المصنعة رأسمالية كانت أو اشتراكية تجتهد اليوم فى جعل مدة الدراسة الإلزامية أطول مايمكن، فإن التنمية فى البلاد المتخلفة تتطلب كما اشرنا الى ذلك، التخطيط المحكم لحرق المراحل، وهذا بدوره يتطلب، ليس فقط اجبارية فترة التعليم وتمديدتها اطول فترة ممكنة، بل ايضا، القيام بمجهود ضخم ومتواصل نحو الإمية بين الكبار، رجالا ونساء، ونشر المعرفة العلمية بمختلف الوسائل، وعلى اوسع نطاق.

ان هدف التربية والتعليم فى البلاد المختلفة، ليس تحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع ككل، بل الحفاظ على الوضع القائم، واعطاء كل فرد نوعا من

التربية يتناسب مع مستوى الفئة التي ينتمى إليها، مستواها المادى والفكرى، وهنا نستخذ التربية شكلا هرميا، شكلا طبقيًا، والهدف الأساسى منه هو الحفاظ على الوضع القائم. أن هذا الطابع المحافظ للتربية، وهو طابع يعكس انقسام المجتمع الى طبقات وهو ما جعل التربية تقف دوما أمام التغيير والتجديد. فكل جديد يعتبر بدعة، أو هرطقة، وبالتالي يحارب ..... أن الفضيلة فى هذه الحالة هى فضيلة السلف، والعلم هو علم السلف، ومنبع الحلول للمشاكل القائمة هو دوما السلف وحياة السلف، وفى جميع الحالات كان السلف وكان الماضى برمته، يستغل من اجل تكريس الوضع الطبقي السائد.

ولو عدنا الى العقود الأولى من القرن الراهن نجد أن التعليم الحديث فى مصر، ولد فى رحاب الإستعمار الانجليزى - الذى ضاع النظام التعليمى، او على الأقل اثر فى صياغته، حتى لا تتعارض مخرجاته مع مصالحه وفى السيطرة على المجتمع المصرى، وهذا يعنى أن ولادة التعليم اتت ولادة مشوهة، انعكس تشوهاها على دور التعليم فى إضجاع الوعى، لأن الوعى بالتعليم كان محكوما ومحدودا من قبل المستعمر فى ازدواجية النظام التعليمى: تعليم دينى وتعليم علمانى، مدارس للذكور وأخرى للإناث، مدارس خاصة وأخرى عامة. كما عمل المستعمر، على أن يخرج التعليم، «كعبة وموظفين، يساعدونه فى أداء الأعمال التى تتطلبها سيطرته، ولذا قاوم مثلا اقامة تعليم فنى متوسط وعالى، يؤثر فى توجهات الانتاج والاستقلال الإقتصادى فضلا عن تأثيره فى توزيع الفرص التعليمية، التى تركزت فى الحواجر المصرية، وفى القاهرة بالذات، فكانت متاحة للقادرين، والأغنياء من الطبقة العليا، وللذكور أكثر من الإناث»<sup>(١٦)</sup>.

وإذا تساءلنا عن وضعية التعليم بعد ثورة ١٩٥٢ سنجد أن التغيرات التى وقعت، لم تخرج عن «الأصلاح الاجتماعى». لقد حدثت اصلاحات فى التعليم، كانت أكثر ميلا الى الكم منه الى الكيف، وافضت محاكاة سياسات

النمو الاقتصادي - الى نمو كمي مصاحب في التعليم، ترتب عليه زيادات كمية في عدد المدارس، معدلات الاستيعاب، دون إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام التعليمي، سواء من حيث شكل المؤسسة التعليمية أو نوعية العلاقات الاجتماعية بداخلها، التي لم تخرج كثيرا عن علاقة السيطرة الباتريكية الأبوية في الأسرة، بين رب الأسرة وباقي أعضائها، وبين الذكور والإناث، والتي كانت هي بدورها نتاجا للعلاقات الاجتماعية، بين الطبقات، وبين الحاكم والمحكوم قرب العائلة وناظر المدرسة، وكبير العائلة، كلها تركز نمطا محددا من العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي تعزز السيطرة والتوجيه من أعلى.

ان تعليم الكبار في بلد متخلف، ضرورة من أكثر الضروريات التي يستلزمها تحقيق تنمية سريعة، ذلك لأن أي مجهود جدي مخطط يذل في مجال تعليم الكبار يعطي نتاجه فوراً على صعيد الانتاج وتحسين المردودية في نفس الوقت التي يتطلب فيه نفقات أقل كثيرا من النفقات التي تتطلبها تعليم الصغار، وإذا كنا قد أشرنا قبل ذلك الى الفرق الكبير بين مردودية العامل المتعلم ومردودية العامل الأمي. فان الدراسات المقارنة اوضحت بكيفية جلية أن تعليم الكبار يهتم أسرع كثيرا من تعليم الصغار، ونفقات أقل، وهكذا، فما يتعلمه الطفل، مثلا في اربع سنوات من الدراسة الابتدائية، يتعلمه الراشد في سنة واحدة، اذا درس لمدة خمس ساعات في الأسبوع بكيفية منتظمة ومنهجية. اما بالنسبة لتعليم القراءة والكتابة فقد تكفى ساعة واحدة في اليوم لمدة اربعة أشهر فقط. وواضح من هذا ان تكلفة تعليم الكبار هي اقل اربع مرات من تكلفة تعليم الصغار، علاوة على أن مردودية تكون ثورية ومتصاعدة بتصاعد المستوى التعليمي وتعطي نفقاته في فترة وجيزة، وتساهم مساهمة كبرى في زيادة الدخل القومي.

وإذا كان لتعليم الكبار تلك الأهمية الكبرى التي ابرزناها في مجال الانتاج

والدخل القومي، فإن له ايضا نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لتعليم الصغار فلقد اتضح من الدراسات التي اجريت في هذا المجال، أن الاطفال الذين يعيشون في اسر أمية يلاقون صعوبات اكبر في التعليم، وينسون ما تعلموه بسهولة، وفي فترة وجيزة، وذلك على العكس من الاطفال الذين يعيشون وسط اسر متعلمة مثقفة فهم يتعلمون بسهولة ويحتفظون بمعلوماتهم لمدة أطول، وذلك بفضل الظروف الملائمة التي يهيئها لهم الوسط العائلي المثقف.

واختصار يمكن التأكيد بان جميع التجارب الناجحة في مضمار التنمية قد انطلقت بكيفية أو أخرى، من محور الأمية، ونشر المعرفة العلمية بين الكبار، وفتح المجال امامهم ليستكملوا تعليمهم ويجددوا معلوماتهم باستمرار، وذلك بمختلف الوسائل والطرق كالدروس الليلية، والوسائل السمعية والبصرية، وتجنيذ كافة وسائل الإعلام لنشر العلم والمعرفة بطرق مبسطة وتطبيقية.

## ٢- الاعتماد على نشر المعرفة على اللغة القومية:

اما بالنسبة للضرورة الثانية، وهي استعمال اللغة القومية، فمن الواضح أن برنامجا تعليميا يهدف الى تعميم التعليم بين جميع الاطفال، البالغين سن الدراسة ومحور الأمية ونشر المعرفة العلمية بين صفوف الجماهير، أن برنامجا واسعا ومتكاملا من هذا النوع، لا يمكن ان توفر له الإمكانيات المادية والبشرية، ولا يمكن أن يكتب له الانتشار والنجاح، إلا إذا كانت لغة التعليم هي اللغة القومية، ان تعليم الكبار لا يمكن أن يكون مثيرا ومفيدا، ولا يمكن أن يتحقق بالسرعة المطلوبة، إلا إذا كان باللغة الوطنية، والا انقلبت العملية الى تعليم لغة أجنبية لا يستطيعها الكبار الاميون بسهولة الا بمشقة وطول مدة هذا فضلا عن كونها لانفهم في حياتهم العملية، في بلاد تحترم نفسها وتبنى أما بالنسبة للصغار، اطفال المدارس، فلقد ابرزت مختلف الدراسات أن اللغة

القومية هي أفضل واسهل وسيلة للسير بهم في مدارج المعرفة. لقد أكد تقرير لليونسكو نشر عام ١٩٦٣ ان اللغة الوطنية، اللغة الأم، «هي من الناحية السيكلولوجية منظومة من الرموز تعمل أوتوماتيكيا في ذهن الطفل، عندما يريد أن يتكلم أو يفهم، وهي من الناحية السوسيلوجية تربط الطفل بقوة مع المجموعة البشرية التي ينحى إليها، من الناحية التربوية تمكن من التعلم بسرعة أكبر من السرعة التي يتعلم بها اذا كانت اللغة اجنبية عنه»<sup>(١٨)</sup>.

نعم إن اللغات القومية في البلدان المختلفة تعاني بدورها من التخلف فمعظمها لايسير التطور ولايستوعب الفكر العلمى والعمليات الحديثة والكثير منها لهجات محلية لم ترق بعد الى مستوى لغة قومية مكتوبة. ولكن عندما يتعلق الأمر بالعالم العربى الذى يتوفر على لغة قومية استطاعت فى القرون الوسطى، وخلال فترة وجيزة أن تستوعب مختلف جوانب الثقافة الإنسانية وعلى رأسها العلوم اليونانية، فإن النقص الذى تعانيه هذه اللغة إنما يعكس نقص المتكلمين بها، وبالتالي فإن المسألة الأساسية هنا ليست مسألة للغة ذاتها، بل هي مسألة إرادة أهلها وتصميمهم على خدمة لغتهم ومجتمعاتهم.

ولنا فى تجربة الفيتنام التى نتحدثنا عنها، خير مثل فى هذا الموضوع. فالعمل الضخم الذى قامت به الثورة الفيتنامية، ماكان ليتحقق له النجاح لو لم يستند الى اللغة القومية الفيتنامية التى تم بعثها، واغناها، وتطويرها خلال النهضة الثقافية التعليمية، التى نتحدثنا عنها، لم تكن اللغة الفيتنامية لغة حضارة وثقافة كاللغة العربية مثلا، وانما كانت مجرد لهجة لم يبدأ استعمالها كلغة كتابة الا فى القرن الثامن عشر. وكما هو الشأن فى بلاد اخرى. لقد كانت لغة العلم والثقافة فى فيتنام اثناء الاحتلال الفرنسى هي اللغة الفرنسية وحدها، أما اللغة الفيتنامية. فلقد كانت تعتبر لغة ثانوية تدرس كلغة أجنبية. ولكن ابتداء من عام ١٩٣٠ بدأت حملة وطنية واسعة من اجل إنعاش اللغة الفيتنامية الوطنية. ولم تمر سوى عشر سنوات حتى أصبحت لغة طبيعة قادرة

على التعبير على مختلف جوانب الثقافة الأدبية والعلمية والتكنولوجية.

نعم لقد واجهت هذه اللغة مشكلة المصطلحات العلمية، ولكن الثورة الفيتنامية تغلبت على هذا المشكلة بسهولة، وذلك بإعطاء هذه المصطلحات طابعا وطنيا، مما جعلها تندمج فى حياة الشعب وتصبح جزءا من لفظة وتفكيره ولقد سلكت النهضة اللغوية فى فيتنام ثلاث طرق متكاملة للتغلب على مشكلة المصطلحات: الاقتباس من اللغة الصينية أولا، وفتح المصطلحات الإوروپية، أى النطق بها كما هى بعد ملأمتها بالتكسیر أو الاختزال مع اللغة القومية ثانيا، واستعمال الكلمات الفيتنامية الخاصة ثالثا، جعل الطرق مجمعة تمكن الشعب الفيتنامى من خلال عملية ثورية واحدة، ولكن واسعة النطاق من تحرير أرضه، وتحرير اقتصاده، وتطوير لغته، وتجديد ثقافته وبناء اشتراكيته.

### ٣- ضرورة ربط التعليم بالتنمية والمافها:

ان الدرس الثمين الذى يجب أن نستخلصه من هذه التجارب والدراسات التى أشرنا إليها، هى أن التنمية كل لا يتجزأ: فلا يمكن تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، بدون تعميم التعليم ومحو الأمية ونشر المعرفة العلمية على أوسع نطاق، مثلما أنه لا يمكن القيام بذلك كله إلا باللغة القومية، علما بأن هذا كله لا يمكن أن توفر له الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وبالتالي لا يمكن أن يتحقق له النجاح، الا فى اطار من التنمية الشاملة المعتمدة على تخطيط علمى محكم، يفسح المجال واسعا لمساهمة الشعب ومراقبته. أما المحاولات الجزئية التى تتم فى هذا الميدان أو ذاك، فهى محاولات مصيرها الضياع والفشل. ولقد أظهرت الدراسات الحديثة التى أجريت فى هذا المجال، مجال محو الأمية وتعميم التعليم ونشر المعرفة العلمية فى العالم الثالث، ان جميع التجارب قد منيت بالفشل الكلى، ماعدا بعض البلاد التى تبنت المنهج الاشتراكى، وهذا شئ واضح، لأن أى برنامج تعليمى من هذا المستوى

لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا كان مندمجا في برامج تقديمية للتنمية الشاملة التي تستهدف البناء الإشتراكي.

وهنا نصل إلى الضرورة الثالثة التي أشرنا إليها من قبل، ضرورة ربط التعليم بالتنمية وتكيف هياكله، وبرامجه ومناهجه ومحتواه مع متطلبات التنمية في إطار خطة عامة شاملة في هذا الإطار، وعلى أساس هذه الرؤية المستقبلية يجب أن ننظر إلى مشكلة التعليم في بلادنا. أن مشكل سيظل قائما ومتفاقما، وسيظل ما تنفقه عليه يذهب جله هباء، ما لم تربطه بالمشاكل الأخرى التي تطرحها قضية التنمية، ربطا جديا، وفي إطار خطة اشتراكية ديمقراطية للتنمية. إن ربط التعليم بالتنمية في إطار مخطط شامل مسألة ضرورية لنجاح التنمية ذاتها بقدر ما هي ضرورة لتعميم التعليم وتحديثه.

إن معالجة التعليم في بلادنا، ومن خلال هذا المنظور الاشتراكي للتنمية، يتطلب القيام بإحداث تغييرات جذرية في هياكله وأساليبه ومضمونه، وإذا كان المجال هنا لا يتسع لإقتراحات مفصلة متكاملة، فلا أقل من الإشارة إلى بعض جوانب التغيير الذي يجب إحداثه:

١ - من الضروري إعادة النظر في الهيكل العام لنظامنا التعليمي، وهو هيكل ورناء عن الإستعمار الذي غرس في بلادنا المدرسة الرأسمالية لتخدم اقتصادها الاستعماري الرأسمالي. إن تصنيف التعليم إلى ابتدائي وثانوي وعالي بالشكل الذي يوجد عليه في بلادنا، تصنيف رأسمالي عتيق، بدأت الرأسمالية المعاصرة نفسها تعمل على تجاوزه وتخطي حدوده، لا بد إذن من تصنيف جديد يتجاوب مع حاجات التنمية السريعة، التنمية القائمة على حرق المراحل. لا بد من إعادة النظر في الأساليب التي يعتمد عليها في توجيه التلاميذ، ولا بد من إعادة النظر في الأساليب التي يعتمد عليها في توجيه التلاميذ، ولا بد من إعادة النظر في الامتحانات

ونظمها وأساليبها وأهدافها.

٢- من الضروري كذلك العمل على دمج التعليم فى برامج التنمية وذلك باعطائه طابعا عمليا وفنيا منذ السنوات الأولى، فلا بد من دمج مدارس المدن، بكيفية أو بأخرى، فى برامج التصنيع، ودمج مدارس الريف فى برامج الإصلاح الزراعى والتنمية الوطنية. وهنا لابد من تأكيد حقيقتين لابد من العمل على ضوءهما:

الأولى هى أن التعليم النظرى. التعليم القائم على التلقين وإملاء الدروس، وإلقاء المحاضرات الجامعية، لم يعد يتجاوب مع متطلبات العصر، ولا يستطيع خدمه برامج التنمية، فضلا عن كون الأبحاث التربوية المعاصرة تندد به وتشهد بعدم صلاحيته فلا بد من ربط المدارس فى المدينة بالمصانع، وفى القرية بالمزارع، لكى يتلقى الأطفال معلوماته نظرية توجيهية فى الأقسام، ودروسا تطبيقية فى المصنع أو الحقل. أن نظام مدارس المعلمين والمعلمات والمرضين والممرضات يجب أن يعمم حتى يتلقى الأطفال دروسا نظرية وعلمية تطبيقية معا، وفى مختلف مجالات الحياة. وبذلك يصبحون منذ سن مبكرة عمالا يدويين وفكرين، ويتحولون الى منتجين يتألون حصه من انتاجهم تشجعهم لهم وإعانة لأسرهم، فى نفس الوقت الذى يتابعون فيه دراستهم التى ستهيئهم للمشاركة بفعالية فى خدمة التنمية فى بلادهم.

والثانية هى أن التعليم الثانوى العام الذى ستكون مهمته إعداد الطلاب للجامعة والمعاهد العلمية، يجب أن لا يكون تعليما نظريا محضا، بل لابد من تطبيقه أما فى معامل خاصة، وأما فى المصانع والحقول، ولابد أيضا من تخصيص فترة من السنة الدراسية - التى يجب أن تتعدى تسعة أشهر ينصرف فيها التلاميذ الى العمل المنتج خاصة فى القرية، قصد المشاركة فى مشاريع البناء والتنمية.

٣- وإذا كان لابد من الفصل في مرحلة مامن مراحل التعليم الثانوى العام بين الشعب الادبية والشعب العلمية، فانه من الضروري تطعيم الشعب العلمية بمواد نظرية تمكن الطلاب من الاطلاع على التيارات الفكرية المعاصرة، العربية منها والأجنبية، والاطلال على الثقافة الإنسانية عامة، والثقافة العربية الاسلامية خاصة، مع ربط ذلك بالحياة المصرية ومشاكل المجتمع المصرى ومجتمعات العالم الثالث. كما أنه من الضروري كذلك تطعيم الشعب الأدبية بمختلف جوانب المعرفة العلمية التى تناسب قدرتهم على الاستيعاب العلمى، وتخصيص حصص هامة للفكر العلمى والفلسفى والاجتماعى والاقتصادى، ومشاكل التنمية بكيفية عامة.

٤- أما بالنسبة لتعليم اللغة الأجنبية فى مختلف مراحل التعليم، فمن الواجب الإشارة هنا إلى أنه من الضروري وفى عصرنا، وبالاخص بالنسبة الى وضعيتنا الثقافية واللغوية حالياً، من الضروري تعليم لغة أجنبية لاطفاننا فى سن مبكرة، ان هذا مبدأ مقبول الآن سيكولوجيا وتربويا، ولا مجال للمناقشة فيه، ولكن، مع ذلك لابد من اعتبار الخصوصيات، أن المشكلة عندنا هو أن اللغة العربية الفصحى ليست لغة البيت والشارع، بل هى لغة الكتب فقط. ولذلك نرى أن الحل الحقيقى لمشكلة الازدواجية هو تعميم التعريب فى المدرسة والشارع والحياة العامة، واستعمال جميع وسائل الاعلام، استعمالا منهجيا من اجل هذا الهدف، فاذا توفر مثل هذا المجهود، بشكل جدى ومخطط استطلعنا فى فترة وجيزة تطوير اللغة العربية، وجعلها تندمج فى حياة الشعب اندماجا كليا.

٥- وأما بالنسبة لمضمون التعليم واساليه، فإنه لمن المؤسف ان يجد المرء نفسه مضطرا الى القول بأن المضمون الحالى لتعليمنا مضمون متخلف، بل لربما يعمل على تمهيق التخلف، إن المواد التراثية - بشكلها القديم - تحتل حصة الأسد ضمن برامج تعليمنا ومتاهجه، والادهى من ذلك أن

هذه المواد مازالت تحتفظ بمضمونها القديم الذى اكتسبه اياها عصور الانحطاط مما يعطيها طابعا رجعيا.

والخلاصة أن العمل التربوى عنننا متخلف جدا. ان التربية فى مصر تربية محافظة الى اقصى درجات المحافظة فهى تعنى فقط بنقل تراث السلف الى الخلف جامدا منحطا اكثر من عنايتها بالتنقيب عن الجوانب المشرقة فى هذا التراث للاستفادة منها فى إعداد الأجيال المقبلة للغد الذى ننشده، هذا فى وقت يتجه فيه التعليم كما قلنا من قبل، الى بناء عالم الغد والاعداد له.

وفى تقديرنا، فإن عملية البناء هذه، تتطلب من التعليم أن يعمل فى آن واحد على تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة:

١- تكوين الأطر المتخصصة والمتوسطة فى مختلف الميادين، الأطر العاملة الباحثة المبتكرة.

٢ دمج المعرفة النظرية فى النشاط العملى التطبيقي، وتقليص الهوة التى تفصل بين العمل الفكرى والعمل اليدوى الى أدنى حد، وذلك بدمج المدرسة فى المصنع والحقل.

٣- خلق ثقافة وطنية واحدة موحدة ومتجددة ومتطورة، تعتمد عناصر اصالها من الجوانب المشرقة فى تراثنا ومن-العمل اليومى المرتبط بالحاضر ومتطلبات تغييره. ان خلق هذ الثقافة الوطنية الواحدة الموحدة، الاصيلية والمعاصرة معا ضرورة أكيدة لتحقيق الاندماج الوطنى، لتوثيق الرابطة الوطنية والقومية وتغليها على مختلف الروابط الثانوية.

## حواشي الفصل

١- عادل شكاره، نظرية هو بها وسر في التنمية الإجتماعى، دار الطليعة بيروت، ١١٨٩، صص ٦٦ - ٦٩.

٢- عبد الباسط عبد المعطى، عادل مختار الهوارى، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٥ من ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

٣- نفس المرجع، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

٤- عبد الباسط عبد المعطى وأعرين، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تونس، ١٩٨٥ من ص ٨٧.

٥- اشتقت الأرقام الخاصة بمؤشرات لنمو من:

Statistical Indicators of the Arab World for the Period 1970 - 1978.

إصدار الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا جامعة الدول العربية، ١٩٨٠ من ص ١٤٠٩.

٦- انظر بحث جودة عبد الخالق، العون التنموى وأثره على توزيع الدخل فى مصر، فى:

gnor R. & Kalek, G. A.; "editors" Income, Distribution in Egypt.

٧- محمود الحمصى، خطط التنمية العربية، اتجاهاتها التكاملية والتنافرية، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٢١١.

انظر:

World Tabless. 1980

إصدار: البنك الدولي، واشنطن، منشورات جونز هوبكنز بوبنر متي  
بريس، ١٩٨٠، ص ٤٦٣ : ٤٦٥.

(9) U.S. Aid Congressional Presentation, Fiscal Year q981. P.

16.

١٠- بعض هذه الادعاءات انضحت صحتها كحالة نائب رئيس وزراء سابق  
الذى يحاكم حالياً بتهمة الرشوة من مؤسسة وستجهاوس من اجل  
تسهيل منح عقد بملايين الدولارات لبناء محطات توليد الطاقة للشركة  
المذكورة.

١١- محمد احمد الدورى، حقيقة عقبات التنمية فى البلدان المتخلفة،  
دراسات عربية، العدد ١١، بيروت سبتمبر، ١٩٨٩، ص ٣٤ -  
٣٥.

١٢- نفس المرجع، ص ٣٧.

١٣- محمد عابد الجابري، رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتهوية  
دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٧٧، ص ١٨٢.

١٤- نفس المرجع، ص ١٨٣ - ١٨٤.

١٥- نفس المرجع، ص ١٨٣ - ١٨٤.

١٥- نفس المرجع، ص ١٨٥.

١٦- عبد الباسط عبد المطلب، التعليم وتزويف الوعي الاجماعى، المؤتمر  
الدولى الثامن لاحياء والحسابات العلمية (٢٦مارس - ٣١ مارس  
١٩٨٣) ص ٣٦٨.

١٧- نفس المرجع ٥ - ٣٦٨.

١٨- حامد عمار، القيم والمعادن والتقاليد العربية وأزمة التطور الحضارى ندوة  
أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربية، ابريل ١٩٧٤، جمعية  
الخريجين، جامعة الكويت، ص ٣٤٩.

## الفصل الخامس

### الامبريالية وإشكالية التصنيع في العالم التابع

- مقدمة
- من مفهوم الامبريالية الى التبعية.
- مفهوم المركز والمحيط.
- مفهوم الشركات المتعددة الجنسية.
- التصنيع في العالم التابع: الحدود والآفاق.



## الفصل الخامس

### الامبريالية واشكالية التصنيع فى العالم التابع

مقدمة:

ان بحثنا هذا لا يمدو أن يكون مشروعا لفهم اشكالية التصنيع بل والتخلف بوجه عام، فى العالم التابع لفهم ميكانيزمات الامبريالية، وتبدلاتها التكتيكية، تبعا للمستجدات والتغيرات التى تحدث على الساحة العالمية. ولاشك أن التخلف ظاهرة تاريخية تتحدد مؤثراتها منذ فترة بعيدة بسبب تغفل الاستعمار الذى كان ضرورة تاريخية فى عملية تطور الرأسمالية، فسيطر نمط الانتاج الرأسمالى على الأنماط الأخرى واخضعها لما تمليه عليه متطلبات نموه وتطوره، ووفر هذا النمط لنفسه الشروط للانتقال الى طوره الامبريالى.

ومن ثم أملى على واقنا ان يتخذ فى تطوره شكلا مغايرا و متميزا هو الارتباط التبعى البنىوى للتطور الامبريالى. وكان لهذا الشكل من التطور التبعى الاقتصادى والاجتماعى الرث، اثره العميق فى حركة تكون الطبقات الاحتكارية فى بلدنا، وفى تحديد طبيعتها ومها نموها، وبناء على هذا اصبح التخلف يفهم من خلال تدمير السلطة الاقتصادية والساسية لركائزها المحلية، فالفصل اذن بين مجابهة الامبريالية والعدو الطبقي الملقى هو فصل تعمقى لا يخلو من مخاطر ايدىولوجية مضللة. ولهذا فالعلاج الوحيد لاشكالية التخلف هو التدمير الثورى للنظام الرأسمالى وتجاوزه لخلق تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة بل وجذرية.

وسأحاول فى تحليلى لاشكالية التصنيع فى العالم التابع ان اكشف عن ماجسده العلاقات الاقتصادية بين العالم الغربى ومستعمراته خلال عملية تحقيق النظام الرأسمالى، وسنبين الطريق التى استطاعت القوى الامبريالية من خلالها المحافظة على مصالحها الحيوية وذلك يجعل استغلال المستعمرات دون

نيمة فعلية، كما أوجدت الرأسمالية الاحتكارية ديناميكية او استراتيجية جديدة سمحت لها بعلاقات استغلال جديدة.

ولهذا، سوف نكشف من هذه الصيغ المميزة للاستعمار الجديد والمتمثلة فى:

أ- تقديم المساعدات الأجنبية التى هى فى عمقها تجويف وتفريغ لاستقلال وسيادة دول العالم التابع، وورقة ضغط لامتلاء شروطها التجارية. وهذه المساعدات غالبا ما تمنح للجانب المسكرى لحماية النظم الرجعية المميلة.

ب- الأساليب والميكانيزمات الكولونيالية الجديدة كالشركات المتعددة الجنسية التى تسعى الى توجيه التصنيع فى المحيط (العالم التابع) نحو طريق رأسمالى تابع وطمس أى محاولة جادة للتصنيع تقوم بها بلدان المحيط لان التصنيع الجاد والغير تابع سيقطع عليها طريق استغلال الأسواق ومن هنا نكون قد كشفنا عن كيفية تشويه واعاقة الامبريالية لديناميكية التصنيع فى المحيط.

ج- كشفت النتائج الحالية للتصنيع التابع فى المحيط، وموقع هذه البلدان من الانتاج الصناعى العالمى.

ولاشك ان الفهم الصحيح لاشكالية واقعا، لن يتم الا بايجاد الأدوات النظرية التى تحقق هذا الفهم والاطار المرجعى الذى يمدنا بهذه الأدوات هو الفكر الماركسى أن فهم «التخلف» الذى هو واقعا التاريخى لا يكون الا بايجاد نظرية «التخلف» وهذه النظرية لا يمكن أن تكون ماركسية.

ولكن كيف؟ ومن أين للماركسية التى هى افراز واقع تاريخى معين - هو الواقع الرأسمالى الغربى - ان نستوعب وأن تفهم واقعا؟؟ صحيح ان الماركسية - نظرية ومنهج - نتاج لتجربة تاريخية ولكنها متميزة بخصوصياتها

وخصائصها، والسمة المميزة لها شموليتها، فهي لم تقتصر على استيعاب ونقد الواقع الرأسمالي في حركته التاريخية فحسب، بل تخطت ذلك إلى طرح قوانين تحكم حركة وتطور المجتمعات وهذه القوانين هي الأسس المبدئية والجزهرية لهذا الفكر وهي قانون وحدة الأضداد وصراعها وقانون التحولات الكمية والكيفية وقانون نفى النفى. وبالإضافة لهذه القوانين ذات الصبغة الشمولية. والضرورية لقراءة تاريخ البشرية. نجد عند ماركس إسهامات في تحليل المجتمعات ما قبل الرأسمالية «وهي بالطبع لا تمثل نظرية متكاملة لواقعنا - وهذا يعود حتى للظرف التاريخي الذي عاش فيه - وإقرارنا بأن الفكر الماركسي، هو الوحيد الذي بمقدوره إعطاء تحليل علمي لواقعنا. لا يبنى - هذا الإقرار - الاستهلاك الحرفي لهذا الفكر ولا تطبيقه بالشكل التصفي، لأن عملية التطبيق هذه لا تؤدي إلى معرفة هذا الواقع بل تجعل منه يتفعل ولا يفعل. وبذلك تكون قد انعدمت صيغة الجودة الرئيسية في هذا الواقع، وتكون قد أنشجنا جهلاً لا معرفة.

فالتعاون الميكانيكي اذن مرفوض، مصدر رفضه لا لأنه غير مجدى بل لأنه خطر على هذا الفكر الماركسي ذاته ويقتى من الضروري إدراك هذا الفكر في جدليته مع واقعنا، وهذا ما أدى في الحقيقة إلى إفراز مفاهيم جديدة - يقصد قراءة وفهم وطبيعة بلداننا - وظهور هذه المفاهيم الجديدة بمثابة اغناء وتطوير الفكر الماركسي.

وسوف نعمل على توضيح بعض هذه المفاهيم وخاصة تلك التي نستند عليها في معالجة موضوعنا، وضرورة توضيح هذه المفاهيم تكمن في كونها إدارة ومفتاح لهم إشكالية والتخلف وبالتالي مشكل التصنيع لأن الأزمة التي يعاني منها واقعنا هي أزمة بنوية في أساسها، وبقتضى المنهج العلمى معالجة إشكالية التصنيع كمصدر في إطار بنية كلية معقدة وتابعة.

## - من مفهوم الامبريالية الى التبعية:

لقد عمل كل من بوخارين وروز اليكسمويز ولينين على تجديد واعطاء نظرية منهجية من الاشكالية الامبريالية، لأنها قد فرضت نفسها عليهم مواقع استوجب الدراسة والتحليل، وقد خاض لينين بالخصوص نقاشات مبررة حول هذا الواقع التاريخي ضد الاقتصاديين البورجوازيين والتحريضين - امثال كاولكسكي - الذين يحاولون بجمع الطرق الحفاظ على استمرارية النظام الرأسمالي، وقد رأى لينين ضرورة رصد تحركات الامبريالية والكشف عن قوانينها باعتبارها العدو رقم واحد والاساسي للشعوب، ومن لم سعى الى تحديثها تاريخيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، كما حددها من ناحية البنية الداخلية وذلك للكشف عن تناقضاتها الذاتية والموضوعية.

والامبريالية - كما حددها لينين - مرحلة تاريخية خاصة من مراحل تطور الرأسمالية الى المرحلة الاحتكارية. ونتيجة لهذا الاحتكار تتسم هذه المرحلة بالمنافسة بين الدول الرأسمالية، وهذه المرحلة تتميز بخمس خصائص هي:

أ- ظهور الكرتيلات والتروستات الناتجة عن تركيز الانتاج وحصره.

ب- اندماج الرأسمال البنكي بالرأسمال الصناعي، وظهور الرأسمال النقدي تتحكم فيه اوليغاركية مالية.

ج- تصدير رؤوس الأموال ببل تصدير البضائع.

د- تقسيم العالم جغرافيا بين البلدان الرأسمالية.

هـ- تشكيل رأسمالية احتكارية

---

• كاريل: هو اتفاق بين عدة مؤسسات تتج مادة معينة، على فقط معينة قصد الحد من المنافسة بينهما، ولاحتكار السوق، وكل شركة تحتفظ باستغلالها المالي وبحرة تامة في كل عالم يتناوله الاتفاق. وقد تتفق الشركات على تحديد سعر معين أو على توزيع الأسواق فيما بينها.

• التروست عبارة عن مؤسسة تتج هو تركيزات اقلية أو عمومية أو الأثنين مما بحث تصبح لها قوة ضخمة، وتفقد كل المؤسسات الواقية تحت إطرة التروست استقلالها وشخصيتها القانونية والمعنوية.

وبالإضافة الى هذه السمات الخمس فإن الامبريالية تعكس نفسها على الظروف الاجتماعية للطبقة العاملة. فالامبريالية التي تعنى اقتسام العالم واستعمار البلدان الأخرى والتي تعنى الارباح الاحتكارية الفاحشة لحفنة من أغنى البلدان، تخلق اقتصاديا امكانية رشوة الفئات العليا من البروليتاريا وبذلك تغزى الانتهازية وتوطدها<sup>(١)</sup>

يتضح من التحديد السابق، ان دراسة الامبريالية قد انطلقت اساسا من واقع اوروى وامريكى شمالي، أى من واقع تاريخى يسمى لتطبيق استراتيجية وتدويل انتاجه، ودمج واقع المجتمعات الأخرى فى فلكه، ومن ثم فإن دراسة كهذه تفيدنا فى فهم ظاهرة التخلف على أنها ناتجة عن سيطرة خارجية. وهذا الفهم رومان كان غير شامل، فلا يمكن أن نعده، نقص فى ذاتية الماركسية - وقد يكون تحرر هذه النظرة حول أوروبا يعود الى انتشغالات لينين السياسية - لان الماركسية لا يمكن قصرها على مؤسستها فحسب بل هى تتطور وتحقق عن طريق صيرورتها.

ومن هنا تأتى أهمية بعض الماركسيين: امثال اندرى جوندرفرانك، وشارل بتلهاييم، وسمير امين.. لان هؤلاء انطلقوا من دراسة البنيات الاقتصادية والاجتماعية للتشكيلات الرأسمالية للطرفيه، فى علاقتها مع تطوير الرأسمالية وانتقالها الى مرحلتها الأعلى، وبرهنوا على أن فهم المحيط فى ذاته يأتى من أمر التحريفية، اذ أن علاقته بالمركز أساسية بل وأكثر من هذا فهى محددة لتطوره، لان انتاجه متوقف على سوق «المتروبول» ومن هنا تكون بنيته تابعة.

وإذا كانت التبعية تمثل موقفا مشروطا لدوة معينة، فإن التبعية هى التى تتحدد بعد ذلك حدود التنمية واشكالها فى الدول التابعة. غير أننا ندرك - مع ذلك أن هذا الوصف ليس كاملا لسببين:

الأول: ان المواقف الواقعية للتنمية تنشأ عن خصائص معينة متضمنة فى

الموقف المشروط نفسه، تلك الخصائص التي ما لبثت أن تعيد تحديد وتعيين الموقف المشروط.

الثاني: ان موقف التبعية قد يكون عرضة للتغيير بتغير بناء الدولة المتخلفة والمتقدمة ومع ذلك ففى كل الأحوال يتعين عدم عزل هذا التغيير عن علاقة التبعية بل يجب أن يكون بمثابة موجه يوجهنا نحو فهم أفضل لظاهرة التبعية ذاتها.

وعلى ذلك يصبح من الضروري معالجة مفهوم التبعية فى ضوء المصالح المعقدة السائدة فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، أن السيطرة الخارجية - فى حد ذاتها - مفهوم لاقيمة له مالم تربطه الديناميات الداخلية، أى أن مفهوم السيطرة قد يكون أداة تحليلية مفيدة اذا ما ترفنا على القوى الداخلية التى تدعم السيطرة الخارجية وتفيد منها. واذا ما تحقق ذلك فسيكون من العث التسليم بمض الأفكار الشائعة ككل التى تذهب الى أن الصفوات فى المجتمعات المتخلفة تعيش فى حالة اغتراب لأنها تنظر الى مجتمعاتها من منظور الدول المتقدمة. أن الفهم الحقيقى لمشكلات العالم التابع يتطلب الربط بين المصالح المحلية والمصالح الأجنبية، كما أنه يتطلب توضيح الطابع الخاص للطبقات الحاكمة فى الدول التابعة، تلك الطبقات التى تسيطر (فى الداخل) وتخضع (للخارج) فى آن واحد. ولوا تمكنا من فهم ذلك فسيكون من اليسير علينا نبذ مفهوم غير دقيق كالاغتراب. لقد ظهر هذا المفهوم فى اطار محاولة للتوفيق بين العناصر العالمية والعناصر القومية التى تشكل موقف التبعية. وهكذا نستطيع الوصول الى تصور نظرى يرتبط مباشرة بالمشكلات الصلبة والواقعية للتبعية، ويمبر عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية اليومية لشعوب العالم التابع<sup>(٢)</sup>.

وتفرض علينا المناقشات النظرية السابقة لمفهوم التبعية إعادة النظر فى

التطورات الشائكة المتعلقة بدور المساعدات الاقتصادية الخارجية فى تقديم دول العالم التابع، اذ يذهب البعض الى أن هذه المساعدات تصدر عن مشاعر انسانية خيرية نبيلة تحملها الدول المتقدمة ازاء الدول المتخلفة. ان المساعدات الاقتصادية الخارجية التى تتلقاها الدول المتخلفة من الدول المتقدمة لا تمثل حركة ذات اتجاه واحد بقدر ما تمثل ضربا من التبادل الاجتماعى. فالدول المتقدمة قد تقدم مساعدات (رؤوس اموال تكنولوجيا، خبراء... الخ) للدول المتخلفة، ولكن الدول المتقدمة تحصل بعد ذلك على مقابل اعظم هو أن تظل الدول المتخلفة فى حالة تبعية دائمة. واضح أذن أن المشاعر الانسانية النبيلة تخفى وراءها ارادة السيطرة والتحكم، واذا كانت الدولة المتقدمة تقدم مساعدات اقتصادية للدول المتخلفة، فان الأولى تحصل - وبعد ذلك - من الثانية على مكاسب سياسية من أنواع مختلفة.

وايا كانت الأهداف النبيلة التى تتبناها الدول المتقدمة، فالتا لا نستطيع تصور المساعدات الاقتصادية على أنها عملية حيادية، أنها عملية سياسية - اجتماعية ثقافية ايضا. والملاحظ أن جانباً من المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة قد بدأ يتخذ شكل المنح. اما فى حالة القروض فغالبا ما تكون نسبة الفوائد منخفضة وأقل من المعاملات المالية فى الظروف الطبيعية غير ان هذه القروض واجبة السداد بعد ذلك، ومن ثم فهى أقرب الى التسليف منها الى الاحسان ولقد اصبحت أغلب الدول المتخلفة الآن تعاني من عبء هذه القروض وفوائدها التى تتراكم عاما بعد عام، الى الحد الذى جعل بعض هذه الدول تخصص ما يعادل 7.10 من صادراتها - لتسديد ديونها<sup>(١٠)</sup>.

ولنا أن تتوقع بعد ذلك أن تمارس الدول المانحة تأثيرا وضغوطا سياسية واقتصادية على الدول المتلقية... من ذلك - مثلا ان تفرض الأولى على الثانية ضرورة اتفاق جزء من القروض فى اراضيها هى، وان تشترط الحصول

على أنواع معينة من الصادرات وتشير التقديرات المختلفة الى أن حوالى 260 من المساعدات الرسمية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة مشروطة بمثل هذه القيود وأن حوالى نصف المساعدات الاقتصادية كما تعبر عنها الاحصاءات الرسمية - تمثل استثمارات خاصة. والواقع ان تحليل تأثير التبعية على البناء الداخلى للدول المتخلفة يعيننا على فهم التنمية كظاهرة تاريخية عالمية، أى بوصفها نتاجاً لتشكّل واتساع وتدعيم النظام الرأسمالى ذاته. غير أن ذلك يتطلب منا أن نربط - فى إطار تاريخى واحد - بين التوسع الرأسمالى للدولة المتقدمة ونتائج هذا التوسع على الدول المتخلفة. ومع ذلك فيجب ألا يودى بنا ذلك الى تبسيط مبالغ فيه أى أن نهتم فقط بآثار التنمية الرأسمالية دون أن نهتم بتحليل العناصر التى أدت الى ظهور هذه الآثار. أن الربط بين التوسع الرأسمالى وظهور التخلف للتنمية التى أحرزتها الدول الرأسمالية المتقدمة. وبالتالي تعيننا على ربط ديا ليتيكيا هو خطوة نظرة هامة تمكّننا من فهم الطابع الخاص تفسير الطابع الخاص للتخلف الذى عاشته الدول المتخلفة. وإذا كانت دراسة التنمية الرأسمالية هى التى أدت الى ظهور نظرية فى الامبريالية فإن دراسة التنمية فى الدول المتخلفة يجب أن تحفزنا الى اقامة نظرية فى التبعية<sup>(١)</sup>.

وتظل أهمية مفهوم التبعية - كأداة تحليلية - محدودة للغاية ما لم تحدد المعنى الخاص الذى يشير اليه، حيث أن مفهوم التبعية يشير الى موقف مشروط بحققتنا يتوقف على نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة (أو مجموعة دول) أخرى. وبهذا المعنى فإن علاقة الاستقلال الاقتصادى بين دولتين أو أكثر (أو بين هاتين الدولتين ونظام التجارة الدولية) قد تتحول الى علاقة تبعية اقتصادية اذا ما استطاعت بعض الدول ان تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى. حيثئذ لا يستطيع الدول الأخيرة أن تحقق نمواً ملحوظاً، وذلك لان نموها مشروطاً ومحكوم بنمو

الدول الأولى، أى ان النمو الذى قد يتحقق فى الدول التابعة يكون من ذلك النوع الذى يخدم اهداف الدول المسيطرة. والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن موقف التبعية يؤدي بالدول المتخلفة الى الخضوع للاستغلال والاستنزاف. وتمارس الدول المتقدمة سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتجارة ورأس المال وكل مايرتبط بمظاهر البناء الاجتماعى، غير أن طابع هذه السيطرة يختلف من فترة زمنية لأخرى ومع ذلك يتضح كيف أن التبعية مرتبطة أساسا بتقسيم العمل الدولى، ذلك التقسيم الذى يمكن دولا معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالى، فى الوقت الذى يكبل ويفيد حركة دول أخرى، مما يعنى عجزها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية. وهكذا نجد التقدم الاقتصادى الذى تحققه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد طابع وحجم التقدم الاقتصادى الذى يمكن ان تحقق الدول المتخلفة (التابعة)<sup>(٥)</sup>.

#### - مفهوم الامبريالية والتبادل اللامتكافئ:-

يرى الاقتصادى المصرى «سمير أمين» أن النتيجة التى تؤدي اليها الامبريالية، أى النتيجة المتسببة عن النزوح الدولى لرأس المال الاحتكارى هى التبادل غير المتكافئ،، كما أن توضيح وفهم التبادل غير المتكافئ يستدعى بالضرورة استيعاب مقولة الامبريالية استيعابا دقيقا. ويحذر سمير أمين من الخلط بين التوسعية التى عرفتها المرحلة الميركانتيلية - حيث كانت عناصرها الأساسية وهى تراكم الثروة النقدية فى قطب وعملية البلترية فى قطب آخر - تمر فى فترة تكون تدريجى مع الامبريالية اللاحقة<sup>(٦)</sup> فالحركة الاستعمارية قد سبقت الامبريالية، وأدت مهامها مختلفة فى التاريخ، ولكن التناقضات الذاتية للامبريالية، اعادت «انتاج الاستعمار» واقيم الاتصال - وبشكل جديد بين تشكيلات اجتماعية مختلفة، واخذ التراكم الأولى لصالح المركز شكلا

جديدا. فسمير امين يتفق مع التحيد اللينينى للامبريالية، ويميزها الى طورين: الطور الأول هو الامبريالية التقليدية، وتمتد حسب تقديره من عام ١٨٨٠ الى الثلاثينات<sup>٣٧</sup>. ويميز هذا الطور بأزمة بنوية فى المركز يتم التغلب عليها بولادة الاحتكارات، وتصدير رؤوس الأموال التى لم يعد بالامكان توظيفها فى الداخل، مما حدى بها الى ضرورة ايجاد مناطق تستوعب هذه الأموال. وعملت تصدير الرأسمال هذه هى احدى الوسائل الجوهرية التى اتبعتها وتتبعها الرأسمالية الاحتكارية للسيطرة على منابع المواد الأولية. وقد يكيف تصدير رؤوس الأموال فى المحيط لقطاعات التصدير المختصة بالمواد الأولية، أما الاستيراد فيتكون من السلع الاستهلاكية المصنوعة... وهنا يظهر التبادل غير المتكافئ. والخاصة الثانية لهذا الطور الأول من الامبريالية رفض التصنع وتشبهه - إن وجد - فى المحيط، وتقسيم البورجوازية المحيطية الى كومنردورية - بورجوازية الوسطاء التجاريين والماليين، يرتبط مصيرها بالسيطرة الأجنبية وبجوازات وطنية..

ويميز الطور الثانى للنظام الامبريالى فى المركز بتدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية أما فى المحيط فقد انتقل المحرك الرئيسى للنمو من الصادرات الزراعية والمنجمية نحو تصنيع بديل لبعض السلع المستوردة ولكنه يظل تابع. وخلاصة ذلك أن العلاقات التجارية بين المركز الامبريالى، والمحيط قد اتخذت فى الطور الثانى - اشكالا جديدة أى أكثر تكديسا للتبادل اللامتكافئ، فقد ظهر تقسيم دولى جديد للعمل، هو انعكاس لدور مكانيزات الامبريالية - وبموجب هذا التقسيم اخضع المركز بتجميع الفعالية الاستراتيجية (الابحاث العلمية والتقدم التكنولوجى .. أو انتاج الأجهزة الأساسية التى تتبع استيادها عملية انشاء الصناعات فى المحيط. وتتكون بعض القطاعات من عدد من المنشآت الكبيرة كثيرا ما تكون اجنبية أو فروعها من وحدات دولية ضخمة - تقع مراكزها المحركة بين المركز والمحيط تكشف بشكل واضح عن انتقال التراكم المتكون من الانماط المحيطية لصالح النمط الامبريالى، كما أنها تزيد

من تفاعم التناقضات الداخلية للنمط المحيط على الصعيد الاجتماعى الاقتصادى بحيث يتم «تعاظم بدون نمو» فالتعاظم فى المركز هو نمو، أى أن له فعلا دمجيا تكامليا، بينما التعاظم فى الاطراف ليس نمو لأنه يضمطع البنية الاقتصادية عوضا عن رصها.<sup>(٨)</sup> أى أن تعاظم الاطراف المبني على الانخراط فى السوق العالمية هو، بالمعنى الحقيقى نمو التخلف.

ان سمير أمين فى تحليله للامبريالية اتكفى بربطها بالتقسيم الدولى للعمل وما نجم عنه من تبادل غير متكافى، وبالتالي من تطور لامتكافى، ولكن تناوله للامبريالية - كما تؤثر على الدول الرأسمالية الطرفية - قد جعله يغفل تناولها فى صراعها العالمى. هذا الصراع الذى يمثل الديوبولوجية والأنظمة الاشتراكية رأس رحمة، وتغذيه حركات التحرر الوطنى.

فقد لاحظنا ان الامبريالية التقليدية كى توجه الصراع العالمى لصالحها وتضمن استقرارية سيطرتها قد التفت حول الامبريالية الامريكىة التى تتفوق صناعيا وتكنولوجيا وعسكريا، ولكن هذا الالتفاف لاينفى التناقضات القائمة بين. الامبريالية الغربية والامبريالية الامريكىة. ولقد أغفل سمير أمين هذه التناقضات تماما، بل والأخطر من ذلك انه ذهب للقول أن ... استيعاب اوروبا الشرقية فى شبكة التبادلات الداخلية للمركز تحديتها، وعلى كل حال هناك تطورات داخلية خاصة بتلك المنطقة تجعل هذا الاستيعاب أمرا ممكنا<sup>(٩)</sup>.

واعتقد أن مادفع سمير أمين الى هذا القول هو أولا وجود سوق رأسمالية عالمية واحدة تشترك فيها ولو بشكل جزئى وهامش اوروبا الشرقية وإثانيا هو حكم ينطوى على قدر كبير من الصحة - هو ان البلدان الشرقية فى طريق التبرجز، ولكن هل يكفى توفر هذين الشرطين لنفى التناقض الموجود بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى؟؟ والاكتفاء بالتأكيد على تناقض واحد هو التناقض الموجود بين الجماهير المستقلة فى هامش النظام والرأسمالية الاحتكارية، لأنهما القطبان الأكثر ابتعادا وتتقضا.

أننا نسلم مع سمير أمين بوجود هذا التناقض بل ويتفاداه. ولكن هذا التناقض الاساسى لايمكن له أن يحجب عن انظارنا التناقضات والصراعات الجارية بين المعسكرين الشرقى والغربى، على الصعيدين العملى والنظرى.

أن تأكيد سمير أمين على تنافس واحد أدى به الى منزلقات خطيرة وإلى سقوط فى نظرية «التوفيق والتقارب» هذه النظرية التى روج لها الفكر البورجوازى فى اوساط الستينات، والتى تنفى التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، وتقر بتناقض واحد بين الأمم الصناعية والأمم الزراعية..

#### - مفهوم المركز والمحيط:

لقد سبق أن قدم ماركس اتهامات أولية حول نظرية المركز والمحيط، وقد تبين ذلك من خلال دراسة للمجمعات الرأسمالية الأوروبية - واعتبرها رئيسية، وبعض المجتمعات المستعمرة مثل الهند والجزائر - واعتبرها هامشية. الا أننا نرى فى أن روز لوكمسبورج أول من تعرضت وبشكل دقيق لنظرية المركز والمحيط فى إطار دراستها للإمبريالية.. ويعترف بذلك سمير أمين نفسه حيث يقول: يعود الفضل الى «روز للوكمسبورج» لكونها اشارت الى هذه الأوليات المعاصرة للتراكم الأولى، أن بالمعنى الدقيق الى نهب العالم الثالث<sup>(١٠)</sup> وسمير أمين. لايسمى الى تطبيق مفهوم المركز والمحيط فى دراسة للتشكيلات الرأسمالية فى علاقتها مع التشكيلات الأخرى فحسب بل حتى فى تناوله للتطور التاريخى للمجمعات البشرية. ففى تطبيق هذا المفهوم على تشكيلات اجتماعية لما قبل الرأسمالية اعتبر سمير أمين نمط الانتاج الخارجى مركزا. تتمفصل وتتفرع عنه الانماط الأخرى. وهذا النمط فى حالة تطوره ينتج - وبشكل دائم - الى ان يصبح نمطا اقطاعيا. ويظهر النمط الاقطاعى ضمن اطار النمط الانتاجى الخارجى، كحالة حدية.... وهذا الطابع الحدى يسمح

لنا بأن ندعو التشكيلات الاقطاعية «محيطة» بالنسبة للشكيلات الخراجية المركزية ويقع نمط الانتاج المبودى ايضا لنفس السبب على حدود التشكيلات الخراجية.... والأمر نفسه بالنسبة لنمط الانتاج السلمى الصغير البسيط<sup>(١١)</sup>.

ان تطبيق سمور أمين لمفهوم المركز والمحيط فى اطوار الانماط الانتاجية الماقبل الرأسمالية تعد محاولة من بين عدة محاولات أخرى، الا أن ما يميزها فى نظرى طابع الجدة والخلق فى التحليل. أما فى إطار التشكيلة الرأسمالية، لا يمكن أن تصبح نظرية المركز والمحيط فى متناول الادراك اذا ما نظرنا الى كل قطر على حدة، فالادراك الصحيح لها يستوجب النظرية اليها من خلال العلاقات العالمية لان هذه العلاقات اساسية ومحددة لكل طرف.

ولكن استخدم سمير أمين لمفهوم المركز والمحيط جعلته يسقط فى التحليل التيسيطى يادخله الدول الاشتراكية فى دائرة للمركز باعتبار هذه الدول تشارك فى السوق الرأسمالية، وبحكم أنها فى طريق التيرجر - وقد يكون هذا الحكم صحيحا الا أنه لا ينفى التنافس الموجود بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى.

كما أن مفهوم المحيط هو فى معناه البعيد: رسم لخريطة التخلف، هذه الخريطة التى تم فيها وضع كل دول العالم الثالث فى سلة واحدة فى حين نجد أن التحليل الملموس للواقع الملموس لهذه البلدان يتم على نوعية التفاوت الموجود بينهما. فهل يعقل أن نجمع بين النظام السودانى والمغربى والسعودى، وبين النظام الجزائرى والكوبرى أى هل يمكن أن نجمع بين دول تعرف «نمو التخلف» وبين دول أخرى قد تجاوزت التناقضات الأساسية للتخلف وذلك بتحقيقها انجازات مهمة فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى.

من خلال هذه المفاهيم يمكننا مناقشة العلاقة بين الامبريالية والتنمية

مستخدمين حالة التصنيع التي تعبر بوضوح عن جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية. ويشير التصنيع - في أبسط معانيه - إلى النمو الكمي في الانتاج الصناعي فضلا عن التغير الكيفي الذي يطرأ على البناء الاجتماعي سواء تعلق ذلك بالتركيب الطبقي أو أساليب العمل والحياة. ويتمين علينا منذ البداية التمييز بين التصنيع المستقل والتصنيع التابع. ففي الحالة الأولى تتوافر كل مقومات النمو الصناعي الضرورية لتحقيق النمو الصناعي المتميز، وفي الحالة الثانية يظل التصنيع خاضعا لعوامل خارجية تفقده القدرة على الانطلاق واكتساب طابعه الخاص. وعلى الرغم من أن اتساع نطاق الأسواق يعد أحد مقومات التصنيع المستقل كما هو الحال في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلا أن هناك مقومات أخرى لا تقل عن ذلك أهمية وخطورة.

من ذلك بناء الانتاج الصناعي، فالدولة لا تستطيع تحقيق التصنيع المستقل إلا اذا تمكنت من اقامة عدد كبير ومتنوع من الصناعات الأساسية الاستراتيجية. وكذلك فإن مصدر تمويل هذه الصناعات يؤثر - بالتالي - على مدى استقلالية المنتج. ف رؤوس الأموال الأجنبية قد تحول دون الاستقلال الصناعي، وفي بعض الحالات الفردية كالولايات المتحدة خلال القرن التاسع لم شكل رؤوس الأموال الأجنبية تهديدا خطيرا للنمو الصناعي. غير أن تجارب الدول النامية خلال القرن العشرين تختلف عن تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر<sup>(١٢)</sup>.

ففي الدول النامية الآن لا نجد انفصالا واضحا بين المستثمر والمقترض، مما قد يؤثر على استقلال التصنيع ويوجهه لخدمة المصالح الأجنبية. وربما كانت التكنولوجيا هي أهم العوامل المؤثرة على مدى الاستقلال الصناعي. وعلى الرغم من أن مفهوم التكنولوجيا يتصف بالتجريد الشديد بحيث يصعب تحديده مانعنه بالتقدم التكنولوجي، إلا أن القضية الأساسية التي تعنيها هنا هي أننا لا نكاد نجد دولة معاصرة تعيش في عزلة تكنولوجية، وأن التكنولوجيا قد

أصبحت تشكل الدعامة الأساسية للتصنيع الناجع منذ حدوث الثورة الصناعية، ونتيجة لذلك بدأت معظم دول العالم الساعية الى التصنيع في نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة ومحاولة تطويرها او تعديلها بما يتلاءم والظروف القومية الخاصة. ومع ذلك فان التكنولوجيا المتقدمة وحدها لا تستطيع ضمان التقدم الصناعي. اذ لا يستطيع القطاع الصناعي ان يزود السوق المحلية بما يحتاجه من منتجات مالم يحدث بعض التعديلات على التكنولوجيا المستوردة حتى تتلاءم مع الاحتياجات القومية. واذا لم يتحقق ذلك افقد التصنيع قدرا كبيرا من ذاتيته واستقلاله.

ويدو ظاهريا، أن الشركات المتعددة الجنسية هي نتاج ضروري لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية، الا أن الأمر الذي لايجب ان يغيب عن بالنا هو ان لهذه الشركات جذور تمتد بعيدا، ولقد وضعها لينين في كتابه - الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية وكشف عن تداخل احتكارات الصناعة مع احتكارات البنوك وصدر فائض رأس المال المتراكم الى المستعمرات.

ويدو لنا أن الاسباب الجوهرية التي عجلت بنمو الشركات المتعددة الجنسية واتخاذها للصيغة التي هي عليها الآن وهي:

أولا: الهزات الجذرية أو الازمات الهيكلية التي ضربت النظام الرأسمالي العالمي، الحرب العالمية الأولى، الكساد الاقتصادي في الثلاثينات والحرب العالمية الثانية.

ثانيا: انتصار الاشتراكية في عدة دول أوروبية وفي الصين، وانفجار حركات التحرر الوطني في الدول المستعمرة، وقد نجم من ذلك كله تبدل في موازين القوى الامبريالية لصالح الولايات المتحدة بحيث أصبح لها الدور القيادي.

من هنا أصبحت الرأسمالية الاحتكارية العالمية بصفوفها تهدد كيانها وبالتالي

وجودها ككل. فكانت الوسيلة الأساسية التي ارتأت الامبريالية الأخذ بها للقيام بمقاومة مضادة وهى التركيز على التطور التكنولوجى. ولقد أدت القفزة التكنولوجية والعملية بعد الحرب العالمية الثانية الى زيادة انتاجية العمل، واندماج الشركات مع بعضها البعض وبرز على ساحة الاقتصاد الرأسمالى عدد كبير من الشركات العملاقة.

ومفهوم الشركات المتعددة الجنسية يعنى عمليا أنها تتواجد فى أكثر من بلد وعادة فى العديد من البلدان، فهى قومية بشكل صارم، اما امريكية أو يابانية، المانية، هولندية، وأن كانت الشركات التى تسيطر عليها أمريكا هى الأكثر عدد أو هذه الشركات تخرج من دائرة التخصص، بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعة معينة. فهى تمتد فى اعمالها الى أنشطة اقتصادية مختلفة من الأعمال المصرفية الى الصناعات والفنادق. ويقابل هذا التركيز فى السيطرة الاقتصادية اتجاها متزايد نحو توزيع وحدات الانتاج على عدد كبير من الدول. ويقدم التشريع الرأسمالى الامبريالى صورا وضمانات متعددة لشدة تبعية تلك الوحدات للمركز الرئيسى. ومن ثم ترسيخها فى الدول النامية. وكنتيجة لهذا الترسيع يتم حاليا فى دول العالم الثالث القيام ببعض الفعاليات التصنيعية.

والسؤال الذى يمكن أن يكشف لنا عن نوعية هذه الشركات هو: هل هذه الفعاليات التصنيعية تنتج ولأسواق ستخلقها هى أم أنها تنتج لأسواق قائمة فعلا؟

من الملاحظ أن هذه الشركات تنتج لأسواق قائمة فعلا، هى حسب تعبير «بول سوميرزى»<sup>(١٣)</sup> نوعان:

- ١- «المتطلبات الاستهلاكية للمجموعات المحلية والقليلة ذات الدخل العالمى، وهى تتجسد فى البورجوازية المحلية، ملاك الاراضى موظفى الدولة، وضباط الجيش.

## ٢- الاسواق الدولية التى يتأنى الطلب فيها من خارج الدول المحلية.

أى أن الشركات المتعددة الجنسية تتلقى مشروعاتها الاستثمارية، فهى تشغل بالصناعات الكمالية ذات الربح العالى، فالسلع التى تنتجها لاستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، لأنها ليست فى متناول دخولهم ومن ثم فهى مقصورة على الأقلية الفتية ومن الواضح أيضاً أن طريقة الانتاج هذه تزيد من الارتباط الوثيق بالاسواق العالمية، مما ينتج عنه ارتفاع الاسعار وتبنى الأقلية الكمبرادورية لانماط الاستهلاك العربية، الشئ الذى ينبجم عنه تضاعل المدخرات المحلية وعجز الاقتصاد القومى.

ومن هنا تترك مدى خطورة بعض الفروع الصناعية فى الدول المتخلفة من جانب الشركات المتعددة - فهى ليست مهمة بتطوير هذا القطاع، بل هى كجيج له، وتشويه وأيقاف للتناميكية التصنيع الداخلى، لأن الشركات المتعددة تهتم أساساً بإنتاج السلع الكمالية والسلع التصديرية لسد حاجاتها دون مراعات احتياجات الدول المتخلفة. فضلاً عن أن عملية التصنيع هذه يواكبها استغلال فاحش لمصادر البلاد الطبيعية والبشرية.

وبهذا نلاحظ أن أغلبية نماذج التصنيع التى اقيمت فى الدول المتخلفة - بإيعاز من الشركات المتعددة الجنسية - تعمل على :-

أولاً: تعميق تبعية البلدان التابعة المتخلفة نحو الدول المتقدمة طالما أنها لاندخل فى اطار مخطط شامل للتصنيع يهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية، ويضع أسس تطوير تكنولوجيا وطنية.

ثانياً: تفكيك الاقتصاد الوطنى، وذلك بربط بعض القطاعات الصناعية بمتطلبات السوق العالمية، مما يفقدها التحكم فى السلسلة الانتاجية، كما أنه يدخل فى اطار التقسيم الدولى الجديد للعمل.

أن تواطى بورجوازية الدول المتخلفة مع الشركات المتعددة الجنسية ركز قوة

الامبريالية ونحول لها التدخل فى توجيه السياسة الاقتصادية للدول المتخلفة على جميع المستويات والقطاعات، فى اتجاه رجعى يخدم مصالحها الاستعمارية. ويتعدى هذا التواطؤ مستوى المصالح الاقتصادية. الى حد التحالف لاجهاض كل حركة تقدمية تستهدف تجاوز النظام الرأسمالى.

وتميل الكتابات الماركسية المعاصرة الى ابراز مخاطر نمط التصنيع الرأسمالى خاصة بالنسبة للدول المتخلفة. ويبدو أن تجارب التصنيع فى الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى والصين كوريا الشمالية وفيتنام) كانت احد العوامل الهامة التى دفعت هذه الكتابات الى تحييد نمط التصنيع الاشتراكى. وتصل هذه الكتابات الى حد التسليم بأن الدول الصناعية الاشتراكية. تستطيع مساعدة الدول المتخلفة التى تنتهج الخط الاشتراكى فيما يتعلق بمشكلة ندرة رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع. والواقع أن وجهات نظر «لينين لاندعم هذه القضية تماما، ذلك أنه قد أكد أن الثورة السوفيتية كانت نتيجة لضعف التصنيع الرأسمالى الذى كان قائما فى روسيا القيصرية، وبالتالي فان التصنيع الاشتراكى الذى تم فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة قد لا يكون النموذج الناجح الذى يجب أن تحاكيه الدول المتخلفة. وعلى الرغم من التنوع الايديولوجى الذى تنطوى عليه الكتابات الحديثة التى تتناول العلاقة بين الامبريالية والتصنيع فى الدول المتخلفة، الا أنها تتجه عموما تأكيد الجوانب السلبية لهذه العلاقة»<sup>(١٤)</sup>.

ولقد أوضح «مانديال» ان الامبريالية تعوق التصنيع فى الدول المتخلفة لان القوى الامبريالية تحاول فرض قيود على حركة التصنيع فى المستعمرات، مما يضعف من قدرتها على منافسة السلع التى تنتجها الدول الكبرى. وفضلا عن ذلك تخضع الدول المتخلفة لظروف اقتصادية عالمية احتكارية مما يدفعها لقبول شروط تجارية لا تتفق مع مصالحها القومية.

ولكن وجهة نظر «مانديال» لا تستطيع أن تفسر لنا العقبات التي واجهتها حركات التصنيع في دول كمصر والهند خلال خمسينات القرن العشرين برغم المزايا العديدة التي حصلت عليها داخل النظام الاقتصادي العالمي. كذلك نجد «باران» يؤكد أن السياسة الامبريالية البريطانية كانت السبب المباشر في تكبيل حركة التصنيع في دول ضخمة كالهند ثم يقارن بعد ذلك بين الهند واليابان ظاهريا إلى أن اليابان قد أحرزت مجازا كبيرا في مضمار التصنيع بسبب عزلتها عن العالم الرأسمالي وعدم خضوعها لخبرات استعمارية مباشرة<sup>(١٦)</sup>.

كذلك يرى «الندري جوند فرائك» أنه من الصعب الفصل بين الدور الذي تمارسه الرأسمالية الاحتكارية في الدول المتقدمة من ناحية وطبيعة التدخل الاجتماعي الذي تعيشه الدول المتخلفة من ناحية أخرى. أنهما مترابطان ويشكلان نسج النظام الدولي المعاصر. كما أوضح «فرائك» ان التصنيع الرأسمالي السريع قد تم خلال فترات العزلة النسبية عن السوق العالمية. غير أن الظروف الاقتصادية العالمية للاحتكارية لم تعد تسمح للدول المتخلفة بمثل هذه العزلة الرائعة، لأن الدول المتخلفة قد أصبحت بالقوة مستعمرات اقتصادية للدول المتقدمة. ويستشهد «فرائك» على ذلك بما حدث في البرازيل التي تزداد في التصنيع اعتمادا على الدول الصناعية الغربية وأن بقية دول أمريكا اللاتينية تعاني - بدرجة أكبر - من التبعية الصناعية بسبب ضعف هيكلها الاقتصادية وتخلف أساليبها التكنولوجية. أما الوسيلة الأساسية للتغلب على هذه التبعية - في نظر فرائك - تتمثل في تخطيط البناء الاقتصادي الرأسمالي عن طريق الثورة واستبداله ببناء اقتصادي يستند إلى العدالة والكفاية<sup>(١٧)</sup>.

على أن تجارب التصنيع الناجحة في مختلف الدول التقدمية الصناعية قد أثارت بعض التساؤلات المتعلقة بمستقبل التصنيع وامكانيات نجاحه في الدول

المتخلفة. من ذلك مثلا - مدى ملائمة نموذج التصنيع الياباني لبعض الدول المتخلفة التي تعتمد على الاقتصاد الحر والديموقراطية الغربية، وكذلك مدى كفاءة بمودج التصنيع الروسى فى توجيه حركة التصنيع فى الدول المتخلفة ذات التوجيه الاشتراكى.

وللواقع أن الاجابة على مثل هذه التساؤلات - تتطلب توافر بيانات دقيقة عن النمو الصناعى الذى تحقق فى دول العالم التابع خلال العقود القليلة الماضية. وفى حدود ما هو متاح لنا من بيانات يمكن القول أن بعض الدول النامية «الرأسمالية» قد شهدت خلال العقود الثلاث الماضية ١٩٥٠، ١٩٥٤، وكذلك فيما ستنى ١٩٦٠، ١٩٦٤، بلغ معدل النمو السنوى فى الانتاج الصناعى بالنسبة للدول النامية حوالى ٧.٩٪ فى مقابل ٥.٢٪ بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة، ١٠.٤٪ بالنسبة للدول الاشتراكية المتقدمة. ومن الواضح أن هذا المعدل من الانتاج الصناعى الذى حققته الدول النامية خلال العقود الثلاث الماضية يقوق بكثير ذلك الذى حققته الدول النامية خلال القرن التاسع عشر. غير أن هذا الفارق بين المعدلين قد يتأثر الى حد كبير اذا ما أخذنا فى اعتبارات تفاوت معدلات النمو السكانى فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية وعلى أية حال فلقد حققت بعض الدول النامية معدلات عالية نسبيا من الانتاج الصناعى كما هو الحال بالنسبة للبرازيل وفنزويلا ومصر وفورموزا وكوريا الجنوبية وهونج كونج وباكستان<sup>(١٨)</sup>.

برغم الدراسات العديدة التى تناولت تجارب التصنيع فى الدول النامية، الا أنها غالبا ما تعتمد على بيانات احصائية تنطوى على قد كبير من المبالغة. ففى بعض الأحيان قد يكون ارتفاع الدخل القومى من الصناعة راجعا الى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية لازيادة كمياتها. واذا كانت بعض الدول النامية قد تمكنت من تحقيق قدر ملحوظ من الاستقلال فى مشروعاتها الصناعية. الا أن ذلك هو الاستثناء لا القاعدة. إذ أن النمو الصناعى السريع الذى شاهده

معظم الدول النامية قد اعتمد على تصنيع بعض السلع بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية. وغالبا ما تكون هذه السلع من النوع الترفى الذى يلبى فقط احتياجات قطاعات محدودة من السكان<sup>(١٩)</sup>. وفضلا عن ذلك فإن النمو الصناعى السريع الذى شهدته بعض الدول النامية لم يمكنها من تكوين عمالة صناعية متطورة. فنفضل الجزء الصناعى المتقدمة المنتشرة فى الدول النامية اصبح بالامكان الافادة من مزايا التكنولوجيا المتقدمة. ونشير بعض التقديرات لاحديثة الى أن عدد العمل الصناعيين فى جنوب شرق آسيا (بما فى ذلك الهند) لم يرتفع فى سنة ١٩٦٠ عه فى سنة ١٩٠٠ لذلك قد لا تبلغ كثيرا ماقلنا أن التصنيع الذى تشهده معظم الدول النامية الان فى غياب برجوازية قوية وهروليتها واعية. وعند هذا الحد مكتنا الوقوف على واحدة من أهم النقاط الفارقة بين التصنيع فى كل من الدول النامية الان والدول الصناعية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر.

### التصنيع فى العالم التابع : الحدود والأفاق

ان التغيير الذى طرأ على أساليب الانتاج الصناعى فى البلدان المتطورة، عقب الثورة الصناعية، فرض نفسه على هذه البلدان وانعكست مخلفاته على البلدان الأخرى باعتباره عاملا فاعلا فى تحديث البنى الاقتصادية. وذلك أن التطور الذى طرأ على هذه الأساليب كان مصحوبا بتطور علمى هائل أدى الى تعقد التكنولوجيا الحديثة بجوانبها التكنيكية والقانونية والاجرائية، هذا زيادة على سيطرة الاحتكارات الكبيرة فى البلدان الرأسمالية التى عملت على امتصاص قسم كبير من الطاقات الاقتصادية والانمائية لبلدان العالم التابع. فالوضع الراهن يؤكد على أن هذه البلدان مازالت وسوف تظل لمدة أخرى معتمدة على العلاقات العمية والتكنولوجية للبلدان الرأسمالية المتطورة نظراً للظروف التاريخية المختلفة لهذه البلدان وللأحياجات العلمية والتكنولوجية التى تزاد بصورة رهيبية.

ومن المؤكد أنه مالم تعمل بلدان العالم التابع على الحصول على هذه المساعدات العلمية والتكنولوجية فى شروط تشتم بالعدل والمساواة، فإنه لامجال للشك فى أن علاقتها مع الإحكارات فى مجالات العلم والتقنية ستصبح علاقة تبعية، هذه التبعية التى لاثقل خطورة عن التبعية الاقتصادية.

ومن الملاحظ هنا أن العلاقات التى تسير فى اتجاه واحد بين الإحكارات والبلدان النامية قد أدت تحت تأثير ظروف متعددة فى بعض البلدان النامية، الى الاهمال أو الانتقار من أهمية العوامل المحلية مع أنها عوامل جوهرية فى بلدان العالم التابع ومجمعاتها. فالهدف الرئيسى من اكتساب التكنولوجيا لايتعلق فى جوهره باستيراد المصانع والمنتجات. وإنما بتحقيق تطور ذاتى الدفع للوسائل والأنظمة التكنولوجية، ولاشك أن هذه البلدان اليوم، أكثر من أى وقت مضى بمهنتين أساسيتين:

١- تقديم افضل الحلول للمشاكل الاقتصادية المطروحة فى اطار سياسى واجتماعى وثقافى معطى.

٢- تحديد النموذج الأمثل لاجداث تنمية اقتصادية. مع وعى بالتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التى يتطلبها هذا النموذج<sup>(٢٠)</sup>.

فالوعى الكامل بالمهنتين السالفتين لازال هشاً وغير واضح بالنظر الى تجارب هذه البلدان بفعل تقسيم العمل العالمى الحالى الذى يستمد استمراريته من ماضى هذه البلدان، ذلك أنه بالرغم من تصفية الاستعمار، فإن الامبريالية لاتزال تستغلها بشتى الطرق والوسائل وعلى رأسها مراكز القوة التى تمكها من التدخل المباشر فى اقتصاد هذه البلدان (شيلى على سبيل المثال لا الحصر) وذلك بواسطة الشركات المتعددة الجنسية التى يمتد نفوذها وسيطرتها الى جميع المستويات. فقد بلغت من الحجم والمكانة مايمكنها فى بعض الأحيان من فرض شروطها على بعض التوجيهات الأساسية فى السياسة

الاقتصادية الرأسمالية وانعكاسها على بلدان العالم التابع، ويمثل هذا النفوذ فى شكلين، أما مرئى أو كامن إذ أنه من الملاحظ أن بعضا من هذه الشركات شاركت مباشرة فى تنفيذ المؤامرة ضد الرئيس «الليندى» وهى بالتحديد التى عملت على اعطاء السلطة فى شيلى الى نظام يضمن لها الحدود القصوى من الأرباح لقد كشفت المأساة التشيلية ما تقوم به الامبرالية من اجراءات تدخل اقتصادى وسياسى وعسكرى كما كشفت الطابع الخطير لدسائس هذه الشركات وضربها عرض الحائط بمصالح شعوب بأكملها.

أن هذه الخطة التى تبناها الشركات المتعددة الجنسية والنظام الرأسمالى تعتبر عقبة فى وجه التنمية الحقيقية، إذ أن التصنيع يرتطم بهذه المعوقات ويأخذ اتجاهها لا يرقى بأى حال فى مثل هذه العلاقات الى الخروج من وضعية التخلف. ان نقل بعض الصناعات من البلدان الرأسمالية الى البلدان النامية يفسر السياسة المنهجية فى هذا القطاع الحيوى حيث لا توفر هذه المصانع الا فرص عمل قليلة بأجور ضئيلة لاحتياج الى كمفادات كبيرة كما لا تشجع ديناميكية النمو الداخلى ولا تفتح اسواقا واسعة فى هذه البلدان وتبقى وضعية التصنيع قاصرة على بعض الصناعات الخفيفة والمستوردة من أجل تطعيم السوق الرأسمالية اليوم أكثر من ذى قبل، اقامتها لمى أرضها نظرا لما لها من عواقب على الطبيعة والإنسان.

ويجدر بنا بيان التصنيع التى تنتهجها البلدان النامية فى غالبيتها.

١- سياسة تصنيع احلال الواردات..

٢- صناعات التصدير.

٣- الصناعات الاندماجية.

ان الصناعات التى تحاول التخفيف من ضخامة الواردات فى المواد المصنعة

ولانصف مصنعة وحى الاستهلاكية تزيد من تبعة هذه البلدان تجاه الخارج طالما أنها لا تدخل فى إطار مخطط شامل للتصنيع يهدف للتكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية ويضع اسس تطوير تكنولوجيا وطنية، فالوحدات الانتاجية المنجزة تصدر بعض منتجاتها، ولكنها فى ذات الوقت تستورد مواد التجهيز أو المواد المصنعة وحى المواد الأولية من الخارج بالنسبة للبعض، كما أن انتاجها يكون فى الغالب موجها نحو تلبية طلب فئات محدودة من المجتمع.

اما التركيز على صناعات التصدير فانه يعمق تفكك الاقتصاد الوطنى حيث تربط القطاعات بمتطلبات السوق العالمية، كما يبعد البلاد النامية عن التحكم فى السلسلة الانتاجية بكاملة وتؤدى الى تركيز الإستثمارات فى بعض المناطق، زيادة على استيراد تجهيزات تتطلب كثافة رأسمالية عالية من الناحية التقنية. إن هذا الوضع يؤدى الى تطور يعمل فى اتجاه التخصص وهو ضرب للتكامل الاقتصادى بين الدول النامية وبالتالى ضرب للوحدة العربية المنشودة.

اما فيما يخص الصناعات الاندماجية التى تتركز فى البلدان النامية، فلا تخفى خلفياتها الاقتصادية والسياسية لما لها من خصوصية تجعل الشركات الرأسمالية الكبرى تستند على حساب توفير يد عاملة رخيصة زيادة على تمتع هذه الشركات بتسهيلات كبيرة تظهر واضحة فى تخفيض الضرائب وجنى الارباح الطائلة.

أن هذه الوضعية أدت وتؤدى الى زيادة التباعد بين المركز والمحيط بل أكثر من هذا فأنها تؤدى الى زيادة الفوارق المجتمعية فى البلد الواحد، هذا فضلا عن الحالة النفسية والاجتماعية التى تنسم بها هذه المجتمعات، فالحل السليم يكمن فى انتاج خطة تنمية شاملة، وذلك بجهدى الشركات الكبرى التى لا تقدم مشاريعها مايلزم للخروج فعلا من الأزمة، بل أنها تعمل على ازديادها وتفاقمها، فهى أبعد من أن تساهم فى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد قائم

على التقدم الاجتماعى، هذا النظام الذى لا يمكن تشييده الا بالرد على منطق الارباح والاستغلال والاستعمار الجديد بمنطق التعاون والتحالف فى افق التقدم الاجتماعى والثقافى لجميع شعوب البلدان النامية.

لقد عملت الدول النامية على ابداء مطالبتها الاقتصادية التى تظهر تقدمية من أجل الحد من الوضعية الاقتصادية التى تسير سيرا معاكسا لتوجهات وأفاق هذه البلدان. وقد صادفت الدورة الاستثنائية الخامسة لهيئة الأمم المتحدة فى ابريل ١٩٧٤ التى خصصت لمعالجة مشاكل المواد الأولية، كما اعترفت تلك الدورة صراحة بأن النظام الاقتصادى الراهن يشكل عقبة فى طريق التنمية، وأن المصالح الحالية والطويلة المدى للبلدان النامية تتماشى مع مصالح شعوب هذه البلدان وبرزت أهمية الاصلاحات الهيكلية مثل التأمينات لضمان التنمية وأكدت بالتالى هذه الدورة على النقاط الأربعة التالية:

١- رفع سعر المواد الأولية التى تصدرها الاقطار النامية كالوقود والقوسفات وزيت الارشيد والنحاس الخ... ويتضمن هذا المطلب عددا من المقترحات تتعلق بتوحيد الشركات وتنظيم السوق على سبيل المثال.

٢- تطالب البلدان النامية بتصنيع مواد تتجه الى الأسواق الداخلية وخلق صناعات تصدر الى الاقطار الأخرى، أى حصول البلدان النامية على حق أرساء صناعات تتجه الى الاستهلاك الداخلى للعالم المصنع، ومن ثمة اعطاء نفس جديد لصناعة التصدير.

٣- اتخاذ اجراءات تسهل نقل التكنولوجيا الى الاقطار النامية بأمان جديدة معتدلة بغية تكسير شركات الاحتكارات الامبريالية التى تعارض هذا الانتقال.

٤- التخفيف من مديونية العالم الثالث المتراكمة والتى تتسم بعدم التوازن وبالأعباء الثقيلة<sup>(٣٧)</sup>.

ان ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه أن يساعد على الرفع من القدرة المالية المحلية التي تخضع لمراقبة من طرف البرجوازية متيحة لها المشاركة فى الرأسمال الأجنبى والعمل لوحدها على ارساء مرحلة جديدة للتصنيع تركز على استغلال قوى العمل الراضخة فى البطالة داخل المدن الكبيرة بالعالم التابع، وتوجيه المصنوعات الى العالم المتقدم. ويتوقف التصدير على انتاج نفس المصنوعات بثمن يجعلها مقبولة للبيع فى الاقطار المتقدمة ويتمين بالتالى ان تكون منافسة ليتسنى لها طلب استيراد التكنولوجيا. وفيما يخص التخفيض فى المديونية الخارجية فانها تهدف الى تسهيل العملية باستشفاف الديون الغير القابلة للاداء والانطلاق على اساس جديد واضح ومحدد.

ان هذه المطالب تبدو فى مظهرها السطحي الواقعى متلاحمة وعادلة تعمل فى افق التنمية، ولكنها لا ترقى الى مستوى التنمية الشاملة، باعتبار أن مشكلة التصنيع فى أساسه الاقتصادى البحث، ليس الاجزاء من كل معقد ومتشعب، فالتعاون التقنى والعلمى بين بلدان العالم التابع شكل حافظا من اجل ايقاف مسلسل النهب والاستنزاف الذى يمارس فى ظل النظام الاقتصادى القائم.

ان ذلك التعاون فى مقدوره ان يعوض الخسائر الناتجة عن علاقات الاستغلال وان يجعلها فى حدود ضرورتها، اقل ضررا واجحافا شرطة أن يقوم التعاون على أساس سليم وان يتخذ كل ابعاده. ان العلاقات بين اقطار العالم التابع تكسى أهمية كبيرة ويصبح من الضرورى بذل كل الجهود من اجل توسيع فعاليتها وأثرها. فمن الممكن قيام تعاون بما فيه التعاون التقنى بين البلدان المذكورة بشكل عام، ومن ضمنها تلك البلدان التى لا تتهج طريق التحولات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية والتى توجد فى الوقت الحاضر فى حالة تلبية وثيقة للعلاقات الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالى. فالمشاركة الفعالة للعلم والتكنولوجيا فى التطور يصعب التوصل اليها بدون تغيرات عميقة ومكتشفة فى القيم والبنيات الاقتصادية والاجتماعية. ان بعض البلدان تعتقد أن

الحل كامن فى شراء المنتجات الجاهزة للاستهلاك معتمدين على القدرة الشرائية الكبيرة، ولكن يبقى فى اعتقادنا أن البحث عن بدائل تكنولوجية لايعتبر ضرورة اقتصادية لبلدان العالم التابع فحسب، وانما يعتبر ضرورة حضارية خلال فترة زمنية محدودة ومبرمجة، وذلك لاعطاء فرصة لأكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة المؤهلة لممارسة العمل التكنولوجى والاندماج معه، وذلك مع الاعداد لمرحلة تكنولوجية أكثر تقدما.

ويلدان العالم التابع لاتعائى فقط من المستوى الشديد فى انخفاض اطاريها التقنية، وانما تعاني ايضا من النهب الامبريالى المستمر للاطارات الموجودة، اذ أن المركز يعمل دوما على سحب العناصر العلمية والتقنية الأكثر ديناميكية وتأهيلا من هذه البلدان، كما يجد هذا لنهب الوسائل اللازمة لجذب هذه الاطارات لتشغيلها فى البلدان الرأسمالية وفى الشركات المتعددة الجنسية عن طريق الامتيازات والاعراضات المادية المعروفة.

ان النهوض بهذه المجتمعات يتطلب الوعى الكامل بالعلاقات الشائكة التى تربطه بالمركز واختيار السبل الصحيحة الكفيلة باخراجه من هذا الوضع. وذلك عن طريق النظر برؤية جديدة فى شأن تطبيق نتائج البحث العلمى وتطويرها، فمن المسلم به:

- ١- ان هناك علاقة أكيدة ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والبحث العلمى.
- ٢- ان الاكتشافات والمعلومات ليست هى العلم، وأن المعدات والسلع والأساليب المستحدثة ليست هى التكنولوجيا، وأن هذه وتلك ليست سوى مظاهر ونتائج وراءها اسلوب فى التفكير ومنهج فى العمل.
- ٣- ان المشكلة الكبرى فى المجتمعات النامية هى فى قوى التخلف الكامنة فى اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتنظيمية والفكرية والثروة،

وتتمثل المشكلة فى عجز هذه المجتمعات عن دمج العلم دمجاً عضوياً فى الكيان القومى<sup>(٢٢)</sup>.

ولكن يبقى الوعى بواقع وخصوصيات بلدان العالم التابع أهمية مرحلة فى اتجاه النهوض بجميع المرافق وعلى رأسها التصنيع الذى أصبح اليوم المهمة المستعجلة التى يجب القيام بها فى هذا الاطار. فخلق قاعدة صناعية لن يتأتى الا بخلق الوعى الجماهيرى على كل المستويات من اجل اكتساب التكنولوجيا واستخدامها وتقريب العلاقات المتبادلة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية ولتدعيم هذا الاتجاه، نرى أنه من الضرورى العمل على:

- اعطاء أهمية خاصة لبرامج استئصال الأمية التقنية، وتطوير الثقافة الجماهيرية، ذلك لكى تتسع القاعدة الجماهيرية المنفتحة على القاعدة التكنولوجية المنشودة.

- الاهتمام بالمعصر البشرى بلندا من الطفولة والتركيز على دوره الجوهري فى تشكيل المجتمعات الحديثة والمتقدمة تكنولوجيا ووضع الخطط المتكاملة لتأهيله التكنولوجى والاهتمام بمؤسسات التعليم على كل المستويات زيادة على التوصل الى توازن مناسب بين احتياجات هذه المؤسسات والموارد المخصصة لها فى برامج التنمية.

ان اتباع استراتيجية للتنمية يجب أن يأخذ فيها بعين الاعتبار البيئة والتكنولوجيا الملازمين للمحيط المعنى، فالتنمية هى العلم الذى يصبح ثقافة، ولا يمكن ان يكون كذلك الا بواسطة البحث العلمى الذى يمكن من انتاج الوسائل التى تهدف الى اختيارات واعية فى المجال الاقتصادى والتكنولوجى.

وفى الختام، فان تجزئة التصنيع التى انتجتها بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تدل على أن تحطيم الهيكل الاجتماعى والاقتصادى القديم والتغلب على التخلف الاقتصادى بمدان عملية معقدة متعددة الجوانب. ومن الطبيعى ان كل مجموعة من البلدان وكل بلد يقدم على التصنيع فى ظروفه المحددة، وتحمل هذه العملية فى كل بلد سماتها الخاصة بها.

## المراجع

- ١- لينين، الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم. موسكو ص ص ١١٩، ١٤١.
- ٢- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر ١٩٧٨، ص ١٧٢.
- ٣- انظر: Hayter, T. Aid as Imperialism. pelican 1972 PP. 87-98.
- ٤- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف. دراسة تاريخية بنائية، دار الكتاب للتوزيع القاهرة ١٩٨٠ ص ١٨١.
- ٥- نفس المرجع، ص ص ١٨٧، ١٨٨.
- ٦- سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٤، ص ١٢٢ ص ١٢٥.
- ٧- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، دار ابن خلدون، ١٩٧٨ ص ١٣٣.
- ٨- نفس المرجع، ص ص ٤١، ٤٤.
- ٩- نفس المرجع، ص ١٣٤.
- ١٠- نفس المرجع، ص ١٣٣.
- ١١- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٠ ص ١٧.
- 12- Mandel, E. Marxist Economic Theory, London, Marlin Press, 1968, pp. 476 - 479.
- ١٣ - مجلة دراسات عربية مقال «الشركات والبنوك المتعددة الجنسية ص (١٣٥).

- 14- Winslow, E.M. The patern of imperialism N.Y. 1972.
- 15- Mandel E. Marxist Economic theory, op.cit., PP. 481 - 484.
- 16- Baran, P. The political Economy of Growth, N.Y. Monthly Review 1962, pp. 144- 150.
- 17- Frank A.G., Capitalism and underdevelopment in Latin America. N.Y 1969. p.213.
- 18- United Nations, Industrial Development organization, I.D.S. Vol.1.
- 19- Sweezy P. The Theory of Capitalist Development N.Y. Monthly Review Press 1956. p. 326.

٢٠- عادل حسين، متابعة ايجابية لادبيات التنمية، مبادئ ستة ونموذجان، مجلة دراسات عربية، عدد ٢ ديسمبر ١٩٧٩، ص ٣.

٢١- سمير أمين، أزمة معاصرة ونظام دولي، المحور الثقافي، عدد ٢٩ ابريل ١٩٧٩، ص ص ٣-٤.

٢٢- اسماعيل سرور شلش، قضية التكنولوجيا واستخدامها عربيا، مجلة الفكر العربي، عدد ٧ ديسمبر ١٩٧٨، ص ٨٨.

## الفصل السادس

### العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية

- العوامل الإقتصادية.
- العوامل غير الإقتصادية.



## الفصل السادس

### العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية

#### العوامل الاقتصادية :

هناك عوامل اقتصادية ذات أثر بالغ في عرقلة مسيرة التنمية في الدول النامية، نجلها في الأمور التالية:

#### أولاً: عناصر الإنتاج ومكوناته :

لا شك أن الاختلاف والتباين في مستويات الإنتاج ومكوناته بين الدول يعكس بوجه عام درجة التقدم والتخلف السائدة فيها. ومعرفة الأسباب الجوهرية الكامنة وراء هذه الاختلافات، تقتضى دراسة الخصائص العامة لعوامل الانتاج الرئيسية في الدول النامية، بغية الوقوف على مدى أثر هذه العوامل في تقدم أو إعاقة التنمية فيها. وتتمثل هذه العوامل في عنصر العمل ونوعية العمالة، والأرض، ورأس المال، ثم التنظيم.

ففيما يتعلق بعنصر العمل ونوعية العمالة نجد أن القصور فيها من حيث الكفاية الفنية والمهنية والعلمية، من أخطر المشكلات التي تخول دون تحقيق أهداف العمليات الإنمائية. ففي الدول النامية تتوافر أعداد كبيرة من العمال غير المهرة. كما يلاحظ ارتفاع معدلات المواليد بجانب الارتفاع في معدلات الوفيات، رغم إنخفاضها في الآونة الأخيرة، بسبب تطوير وتحسين وسائل الصحة العامة، كما سيتضح في كل من مصر والسودان على سبيل المثال، حيث بلغت معدلات المواليد فيهما ٤,٩٪، ٣,٥٪ على التوالي. وذلك في عام ١٩٧٠، بينما بلغت معدلات الوفيات فيهما وعلى التوالي ١,٨٪، ١,٥٪. <sup>(١)</sup> مما أدى إلى ظهور إحدى الخصائص الديموجرافية الأساسية للإنفجار السكاني، والتي تتمثل في تزايد نسبة صغار السن في إجمالي عدد

السكان فى الدول النامية بشكل عام، فلقد بلغت نسبة من هم أقل من خمسة عشر عاماً ٤٠٪ من جملة السكان. بينما بلغت نسبة من هم (٦٥ ر) عاماً فأكثر ٥٠٪ فقط من جملة السكان. وهذا يعنى أن نسبة الأفراد الذين هم فى فئة العمر (١٥ - ٦٥) عاماً، فى الدول النامية تبلغ ٥٥٪ مقابل ٦٣٪ فى الدول المتقدمة<sup>(٢)</sup>. مما يترتب على إنخفاض مستوى الدخل الفردى، وازدياد «نسبة الإعالة» Dependency Ratio التى تسبب عبقة رئيسية فى طريق رفع مستوى الدخل<sup>(٣)</sup>. فضلاً عن تفتش الأمية بين الغالبية العظمى من سكان الدول النامية، وعدم توجيه الإهتمام الكافى فى هذه البلدان نحو التعليم الفنى والمهنى والتدريب الحرفى، مما يترتب عليه إنخفاض مستويات المهارة والتعليم فى هذه الدول، وبالتالى إلى إنخفاض معدلات الإنتاج<sup>(٤)</sup>.

وهكذا يتضح أن القصور الذى يعتور توفير الطاقات البشرية المدرجة فنياً ومهنياً والمؤهلة علمياً، من المشكلات الأساسية التى تواجه الدول النامية وهى بصدد القيام بعمليات إنمائية شاملة. وعلى الرغم من توافر العنصر البشرى فى هذه الدول من حيث الكم، إلا أنه قاصر من حيث الكيف مما يستلزم مضاعفة الجهود فى تنوع التعليم والتدريب، مع التركيز على التعليم الفنى والمهنى، فى ضوء إستراتيجية تنمية واضحة.

أما الأرض وهى العنصر الثانى للإنتاج، فهى تمثل ركيزة هامة فى المشروعات الإنمائية الإقتصادية المختلفة، وبخاصة إذا كان هناك تضخماً فى العدد السكانى الذى يحتاج إلى مزيد من الإنتاج، لسد إحتياجاته ومتطلباته الأساسية، من المواد الغذائية، والموارد الطبيعية الأخرى.

أما فيما يتعلق برأس المال فيعتبر من المؤشرات الهامة التى تلقى الضوء على حجم الطاقات الإنتاجية فى المجتمع، ومدى فعاليتها فى زيادة معدلات الإنتاج والاستثمار. كما يزودنا هذا المؤشر بالفروق الشاسعة بين الدول النامية

والدول المتقدمة. إذ عند المقارنة نجد أن معدل إجمالي الاستثمار في الدول النامية قد بلغ حوالي ١٨٪ من إجمالي التوابع القومية خلال السنين بينما بلغت النسبة المناظرة في الدول المتقدمة حوالي ٢٢٪<sup>(٥)</sup>. ويرجع ذلك إلى النقص الملحوظ الذي تعاني منه غالبية الدول النامية في الموارد المادية والطبيعية، والذي ينعكس على عدم توافر رؤوس الأموال القادرة على خلق معدلات استثمارية كبيرة تساعد على حركة الإنماء فيها. ولذلك نجد أن عدم تنفيذ أو فشل المشروعات التنموية في البلدان النامية يرجع في أغلب الأحيان، إلى النقص في توافر عنصر العمل اللازم لتغطية متطلبات التنمية منه، مما يحتم على كثير من دول العالم الثالث اللجوء إلى المعونات الأجنبية سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية.

وعلى الرغم من أهمية رأس المال في المشروعات الإنمائية، إلا أن المساعدات والمعونات الخارجية التي تتلقاها دول العالم الثالث، لا تتمتع إلا بالقدر اليسير من الفاعلية، ذلك لأنها محكومة بمقتضيات إستراتيجية الدول الكبرى التي تقدم المعونات. غير أنه من الممكن أن يكون لهذه المعونات فاعلية أكبر في تنمية دول العالم الثالث، إذا روعيت فيها الشروط التالية<sup>(٦)</sup>.

- ١- أن تكون مندمجة في مجهود قومي للتنمية.
  - ٢- ألا تكون مجرد هبة تمنح بصورة ثابتة.
  - ٣- أن تأخذ المساعدة الغذائية طابعاً وطنياً.
  - ٤- ينبغي ألا تسبب المساعدة التقنية طرازاً جديداً من الاستعمار.
  - ٥- يجب أن تصب هذه المساعدات في تعاون دولي حقيقي.
- ومهما تكن أهمية المعونات الأجنبية، فإن التنمية لا ترتبط إلا جزئياً

بالمساعدات المالية والإقتصادية الخارجية. ذلك أن العامل الحاسم فى هذا المجال هو تأهيل الناس بشكل يؤدى إلى ظهور فئة كبيرة فى المجتمع قادرة على إستقطاب الطاقات، ويلاحظ أن الأستثمارات الصناعية التى تمول بوساطة هذه المساعدات، تظل غير ممكنة التحقيق، طالما أنها تفتقد الهياكل التحتية للإقتصاد والصناعات التكميلية، فالأستثمار فى ميدان الزراعة مثلاً، لا يكون على درجة من الأهمية، إلا إذا كان العاملون فى هذا المجال على دراية كبيرة فى إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال.

أما بالنسبة لعنصر التنظيم فى الإنتاج، فهناك من يرى من دعاة النموذج الغربى فى التنمية، أن التنظيم يعتبر من المتطلبات الأساسية للمعاملات الإنمائية حيث يمثل من وجهة نظرهم العامل المحرك والموجه لهذه المعاملات الوجهة السليمة، كما أن المنظم يلعب دوراً بالغ الأهمية فى إنجاح عمليات التنمية، وذلك من خلال قدرته على التنسيق بين كافة عناصر الإنتاج فى إطار واحد، وهذا ما يؤكد «شوميتز» فى نظريته عن التنمية الإقتصادية كما ذكرنا سالفاً.

غير أن الوضع الراهن أو القائم فى غالبية الدول النامية يشير إلى أن الحكومة، وليست فئة المنظمين، هى العامل الحاسم فى مجال التنمية، ولذلك فإن إحلال المنظم محل الحكومة فى إدارة المعاملات الإنمائية من شأنه أن يخلق إدارة رشيدة تتحمل أعباء رسم الخطط والبرامج التنموية ذات الأهمية البالغة. ولذا، فإن فشل الإدارة الحكومية فى تحمل هذه الأعباء يشكل عائقاً خطيراً من موقات التنمية<sup>(٧)</sup>.

من هذا المنطلق، يجب على حكومات الدول النامية، أن تأخذ بزمام المبادرة فى التخطيط لمعاملات التنمية، وألا تترك هذا الأمر بيد فئة قليلة يطلق عليها بالمنظمين تعمل خارج إطار هذا التخطيط، وتحمل وحدها مخاطر إدخال طرق تكنولوجية جديدة فى مجال الإنتاج، من الممكن أن يكون لها

إنعكاسات سلبية على معدلاته. كما ينفى على الإدارة الحكومية الرشيدة، أن توجه رؤوس الأموال المتمركزة في القطاع الخاص نحو مشروعات إنمائية لها فاعليتها في تنشيط الحركة الإنمائية، وعدم ترك المجال أمام هذا القطاع للاستثمار في مشروعات غير إنتاجية، كالمضاربات، أو الأسهم والسندات وتجارة الأراضي والمقارات، وغيرها من الأمور التي تحقق الربح السريع والعائد الوفير، الذي لا يعطى قوة الدفع المطلوبة لعمليات التنمية في المجتمع.

### ثانياً: إنخفاض متوسط الدخل الفردي:

من الأمور التي يسلم بها العاملون في مجال التنمية، وبخاصة أولئك الذين يؤمنون بالنموذج الغربي في التنمية، أن إنخفاض متوسط الدخل الفردي في المجتمع دليل على تخلفه، وأنه يشكل عقبة رئيسية أمام عملية التنمية فيه، إذ يقلل من أهمية عامل الإستثمار الذي يلعب دوره في دفع عجلة التنمية إلى معدلات أفضل. كما أنه يؤدي إلى إنخفاض طلب الأفراد من السلع المنتجة محلياً، وبالتالي يؤثر في قدرة الدولة على التوسع في المشروعات الإنمائية. وبناء على ذلك يتخذون من متوسط الدخل الفردي معياراً مطلقاً للتخلف على إعتبار أن البلد الذي يزيد متوسط الدخل الفردي فيه عن (٥٠٠) دولاراً يعتبر بلداً متقدماً، أما البلد الذي يقل فيه متوسط هذا الدخل عن هذا المعيار، فإنه يعتبر بلداً نامياً أو متخلفاً.

غير أن الدلالة الإحصائية لهذا المعيار تظل قاصرة وغير واضحة للتمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وذلك لأسباب أهمها، أنها لا تأخذ في إعتبارها بقدرات التنمية. فمتوسط الدخل القومي للفرد في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية كان أقل من ٥٠٠ دولاراً، غير أن جميع البنى التي تفتح المجال للتنمية كانت قائمة. وهذا الموقف يختلف بصورة جلية عن البلدان التي تحصل على نفس الدخل أو أكثر، ولكنها تعتبر من الدول

المختلفة كما أن قيمة الدخل الفردى أو الدخل القومى، لا تقدم صورة كاملة عن الكيفية التى تسير وفقها الأنشطة الاقتصادية والبنى الإنتاجية، فإذا قارنا بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية وبين فنزويلا واليابان - مثلاً - من حيث متوسط الدخل الفردى، نجد أنه فى الكويت أعلى منه فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو فى فنزويلا أعلى منه فى اليابان وهذا يرجع إلى أن الواقع فى كل من الكويت وفنزويلا يشير إلى أن هناك مجموعة من الشركات الأجنبية تستحوذ على قسم كبير من الإنتاج، ولا تربطها بجماهير الشعب صلة ذات أهمية.<sup>(١)</sup> مما يجعلها فى وضع غير متقدم من النواحي المادية والتكنولوجية وغير ذلك.

#### ثالثاً - التبعية الاقتصادية، وضعف النظام النقدى:

تعتبر حالة التبعية التى تعيشها غالبية الدول النامية، من أهم العقبات التى تعترض طريق التنمية فيها. وتظهر هذه التبعية على المستويين السياسى والاقتصادى، حيث تعتبر التبعية السياسية مرحلة ممهدة للتبعية الاقتصادية. فالنمو الإقتصادى فى ظل التبعية السياسية فى البلدان النامية، يكون خاضعاً لمصالح خارجية بحىق يؤدى إلى تضخم بعض القطاعات التى يكون من مصلحة الطبقات الأجنبية السيطرة تنميتها، وركود البعض الآخر الذى لا يدخل فى نطاق اهتمامات هذه الطبقة المستغلة.<sup>(٢)</sup> وبهذا ترتبط التبعية الاقتصادية بالتبعية السياسية، وتكون نتاجاً لها. إلا أن هناك حالات تحدث فيها التبعية الاقتصادية دون أن تكون مسبقة بتبعية سياسية، كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التى ورثت أثناء تحررها السياسى صعبوبات جعلتها تخضع لتحكم الولايات المتحدة فى إقتصادياتها.

وللتبعية الاقتصادية أشكال متعددة منها - التبعية التجارية والتى تتمثل فى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما، يتوقفان على صادراتها لعدد محدود

من الدول ( وغالباً ما تكون دولة واحدة ) ، وتكون هذه الصادرات غالباً في شكل مواد أولية أو شبه أولية. وغالباً ما يشكل إنتاج واحد أو اثنين ٧٠ أو ٨٠٪ من صادرات هذا البلد. وتكون حركة الاقتصاد فيه خاضعة لموامل خارجية تحدد هيكل وحجم الإنتاج وكذلك حجم الاستثمارات وهيكلها. (١١) وهذا يعنى أن معظم الدول النامية لاستهلك ما تنتجه من المواد الخام الذى يستغل من جانب رأس المال والخبرة الفنية للدول الغنية. ولذلك فإن صادرات هذه البلدان لا تجد لها إلا طريقاً واحداً وهو السوق الاحتكارية المتقدمة صناعياً.

ويحدث من جراء هذه التبعية التجارية أن ينمو قطاعان: أحدهما متصل بالاسواق الأجنبية المتميز بكثافة رأس ماله وتقدم خبرته الفنية، والذي تنمو داخله علاقات إنتاج رأسمالية. أما القطاع الآخر، فهو المتصل بالسوق الداخلية، وهو قطاع فقير من حيث الخبرة الفنية ومحدود القدرة على النمو وتسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية: وتحاول الدول المسيطرة أن تزيد من الفوارق بين هذين القطاعين، كما هو الحال فى العديد من الدول المنتجة للنفط حيث تتركز الاستثمارات فى قطاع النفط، مع إهمال القطاعات الأخرى التى تكون هذه الدول فى أمس الحاجة إليها، إن حاضراً أو مستقبلاً. وقد تكون التبعية التجارية نتيجة لتبعية مالية، وذلك بدخول رؤوس أموال أجنبية إلى البلدان النامية، وإستثمارها فى بعض الصناعات الإستخراجية، وتشجيع تصدير المنتجات فى حالتها الخام ليجرى تحويلها أو تصنيعها فى المصانع الاستعمارية. ولهذا، يعارض رأس المال الأجنبى كل تنمية من شأنها أن تحرم مصانعه من المواد الخام التى تحصل عليها بأثمان زهيدة. (١٢)

وقد تؤدي التبعية الاقتصادية إلى توسع فى بعض المدن أو مرافق التصدير

---

(١١) نفس المرجع ، ص : ٤٣ - ٤٤ .

على حساب بقاء الأجزاء الأخرى من البلد متأخرة، بحيث يؤدي ذلك إلى حرمانها من طرق مقبولة للمواصلات أو الاتصالات، وهكذا يعبر الاعتماد على إنتاج واحد، عن خضوع البلد المنتج لرأس المال الأجنبي، الذي لا يستهدف سوى تخلفه وإستغلاله وركود حركة النمو الاقتصادى فيه، والحيولة دون تخلصه من شرك التبعية. مع العمل على إستمرار وتكرس حالة الجمود الاجتماعى والحضارى السائد والمرتبط بالمراكز الاجتماعية الموروثة التى تعارض أى تغير فى علاقات الإنتاج التقليدية.

وهكذا يتضح أن الدول التى تربط إقتصادياتها بدول أخرى تحت ظروف معينة، تجد نفسها غير قادرة على التصرف بحرية، لإزاء إختيار وتنفيذ المشروعات الإنمائية التى ترى أنها تعود بالنفع على مجتمعاتها. ولأنك أن التبعية الاقتصادية تنعكس على الوضع النقدى والمالى فى الدول النامية حيث تسيطر رؤوس الأموال الأجنبية على مقدرات هذه الدول ومواردها المادية والطبيعية. ويظل الوضع المالى فيها، فى حالة من عدم الثبات، وبالتالي يؤدي إلى إختلال التوازن الاقتصادى الذى يؤثر فى حجم المشروعات الإنمائية فى هذه الدول.

### العوامل غير الاقتصادية :

إن مشكلات التنمية فى الدول النامية ، لا تقتصر على العوامل الاقتصادية فحسب، وإنما هناك عوامل أخرى عديدة ومتنوعة ذات طابع غير إقتصادى، يمكن إجمالها وشرحها على النحو التالى :

#### أولاً: العوامل الاجتماعية:

تمثل هذه العوامل فى إتباط العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع، والتي تلعب دوراً حاسماً فى رفض أو قبول ما يحدث فى المجتمع من

تغيير أو تطوير في مختلف المجالات، وما تؤديه من دور فعال في إعاقة أو تسهيل عمليات التنمية فيه. ومن أهم العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تشكل عقبه أمام التنمية في المجتمعات النامية تلك التي تتمثل في نظام القرابة، والطائفية، والوضع الطبقي.

ففيما يتعلق بنظام القرابة فهو يشكل معوقاً خطيراً من معوقات التنمية في المجتمعات النامية. فالارتباط بالجماعة شعور ضروري للفرد، للإحساس بالأمن والاستقرار النفسي. ويتطلب هذا الارتباط سلوكاً مثالياً نحو أعضاء الجماعة، والتقيّد بكل ما يفرضه هذا السلوك من التزامات ترتبط بالدور الذي يقوم به الفرد في المجتمع، وهي التزامات إجماعية غير قابلة للجدل، لأنها معروفة لدى أفراد الجماعة القرابية دون النظر إلى ما يوجد بينهما من صراعات ونزاعات. وتوضح هذه الالتزامات على عملية التنمية الاجتماعية، في المجتمعات التي تضع لها أهمية بالغة. ففي مجتمع الساموا "Samawa"، يعبر الأفراد العاملون عن هذه الالتزامات الاجتماعية والسياسية، من خلال مشاركتهم في الإحتفالات الطقوسية، لما تنطوي عليه هذه الطقوس من قيم إجماعية هامة. مما يترتب على هذه المشاركة في أداء الشعائر من غيب عن العمل، وتعطيل لسير العمليات الإنمائية التي يسهم في تنفيذها هؤلاء العاملون، ورغم ما تستهلكه هذه الإحتفالات من جهود ووقت ومال في إعدادها، إلا أنها تعتبر من وجهة نظرهم، فترة إستمتاع وراحة من متاعب العمل الذي يزاولونه. <sup>(١٣)</sup> وفي هذا الصدد يؤكد كلرز Smelser، أن المجتمعات الريفية والقبلية، بنظمها الاجتماعية التي تتركز حول نسق القرابة والمجتمع المحلي، تقف عقبة في طريق التجديد والإبتكار. <sup>(١٤)</sup> وهذا يعنى أن القدرة على الخلق والإبداع ترتبط بكثير من المؤثرات الاجتماعية والثقافية، التي تلعب الأسرة دوراً كبيراً في نقلها للأفراد.

أما بالنسبة للطائفية وما تنطوي عليه من ألوان العنصرية ، فغالباً ما تؤدي في المجتمعات التي تسودها ، إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الفرص المتكافئة ، الأمر الذي يحول بينهم وبين إظهار كفاءاتهم وإستغلالها لصالح التقدم والنمو . وبهذا نجد أن من أخطر المعوقات في مجال التنمية ، هو إستئثار فئة معينة من السكان على إمتيازات خاصة دون النظر إلى ما يتقدمونه من المؤهلات والكفاءات .

وأقرب مثال للطائفية العنصرية ، تلك التي تسود المجتمع اللبناني والتي لعبت ولا تزال دوراً رئيسياً في تكوين الهيكل البنائي للمجتمع اللبناني وإنتقسامه إلى فئتين ، إحداهما - الطوائف النصرانية ، والأخرى الطوائف الممثلة . وحيث أن الطائفية إنتزالية بطبيعتها ، فإنه من الصعب أن يلعب النظام السياسي القائم والممثل لهذه الطوائف المتصارعة ، دوره في إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية طويلة الأمد<sup>(١٥)</sup> وفي رأينا ، أن التنمية في لبنان لن يكتب لها النجاح في ظل الوضع القائم الذي يهيمن عليه النظام الطائفي ، إلا بالقضاء على كل المظاهر الطائفية السائدة والمعمل على إشاعة الأمن والإستقرار في المجتمع ، والحد من الصراع الطائفي الذي لم يولد إلا الدمار والخراب .

من هذا كله ، نخلص إلى أن تحقيق التنمية لأهدافها ، لا بد وأن يأتي من خلال تهيئة المناخ الملائم ، لإعطاء الفرص المتكافئة لجميع أفراد المجتمع ، بصرف النظر عن المعتقد أو العنصر أو الطبقة أو الطائفة التي ينتمون إليها . ولا بد كذلك من تحطيم كل القيم الاجتماعية والسياسية السائدة ، التي تحمل على تركيز السلطة في يد فئة قليلة ، لا هم لها سوى تحقيق مصالحها الذاتية ، وتقوية نفوذها ، وتدعيم سلطانها .

أما فيما يتعلق بالوضع الطبقي في المجتمعات النامية ، فإننا نحاول إلقاء

الضوء على مدى أثر البناء الطبقي من الناحية العملية على حركة التنمية في الدول النامية . فدراسة الطبقات في المجتمعات النامية تمثل مطلباً نظرياً وتطبيقياً في الوقت ذاته . ذلك أن الطبقات جزء من البناء الإجتماعي ، وترتبط به بعلاقات وطيدة . فهي ترتبط بعلاقات ديناميكية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء السياسي ، والتخطيط الاقتصادي ، والتنظيم البيروقراطي ، والنظام التربوي ، وغيرها من النظم . ولذا فإن دراسة الطبقات في المجتمعات المعاصرة ضرورة بالغة الأهمية ، وبخاصة في بلدان العالم الثالث التي مازالت تخوض معركة التنمية ، وتبذل جهودها في توجيه استثماراتها لخدمة قطاعات كبيرة من الشعب . فاستئثار فئة طبقية معينة لمقاييد الحكم والسيطرة ، يمكن أن يؤدي إلى توجيه استثمار التنمية لخدمة القطاع الذي تمثله هذه الفئة المسيطرة ، مما يؤثر بالضرورة في مصالح الطبقات والفئات الأخرى في المجتمع تأثيراً سلبياً . ولهذا ينبغي أن تنسق دراسة الطبقات ، كل تخطيط إقتصادي أو إجتماعي أو سياسي .<sup>(١٦)</sup>

ونظراً لأهمية هذه الدراسة المتعلقة بالنظام الطبقي في البلدان النامية ، فقد أشار « كلير » في كتابه « نظام الوسط في البلاد النامية » ، إلى تأثير البناء الطبقي للبلدان النامية في عملية التنمية ، وأثره في تشكيل أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويقوم بتحليل بناء الفئة المسيطرة التي تتكون من شرائح ثلاث أساسية متحالفة مع بعضها . حيث يشير إلى أن غالبية الدول النامية قد نالت استقلالها السياسي ، بدون نضال مسلح حقيقي تشارك فيه الجماهير العريضة ، مما ينتج عن ذلك تكوين إجتماعي طبقي متميز للحكومات التي قامت في هذه الدول . ذلك التكوين الذي إشتعل على صفوة من المثقفين ، بالإضافة إلى مجموعة من موظفي الجهاز الإداري الإستعماري البيروقراطي ، ثم مجموعة من المسكرين . وتعتمد هذه القوى الثلاث المتحالفة ، على الطبقة البرجوازية الصغيرة في المدن والريف .<sup>(١٧)</sup>

هذه الصفوة المركبة من المثقفين ، وكبار الموظفين الإداريين ، ومجموعة العسكريين ، عادة ما تنتمي إلى الطبقة الوسطى التى تؤثر بشكل فعال فى التنمية ، لما يتمتع أفرادها من مهارات خاصة والتزامهم بالأساليب الحديثة للحياة . وتعتبر جماعة كبار موظفى الدولة من أهم جماعات الطبقة الوسطى التى تناط بها مسؤوليات كبيرة فى مجال التخطيط الاقتصادى والاجتماعى واسع النطاق . ورغم هذه الفعالية ، إلا أنها غالباً ما تكون خاضعة للصفوة السياسية الحاكمة التى تلعب دورها فى تحديد مجرى النمو .<sup>(١٨)</sup>

هذا التكوين الذى يسود معظم البلدان النامية ، من شأنه أن يعوق عمليات التنمية فيها . إذ تحاول الفئة الطبقية المسيطرة ، التحكم فى رأس المال الخاص بالقطاع العام ، بجانب التحكم فى رؤوس الأموال المتجمدة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وهنا يؤكد « كلير » على أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار ، أن جزءاً كبيراً من الإمكانيات المتاحة تستغله الفئة الحاكمة لصالحها فى الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا الإستغلال فى المبالغ الضخمة المرسودة فى الميزانية العامة للدولة بهدف تطوير مجالات غير إنتاجية ، والرغبة فى المحافظة على جهاز إدارى ضخم للحكومة والجيش .<sup>(١٩)</sup>

كما سبق يتضح أن التركيب الطبقي فى المجتمعات النامية يكشف عن وجود طبقتين متميزتين : إحداها عليا رفيعة ، والأخرى دنيا وضعية . مما يترتب على ذلك تسلم أفراد الطبقة العليا المتمثلة بالمثقفين وكبار الموظفين زمام الأمور فى تسيير حركة التنمية نحو تحقيق مصالحها الذاتية . وهذا مما يؤدى فى النهاية إلى هدر الطاقات المبذولة ، وإعاقة عمليات التنمية والحيولة دون تحقيق الرفاهية الاجتماعية . كما يترتب على ذلك إنخفاض مستوى الإنتاج القومى ، وصعوبة تجميع المدخرات القومية ، حيث يميل أفراد الطبقة العليا إلى الإستهلاك التفاخرى ، الذى يؤدى إلى تبديد الأموال الضخمة التى تكون البلاد فى أشد الحاجة إليها لتدعيم إقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة

لمجتمعاتها . وبهذا ، يصبح الوضع الطبقي من أخطر المعوقات التي تواجه عمليات التنمية في البلدان النامية . ولذا ، فإن نجاح التنمية يتطلب بيئة خالية من الطبقات والصراع الطبقي ، الذي ينعكس سلباً على عمليات التنمية ويؤدي بها في النهاية إلى الفشل السريع .

#### ثانياً : العوامل الثقافية :

تسود المجتمعات النامية العديد من العناصر الثقافية التي تعمل على تقدم أو إعاقة التنمية فيها . ويستطيع الباحث الاجتماعي الذي يهتم بالجانب التطبيقي، التعرف على المشكلات التي تعوق طريق التنمية في هذه المجتمعات، من خلال دراسته للعناصر الثقافية السائدة فيها . وبالتالي يتمكن من وضع خطة تستهدف الإرتقاء بها إلى مستويات أفضل في مختلف المجالات.

ونظراً لأثر الثقافة البالغ في ميول الناس واتجاهاتهم نحو العمل ، وفي قابليتهم واستعدادهم لعمليات التغيير والتطوير ، وفي تمسكهم بالقيم والعادات والتقاليد والتعاليم الدينية ، فإن على المخططيين للتنمية ، أن يأخذوا في اعتبارهم مبدأ أساسياً وهو ضرورة الإهتمام بدراسة الأنماط الثقافية بجانب الأنماط الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، وذلك قبل التخطيط لأي مشروع من مشروعات التنمية . ذلك أن فشل هذه المشروعات يرجع في الغالب إلى عاملين : (٢٠)

الأول : عدم إدراك المخططيين أو جهلهم للثقافة السائدة في المجتمع موضع الدراسة .

الثاني : الصعوبات الناجمة عن تمسك الأفراد في المجتمع بثقافتهم وماتنطوى عليه من قيم مختلفة .

وتتمثل أهم العناصر الثقافية المعوقة لجهود التنمية فى المجتمعات النامية فى التقاليد ، والمعتقدات ، ثم القيم السائدة فى هذه المجتمعات . فقيما يتعلق بالتقاليد السائدة فى المجتمعات النامية ، وتمسك الأفراد بها من العوامل الهامة التى تساعد على إجتاههم السلبى لزاء كل تغيير أو تجديد . ويدور هذا واضحا فى المجتمعات التقليدية التى يتمسك أفرادها بكل مآثره السلف إفتخارا واعتزازا به . وبهذا يكون الإجتاه العام نحو التغيير والتجديد إجتاهاً سلبياً: (٢١)

ومن التقاليد السائدة فى بعض المجتمعات النامية ، الإجتاه نحو القدرة أى الإيمان بالقضاء والقدر ، والتسليم به تسليمًا مطلقاً . وأن كل ما يحدث فى الواقع ، وما يحدث فى المستقبل أمر لا مناص منه ، ولا يتطلب من الفرد تدخلا . وهذا الإيمان رغم وجوه دينياً ، إلا أنه لا يستدعى فرض حالة من الجمود والتصلب ، لزاء كل تغيير أو تطوير لكل قدم ، بحيث يؤدى بأفراد المجتمع إلى التواكل والسلبية ، فى مواقفهم تجاه متطلبات الحياة المعاصرة ، مما يؤثر فى النهاية ، فى العمليات الإنمائية والحلولوة دون تحقيق أهدافها: (٢٢)

أما فيما يتعلق بالمعتقدات الموروثة فى هذه المجتمعات ، فإنها غالباً ما تشكل عاملاً هاماً فى إعاقة التنمية . ففي السودان مثلاً ، نجد أن أفراد قبيلة (الببجا) قد قاوموا استخدام الجرارات الميكانيكية ، لاعتقادهم بأنها تفسد الأرض . كذلك موقف الهندوس من الأبقار وتقديسهم لها ، قد وقف حائلاً دون قبول أى نمط ثقافى يستهدف تحسين إستغلال هذه الثروة الحيوانية وتنميتها: (٢٣)

وهكذا نلاحظ أن الحياة التقليدية السائدة فى المجتمع ومآثره على من تقاليد ومعتقدات ذات طابع إستاتيكى جامد ، تؤثر تأثيراً واضحاً فى عمليات التنمية إجتماعية كانت أم إقتصادية ، وتشكل عبة كبيرة أمامها فهى تلعب دوراً كبيراً فى صياغة الأنماط السلوكية للأفراد ، وفى تشكيل ميولهم

وإنجاهاتهم الذاتية ، كما تعمل على توجيه الأفراد في حياتهم وتفرض نفسها على القرارات المتعلقة بمصالحهم.

وإزاء هذا كله، يتطلب الأمر من القائمين بالتخطيط للتنمية وضع استراتيجية واضحة هدفها مواجهة الثقافة التقليدية التي تعرقل عمليات التنمية، والتصدي لها بأسلوب علمي متطور، يركز على نشر الوعي الثقافي بين الأفراد، وحثهم على المشاركة الإيجابية في دراسة مشكلاتهم، وذلك لإناسة الفرصة أمامهم للتخلص من سيطرة هذه الثقافة المعوقة، وبالتالي تتحقق المساهمة الفعلية من جانبهم في تحقيق التمليات الإنشائية وتحقيق الأهداف المنشودة منها.

والمعرفة أهمية القيم في دفع عجلة التنمية أو إعاقتها، فإن الأمر يتطلب معرفة المقصود بالقيمة كما يعرفها علماء الاجتماع. فهي في رأيهم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافي تقارن الأشياء بعضها وفقاً له، فتحتل بالقبول أو الرفض، عل اعتبار أنها أشياء مرغوبة أو مرفوضة، صحيحة أو خاطئة. ويمكن في ضوء هذا المعيار تقويم كل ما يسود المجتمع من المظاهر والأفكار والأعمال والصفات والأشخاص والجماعات والأهداف والوسائل. ويرتبط الأفراد في المجتمع بالقيم السائدة ارتباطاً عاطفياً قوياً يتقبلونها ويسرون على هديها في حياتهم وفي اتخاذ القرارات، التي تتعلق بشئونهم وفي الحكم على الأشياء<sup>(٢٤)</sup>. وهذا يعني أن القيم تتضمن فكرة التفصيل التي تدفع الفرد أو الجماعة إلى بذل الجهد الدائب للحصول على الأشياء المفضلة من غايات أو وسائل والمحافظة عليها. كما تدعو إلى وضع نظام جزئي يلتزم الجميع بمقتضاه في مواقفهم المختلفة في الحياة إزاء القيم السائدة والمحافظة عليها.

ولكى تؤدي القيم دورها في عمليات التنمية، لا بد وأن تتسم بالدينامية والمرونة، بحيث تتلاءم مع الظروف المتغيرة في المجتمع. ذلك أن الجمود

والتصلب إزاء كل جديد أو مستحدث. إنما يسم المجتمع بطابع إستاتيكي جامد من شأنه أن يدعو إلى التمسك بالقيم التقليدية التي تقف أمام كل مظاهر التغير والتطور. ولذلك نجد أن القيم غالباً ما تعوق عمليات التنمية إذا ما إتصفت بالجمود والثبات، وعدم تقبلها للتغيير أو التطوير الذى يواكب تحديات العصر ومتطلباته. وحيث أن الثقافة فى المجتمع تنطوى على قيم متعددة إجتماعية وثقافية ودينية وغيرها، فلا بد أن يأخذ المخططون للتنمية فى اعتبارهم هذه القيم وأن يتعرفوا عليها قبل الشروع فى تنفيذ خططهم الإنمائية. ذلك أن فشل الكثير من المشروعات الإنمائية المخططة، يرجع إلى تحجر وجمود هذه القيم، وعدم مجازاتها لمتطلبات العمليات الإنمائية. فمثلاً نجد فى بعض المجتمعات النامية أن مشكلة الغذاء تعتبر من المشكلات الهامة التي تواجه الهيئات العاملة فى ميدان التنمية. فقد واجهت منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وهي بصدد إيجاد الحلول الملحمة لمشكلة نقص الغذاء فى هذه المجتمعات، بعض المشكلات التي تتمثل فى رفض المواطنين لتربية الحيوانات، لأنها تتعارض مع الأفكار الدينية السائدة. ومثال ذلك، عزوف الطائفة الهندوسية عن تربية الأبقار بقصد إستغلالها إقتصادياً، مما يحول دون إقامة الصناعات المتطورة من مستخرجات الألبان. وبهذا تشكل القيم التي يتبنوها فى إطار دياناتهم الوضعية عقبة فى سبيل تنفيذ المشروعات الإنمائية وربما إلى فشلها فى هذه المجتمعات (٢٥).

وما يتدرج على القيم المرتبطة بالديانات الوضعية، يتدرج كذلك على القيم الثقافية والإجتماعية حيث تشكل عقبات كبيرة تعترض سبيل التنمية فى المجتمعات التقليدية. ففى مجتمع الوادى الجديد بمصر مثلاً، نجد أن أهالى قرية «جتاح» قد رفضوا الإنتقال إلى قرية جديدة أطلق عليها إسم «بورسميد» أنشئت لهم لتفادى مخاطر البيعة الصعبة التى تحيط بقريتهم. وقد جاء رفضهم هذا نتيجة تمسكهم بقيم إجتماعية وإقتصادية وثقافية، فهم

يرتبطون بأرض الآباء والأجداد ولذا فهي تشكل بالنسبة لهم قيمة إجماعية واقتصادية كبيرة ، باعتبارها مصدر رزق لهم في حياتهم منذ زمن طويل . وبعون أن إنتقالهم إلى السكن الجديد تفككاً للوحدة القروية التي تشكل قيمة إجماعية عالية . هذا بالإضافة إلى أن المكانة الإجماعية تتدخل في إعاقه التنمية في هذه المجتمعات . والعمل الذي يلتحق به الرجل ، لابد وأن يتفق مع القيم الإجماعية والثقافية السائدة والتي تكفل وحدة الجماعة القروية وتماسكها . وخير مثال على ذلك رفض سكان الصحراء الشرقية والغربية من البدو للعمل الزراعي باعتباره من المهن أو الأعمال الحثيرة ، في الوقت الذي يعتبر الرعي في نظرهم من أفضل المهن وأشرفها .<sup>(٢٦)</sup>

وتجنباً لكل هذه المعوقات الثقافية والإجماعية والدينية ، ينبغي على المخططين للتنمية التعرف على ثقافة المجتمع الذي ستم فيه المشروعات الإنمائية قبل الشروع في عمليات التنفيذ . لأن ذلك يمكن من معرفة المشكلات والتحديات على المستويين التخطيطي والتنفيذي ، وبالتالي يضمن سلامة تحقيق الأهداف المرجوة من وراء عمليات التنمية . ولذا فإن المكونات الثقافية في المجتمع من قيم وإنتاجات وعادات وتقاليد من أقوى العناصر التي تساعد على إعاقه أو تسهيل عمليات التغيير والتطوير والتنمية فكلما كانت هذه المكونات أكثر مرونة ومجاورة لظواهر التغير أو التحول التي تطرأ على مختلف مجالات الحياة المعاصرة، كلما أدى ذلك إلى نجاح المشروعات الإنمائية وتحقيق أهدافها، وكلما كانت أكثر جموداً وتصلباً، كلما أدى إلى قيام صراع بينها وبين القيم المستحدثة الناتجة عن التغيرات والتحولات في مختلف مظاهر الحياة الإجماعية .. وفي هذا الصدد يبرر الدكتور أحمد الخشاب، عن هذا الصراع بقوله «إن المشكلة الحقيقية تكمن في الصراع القائم بين القيم التقليدية الجامدة والمستحدثة الناتجة عن عمليات التغير الاجتماعي والتحول الصناعي . وهذا الصراع هو الذي يفسر لنا التردد الفكري

والتخلف النفسى الذى يصيب جيلنا، ويعرقل سير عمليات التنمية الاجتماعية<sup>(٢٧)</sup>. وبهذا يتضح أن استمرار الصراع بين القيم التقليدية والمستحدثة، إنما يودى إلى تشتيت الجهود، وتوجيهها نحو مسارات من شأنها أن تحول دون تحقيق عمليات التنمية لأهدافها.

وهكذا نخلص إلى أن القيم الثقافية والتقاليد السائدة فى المجتمع تلعب دوراً هاماً فى الإسراع أو الإبطاء بعملية التنمية. وإزاء ذلك يتوجب على الدول النامية دراستها دراسة شاملة ومتعمقة لما لها من أثر كبير فى أنماط السلوك والتفكير والاتجاهات لدى الناس. كما يتطلب الأمر دراسة تكوين الفكر الاجتماعى والثقافى والسياسى دراسة اجتماعية للوقوف على ما طرأ على هذا الفكر من تحولات نتيجة التقائه بالحضارة الغربية بحيث يشكل هذا العمل منطلقاً هاماً نحو تنمية مجتمعاتها والانتقال بها من الحياة التقليدية إلى الحياة المعاصرة<sup>(٢٨)</sup>.

#### ثالثاً - العوامل السكانية :

غالباً ما يصطدم المخططون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات النامية، بمشكلة التضخم السكانى بالشكل الذى لا يتناسب والموارد المتاحة أو الموارد المتوقعة. ولهذا، تعتبر الزيادة المطردة فى عدد السكان فى المجتمعات النامية، مصدراً إجهاضاً للمحاولات التى تبذل من أجل إحداث التنمية فيها.

وإنطلاقاً من الإحساس بخطورة هذه المشكلة أخذ الاهتمام العالمى يتركز حول حشد جميع الجهود وتضافرها من أجل وضع حل حاسم وسريع للزيادة السكانية المطردة فى هذه المجتمعات، وبخاصة تلك التى تعاني فقراً مدقماً فى مواردها وإمكاناتها. وذلك للقضاء على المشكلات التى تصاحب هذه الزيادة، التى تعتبر دائماً أمام الجهود المبذولة من أجل التنمية.

ولإعطاء صورة واضحة لأثر مشكلة السكان فى التنمية، نحاول إلقاء

الضوء على الزيادة المطردة فى سكان العالم منذ بداية هذا القرن، وعلى العمليات الديموجرافية المصاحبة لهذه الزيادة، فقد بلغ عدد سكان العالم فى بداية هذا القرن حوالى (١٥٠٠) مليون نسمة، فى الوقت الذى وصل فيه هذا العدد إلى (٣٦٣٥) مليون نسمة فى عام ١٩٧٠.

وقد وصل فى عام (١٩٨٠) إلى (٤٤٦٨) مليون نسمة. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد فى عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب (٦٥٠٠) مليون نسمة (٢٩).

وتشير الاحصاءات السكانية العالمية إلى أن هذه الزيادة الكبيرة فى عدد سكان العالم تأتى من تزايد سكان الدول النامية فى مختلف قارات العالم، والتي تضم ما يقارب ثلاثة أرباع سكان العالم. وهذا يعنى أن نسبة الزيادة السكانية فى الدول النامية تفوق مثيلاتها فى الدول المتقدمة. وبمقارنة الدول النامية بالدول المتقدمة من حيث نسبة الزيادة فى السكان نجد أنه فى عام ١٩٢٠ كانت نسبة الزيادة ٢ : ١ وفى عام ١٩٦٠ أصبحت ٣ : ١، ومن المحتمل أن تصبح هذه النسبة ٤ : ١ وذلك فى عام ٢٠٠٠ (٣٠).

ومما لا شك فيه أن الانفجار السكانى، يرجع إلى الانخفاض الكبير فى نسبة الوفيات، وبخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ففى سيلان مثلاً، انخفضت نسبة الوفيات من ٢٠ إلى ١٤ فى الألف، وذلك فى الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٤٧، وفى جزر موريشوس انخفضت من ٢٧,٥٢ فى الألف إلى ١٥,٢ فى الألف فى الفترة ما بين ١٩٤٤ - ١٩٥٣. كما نلاحظ انخفاضاً عاماً فى معدلات الوفاة فى العالم، ففى أوروبا وأمريكا الشمالية بلغت معدلات الوفاة (١٠) فى الألف وفى جنوب آسيا (٢٠) فى الألف، بينما بلغت فى أفريقيا (٢٣) فى الألف. وقد اختلفت الآراء بصدد هذا الانخفاض. فقد أرجعه البعض إلى التحسن الكبير فى مستوى المعيشة، كما أرجعه البعض الآخر إلى سهولة المواصلات وأثرها على التقليل من حدة

المجاعات، وفي توزيع الغذاء على مختلف المناطق، غير أن الغالبية العظمى، ترد هذا الانخفاض إلى عامل رئيسي، وهو انخفاض تكاليف العلاج وتيسير إجراءاته (٣١).

والجدير بالذكر أن ارتفاع المستوى الصحي في المجتمعات المتخلفة أو النامية، لا يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفاة فحسب، وإنما يؤثر في ارتفاع نسبة الحضرة فيها. ففي «بيرو» Beru مثلاً، نجد أن معدلات الولادة قد ارتفعت من (٤٠) في الألف في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٢٤، إلى ٤٦,٢ في الألف ما بين ١٩٥٥ - ١٩٥٩، كما ارتفعت في «هندوراس» Hindorus من ٤٤,٣ في الألف إلى ٤٦ في الألف في الفترات ذاتها. (٣٢)

ولهذا، فإن الانخفاض في معدلات الوفاة والارتفاع في نسبة الخصوبة، يعتبران من العوامل التي لها أثرها في جهود التنمية في المجتمعات النامية، نظراً لما تؤدي إليه من نمو سكاني سريع يشكل عائقاً أمام تقدم التنمية، وبحول دون تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل، وبخاصة إذا كانت تلك المجتمعات تعاني من ندرة في مواردها الطبيعية.

والزيادة السكانية في المجتمعات النامية لا تعتبر من معوقات التنمية من حيث الكم فحسب، بل من حيث الكيف أيضاً. فتوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات، بجانب المستوى الصحي والنفسي والعقلي، تعتبر في حد ذاتها عوامل لها فعاليتها في حركة التنمية. إذ أن انخفاض هذا المستوى إلى الحد الأدنى يحول بين المجتمع والاستفادة من طاقات أفرادها في عمليات التنمية، وبالتالي تشكل عوائق خطيرة من معوقات التنمية، وبخاصة انتشار الأمية، وانخفاض المستويين الصحي والتعليمي لغالبية الأفراد في المجتمع (٣٣).

في ضوء ما سبق، يمكننا القول بأن الزيادة السكانية المطردة في كثير من الدول النامية، تشكل عائقاً من عوائق التنمية، وبخاصة إذا ما صاحبها

مشكلات وأوضاع سائدة لها صلة بالتنمية، فمثلاً، انتشار الأمراض وانخفاض مستوى الوعي الصحي لدى الجماهير، وانتشار البطالة بمختلف أشكالها، وانخفاض المستوى التعليمي وتفشي الأمية، والاعتماد على قطاعات أولية كالزراعة، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تشتيت الجهود المبذولة، بصدد تحقيق تنمية قومية في هذه الدول. ذلك أن القضاء على هذه المشكلات يتطلب إمكانيات ضخمة قد لا تتوافر بالقدر المناسب لحلها، مما يدفع هذه الدول إلى الاستعانة بغيرها من الدول المتقدمة، لتقديم يد العون لها عن طريق المساعدات أو القروض المالية، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم المشكلات، ويدفع بهذه الدول إلى شرك التبعية الذي يعتبر من أخطر معوقات التنمية كما أوردنا سابقاً.

ونتيجة لهذه المشكلات، ينبغي على الدول النامية أن تحاول قدر استطاعتها الحد من الزيادة السكانية الهائلة التي تشهدها مجتمعاتها في هذا العصر، لكي تتمكن من توفير الحد الأدنى من متطلبات الأفراد الأساسية من تعليم، وصحة، وغذاء وإسكان، وذلك من أجل توفير الطاقات والقدرات البشرية ذات الكفاءة الفنية والمهنية الضرورية للانطلاق نحو عملية تنمية شاملة، تستهدف تحقيق مستويات معيشية أفضل.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الزيادة السكانية لا تكون عاملاً معوقاً للتنمية بشكل مطلق. فهناك مجتمعات تتطلب زيادة في سكانها وبخاصة تلك التي تتمتع بوفرة من الموارد الطبيعية، مما يتطلب استغلالها وجود طاقات بشرية كبيرة. وهذا ما ينطبق على مجتمعات الخليج العربي كافة، حيث تعاني نقصاً واضحاً في مواردها البشرية، كما وكيفا، في الوقت الذي تتمتع فيه بوفرة من الثروة النفطية، مما أدى بها إلى فتح أبواب الهجرة إليها من مختلف الجنسيات لتوفير ما تحتاجه من الخبرات والمهارات التي تتطلبها المشروعات الإنمائية فيها، بالإضافة إلى تشجيع السكان على زيادة النسل أو الانجاب لتغطية هذا القصور.

#### رابعاً: العوامل السياسية والإدارية :

تلعب العوامل السياسية فى الدول النامية دوراً أساسياً فى مجال التنمية، حيث أن فقدان الاستقرار السياسى، وعدم الدقة فى الخيارات السياسية، وكذلك فقدان الحزم والاستمرار فى تطبيق الخطط، هى فى الغالب العقبات الرئيسية التى تقف أمام التنمية فى هذه الدول. ولذا فإن الدول النامية بحاجة إلى قيادة أو سلطة سياسية قوية لتدير دفتها نحو إحداث تنمية شاملة بالاعتماد على النفس، والبعد عن كل ألوان التبعية. ذلك أن الإخفاق أو النجاح فى الخطط الإنمائية يتوقف على مدى الدعم الذى تلقاه من حكومة مستقرة وقوية. وهذا يعنى أن الدول النامية بحاجة إلى وجود سلطة سياسية قوية حتى تتمكن من السير فى طريق التنمية. تلك الحاجة التى أدت إلى ظهور نظام الحزب الواحد فى كثير من دول العالم الثالث الذى يقضى على الصراعات ويزيل حالات التوتر بين مختلف المصعب أو الجماعات السلبية أو الدينية، والتى تثيرها الأساليب الحكومية لتنظيم البرلمانية فى العالم الثالث. فضلاً عن أن وجود سلطة سياسية قوية، من شأنها أن تعمق الشعور القومى لدى الأفراد فى المجتمع، وتعمل على تقويض الآثار السلبية للحركات النابذة التى تهدد كيان الوحدة القومية للمجتمع (٣٥).

ولعل من أخطر مظاهر ضعف السلطة السياسية وعدم استقرارها حدوث الانقلابات العسكرية التى غالباً ما تشكل عوائق خطيرة أمام الخطط الإنمائية. فسيطرة العسكريين على أجهزة الحكم تمنحهم مزايا كبيرة، بصرف النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم. وتتجسم الخطورة بصورة أكبر فى حالة تولى الفئة العسكرية الحاكمة أمور التنمية فى المجتمع، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بينهم وبين الفئة المثقفة من الشعب. والتى ينجم عنها هجرة هذه الفئة إلى الخارج فى وقت تكون الدولة فى أمس الحاجة إلى تعاونهم الإيجابى (٣٦).

والجدير بالذكر أن معظم الانقلابات العسكرية أو الاضطرابات السياسية التي تحدث في بعض بلدان العالم الثالث اليوم، إنما تهدف في حقيقتها إلى ربط مجتمعات هذه البلدان في فلك الاستعمار والامبريالية العالمية وإبقائها في شرك التبعية، الذي يث فيها روح الاعتماد على الغير، ويفقدها الثقة في الاعتماد على النفس. ولذا فإن هذه الانقلابات تعتبر من أقوى مؤشرات التخلف والجهل السائدة في هذه المجتمعات. ولذلك فإن ما نشهده من خلال الأوضاع الراهنة لبلدان العالم الثالث، أن الانقلابات العسكرية أو الاضطرابات السياسية رغم ما تحمله من شعارات التقدم والنمو ما هي إلا عوامل معطلة لكل الجهود والمحاولات التي تبذل من أجل التنمية. وما لا شك فيه أن عدم الاستقرار الوطني، من شأن أن يخلق جوآ يتنافى والشروط التي يجب توافرها لإحداث التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام بخطى واسعة.

ومن المظاهر السلبية لهذه الانقلابات العسكرية والتي تؤثر بشكل مباشر على عمليات التنمية ما يديه الزعماء العسكريون في بعض البلدان النامية من استعداد لخدمة طبقة من السياسيين أو أصحاب المصالح الاقتصادية، للتدخل في الصراعات السياسية القائمة لصالحهم. والشواهد الواقعية كثيرة ومتعددة وبخاصة في أمريكا اللاتينية، وفي بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، بحيث أصبحت القوة العسكرية في هذه البلدان عوامل معوقة لسياسات التنمية فيها. وذلك مثل ما حدث في «بيرو» حينما تدخل الجيش للمحافظة على حكم الأقلية التقليدية القائمة وترسيخ أركانها خدمة لمصالحه. وكذلك ما حدث في البرازيل حينما تدخل القادة العسكريون عام ١٩٦٤، لمقاومة الاتجاهات اليسارية التي بدأت تلوح في الأفق في عهد الرئيس «جولار» Goulart. ومثل ما يحدث في الأرجنتين، حيث يتحمل الجيش المسؤولية كاملة عن الأخطار الناجمة عن التخلف السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه البلاد. (٣٧)

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الإدارية، فمن الطبيعي أن ترتبط

العوامل السياسية بالعوامل الإدارية. ولذلك فإن الإدارة السليمة، هي في حقيقتها انعكاساً لمعطيات السياسة الرشيدة. ذلك أن سلامة البناء الإداري للدولة، ممثلاً في وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها الإدارية، تتوقف على الفلسفة الإدارية والتنظيم السياسية التي تتبناها الدولة وتسير على هديها، ولهذا، فإن فساد النظام السياسي القائم يؤدي بالضرورة إلى فساد الأجهزة الإدارية التابعة له.

وتتمثل أهمية العوامل الإدارية، في توفير الأيدي العاملة المدربة، والتي تتمتع بكفاءة عالية في العمل، وبإيمان عميق بالإدارة القائمة على أسس علمية سليمة. ولذلك فإن نجاح أهداف التنمية يتوقف على وجود جهاز إداري قادر على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم. ومن هنا يجب على الكوادر السياسية التي تتولى زمام الأمور في البلدان النامية العمل على تكوين الأجهزة الإدارية القادرة على إعداد الخطط الإنمائية والإشراف على تنفيذها. كما ينبغي على النظام السياسي القائم أن يتوخى الموضوعية، في وضع الهياكل العامة للخطط الإنمائية والأهداف المتوخاة منها، بحيث تنعكس في النهاية على المصلحة العامة للمجتمع. ذلك أن الاهتمام بالمصالح الذاتية من جانب النظام السياسي القائم، دون الالتفات إلى المصلحة الجماهيرية، من شأنه أن يحوق عمليات التنمية ويعطل مسيرتها. وبالتالي تصبح الأجهزة الإدارية في ظل هذا النظام، معاول هدم لا بناء لآمال وتطلعات الجماهير نحو تحقيق حياة أفضل. ويمكننا أن نجمل أهم التحديات والمعوقات الإدارية لعمليات التنمية فيما يلي : (٣٩)

أ - تخلف الأجهزة الإدارية القائمة : وتتمثل أهم سمات هذا التخلف في، تعقيد الإجراءات، والإغراق في الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقشها في أغلب الأحيان، وعدم الالتزام بترجمة الشعارات المعلنة التي تتبناها هذه الأجهزة إلى واقع ملموس بالإضافة إلى انتشار

اللامبالاة والسلبية والتواكل وعدم تحمل المسؤولية، وعدم وصع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى بعض الأحيان، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازها، وعدم الإخلاص أو عدم الإلتزام الأخلاقى فى العمل، وأخيراً نفشى ظاهرة التفتيش وعدم الانضباط فى العمل لضعف نظم 'رقابة فى الإشراف والتوجيه.

ب - عدم تطوير التشريعات والقوانين القائمة بحيث تؤكف معطيات الواقع المتغيرة، بشكل عقبة فى سبيل التنمية، مما يتطلب تطوير القوانين وتغييرها لتيسير وخدمة العمليات الإنتمائية بشكل يحقق أهدافها.

ج - عدم توافر القيادات الإدارية المتطورة القادرة على التغيير وتوجيه الأفراد واستثمارهم للمشاركة الإيجابية فى التنمية.

د - عدم تحمل الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدرية لمسؤوليات التنمية فى مجال التخطيط أو التنفيذ.

#### خامساً - النظام التعليمى :

لا ريب أن التعليم يشكل المدخل الرئيسى لنجاح كل تنظيم إقتصادى أو اجتماعى. كما أن له الدور البارز فى نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو الذى يعمل على إعداد القوى البشرية وتنمية قدراتها ويساعد على نشر الوعى العلمى والعملى القائم على إدراك الأفراد للظروف المحيطة بهم، وقدرتهم على تحسين وتطوير هذه الظروف. وهو الذى يوضح الأساس الأمثل للعمل الوطنى، كما يوضح المفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرقها. ومن هنا، كان دور التعليم فى التنمية دوراً رئيسياً، إذ يعمل على خدمة التطور الاجتماعى، وتحقيق الرفاهية لأفراد الشعب عن طريق زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة. ولهذا، يعتبر التعليم عملية استثمارية منتجة، تستهدف تنمية الطاقات الإنسانية والقوى البشرية وتوجيهها لخدمة أهداف

الإنتاج والخدمات في المجتمع ومن ثم تحقيق مجتمع الكفاية والعدل<sup>(١١)</sup>

يبد أن النظام التعليمي يمكن أن يشكل عائقاً للتنمية، إذا ما اعتوره بعض أوجه القصور، التي من شأنها أن تحول دون انتشاره أو تنوع مجالاته. وبالتالي تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المتوخاه منه في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم أوجه القصور، ذلك الاهتمام الذي توليه المجتمعات النامية بالتعليم العام، دون الاهتمام بالتعليم الفني والمهني، الذي يلعب دوراً بارزاً في عمليات التنمية. ولعل ذلك يرجع إلى تلك النزعة الرجعية التي غرسها الاستعمار الغربي في نفوس الناشئة في المجتمعات النامية والتي تتمثل في عدم الاهتمام بالتعليم الفني والمهني وتحقير العمل اليدوي أو الحرفي، وفق تخطيط استعماري مدروس استطاع من خلاله السيطرة على مقدرات هذه المجتمعات واستنزاف طاقاتها لأغراضه الخاصة.

ونتيجة لهذا، أصبحت النظرة إلى التعليم الفني والمهني في أغلب المجتمعات النامية نظرة احتقار ولا مبالاة، وأصبح التعليم النظري محور الاهتمام في هذه المجتمعات، بحيث زخرت بأعداد هائلة من الخريجين التي تعجز الوظائف المتاحة عن استيعابهم، مما ينشأ عن ذلك مشكلات لها أثرها الكبير في الحياة الاجتماعية. كما أدت هذه النظرة إلى معاناة هذه المجتمعات من ندرة التخصصات والخبرات العلمية والفنية والمهنية التي تحتاجها التنمية. ومما لا شك فيه أن النقص في الطاقات البشرية المؤهلة والأيدى العاملة المدربة، تنعكس آثاره السلبية على سير العمليات الإنمائية، ويشكل عائقاً أمام تحقيقها لأهدافها. مما يتطلب الأمر، الاهتمام بالمدرسة الفنية لتؤدي رسالتها جنباً إلى جنب مع المدرسة العامة، باعتبار المدرسة الفنية وسيلة الدولة في التكيف مع النهضة الاقتصادية بمختلف مجالاتها الصناعية، والزراعية والتجارية. ولهذا يجب أن يراعى في التخطيط للتعليم الفني والمهني مقابلة احتياجات التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتوفير القوى العاملة اللازمة من

خلال تطوير المدرس الفنية من حيث التخصصات والتجهيزات والمناهج والخطط الدراسية وغيرها.

ومن أخطر المشكلات التعليمية التي ترتبط بمجالات التنمية وتؤثر في مجراها، مشكلة الأمية وانتشارها في معظم الدول النامية، فارتفاع نسبة الأمية في هذه المجتمعات تؤدي إلى ندرة القوى العاملة المدربة وبالتالي تشكل عقبة كبيرة تحول دون تحقيق الأهداف التنموية، ولذا، فإن المجتمعات النامية التي تزيد فيها معدلات الأمية، لا يمكنها السير في طريق التنمية، إلا إذا أوجدت الحلول الجذرية لمشكلة الأمية فيها والقضاء على مظاهرها المختلفة.

ومن المشكلة الخطيرة المرتبطة بالنظام التعليمي القائم في معظم البلدان النامية، قصور التعليم الجامعي عن تأدية دوره في سد متطلبات التنمية واحتياجاتها من مختلف التخصصات العلمية والفنية. فالجامعة بهذا الدور تعتبر المصنع الأول للثورة العلمية والتكنولوجية في البلدان المتقدمة. والمصنع الأول للثورة الإنمائية في الدول النامية، حيث تمارس الجامعة دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أداء وظائف ثلاث أساسية : (١١)

الأولى : تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والمهنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط خطاها.

الثانية : إجراء البحوث وتبني الدراسات التي تهدف إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجهها البلدان النامية في سبيل الوصول إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع.

الثالثة : العمل على إرساء النظم والقيم والحوافز والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم، والوقوف بحزم أمام القوى المناهضة لعمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

ولكن، إلى أي مدى تؤدي الجامعات في البلدان النامية هذه الوظائف،

بحيث تشكل عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها «إن كثيراً من البلدان النامية غالباً ما تواجه قصور التعليم الجامعى فى أداء دور فعال فى التنمية بصورها المختلفة، وذلك نتيجة للأعداد المتزايدة من الدارسين فى الكليات الأدبية، والنقص الواضح فى هيئات التدريس وبخاصة فى المجالات الفنية، بالإضافة إلى القصور فى أجهزة وأدوات البحث العلمى، وغير ذلك من الوسائل المساعدة على ربط الجامعة بالحياة العملية، فضلاً عن تحول عدد كبير من أساتذة الجامعات فى الدول النامية، عن البحث العلمى، والاشتغال فى الهيئات والمؤسسات العامة، أو الهجرة إلى الدول الأكثر تقدماً بحثاً عن فرص أوفر فى التقدير المادى والمعنوى الذى يفتقدونه فى جامعاتهم» (٤٢).

هذا بجانب القيود التى تفرضها الحكومات والأنظمة السياسية القائمة على الدور الذى يؤديه طلاب الجامعات فى الصراع مع الحكم الاستعمارى من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى. وفى هذا الصدد يثير «هوتومور» فى كتابه «الصفوة والمجتمع» إلى الدور الذى يلعبه طلاب الجامعات فى حركات التحرر من الاستعمار بقوله «من الملاحظ فى أغلب البلدان الآسيوية والأفريقية أن طلاب الجامعات يلعبون دوراً هاماً فى حمل لواء حركات الاستقلال. كما يعمل الطلاب الذين أنتموا دراساتهم فى الخارج على تكوين أحزاب وطنية جديدة، أو هم على الأقل يسهمون فى تكوينها». ففى دراسة عن الصفوات الأندونيسية الجديدة التى اتصلت بالمراحل الأولى لحركة الاستقلال، لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين طلاب الجامعات، والأثر العميق الذى أحدثه ذوى العقليات السياسية. كما كشفت هذه الدراسة عن أن الأندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبية المشاركين من ذوى الكفاءة فى الحركات المعادية للاستعمار» (٤٣).

وهكذا تتضح المشغليات الكبيرة التى يتحملها طلاب الجامعات في المجتمعات النامية، إزاء تحقيق الاستقلال الوطنى لبلدانهم، وكسر طوق التبعية

الامبريالية التي تحوّل تكريس مظاهر التخلف والفقر فى هذه المجتمعات، وتعمل على عرقلة كل الجهود المبذولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحكيم قدرة هذه الجهود على اللحاق بركب الحضارة الذى يسير بخطى واسعة فى هذا العصر.

ولكى لا يشكل التعليم الجامعى، عاملاً من العوامل المعوقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية، ينبغى على حكومات هذه الدول، أن تهتمّ المناخ لهذا التعليم الملائم، وتفتح المجال واسعاً أمام الجامعات لتحمل مسؤولياتها كاملة إزاء تلبية متطلبات التنمية القومية من الطاقات البشرية المؤهلة والمدرّبة فنياً ومهنياً وإدارياً، وما يزيد من فعالية الجامعات فى الدول النامية، ودفع خطى التقدم الاجتماعى والاقتصادى فيها، بعدها عن سيطرة النظم السياسية القائمة. وبخاصة تلك التى تخدم أهدافاً استعمارية أو أيديولوجية معينة، والتى من شأنها أن تحول دون تأدية الجامعات لرسالتها على الوجه المطلوب فى تخريج أفراد على درجة من الثقافة والعلم، تؤهلهم للقيام بدورهم الفعال فى تنمية مجتمعاتهم وتقدمه.

إن المظاهر السلبية للنظام التعليمى والمعوقة لعمليات التنمية فى الدول النامية، يمكن الحد من فاعليتها أو القضاء عليها، من خلال تحقيق التعاون التعليمى بين هذه الدول. ذلك أن التعاون الذى يضمن الحد الأدنى من التعليم الأساسى لجميع مواطنى هذه الدول، ويعمل على تحسين إمكانيات: التوظيف، وظروف المعيشة للشباب العاطل عن العمل. كما يضمن التعاون فى مجال التعليم الرهنى، وفقاً للإمكانيات المحلية المتاحة، وذلك لأهميته فى مجال الانتاج الغذائى، وأهميته فى كبح جماح النمو السكانى المطرد. كما تعمل الدول النامية من خلال هذا التعاون على الاهتمام بتكنولوجيا التعليم، وتطوير وسائل اتصال المعرفة والأفكار من أجل زيادة الإنتاجية التعليمية، ويعمل هذا التعاون على الاهتمام بتعليم النساء والتفتيات باعتبار ذلك أمراً ضرورياً

لرفع الانتاجية ورفع مستويات المعيشة، كما يعمل على الحد من التضخم السكاني المتزايد فى المجتمعات النامية<sup>(٤٤)</sup>.

من العرض السابق لمواقف التنمية فى البلدان النامية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، يتضح أن هذه البلدان لا تستطيع السير فى طريق التنمية بخطى واسعة، إلا بالقضاء على هذه المواقف بمظاهرها المختلفة، وتبنى المقولات الأساسية التى تعطىها قوة الدفع للوصول إلى نهاية هذا الطريق. تلك المقولات التى تتمثل فى توفير الحاجات الأساسية لشعوبها، وتحقيق درجة كبيرة من المشاركة الإيجابية من خلال الاعتماد على الذات، وعدم الولوج فى شرك التبعية الرأسمالية المتمثلة فى المعونات أو المساعدات المادية والمالية المشروطة وذلك لما تنطوى عليه هذه المعونات من عناصر للسيطرة والاحتكار والاستغلال. ومن هنا ينبغى على الدول النامية أن تتجه لنفسها خطاً واحداً، ينأى بها عن كل ألوان التبعية والسيطرة الامبريالية، التى لا تستهدف بمساعدتها المختلفة إلا خلق حالة من التخلف، وإشاعة الفقر والجهل بين شعوبها.

وبما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال، أن جميع المعونات التى تتلقاها معظم دول العالم الثالث اليوم، من العالم الغربى، لا تفى بمتطلبات التنمية. فهى لا تهدف إلى تنمية شعوب هذه الدول بقدر ما تهدف إليه من سحق إرادة هذه الشعوب فى التطلع إلى التقدم والنمو، واستغلال طاقاتها ونهب ثرواتها معتمدة فى ذلك على ما يسود هذه الشعوب من أوضاع قائمة، وبخاصة الأوضاع الطبقيّة السائدة قبيها، باعتبار هذه الأوضاع عاجزة عن توفير الظروف الموضوعية التى تكفل تحقيق التغييرات الجذرية والجذرية، التى من شأنها أن تقوض أسس النظام الامبريالى الاحتكارى المسيطر على هذه الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. وقد أثبت الواقع أن أغلب اقتصاديات الدول النامية المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالى، اقتصاد هزيل ومكبّل بقيود صارمة، لا يعطى لهذه البلدان حرية الحركة فى مجال التصنيع أو حتى فى مجال تسويق مواردها

الأولى، كما هو الحال فى كثير من دول العالم الثالث، ودول أمريكا اللاتينية. وخلاصة القول أن قدرة الدول الثنية، على تنمية ذاتها، إنما هو مرهون بقدرتها على تنمية ثرواتها المادية والبشرية، بعيداً عن التدخل الامبريالى الرأسمالى بمؤسساته الاحتكارية المختلفة، وبمساعده التى لا تخفى وراءها إلا كل أسباب التخلف والجهل والفقر. وقد بدأت تباشير هذا الانطلاق نحو إحداث تنمية ذاتية فى كثير من دول العالم الثالث، وذلك نتيجة للمد الاشتراكى الذى أخذ طريقه إلى هذه الدول، وبخاصة تلك التى فشلت فيها تجربة النموذج الغربى فى التنمية.



## محتويات الكتاب

### مقدمة ..... ١

#### الفصل الأول

##### تخلف أم تبعية

- جذور التخلف ..... ٣
- الخصائص العامة للتخلف ..... ١١
- المعطيات الاقتصادية ..... ١٢
- المعطيات الإجتماعية ..... ٢٣
- نظرية التبعية ..... ٣٥
- فرائك وتطور عملية التخلف ..... ٣٣
- والرشتان والنسق العالمي ..... ٣٩
- سمير أمين والاقتصاد السياسي العالمي ..... ٤٢
- لا كلاو ونظرية التبعية ..... ٥٣
- نقد نظرية التبعية ..... ٧٣

#### الفصل الثاني

##### تنمية أم تحرر

- مقدمة ..... ٩٥
- رؤية نقدية لنظريات التنمية الاقتصادية ..... ١٠٤
- (١) نظريات الأنماط المثالية، والإنتشار الحضارى، والاتجاه الاقتصادى ..... ١٠٦
- (٢) نموذج أوسكار لانج ..... ١٠٨

١١٨ ..... (٣) روستو ومراحل النمو الاقتصادي

١٢٥ ..... (٤) المفهوم الماركسي للتنمية

### الفصل الثالث

#### السكان والتنمية

١٦١ ..... - مقدمة

١٦٦ ..... - مفهوم السكان

١٦٩ ..... - نمو السكان

١٧٣ ..... - القوى البشرية

١٧٦ ..... - العمالة

١٧٩ ..... - خصائص القوى البشرية في مصر

### الفصل الرابع

#### التنمية والتعليم في العالم الثالث

(تجربة مصر)

٢٢٨ ..... الطابع الكلي للتنمية

٢٣٣ ..... التنمية المستقلة

٢٤٢ ..... معوقات التنمية المستقلة

٢٤٥ ..... دور التعليم في التنمية

### الفصل الخامس

#### الإمبريالية وإشكالية التصنيع في العالم التابع

٢٦٧ ..... - مقدمة

٢٧٠ ..... - من مفهوم الإمبريالية إلى التبعية

- مفهوم المركز والمحيط ..... ٢٧٨
- مفهوم الشركات المتعددة الجنسية ..... ٢٨١
- التصنيع في العالم التابع : الحدود والآفاق ..... ٢٨٧

#### الفصل السادس

#### العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية

- العوامل الاقتصادية ..... ٢٩٩
- العوامل غير الاقتصادية ..... ٣٠٦

